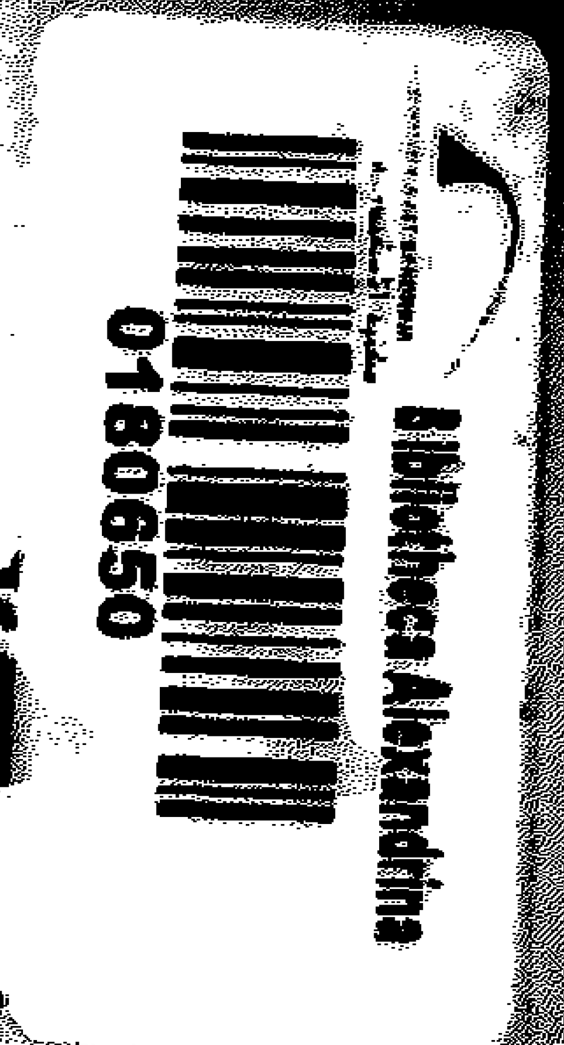
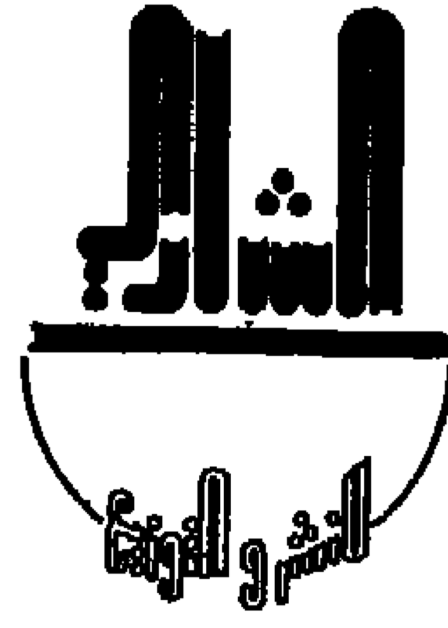
موسى الزعبي

السياسة الدولية
في نهاية الحرب الباردة





بسم الله الرحمن الرحيم



شارع خالد بن الوليد

هاتف: ٢٢١٦٥٣٩

ص.ب ٧٨٣٠

تلكس SY ٤١١١٣٩

دمشق ـــ سوريا

الطبعة الأولى

١٤١٦ هـ ـــ ١٩٩٥ م

موسى الزعبي

السياسة الدولية
في نهاية الحرب الباردة

السياسة الدولية في نهاية الحرب الباردة / موسى الزعبي . ــ دمشق : الشادي ، ١٩٩٥ . ــ ٢٠٨ ص ؛ ٢٥ سم .

١ ــ ٣٢٧,١ ز ع ب س ٢ ــ العنوان ٣ ــ الزعبي
مكتبة الأسد

ع ــ ١٢٦٨/ ٨/ ١٩٩٥ الإصدار الخامس والعشرون

المقدمة

سيقول البعض إن أحداث هذه الفترة مازالت ساخنة، ولن يتمكن كاتب من كتابة أحداثها كما ينبغي. لكن هذا لا يمنع القول إن لكل مفكر أو باحث أو كاتب تفسيره الخاص لهذا التاريخ، يستعمله من أجل توضيح ما يفكر به، وما يتصوره. وليس من السابق لأوانه محاولة التمييز بين الحقائق والأخطاء، أكثر من التمييز بين الخطب الطنانة والمواقف المتخذة. ومن أجل تتبع الأحداث والعلاقات الدولية خلال هذه الحقبة، يجب قراءة الكثير، والاطلاع على العديد من المراجع، والتحدث للشخصيات الهامة التي يمكن أن توضح بعضاً من حقائق الأحداث، وبذلك أجد نفسي أملك معلومات يصعب على الكثيرين امتلاكها، كما كان يحدث في الماضي.

مع ذلك، مما لا ريب فيه، أن السنوات القليلة القادمة ستحفل بالكثير مما سيقال وما سيكتب، حول أحداث هذه الفترة، مع ظهور مصادر جديدة وأفكار أخرى، تكرس لهذه الحقبة من تاريخ عالمنا، وأن السرد الذي أتيت عليه في كتابي هو في خطوطه العريضة، وعلى كل حال، فقد بدا لي معقولاً أن أبحث

عن أجوبة لبعض الأسئلة على أمل أن يشجع الآخرين على متابعة البحث والدراسة، ولا أدعي لنفسي كمال المعرفة لكني أقول إنني قد أكون قد شاركت في البدء في مسيرة الألف ميل، ليكمل الآخرون المسيرة الطويلة الشاقة. فتداخل القضايا ومواضيع النزاعات الدولية والإقليمية والصراع الدولي، تفرض جميعها المزيد من تسليط الأضواء على هذه الموضوعات.

هذا، وسيظل كثير من الأسباب الحقيقية للأحداث ولمدة طويلة، مسائل قابلة للنقاش، وسيقول البعض إن التناقضات المستقبلية، بين من يملك القرارات الدولية ستكشف أيضاً حقائق للتاريخ، كما لا يمكن لأحد أن يكون متأكداً مما جرى خلال العديد من اللقاءات التي تجري بين من يملك القرارات، وأعتقد أن الباحثين في المستقبل الذين سيكتبون تاريخ هذه الحقبة، سوف لن يغيروا بشكل كبير ما استنتجته حول أسبابها ونتائجها، مع ذلك، فإنني بذلت كل جهد من أجل أن أقدم أحسن ما توصلت إليه من تفسيرات وتنبؤات حول أسباب أزمات تلك الحقبة ونتائجها وحقائقها. فالتاريخ ليس علماً مجرداً تماماً، كما أن الباحث أو المؤرخ في المستقبل سيمتلك من الإمكانيات الفنية والعلمية والأكاديمية الشيء الكثير. لكن المتخصص بعلم المستقبل، لا يمكن التعامل معه باستخفاف أو لامبالاة، لأنه يبني استنتاجاته بناء على اتجاهات حدسية واعية. ومن المحتمل أن يكون لتنبؤاته نفسها بعض التأثير على المستقبل سواء من حيث العمل على تجنب حدوث ما تنبأ به في الواقع، أو من حيث العمل على تحقيق هذه التنبؤات.

إذا كان للأفكار الاجتماعية والسياسية أن تأتي محكمة وملائمة للأوضاع التي تهدف إلى معالجتها، عند صياغتها، فلابد من أن يحسب فيها الحساب الكامل لواقع الحال. وهذا مالا يحصل عادة في مجتمعات لم تعثر بعد على مقوماتها، بل قد تطبق فكرة ما على علاتها بالقوة، أما إذا لم تتوفر هذه الشروط فمن الطبيعي أن تخفق الفكرة عند أول محاولة لتطبيقها، وسرعان ما تتآكل بعد ذلك بفعل الواقع الذي يناقضها.

وأعتقد أن الإقدام مجدٍ في كل مضمار، شريطة أن يقوم على أساس، وأن يقترن بالتروي، وليس في هذا تناقض مع الإقدام. ولست أدعي اليوم، إذ أنشر كتابي هذا، إلا إتيان النهلة الأولى هذه المرة، ولست آت بالتأكيد بما يشفي الغليل. وعندما أتصدى لموضوع صعب مترامي الحدود، يجعل من هم أفضل مني تجهيزاً لخوضه ينكصون عنه، إنما أتوخى إعادة فتح طريق أعتقد أنه قلما سار فيه السائرون، وإثارة المناظرات التي من شأنها أن تدفع التحليل الموضوعي قدماً، وهذه هي خير غاية يمكن أن يرمي إليها رامٍ.

إنني مدرك وجوه نقصي تمام الإدراك، ومنفتح على فكرة أن عملي لابد أن تعتوره بعض الفجوات، وتلم به بعض الأخطاء، وملء نفسي الإقدام والتواضع في آن، وهاأنذا ألقي بنفسي في اللجة، دونما إجادة مطلقة للسباحة، آملاً أن يلقي آخرون بأنفسهم فيها أيضاً لكي يساعدوني على بلوغ الشاطىء، حتى ولو لم تخل هذه المساعدة من بعض الرفسات. وهل يلزمني القول

أيضاً إن هذه الدراسة ليس لها أي طابع أكاديمي؟ وقناعتي أن نضال المفكر يقع أكثر من أي وقت مضى، في المقام الأول من الضرورة، وبالتالي، فقد كان الدافع العميق إلى عملي هو القيام بعملية التجهيز في سبيل هذا النضال، على قدر طاقتي.

ولابد من الإشارة هنا، ولو بطريقة عاجلة، إلى أن ما أبغيه في كتابي هذا محاولة تحريض للأجيال الشابة على المشاركة في صنع القرار السياسي مهما كلف الأمر، إذ من المعروف أن المواطن العربي من جيلي دخل تجربة المشاركة في صنع السياسة الخارجية حين ساهم بأشكال متعددة في مرحلة النضال.من أجل الاستقلال. وتراوحت تلك الأشكال بين القتال والتظاهر والتعاطف وتنظيم الأحزاب وكتابة المنشورات وتوزيعها وتعبئة الجماهير، ثم جاءت مرحلة شارك فيها هذا المواطن في بناء الدولة وفي تحديد معالم سياستها الخارجية حين كانت هذه السياسة توضع وتطرح كبرهان على استعادة الشعب لكرامته وحريته، ولقدرته على المساهمة في بناء نظام دولي جديد يضمن للدول الحديثة الاستقلال نصيباً في صنع قرار السياسة الدولية. وبالرغم من أن حجم المعلومات عن التطورات الدولية لم يكن بالقدر الذي هو عليه الآن، إلا أنه مع قلة المتاح منها للمواطن، كان يتفاعل بحماس لا يتوفر لتفاعله الراهن مع التطورات الحالية. ولاشك أن التفاعل النشط في المرحلة الأولى كان من أهم العوامل التي كثفت عملية البناء الداخلي للدول الناشئة، لذلك يمكن القول إن السياسة الخارجية للدول حديثة النشأة، لم تكن وليدة أفكار وطموحات من يدعي زعامة تلك الدول بقدر ما

كانت استجابة لكثافة مشاركة المواطن وحماسه لحرية بلاده وبنائها الداخلي.

أما اليوم، فالإنسان الجديد في الوطن العربي، إنسان غير مشارك، بل لا مبالي في قضايا أمته، نتيجة لمصادرة حريته من قبل سلطات القمع والإرهاب في هذا الوطن، وأصبح المواطن العربي، إنسان لا ينفعل بالأحداث الدولية، ومنها تلك الأحداث التي تمس حياته ومصيره. وإذا حدث فانفعل بسبب أهمية الحدث، فإنه لا يكشف عن هذا الانفعال، إنه إنسان أريد له أن يتحجر قلبه السياسي، وأن ينشغل فقط بقضية معيشته اليومية، أو تضخيم ثروته الشخصية، عندما تتاح له الفرصة، أو البحث عن لقمة العيش فقط، وبأي ثمن.

إن أخطر ما في هذه الظواهر، سيؤثر على كيانات الوطن العربي، وعلى مستقبلها، وهي ظواهر ساهمت الطبقات الحاكمة في تكوينها بالرشوة والفساد والإفساد، وبالتالي شارك الحكام في حرمان الوطن العربي من أهم أرصدته وأسلحة المواطن الحرّ، الذي يتأثر بالأحداث وينفعل بها ويتفاعل معها. والإنسان المشارك هو في حقيقة الأمر نواة لرأي عام له بصيرة تاريخية لا تتوفر عادة لدى كثير من الطبقة الحاكمة. فالطبقة الحاكمة تقيد حركاتها ضغوط ودوافع وحسابات، تجعل بصيرتها محدودة وضيقة الآفاق. أما الرأي العام، ونواته المواطن، فإنه تلك الجعبة التي تحمل تراث الأمة وتاريخها، وهو الضمير العام الذي يحدد أبعاد الحقوق والطموحات، وهو الجدار الذي تضعف عليه صدمات

الهزيمة، ويحمي الحكام من ضعف البصيرة وانحرافاتهم، لذلك ساهم الحكام في تفريغ هذه الجعبة باستخدام كافة الأساليب، والتشكيك في محتوياتها، وتفكيك مقومات هذا الضمير الحر، والوصول باليأس مركزاً إلى النواة، وهو الإنسان المواطن العربي.

وحين تنقطع العلاقة أو تضعف بين الإنسان والدولة، يبدأ الإنسان بالبحث عن انتماءات أخرى. إذ أنه حين اختار الدولة هوية رئيسة وانتماءً أساسياً فضله على انتماءاته الأخرى، إنما فعل ذلك لأنه يشعر أن الدولة تشبع أكثر متطلباته وقيمه. لذلك يلاحظ الآن أنه مع ابتعاد الدولة عن المواطن، أو استخدامه للتصفيق والمديح الذليل، يزداد اتجاه الإنسان العربي نحو هويات جديدة ومفاهيم أخرى تضمن له كرامته وإنسانيته، ليكتسب من مشاركته ما فقده من اعتبار لذاته وايجابية جهده ونشاطه، وفي أحيان أخرى، يتطلع المواطن العربي، إلى هوية تنقله عبر الحدود، عندما يشعر بالاغتراب والإهمال في وطنه، وفي أحيان يتقوقع على ذاته ليشعر بالأمن والاطمئنان، والابتعاد عن كل مشاركة تهم وطنه.

ومن غير المستبعد أن تكون هناك مصالح دولية معينة لا تريد لإنسان الوطن العربي أن يفيق قبل أن يتم رسم خرائط جديدة للوطن العربي، هذه الخرائط لن تقتصر على الحدود السياسة للدول، بل قد تتجاوزها إلى وضع حدود جديدة للثروات والامكانات وإنشاء دويلات طائفية أو عنصرية، وما يمهد له الآن عبر الكثير من السياسات والحروب والصدمات،

و.... الإذلال المتعمد هو خلق إنسان جديد لا يغضب من هذه الخرائط التي يجري رسمها. والمواطن الذي لا يشارك الآن قد يصحو فجأة ليجد نفسه لاجئاً في معسكر خيام، أو فرداً في دويلة طائفية تابعة، أو ملحقاً بإحدى المشيخات، منزوع الحقوق والهوية.

يستعرض هذا الكتاب الأوضاع الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أو ما أصبح يطلق على هذه الفترة «بعد انتهاء الحرب الباردة». وتفرد الغرب عموماً والولايات المتحدة، على وجه الخصوص بالسيطرة على المسرح الدولي، وبالتالي على الهيئات والمؤسسات الدولية، من أمم متحدة، إلى صندوق نقد دولي وبنك دولي ومجموعة السبع الصناعية..... الخ.

من ثم، المرور على الوضع في الوطن العربي الممزق، وحالته المزرية، وفي ظروف دولية بالغة التعقيد، وفي عالم تحكمه الاضطرابات والتوترات، ولابد من الإشارة، إن معظم فصول هذا الكتاب، محاضرات ألقيت في مناسبات عديدة، وفي أماكن مختلفة. وكلمة أخيرة، إن هدفي هو فتح طريق أمام الآخرين لمواصلة البحث فيا يخص الوطن العربي، في الأوضاع الدولية الراهنة، لعل في ذلك مساهمة للخروج من حالة الضياع التي يعيشها المواطن العربي.

دمشق ٤/٦/١٩٩٥

موسى الزعبي

الفصل الأول

مفهوم النظام الدولي الجديد

كان من حق الرئيس الأمريكي الأسبق، (ريغـان)، أن يتوجه بالسـؤال التـالي إلى غورباتشيف، أثنـاء قمـة موسكو، بشهر أيار عام (١٩٨٨): «ماذا تشعرون بأنفسكـم في إمبراطورية الشر أو الألم؟». واستطرد في الحديث قائلاً: «أما أنا، أشعر بنفسي أنني على خير ما يرام، ويبذل العالم جهده حتى أكون على خير ما يرام».

يقودنا هذا الحديث، مباشرة إلى قلب مفهوم أي نظام دولي، الذي آليت على نفسي الخوض فيـه، من خلال كتاب مطول، اقتبست من بعض فصوله محاضرتي: حول مفهوم النظام الدولي.

ولإكمـل الصـورة، فوصف الاتحاد السـوفيـاتي، بإمبراطورية الشر، كما فعل الرئيس الأمريكي الأسبق، وسماعه بالمقابل، وصف الولايات المتحدة الأمريكية، «بالدولة المتوحشة، آكلة لحوم البشر»، على لسان غورباتشيف، يكشف الهوة التي يمكن أن تفصل بين الأخلاق من جهـة، وعقلية المفاهيم الاسـتراتيجية، من جهة أخرى، باعتبار أن الموضوع الأخلاقي، بأفضل الأحوال، هو نوع من السذاجة الفكرية، وفي أسوأ الأحوال، مجازفة في عالم تبقى فيه الدول وحوشـاً باردة، تحاول على الدوام السيطرة على بعضها بعضـاً، بالتناوب. ولقد أشار مونتسكيو (Montesquieu) من قبل إلى هذه الهوة، حينما وصف هزيمة المسيحيين أيام الفتح الإسلامي، وذكر جنرالاتهم، الذين كانوا يبكون من فكرة الموت الذي كانوا يتعرضون له، في حين كان رؤساء الحرب المسلمون يبكون لأنهم لم ينالوا الشهادة.

لقد أردت بهذه المقدمة البسيطة، إعطاء صورة لمعاني وأهداف كل نظام دولي، جديد أم قديم، إن صحت التسميات.

لقد ارتبط الردع النووي بالأزمة شرق ـــ غرب، ليس فقط لأن القوتين العظميين تسلحتا بقوى قادرة على تأمين التدمير المتبادل، بل لأن الأسلحة النووية نفذت مهمتها كأداة ردع موسعة، لتشمل مجمل الحلفاء، لكل معسكر.

وانتقلت هذه الضمانة لتشمل المحيط أيضاً. كما شهد على ذلك لجوء الولايات المتحدة، إلى استنفار قواتها النووية ضد الصين وكوريا في الخمسينات (١٩٥٠). لكن، وبعد فترة من الزمن، استقر الردع بالتدريج، بعد بطلان اللجوء الضمني للتهديد النووي، وأصبح الردع داخلياً، لدى الكتلتين، كما أصبحت القوى المهيمنة في كل كتلة، تقوم بإظهار نفسها، على أنها جديرة بتلك المهمات.

لقد تقدمت غلبة المنطق السياسي للأمن، على تقسيم الأسواق، فما من نزاع اقتصادي تمكن من أن يزعزع، في نطاق التحالف، القاعدة السياسية لهذا التحالف. يضاف إلى ذلك، أن كل كتلة حددت العلاقات شمال ـــ جنوب. إذ كانت المساعدات الاقتصادية المقدمة من قبل بلدان المركز، إلى البلدان المحيطية، تخضع إلى عقلية دبلوماسية ـــ استراتيجية. وترك موضوع النماذج الاجتماعية ـــ الاقتصادية ـــ الاستراتيجية، لتستخدم لدى المستفيدين. ففي المعسكر الغربي مثلاً، كان التصويت في الأمم المتحدة، يخضع لاحترام اشارات السوق، وعلى نحو كاف، بين الجبهة المركزية المجمدة، وبين المسرح المحيطي، المحكوم بعدم الاستقرار، وبكونه محط النزاعات، ومن هنا جاءت الأزمات الاقليمية المعقدة بطاقاتها البشرية الهائلة، وبتزايدها المستمر، واعتمادها على الأسلحة الشرقية والغربية. ولقد ارتبطت هذه الأزمات نسبياً بالايديولوجية والاقتصاد والسياسة.

هذا، واعتمدت البنية ثنائية الأقطاب، على التلاحم النسبي، بين القدرة على انتاج الأسلحة، وبين امتلاك القوة «الاقتصادية والعسكرية». وجرت المحاولات من القوى المهيمنة لإبراز شامل للعالم بالاعتماد على مطابقة قيمها الخاصة، مع القيم العالمية، والبحث تلقائياً عن توسيع تلك القيم، أحياناً باسم «حق إدارة الكون». ويمكن لمثل هذه المساعي أن تتحد لدى

ممثل الحق والهيمنة باسم النظام الدولي، ليجعل من هيمنته أمراً مشروعاً حتى لو بالقهر والدمار، وبالتالي فرض نفسه، كواحد أحد، ولا أحد سواه. وهنا تنشأ لديه طموحات لاستعادة القيم التي يعتقد أنها عالمية، حتى لو كانت مقتصرة على مجاله الخاص. وقد تكون هذه القيم معاكسة لقيم الآخرين، وتتناقض مع مصالحهم. وهنا ينطبق قول فرناند برودويل، على بعض طموحات الأمم، بالخروج غير الطبيعي للتخلص من القهر والإكراه، عندما قال: «لقد جرى التعبير عن السبق الألماني والإيطالي، في مجال الموسيقى، تاريخياً، وبعهود زمنية، حيث لم تكن هيمنتها الاقتصادية في أوروبا مضمونة. وتجاوز النفوذ الثقافي الفرنسي، في الانتاج الفكري، كثيراً، النفوذ المادي، حيث قد يصبح الاشعاع الثقافي تعويضاً عن الخسارات المادية».

ولما كانت حقائق السياسة الدولية خاضعة للتغير المستمر، فإن أحداثاً عالمية كثيرة، تخفي وراءها المفاجآت. كذلك، لم تكن السياسة الدولية، عبر تاريخها، القديم والحديث، إلا صراعاً من أجل السيطرة، وضم أكبر عدد ممكن من مناطق النفوذ، كما أن الجهر بالشعارات، ليس إلا هدفاً يضيع في متاهات الأطماع. وتظهر جميع السجلات التاريخية، أن الأمم ذات النشاط في السياسات الدولية، تستعد دائماً للخوض في العنف المنظم، الذي يتخذ صورة الحرب. ويقول جيرمي بنثام (Geremy Bentham)، أحد علماء الاقتصاد السياسي في بريطانيا: «إن التنافس للحصول على المستعمرات، هو السبب في جميع المشاكل الدولية، لأن ذلك التنافس هو المحرض للصراعات الدولية والحروب، ومن هنا، ندرك أن الصراع من أجل القوة، ظاهرة شاملة، زمنياً ومكانياً، وأن التجربة أقامت الدليل على صحة وجودها كحقيقة، وليس ثمة من ينكر أن جميع الدول، قد التقت في جميع الأزمنة والأمكنة على الصراع من أجل القوة».

وهنا، لابد من المرور سريعاً على بعض الأفكار النظرية، حول النظريات السياسية الاقتصادية للامبريالية والاستعمار في ثلاث مدارس فكرية مختلفة. «فهناك المدرسة الماركسية، التي تقوم على الإيمان بأن جميع الظواهر السياسية، انعكاس للقوى الاقتصادية، وعلى ضوء هذا الإيمان، فإن الظاهرة السياسية للامبريالية، وهي ثمرة النظام الاقتصادي الذي نشأت فيه، وهو الرأسمالية، كما ترى، أن المجتمعات الرأسمالية عاجزة عن أن تجد في داخلها أسواقاً كافية لتصريف

منتجاتها، ومجالات استثمارية كافية لرساميلها، ولتحويلها في النهاية، إلى أسواق لتصريف الفائض من منتجاتها، ولتأمين الفرص لاستثمارات الفائض لرساميلها، كما يرون أن الرأسمالية هي الشر الأكبر».

أما المدرسة الليبرالية، التي تعتبر هوبسون ممثلها الأكبر، فتعني أول ما تعني بالامبريالية، التي تجد فيها النتيجة لا للرأسمالية كرأسمالية، بل لبعض العيوب القائمة في النظام الرأسمالي. وتتفق مع الماركسية في أنها ترجع بالامبريالية إلى مسبباتها بالبحث عن منافذ في الأسواق الخارجية للفائض من السلع ورؤوس الأموال. لكن هوبسون وأتباعه يرون أن التوسع الاستعماري ــ الامبريالي لا يمثل الطريقة الحتمية لتصريف هذه الفوائض، ويقولون انه لما كانت هذه الفوائض هي ثمرة سوء التوزيع في القوة الشرائية، فإن العلاج يقوم في توسيع الأسواق الداخلية، عن طريق الاصلاحات الاقتصادية، كزيادة الأجور، وإزالة الإفراط في الوفور أو الادخار.

أخيراً، النظرية التي يطلق عليها «الشيطانية» للإمبريالية، وهي تعمل على مستوى فكري أقل مرتبة بكثير، من النظريتين السابقتين. ويقول أصحابها إن المصالح المالية والصناعية تدفع بالولايات المتحدة للمشاركة بالحروب العالمية وغير العالمية. وقد أدت بالكثيرين إلى الاعتقاد بأن التحركات الخارجية التي تقوم بها الولايات المتحدة، هي بدافع سياستها الامبريالية. ولا ريب، في أن ما تمتاز به هذه النظرية من بساطة، كان السبب في انتشارها وشيوعها، ولقد أشارت بأصابع الاتهام إلى بعض الفئات المعينة التي أفادت من الحروب، كصانعي الأعتدة العسكرية، وكذلك أصحاب المصارف الدولية في الوول ستريت وأمثالهم. وهم في أغلب الأحيان، على رأس الحكم في الولايات المتحدة. ولما كانت هذه الفئات تنتفع من الحروب، فإنها لابد وأن تهتم بإثارتها، وباستمرار التوترات في العالم. وهكذا، يتحول المنتفعون من الحروب إلى دعاة لها، وإلى شياطين يخططون للحروب وللإثراء.

وبهذا، تستخدم الامبريالية التظاهرات العسكرية والحروب كوسيلة لتحقيق غاياتها. ولما كانت القوة العسكرية، هي المعيار الواضح لهيمنة الدولة وقوتها، فان عرضها يستهدف التأثير على الدول الأخرى لتعريفها بما لديها من قوة. كما إن الحرب كوسيلة نهائية، هي نتاج دينامية متناقضة، تعلن عن نهاية نظام قديم إن صحت التسمية، وتمهد لنظام جديد عبر تغير

التحالفات، وإعادة تحديد أدوار ووظائف الأطراف المشاركة. لكن هل تسمح الأزمة الحالية للرأسمالية حقاً، بظهور سريع لهذا النظام الجديد، أم هل يجب اعتبارها حلقة أولى في مرحلة تغير مدعوة للاستمرار؟ وهنا من المناسب استخلاص عناصر الجواب، انطلاقاً من تحليل الاقتصاد العالمي في أبعاده المختلفة.

فلقد دشن الحدث الرئيس الدولي الأول، بعد سقوط جدار برلين، حرب الخليج، طرازاً جديداً للتدخل الامبريالي طبقاً لرأي البعض، كنتيجة مباشرة لنهاية ثنائية الأقطاب والمتميزة بمحاولة التفرد في تنظيم العلاقات بين الدول. ويجب أن تكون هذه الحرب كاشفاً ومحللاً منطقياً للأقوياء، في الشرق الأوسط، بعد زوال القوة السوفيتية. ومن الواضح، أن النفط العربي هو الرهان الأساسي في حرب الخليج، التي كانت حرباً أمريكية باعتراف برزنسكي، المستشار السابق لرئيس الولايات المتحدة الأسبق، كارتر، عندما قال: «إنها أمريكية ٩٠٪ ، وأمريكية فيما يتعلق بالنظام الدولي الجديد والوليد حديثاً». وعزز هذا القول أرثر شليزنجر، المستشار الأسبق للرئيس الأمريكي.. الذي ذكر في كتابه الأخير حول هذا الموضوع:

«... هذه الحرب، هي في المقام الأول، حرب أمريكية، ليس لمنظمة الأمم المتحدة سوى دور الغطاء والتبرير الدولي». وأشار الكاتب الفرنسي المعروف، ريجيه دوبريه، إلى ذلك في إحدى مقالاته: « لم تخف الولايات المتحدة، أنها خططت لهذه الحرب قبل عشر سنوات، من أجل إقامة قواعد عسكرية دائمة لقواتها في الخليج، من أجل التمكن من مراقبة انتاج النفط والسيطرة على أسعاره، وعلى الأموال الناتجة عنه».

وهكذا، أصبح المبدأ الأساسي والهام مرتبطاً بالنظام القائم على هيمنة الولايات المتحدة بجميع الوسائل، مثل التفوق العسكري والثقافي والعلمي، ليضمن لها السيطرة السياسية، بحيث أصبحت واشنطن تعتبر نفسها أنها معنية بكل ما يجري في العالم، وبأن كل قرار يرتبط بمستقبل المجموعة الدولية، يجب أن يكون معلوماً أو معتمداً أو مصدقاً عليه من قبل الولايات المتحدة، والأمر التالي، هو شرعية أو (حق) الولايات المتحدة، المنبعثين من قناعتها أن من واجبها ممارسة زعامتها على باقي العالم، نظراً للدور الرائد الذي تضطلع به في المجالات التالية:

آ ــ في مجال الحريات المدنية: تدعي الولايات المتحدة لنفسها حق الدفاع عن حقوق

الإنسان والسلامة الشخصية الإنسانية والتعلق بالديمقراطية والقانون والأخلاق والتزام المحافظة على هذه القيم داخل وخارج بلادها.

ب ـ هنالك المبادىء الاقتصادية المتفرعة عن الحريات المدنية كالدفاع عن الحريات الفردية في التملك وحرية المبادرة والمشروعات والتجارة والمنافسة الحرة، باعتبار أن هذه الحقوق تشكل المرجع الأول في الإدارة الاقتصادية على أساس المنفعة.

ج ـ الغزو العلمي والتفوق التكنولوجي والدور المتقدم الذي تلعبه الولايات المتحدة في استخدامها هذا التفوق الذي يتم لغايات عسكرية واقتصادية. والجميع يعلم، أن الولايات المتحدة، قد أصبحت محطة وملاذ الباحثين والمختصين من العالم وخاصة بلدان العالم الثالث، بسبب تواجد مراكز الأبحاث في الجامعات لديها، إضافة إلى الحرية الثقافية التي تتغلب فيها الطرق العلمية والمخابر والمعدات التقنية الموضوعة تحت تصرف الباحثين، وبسبب التسهيلات والاغراءات المادية التي تقدم لهم أو التي تعرض عليهم، وفتح الأبواب أمامهم في مجالات التطبيقات والتجارب، كمخترعين ومبدعين.

والأمر الآخر، هو اعتقاد الأمريكيين، بحقهم في لعب دور مهيمن على العالم، وحقهم في الحصول على ما يريدون، واستئجار ما يرغبون، في كل جهة من العالم، حيث أصبح باستطاعتهم النزول في أية بقعة يرغبون، ولهم الحق باستخدام آلتهم الحربية حيثما يشاؤون، ومتى يشاؤون، وإرسال قواتهم إلى المكان الذي يقررون، ودعم الحكام الذين يختارون. وهكذا أصبح العالم شأناً داخلياً بالنسبة لمصالحهم، وهذا ليس كلاماً يقال، بل هذا ما قاله كارتر، أحد رؤساء الولايات المتحدة السابقين، الموصوف بالورع والحكمة لا بالعصبية والحقد، أمثال بوش، حيث ورد في كتاب أرثر شليزنجر، المعنون بـ «الألف يوم لكندي»، «إنه من واجب الدبلوماسية الأمريكية مساعدة جميع الدول الحليفة والمعادية، والتدخل في شؤونها الداخلية، بشكل متلائم مع مصالحنا». كما كتب برزنسكي: «أصبحت الولايات المتحدة القطب الثقافي للكرة الأرضية، والمختبر الخاص بعلم الاجتماع والدولة العالمية الأولى في التاريخ، ومن حقها أن تؤمن مصالحها في العالم» وذلك في كتابه «الثورة التكنولوجية».

أما المقطع الأكثر أهمية في كتاب برزنسكي، الذي يكشف خطط الولايات المتحدة،

فقد جاء فيه: «من واجب كل قارة، وكل شعب، يتلقى من الولايات المتحدة، النصائح والحكم، ومن واجب أمريكا الاخلاص في هذا الالتزام.. وإن هذا الالتزام، يقع تحت اسم الشؤون الخارجية، والتدخل في نطاق المسؤولية، للولايات المتحدة، لاضفاء الصفة الشرعية على مسيرة الأحداث في العالم في النطاق الملائم والشكل الضروري». أما ما كتبه المفكر الأمريكي المعروف براون، في كتابه «عالم بلا حدود»، فهو: «من واجب الولايات المتحدة العمل على نشر رؤيا عن العالم، أكثر تعلقاً بالدين وبالايديولوجية والقومية».

ومن المحتمل أن يكون النظام الدولي الجديد ـــ إن صحت التسمية ـــ مصمماً لأن يكون صلة الوصل بين الولايات المتحدة، التي تشكل المركز، وبين الدوائر التابعة، القريبة والبعيدة عنها، أي أنه يصل بين أمريكا والعالم في المجالين السياسي والعسكري. وتقع على أطراف هذه الحلقة الكبرى الشاملة، نقاط موزعة، ومهمشة، تمثل البلدان المعزولة، والتي لا تتبع لأي نظام اقليمي؛ وتشكل مجموعة تحوم الحلقة القريبة من المركز، أربع مجموعات:

المجموعة الأولى، وتضم الجماعة الاقتصادية الأوروبية ـــ السوق الأوروبية المشتركة ـــ حيث تتنازع ألمانيا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، دور القطب فيها، وإن كانت بريطانيا تغوص في أوحال الأزمات الاقتصادية، أما فرنسا، فقد تساءل في أحد المرات وزير خارجية ألمانيا الأسبق، جيرهارد شرويدر، في نهاية الستينات، بعبارة ناعمة، يصف فيها فرنسا: «متى يتوقف الفرنسيون عن الرغبة بالسفر بالدرجة الأولى، في حين أن تذاكرهم من الدرجة الثانية؟». كما كتب السفير الفرنسي في بون، فرنسوا سيدوكس، عندما رفض وزير المالية الألماني آنذاك، كارل شيلر، رفع قيمة المارك الألماني، من أجل التخفيف عن الأزمة المالية العصيبة، التي كانت تواجهها فرنسا، كتب عن تلك الحادثة: «يشعر الألمان بالفخر والعنجهية، وتنتابهم نشوة العزة، لكنهم لم يشعروا أنهم تحرروا من مرارة السنين المتراكمة، ومازالوا يعاملوننا دون رحمة، وهذه هي سياسة العظمة، فقد احتلت ألمانيا مكان فرنسا، واستحوذت على أوروبا وإدارتها».

أما المجموعة الثانية، فسيكون مركزها روسيا. وهنا من الصعب إعطاء صورة محتملة لما ستكون عليه أحوال هذه المجموعة. وقد تحدث في هذه المجموعة المكونة من بعض دول الاتحاد السوفياتي السابق وحلف وارسو المنهار، تطورات لم تحسب لها الدوائر الامبريالية أية حسابات، وتقلب كل التوقعات.

وهناك المجموعة الثالثة، التي يطلق عليها اسم المجموعة «الصفراء» التي تشكل اليابان فيها دور القطب، وسيكون لنا عودة للحديث عن اليابان وألمانيا.

أما المجموعة الرابعة، فهي تضم ما يطلق عليه اسم الشرق الأوسط، المنطقة التي تحتوي على النفط، ويشكل الكيان الصهيوني في فلسطين، دور القطب فيها، دون منازع. ولهذا النظام أقنية اتصال خارجية بين المركز والحلقات الملحقة به. أما مراكز هذه الدوائر، في الوقت الحاضر، فهي لندن وموسكو وطوكيو وتل أبيب، إضافة لنظام رتب تابعة ذات مهام مختلفة، تتبدل حسب الظروف ومشاكل الساعة.

وتحاط هذه الأقطاب الأربعة بأحزمة من البلدان الحليفة والصديقة والتابعة، المرتبطة مع واشنطن مباشرة، أو عبر قطب آخر ملحق، وتتضمن كل حلقة ملحقة، نقاط ضعف وجيوب مقاومة، المستهدفة من القطب المركزي، تتطلب وضعها موضع اهتمام خاص، ومعالجتها في الوقت المناسب.

فإذا كان هذا النظام مصمماً بطريقة هادفة ومحددة لغايات الهيمنة، ويأخذ عملياً شكل بناء قائم على قطب مركزي وحزام من الأقطاب المتحالفة، ومروحة من الأنصار والتوابع، يجب بالضرورة، عندئذ، التحرك بمهمة استراتيجية مدروسة، لها أسسها ووسائل عملها، وخططها، وأهدافها ومنفذيها.

ومن الواضح أيضاً، أن الاستراتيجية الأمريكية، تستند على التفوق العسكري لضمان نصرها في أية حرب، أو القيام بمهمة الردع، وكون الولايات المتحدة، الدولة التي تعطي لنفسها حق التدخل في شؤون العالم، والهيمنة على المسرح السياسي، يصبح وجود ترسانة عسكرية قوية ومعززة، الوسيلة الأكثر فعالية لضمان هذه الهيمنة، وتحدد درجة تفوق القوة العسكرية الأمريكية بالميزانية الدفاعية، والعبء الذي يتحمله دافع الضرائب الأمريكي من أجل تغذية هذه الميزانية، ويشكل الانتصار الذي تحققه الولايات المتحدة في مجال التسلح في السوق العالمي، والدور الذي تلعبه صادراتها العسكرية إحدى أهم الحجج الدعائية لصالح تفوقها العسكري، وإحدى الوسائل الأكثر فعالية لاجتذاب خصومها ـ إن وجدوا ـ لاتخاذ موقف ردع ذاتي. إضافة لذلك، إن هذه التجارة، هي طريقة استثنائية للسيطرة، ومتابعة

ترسانات الدول المشترية ومعرفة ما تملك كماً ونوعاً، وهي واحدة من الخدمات التي تقدمها المخابرات المركزية الأمريكية للكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، طبقاً للتحالف الاستراتيجي المعلن.

وهكذا، يستند النظام الدولي الجديد، على التفوق العسكري الأمريكي، في نطاق التحالف الغربي، من أصحاب الصناعات العسكرية، وعلى حلفاء الولايات المتحدة وأتباعها ومحمييها، الذين يؤمنون بدعمها ونهبها لخيراتهم، وممن يقبلون بتفسيراتها للشرعية الدولية، حسب مصالحها، فهي حيناً تطبقها باستخدام أحدث وسائل التدمير والقتل، وفي حين آخر، تتقدم بتفسيرات وتعليلات لا يصدقها حتى هؤلاء الأتباع.

لقد حددت الولايات المتحدة «مصالحها الحيوية» في الشرق الأوسط، من قبل، في حقبة الحرب الباردة الثانية، وتوضحت أكثر بعد تشكيل العقيدة الكارترية عام (١٩٨٠) والمبنية على الأمن المطلق للكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، وضمان استمرار تفوقه عسكرياً على العالم العربي. هذا من جانب، ووضع الثروات النفطية في منطقة الخليج العربي، والأموال الناتجة عنها، تحت تصرف الرأسمالية العالمية، وهو عامل جوهري للتفوق العالمي الأمريكي، من جانب آخر. ولقد شكلت واشنطن، ومنذ عام (١٩٧٧)، قوات الانتشار السريع، في سبيل تأمين تلك الأهداف، من ثم قامت بتشكيل قوات القيادة المركزية للقوات الجوية (CENTCOM) وكذلك، قوات برية تتمركز في سيناء، تشكلت الأولى، بعد كامب دافيد، والثانية عام (١٩٨٣). وكلها بهدف مواجهة ما يطلق عليه اسم «من يعتدي على المصالح الأمريكية». وتعزز ذلك الوضع، باختفاء الاتحاد السوفياتي، وهكذا، أصبح تصور واشنطن الجديد عن نظام الأمن، ينطوي على هيمنتها وتواجدها المطلق في المنطقة، كما أصبحت المسؤولة المباشرة عن أمنها، وبهذا يكون الأمن العربي قد ارتبط بأمن مصالح الولايات المتحدة، الحليف الاستراتيجي للكيان الصهيوني في فلسطين، وفقد العرب أيضاً المادة الاستراتيجية الوحيدة بأيديهم وهي النفط. وأصبح تواجدها العسكري في الخليج أمراً مشروعاً، والتصرف كقوة حدسية وردع في آن واحد. حدسية بسبب وجودها العسكري المستمر في المنطقة، في السعودية والكويت والبحرين وقواعدها في مصر، وفي الكيان الصهيوني في فلسطين وتركيا، كما شكلت مع تركيا، قوات جديدة، سميت بقوات رد الفعل السريع، ومعلوم جيداً أن تواجدها

يشمل الكون: الأقمار الصناعية في السماء، والأساطيل البحرية في المحيطات، ومبادرة الدفاع الاستراتيجي، المبنية على إقامة قواعد صاروخية في الفضاء.

والولايات المتحدة لا تخجل ولا تخاف من الاعلان عن مفهومها للنظام الدولي الجديد، كما لا تعبأ بما يفكر به حلفاؤها، أو المتربصين بها، الذين ينتظرون دورهم، ليأخذوا نصيبهم. فقد جاء في تقرير صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون»، والذي نشرته مجلة النيويورك تايمز، بتاريخ (٨) آذار (١٩٩٢)، وقد أعدته لجنة رسمية، ترأسها الأمين المساعد للشؤون السياسية في وزارة الدفاع، بمشاركة مختصين من مجلس الأمن القومي الأمريكي، مع عدد من المستشارين للرئيس السابق (بوش)، وقد جاء فيه:

«يجب أن تبقى الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وعليها أن تملك الوسائل القادرة على منع إعادة بناء أية قوة عظمى في الشرق الأقصى، كما يجب عليها أن تمنع حلفاءها من معارضة هيمنتها أو مقاومتها، لكي تحتفظ بالسيادة حصراً، وبشكل مطلق، وعلى أن تكون قادرة على التدخل في أي مكان من العالم. في الوقت نفسه. يجب أن يكون هدف السياسة الخارجية للولايات المتحدة، إقناع خصومها المحتملين، أن لا يطمحوا بالقيام بدور كبير، شريطة أن تكون القوة العسكرية التي يجب أن تستند إليها هذه السياسة كافية لردع أية أمة أو دولة أو مجموعة من الأمم أو الدول التي يمكن أن تتجرأ على تحدي سيادة الولايات المتحدة وتفوقها وهيمنتها، أو أن تتسبب في تهديد النظام الاقتصادي الراهن».

لكن، يرى البعض أن التحركات الدولية التي تتصادم وتتعايش وتتداخل لاتجد بالضرورة مقدمة لمرحلة «إعادة تركيب» للرهانات بالمعنى التقليدي لولادة نظام دولي جديد، بل قد تشكل عصراً يتسم بالتناقضات العميقة والتطورات الغريبة، وبأزمات متعارضة، وقد تؤدي إلى مفاهيم متقاربة، أو متباعدة.

ففي الحالة الراهنة، يستند مفهوم الامبريالية الأمريكية للنظام الدولي الجديد ــ إن صح التعبير ــ على التفوق العسكري، في نطاق نادي الدول الغربية الحليفة، بالدرجة الأولى المملكة المتحدة، وفرنسا، وهما من أصحاب الصناعات العسكرية، وعلى حلفاء الولايات المتحدة الآخرين.

لكن، يرى بعض آخر من المحللين للسياسات الدولية، أن العالم سيتغير، لأن منطقاً آخر غير المنطق الخاص بالايديولوجيات الأوروبية التي نشأت في القرن التاسع عشر، وقوى أخرى غير الذرة، قد دخلت الآن في المعادلات الدولية. وستتوصل هذه القوى الجديدة، وعلى المدى الطويل، إلى تعزيز نظام دولي مبني على علاقات مستحدثة بينها، وطرق جديدة معتمدة على الترابط الاقتصادي وعلى عالمية المعلوماتية. وقد تنشأ اندفاعات قومية أو دينية، وبهذا يصبح العالم الجديد نوعاً من الخليط غير المستقر، كما قد تتعزز الراديكالية الدينية أو الأصولية، كما يسميها البعض. وهنا قد تحدث انشقاقات وتحالفات جديدة. ويغرق العالم الجديد بثورة ديموغرافية عارمة، وعسكرة متزايدة، في بلدان العالم الثالث، وينبض قلب العالم الجديد خارج أوروبا وامتداداتها. وليس هذا بفضل تزايد عدد اللاعبين الذين سيجلسون على طاولة الكبار، بل بحصول انقلاب في طبيعة اللعبة نفسها. وبذلك، يصبح العالم جديداً، خاصة بعد أن تزداد شيخوخة الإنسان الأوروبي، ويزداد عدد سكان الكوكب الأرضي، ليصل إلى عشر مليارات إنسان، معظمهم جياع من العالم المتخلف.

وليس ممنوعاً التفكير أن قوة مثل الولايات المتحدة لا تقبل أن يقف أحد في وجه محاولاتها لتعزيز مكاسبها، بسبب تفوقها السياسي ــ العسكري، مقابل محاولات الاستفادة من القوة الاقتصادية لدى قوى أخرى. وسيقود هذا المنطق، الولايات المتحدة، لاستخدام أوراقها السياسية الرابحة في الظروف الراهنة لأبعد ما يمكن، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، الدولة الموازية بقوتها العسكرية للولايات المتحدة. لهذا ستحاول جاهدة تخفيف الأثر الاقتصادي على السياسة الدولية. ويقول بعض الخبراء إنه من غير المؤكد أن تقوم واشنطن بخفض ميزانيتها العسكرية، لأن ذلك قد يشعر الآخرين بنوع من القوة، مع وجود قوة اقتصادية محققة، كما هي الحال في ألمانيا واليابان، وامتلاك التكنولوجيا المتقدمة لديها.

ومهما يكن الأمر، فقد ساعد التناقض الحاد بين مهارة الولايات المتحدة الدولية، على المستوى الدبلوماسي ــ الاستراتيجي، التي تعززت بانهيار القوة الأعظم المعادلة عسكرياً، والتناقض المتزايد في مصادر رفاهيتها الاقتصادية الداخلية «الافراط في الاستهلاك، اللااستثمارات، غياب كل سياسة صناعية، خارج الأبحاث العسكرية والفضائية، إنهاك طراز الانتاج الكثيف، المستوحى من فورد»، قد ساعد على فهم الفرضية القائلة بإعطاء الأوامر

لاتباع قيم القوة المهيمنة، والاعتقاد بأنها شرعية عالمية والقيام بتوسيع السلطة المادية، والمبالغة فيها، نتيجة العجز الاقتصادي المتزايد. وسينجم عن هذه المفاهيم، إعادة لتعريف مفهوم «تقاسم الأعباء» المفروض على القوى التابعة والحليفة. وقد يؤدي ذلك في نهاية الأمر إلى التخلي عن بعض الخيارات الاقتصادية، بهدف إمكانية المحافظة على التوازن النووي. وسيؤثر الإحجام عن دفع التكاليف على المدى الطويل، على الاقتصاد العالمي. وتقول الفاينانشال تايم، بعددها الصادر بتاريخ (٢) أيار (١٩٩١): «إن مقاومة ألمانيا لتعديل سياستها النقدية، رغم مطالبة الولايات المتحدة المتكررة، باسم «التضامن الراسخ» قد كشف عن هذا الانزلاق» ولم تتوصل الولايات المتحدة إلى فرض تعديل على السياسة النقدية لألمانيا واليابان، كما لم تستطع فرض تنازلات لصالح اقتصادها على أوروبا واليابان، وهذا ينذر بحرب اقتصادية قادمة».

لقد أبرز هذا الشرخ بين الحقل السياسي ــ العسكري، والحقل الاقتصادي، المنافسة الاقتصادية الدولية الشرسة، بالرغم من البحث عن حلول لهذه المآزق، والمحافظة ضمن حدود، على التفاضل الظاهر، بين القوى الاقتصادية والأخرى العسكرية. ولأن الإفراط في العسكرة سيكون أحد مصادر الانحطاط، فالاتحاد السوفياتي كان يملك قوة عسكرية هائلة، لكنه لم يكن كذلك في المجال الاقتصادي. وهناك من يعتقد بوجود علاقة سلبية بين مستوى البحث العسكري، والمنافسة الاقتصادية على المستوى العالمي. ويضيفون القول، إن التجديد المدني هو الذي يفتح الطريق أمام التجديد العسكري، وليس العكس، وأكدوا على ذلك، بإخفاق الاتحاد السوفياتي، في التمييز بين هذين المجالين. كما أن امتلاك الأداة العسكرية، من الدرجة الأولى، سيكون سيئاً وعقبة أمام تقدم مستوى معيشة المواطنين.

ولا يمكن تحليل المتغيرات التي تطرأ على النظام الدولي بدقة وجدية، إلا إذا جرى حساب التغير في ثوابتها المختلفة، وهي تتغير في الحقل السياسي ــ العسكري، أسرع من الحقل الاقتصادي، حيث تكون وتائر التجديد فيه قصيرة والتآكل أكثر بطئاً في ظواهره، ولأن دينامية السياسة والدبلوماسية، لا تنتج حصراً عن التراكم المادي.

ولقد سمح الانهيار السياسي للاتحاد السوفياتي، بظهور الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وصعود اليابان، إلى مرتبة اقتصادية أعلى من الولايات المتحدة، وبحيث تقدم لواشنطن

مساعدات مالية لدعم إحكام هيمنتها، مع أن اليابان مختلفة كلياً بالمعنى التاريخي والثقافي، وهي بدعمهـا تقوم بتعزيز الاتجاه الحالي للنظام الدولي الجديد الذي يستهدف تنظيم القوة الأعظم اقتصـادياً بأسرع مما يعتقد سياسياً. وفي هذا المجال، ستواجه أوروبا العقبات، عند البحث عن ترتيبات الأمن الجماعي. وبالتوافق مع السيادة الوطنية، والتكامل الاقتصادي. وهذا يعني عدم الفصل بين الاقتصاد والسياسة، أو بين الروح الوطنية والروح الأممية. كما ان الخطر الحالي الناجم عن الفصل بين الأمن العسكري والتكامل الاقتصادي ليس أمامه عقبة حيال عجزه السياسي. وهناك توقع أن يصبح التنافس الأوروبي في المجال الاقتصادي أكثر من المجالات الدبلوماسيـة ـــ الاسـتراتيجية، وكذلك العلاقات الاقتصـادية مع العالم، لمواجهة الولايات المتحدة.

أخيراً، يجب أن لا نطرب، ونفرح لانتصـــار الرأسماليـة الاحتكـارية، المؤقت، لأنها تتجاهل المبادىء الضابطة للتوازن. أما نجاحاتها التي تحققت، فقد عادت نتائجها على أقلية صغيرة من هذا العالم، ورغم ندائها المستمر المطالب بالديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن هذا النداء استثنـائي، يتصف بالكذب والخداع، لكي تسـلب العالم حقوقه وحريته وسيحتدم الصراع بين الشمال والجنوب، بين الأغنياء والفقراء، وستزداد التوترات في العالم، إذا لم يطرأ تحسـين في مستوى معيشـة الغالبية من سكان الكرة الأرضية. لكن هل ستحدث التنمية الاقتصـادية مع وجود روح تنافس شرسـة، للحصول على الأسواق، منافسة قد تؤدي إلى حروب إقليمية. ويجب الحذر الشديد لأن العالم لن يكون محكوماً من قبل الحكماء.

الفصل الثاني

العلاقات الدولية في عالم اليوم وانعكاساتها على الأوضاع العربية

ينقضي القرن العشرون مودعاً بأجواء من الاضطراب والفوضى والظلم تتركز في مناطق مختلفة من العالم، وينقضي معه النظام الدولي الذي ولد بين أنقاض هيروشيما وناغازاكي المدمرتين بالقنابل النووية التي أنتجتها واستخدمتها حامية حقوق الإنسان التي تجيز لنفسها المحافظة على القوانين والشرعية الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية، والذي دفن تحت أنقاض جدار برلين المنهار، وسمي بالنظام ثنائي الأقطاب، وتحدد بثلاثة عناصر رئيسية: الردع النووي، باعتباره أداة نهائية ناظمة بين ما أصبح يطلق عليه بالشرق والغرب، وتفوق العالم السياسي — الاستراتيجي، على الالتزامات الاقتصادية، وأخيراً تبعية الأزمات في المسارح المحيطية للمركز. وصانت القدرة النووية، النظام الدولي، إن صح التعبير، من اندلاع الحروب التقليدية بين أطراف ذلك النظام، الولايات المتحدة، والاتحاد السوفياتي حيث ساد التضامن السياسي على النزاعات الاقتصادية في المسرح المركزي، وانتهى بالأزمات المحيطية. لهذا، كثيراً ما كان يقال إن الحروب الاقليمية هي حروب عظمى بأعتدتها، وعالم ثالث بعناصرها.

وهكذا، تحتاج سياسات الامبريالية دائماً إلى التغطية العقائدية، وذلك لأنها على النقيض من سياسة المحافظة على الوضع الراهن، تحتاج في كل حين، إلى ما يقيم الدليل على صحتها، وعليها أن تبرهن على أن الوضع الراهن، الذي تعمل على الإطاحة به، يجب أن يتغير.

لهذا تبدو مهمة الكشف عما وراء هذه الأقنعة العقائدية والادعاءات بالدفاع عن

الشـرعيـة الدوليـة، وما هنـالك من حجج لتـبرير ما تقوم به الدول المهيمنة، وتبين القوى السياسية والظواهر الفعلية التي تقوم وراءها، من أهم الواجبات المترتبة على دارسي السياسات الدوليـة، وأكثرها مشقـة وصعوبة، وتتمثل أهمية هذا الواجب، في أن التشخيص الصحيح لطبيعة السياسة الخارجية، التي يتحتم على المرء التعامل معها، يغدو أمراً مستحيلاً بدون هذا الكشف. ويعتمد تمييز الاتجاهات الامبريالية وطبيعتها الخاصة، على التمييز الواضح بين الادعاء العقائدي، الذي يستتكر الأهداف الامبريالية كلية عادة، وبين الممارسة الفعلية للسياسات المتبعة. ولا ريب أن التميز كصورة صحيحة، يعتبر مهمة شاقة، وذلك بسبب المشقة التي يلقاها الباحث في تبين المعنى الصحيح لأي عمل سياسي، وتتعقد هذه المشكلة وتزداد صعوبة نتيجـة عقبتين، تمتاز بهما، من ناحية شمولها. أما العقبة الأولى، فهي التميز بين الادعاء في سياسات المكانة وبين الأقنعة العقائدية للامبريالية الفعلية. أما العقبة الثانية، فهي أن يكشف الباحث، وراء عقيدة الوضع الراهن، أو الامبريالية المحلية، المعنى الحقيقي للسياسة المتبعة فعلاً.

وهنا، لابد من طرح موضوع هام، يرتبط إلى حد بعيد بالعلاقات بين الدول، والمسمى بالشرعية الدولية، أو القانون الدولي، حيث هناك عدد متزايد من المفكرين يرون أن ليس ثمة ما يسمى بالقانون الدولي على الإطلاق. وهناك، من ناحية أخرى، عدد آخر، يرى أن القانون الدولي، إذا صيغ، صيـاغات قانونيـة صحيحـة، ووسعت صــلاحيـاته، لتشمل العلاقات السياسية بين الدول، يمكن أن يغدو قوة كابحة للصراع من أجل الهيمنة على المسرح الدولي، إن لم يحل محل الهيمنة كلية. ويقول أحد خبراء هذا الموضوع: «يفترض عدد كبير من الناس، بصورة عامة، أن الشرعية الدولية، كانت دائماً ولا تزال، مجرد تمويه وتدليس، وهم يقيمون فرضيتهم هذه دون أن يولوا طبيعة هذه الشرعية أو تاريخها، أي اعتبار أو درس. وهناك آخرون يرون، أن القانون الدولي قوة لها فاعليتها الذاتية الكافية، وإننا لو تمكنا من أن نحمل رجال القانون على العمل لصياغة قانون كامل للأمم كلها، فإن العالم كله سيصبح في خير، وستعيش جميع الأمم بعضها مع البعض بسلام ودعة واطمئنان».

إن النظام الحديث للقانون الدولي، هو ثمرة التحولات السياسية في العلاقات الدولية. إذ لم يعد ثمة مناص من ضمان حد معين من النظام والسلام في العلاقات، بين هذه الكيانات، التي تتمتع بالسلطة على أرضها، ولضمان استمرار العلاقات بينها، لابد من أن يكون ثمة بعض

القواعد القانونية التي تتحكم في هذه العلاقات وتنظمها، وبشكل يؤدي انتهاكها، والخروج عليها، إلى فرض عقوبات معينة، محددة سلفاً أيضاً، وتطبق على الجميع بالنسبة إلى طبيعتها، وإلى الأوضـاع والطريقة التي تطبق فيها، ويجدر بنا هنا أن نلاحظ أيضاً ــ نظراً للفكرة الشـائعة بهذا الصدد ــ أن نظرة الشك والريبة، كانت ترافق القانون الدولي، في معظم الحالات، نظراً إلى سوء تطبيقه في كثير من الحالات الانتقائية.

وتسعى الرأسمالية العالمية، إلى الهيمنة على المؤسسات الدولية، وبالتالي خلق مفاهيم دولية جديدة، تتلاءم مع مصالحها الامبريالية وفرض قيم جديدة على باقي العالم، باتباع أساليب مختلفة، من التهديد إلى الفعل.

وهنا تجدر الإشـارة إلى العلاقة الارتباطية بين أهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية، على المستوى العالمي، وبين منطقة الشرق الأوسط، والوطن العربي، وقد اختلف خبراء العلاقات الدولية، وشؤون الشرق الأوسط حول تحديد هذه الأهداف وتلك المصالح في المنطقة. ويعالج شيستر لولز الموضوع فيقول: «إن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة في المنطقة، هو إحباط محاولة أية قوة دولية أو اقليمية، في الحصول على قدر من النفوذ أو المصالح الحقيقية في هذه المنطقة». كما يفسر هذا الهدف، ويوسع مفهومه، أحد أبرز الخبراء الأمريكيين في شؤون الشرق الأوسط، وهو جون بادو، الذي شغل منصب سفير الولايات المتحدة في مصر، فترة طويلة، إبان حكم الرئيس الراحل، جمال عبد الناصر، إذ يقول: «إن صراع الولايات المتحدة على المنطقة، هو صراع للتسلط عليها من الناحية السياسية والعسكرية والعقائدية، وإن على واشنطن إحباط أية محاولة لأية قوة دولية أو اقليمية للتوسع الجغرافي أوالعقائدي». ويرى بادو أن الهدف التالي للولايات المتحدة في المنطقة، هو الحفاظ على الهدوء والاستقرار، والمحافظة على الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، ويجب عدم السماح لأي طرف، أن يهدد مصالحنا في المنطقة، وهذا يعني الإبقاء على الوضع الراهن.

وأصبح هذا اتجاهاً تقليدياً في سياسة واشنطن. ويعني هذا، في الوقت نفسه، بالنسبة للأمة العربية، تثبيت ظاهرة التجزئة بين الأقطار العربية، وإبقاء الأنظمة الاقليمية في المنطقة على ما هي عليه، ويتعارض هذا بالطبع، مع حركة الوحدة العربية، وتطلعات الأمة العربية وآمالها.

لقد انتهجت الولايات المتحدة سياسة مراوغة تجاه القضايا القومية العربية كي تحقق أهدافها في المنطقة، وأيدت كل توسع عدواني للكيان الصهيوني وبررته أمام المحافل الدولية. وتسوق العرب الآن للتفاوض المباشر مع الكيان الصهيوني، وتحت إشرافها، وترفض مشاركة الأمم المتحدة أو أية جهة فيها، بهدف الاعتراف بوجوده، وبحدود آمنة له، وبالتالي خلق واقع جديد تقتضيه مصالحها، وتمارس ضغوطاً على الحكام العرب للقبول بشروطها.. خاصة مع غياب الجماهير العربية ودورها الفاعل في القرار السياسي، خاصة وإن واشنطن قد ربطت العديد من الحكام العرب بعجلتها، كما أرست قواعد تحالفها الاستراتيجي مع الكيان الصهيوني. وتسعى استراتيجية واشنطن إلى تقييد حركة الأمة العربية، وربط أمنها بأمنها، واستغلال ثرواتها، ورفض قيام أية قوة عربية، ذاتية، تكون أداة لتحقيق هدف الأمة العربية الاستراتيجي في الوحدة.

يضاف إلى ذلك، أن إحدى نتائج السياسة الأمريكية الجديدة في المنطقة، هي ربط مشيخات النفط، مع الصراع العربي ــ الصهيوني، إذ لا تهتم إلا بالحسابات الجيو ــ استراتيجية الشمولية، وليس بخصوصية كل منطقة لذاتها، بل بخصوصيتها من وجهة نظر مصالح الامبريالية الأمريكية، والمسألة مهمة للغاية، إذ تريد أن ترتبط تلك المنطقة بالأمن القومي الأمريكي، دون النظر إلى المصالح القومية لمشيخات النفط. ولا تتردد واشنطن في تخويف تلك الأنظمة، من الرأي العام العربي، وحتى من الرأي العام القومي لدى مواطنيها، وتحذرهم إن لم تأمرهم، لقمع تلك التطلعات، وهكذا، يؤكد الاستراتيجيون في الولايات المتحدة، على أهمية مصالح بلادهم في الخليج العربي، بالدرجة الأولى، وهناك أمثلة كثيرة.

يقودنا هذا العرض للتساؤل، وبشكل مشروع، هل انتصرت الرأسمالية، وإذا كان الأمر كذلك، فإلى أي مدى؟ والجواب، لا نعتقد أن نشوة النصر ستدوم طويلاً، والدليل هذه الأزمات الاقتصادية التي تهز العالم الرأسمالي، بالإضافة إلى الهزات الاجتماعية العنيفة من حين لآخر، وهناك سؤال آخر، هل سيبقى للترسانات النووية والأسلحة الفتاكة الأخرى، الوزن نفسه في المستقبل، وكما كان عليه الحال في زمن الاستقطاب الثنائي؟ أم ستكون هناك معايير أخرى للقوة، كالقوة التكنولوجية والاقتصادية والمالية والديموغرافية؟ يجمع المحللون أن حواراً جديداً في طريقه للظهور، يستهدف عملية التكامل الناشئة عن حقائق الترابط الاقتصادية،

وسيطرة الوسائل الحديثة في الاتصالات والمعلوماتية. يضاف إلى ذلك تزايد الوعي أمام التحديات المشتركة التي تواجه الإنسانية بالكامل، مثل البنية والتنمية. وهكذا، يصبح الأمر مرتبطاً بأوهام الرأسمالية ومنظروها. إذ لن تجد الرأسمالية الوسائل للتغلب على التحديات الضخمة التي ستواجه البشرية في المستقبل. وهكذا، وبعد خمس وأربعين سنة من الحرب الباردة والصراع المستمر من أجل الهيمنة بين نظامين للقيم، وطرازين للمجتمع، متميزين الواحد عن الآخر، والمتناقضين، يجد العالم نفسه، من جديد، أمام مفترق طرق. ومن السابق لأوانه التنبؤ لمن ستكون الغلبة، لكن سيحتدم الصراع بين أقطاب الرأسمالية العالمية، وسيصبح الاقتصاد هو العامل الأول في هذا الصراع. وهناك من يعتقد أن الثورة الديموغرافية، ستحتل المرتبة الأولى وسط المشاكل الأساسية لعالم الغد، على كوكبنا الأرضي. إذ يعد العالم اليوم (٥) مليارات نسمة، وسيصبح (٨) مليارات عام (٢٠٢٥) ثم (١٠) مليارات في عام (٢٠٥٠)، وبهذا سيتضاعف عدد سكان العالم خلال جيلين مستقبلين.

ولننظر الآن في انعكاسات العلاقات الدولية على الأوضاع العربية، وهنا لابد من التطرق لما حل بجمهورية مصر العربية، باعتبارها تشكل العمود الفقري الذي تقوم عليه بالفعل، وكما أثبتت الأحداث التاريخية المتعاقبة، وعلى مر العصور، المواقف الحاسمة سلباً أم ايجاباً، فلنحلل الآن الحالة الراهنة لهذا العمود الفقري. إذ تشير بعض التقارير الصادرة عن واشنطن، أن العلاقات بين الولايات المتحدة وجمهورية مصر العربية، تشهد مقدمات لتغير نوعي، نتيجة المؤشرات فيه إلى فصل «العلاقة الخاصة» التي تربط البلدين، عن العلاقة الخاصة القائمة بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني في فلسطين، وربما إلى خفض العلاقة الأمريكية ــ المصرية، إلى ما دون العلاقة الخاصة، بحيث نشأت علاقة ثلاثية، جمعت بين الولايات المتحدة، وجمهورية مصر العربية والكيان الصهيوني في فلسطين، كان هدفها، ضمان استقرار ما أطلقوا عليه اسم (السلام).

وما يحرك مقدمات التغير المذكور، اطمئنان واشنطن إلى أن هذا الهدف قد تحقق، منذ قبول الأطراف العربية المجاورة للكيان الصهيوني في المحادثات التي بدأت في مدريد منذ خريف (١٩٩١)، ثم في واشنطن، والمفاوضات متعددة الأطراف. أما الأدوات التي اعتمدت عليها

الولايات المتحدة لتحقيق هدف استقرار ما تسميه بالسلام المصري ــ الكيان الصهيوني فهي:

١ ــ إدخال مصر ضمن برامج «معونات الأمن» التي تقدمها واشنطن لعدد من الدول التي تعتبر وجود «علاقة خاصة» تربطها معها، ومن أبرز المستفيدين الكيان الصهيوني في فلسطين وتركيا والباكستان والفيليبين والبقية قادمة غداً، ووصف الأمن يعود بالطبع إلى الولايات المتحدة، والعادة أن تقدم معونة الأمن في شقها العسكري، مع موافقة السياسة الأمريكية على بيع الأسلحة إلى البلد المعني، وتكون هذه الموافقة فحوى المعونة، إنما يتحمل البلد المتلقي ثمن الأسلحة، ويجري التفاوض بعد ذلك على نوعية الأسلحة، ومدى لزومها، في نطاق الاستراتيجية العسكرية الشاملة من ناحية، والحاجات الأمنية للبلد المعني من الناحية الأخرى.

٢ ــ اعتمدت الولايات المتحدة، الربط بين ما تقدمه من معونات الأمن لكل من جمهورية مصر العربية، والكيان الصهيوني في فلسطين، واتخذ هذا الربط أشكالاً متعددة، أبرزها يتعلق بضمان المصالح الحيوية القومية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وباعتبارها ضمانها الأساسي، يمكن البناء عليه، لتحقيق ما تسميه بالسلام الدائم أي السلام الذي يحقق أهدافها ومصالحها.

٣ ــ من نتائج ما يسمى بالسلام المصري ــ الكيان الصهيوني، أو بصيغة أدق، من مرفقاته، ضمان أمريكي لأمن جمهورية مصر، لكن من الواضح أن الفهم الأمريكي لهذا الضمان، مختلف عما تتصوره السلطات المصرية، وبشكل أن تكون القوات المصرية المسلحة في وضع يؤهلها أن تكون رديفاً للقوة الأمريكية عند الحاجة، وعلى نحو ما تحقق إلى حد ما في حرب الخليج الثانية، وأن تتيح هذه المعونة للقوة الأمريكية، أيضاً فرصة التدريب العملي تحت ظروف طقس المنطقة وجغرافيتها المتميزة، وخصوصاً، بما تشمله هذه المعونة من عناصر متعلقة بتدريب إطارات عسكرية مصرية ضمن العقيدة العسكرية الأمريكية، وبما تقوم به قوات البلدين من تدريبات ومناورات مشتركة.

٤ ــ والعنصر الرابع، في هذه العلاقة الثلاثية الأطراف، الولايات المتحدة، جمهورية مصر،

الكيان الصهيوني، يمكن تسميته «بآلية ثلاثية» للتطبيع. ولعل أبرز ما يجري وفقاً لهذه الآلية الثلاثية، التعهد الذي قدمته السلطات المصرية إلى الولايات المتحدة، بأن يكون للكيان الصهيوني الأولية في شراء ما يحتاجه من النفط المصري.

كما قامت الولايات المتحدة بتأدية هذا الدور أيضاً على مستويات أدنى وأعمق، فنظمت برنامجاً مستمراً للتطبيع الأكاديمي، حيث تدعو أكاديميين إلى ندوات وحلقات بحث، ثلاثية، تضمهم إلى نظرائهم من الأمريكيين، ومن الكيان الصهيوني، وتقدم منح تفرغ تمولها الحكومة الأمريكية لأدباء مصريين لدى جامعات وهيئات ثقافية أمريكية مستقلة. ويقع ضمن برنامج الحاصلين على هذه المنح تحقيق الاحتكاك والالتقاء بينهم وبين نظرائهم من الكيان الصهيوني ولا يعرف على وجه التحديد أثر هذه البرامج على الجانب المصري، نظراً لما يحيطه من سرية، سواء من جانب السلطات المصرية، أو الأفراد المشاركين فيها.

لقد حددت الولايات المتحدة «مصالحها الحيوية» في المنطقة العربية، وما يسمى بالشرق الأوسط، من قبل، في حقبة الحرب الباردة، وتوضحت أكثر بتشكيل العقيدة الكارترية عام (١٩٨١) والمبنية على: الأمن المطلق للكيان الصهيوني في فلسطين، وضمان استمرار تفوقه عسكرياً على العالم العربي. هذا من جانب، ومن جانب آخر، وضع الثروات النفطية في منطقة الخليج العربي والأموال الناتجة عنها، تحت تصرف الرأسمالية العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة. ولقد أقامت واشنطن، ومنذ عام (١٩٧٧)، قوات الانتشار السريع لحماية تلك الأهداف، ومن ثم قامت بتشكيل قوات القيادة المركزية للقوات الجوية (CENTCOM)، وقوات برية تتمركز في سيناء، تشكلت الأولى بعد كامب دافيد والثانية في عام (١٩٨٣)، وكلها معدة لمواجهة ما أطلقت عليه اسم «الذين يعتدون على المصالح الأمريكية». وعزز هذا التواجد انهيار الاتحاد السوفياتي.

لقد تم زرع الكيان الصهيوني في فلسطين، وجرى تقسيم ما يسمى بالشرق الأوسط والمغرب العربي، إلى كيانات متعددة، متخاصمة أحياناً ومتصالحة أحياناً أخرى، تخضع في معظمها لأنظمة دكتاتورية، مع انتشار الفساد والبيروقراطية في إداراتها. وجرى تقيم الأمن الاقليمي في معظم تلك الكيانات وربطها انطلاقاً من الأمن العالمي طبقاً لعلاقات ذلك

الكيان مع القوة العالمية صاحبة الشأن. وبالتالي، خضعت إلى تناقضات عميقة أثرت على توجهات كل كيان.

ويطرح الآن سؤال، حول شكل الهيكل الجديد للمنطقة العربية، وحول الأمن، انطلاقاً من كبح أي تسلح حقيقي، وزعزعة التوازن الاقليمي في المنطقة، خاصة بعد تدني القوة العراقية، وما يمكن أن ينشأ عن ذلك من خطورة، بعد تغيب دور العراق، كقوة اقليمية كان يحسب حسابها، ولن يكون التحالف القائم بين بعض المشيخات النفطية، والولايات المتحدة، وغيرها كافياً، لأن تأمين مصالح هذه الأخيرة سيتناقض عاجلاً أم آجلاً مع مصالح الأمة العربية ، خاصة عندما تتكشف نوايا واشنطن بدعوة تلك المشيخات لربطها مع الكيان الصهيوني في فلسطين، حيث ستعي شعوب المشيخات النوايا الحقيقية للولايات المتحدة. وبالتالي لابد من حدوث الصواعق في المنطقة العربية إثر سقوط الأنظمة الدكتاتورية أو التخفيف من قبضة بعض الأنظمة على خناق شعوبها، فإن تباشير تلك النتائج بدأت بالشروق، وهي بادية للعيان، وإن الفرصة مهيأة الآن للخروج بسلام، والعقلاء هم من تتفتح أذهانهم ويتعظون بالأحداث، ومواجهة التناقضات بشجاعة، والانتقال إلى ديمقراطية تفسح المجال أمام الجميع ليكونوا متساوين أمام فرصة الحياة والحرية والعيش الكريم، ولا يمكن لعمليات الارهاب والقمع والمعتقلات أن تطغى على الأحرار.

إن الفترة التي انقضت بعد أزمة الخليج، تسمح لنا استنتاج بعض العبر الرئيسية، فيما يتعلق بعزم الشمال على فرض «نظامه الجديد» باتباع سياسة واقعية، طبقاً لمصالحه، وسينفذها دون تكاليف أو تضحيات، خاصة بعد أن أصبح مجلس الأمن خاضعاً لسيطرة الخمسة الكبار حاملي لقب «الدائمين» والمالكين لحق النقض، وعلى رأس هؤلاء بالطبع، الدولة الأعظم الوحيدة، الولايات المتحدة، ولها جهازها العسكري، حلف شمالي الأطلسي، ثم مجموعة السبعة، الأقوى اقتصادياً وصناعياً في العالم، والتي جميعها غربية، باستثناء اليابان، وهي تنادي وتبشر بالنظام الدولي الجديد بمقوماته الثلاث، السياسية والعسكرية والاقتصادية، وقد جرى تحييد العالم الثالث، في الوقت نفسه، ولم يعد يسمح له بتوجيه الاتهام لأي كان من العالم الأول، إلى درجة اختفت جميع المطالبات السابقة بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، أو النظام النقدي أو إصلاح الهيئات الدولية، كمجلس الأمن، أو... أو...، حيث لم يعد يتجرأ

أحد أن يرفع صوته يطلب القيام بإصلاحات دولية على الأنظمة القائمة، إلا بما يتناسب مع مصالح الدول المهيمنة. وظهرت علائم الضعف والهزال على معظم بلدان العالم الثالث، وتكشفت عوراته، إضافة إلى علائم الخوف والقلق، وظواهر التفكك وعدم التعاون، وأصبح عاجزاً ومعتمداً على العالم الأول في كثير من حاجاته بما في ذلك استجداءه غذاءه اليومي، وهو متخلف صناعياً رغم وفرة موارده الأولية ومصادره الطبيعية، ومتخلف عملياً وتكنولوجياً رغم قدراته البشرية الهاربة لأسباب مختلفة. وهكذا يكشف الاقتصاد في معظم بلدان العالم الثالث، والعرب منها، أنه اقتصاد تابع، واقتصاد استهلاكي، كما لم تستطع بعض البلدان العربية الاستفادة بشكل كامل من نفطها، وذلك بإنفاق الأموال الناتجة في وجوه غير مشروعة في كثير من الأحيان.

وإليكم مثالاً عن الاقتصاد العربي: لم يصل الناتج القومي العربي الاجمالي الخام خلال فترة (١٩٧٣—١٩٨٩) إلى (٤٠٠) مليار دولار سنوياً (٣٩٤,٨ مليار دولار عام ١٩٨٠). وهذا يشكل نسبة ٥٪ فقط من الناتج الخام العالمي والمقدر للعام نفسه بـ (٨٨٢٦) مليار دولار، وكانت الـ (٤٠٠) مليار دولار العربية، مساوية تماماً إلى الناتج الايطالي للعام نفسه أيضاً. ثم هبطت هذه النسبة إلى ٢٪ فقط بعد ثماني سنوات، أي عام (١٩٨٨)، وهو ما يعادل الناتج القومي الخام لإسبانيا. ولهذا يمكن القول إن الاقتصاد العربي هو إقتصاد هزيل، على الرغم من نفط مشيخات النفط.

إن التبادلات التجارية بين الشركاء، تخلق منافع تتطور وتتعمق، وتصبح مكتسبات مشتركة بالنسبة للأطراف المعنية، فتقتضي الدفاع عنها ضد كل «عدوان» خارجي، وما مسيرة الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلا مثال واضح يستحق الإهتداء به. وعلى هذا الأساس، يمكن القول، إن التكامل الاقتصادي والتضامن السياسي بين الأقطار العربية، يفقد أحد أسسه، أحد أركانه، عندما تصبح التجارة هزيلة وبائسة، ودون أمل في المستقبل المنظور. وتعقد الحكومات العربية والقطاعات الخاصة العربية، مع شركاء تجاريين أجانب، غالبيتهم من الأوروبيين والأمريكيين، اتفاقيات تجارية متنوعة. وهكذا، تصبح الأسواق العربية مرتعاً مثمراً بالنسبة لبلدان الشمال، وجزءاً مكملاً لها بالنسبة لمنظورها العام. إذ تشكل مصادر للتزود بالمواد الأولية، كالنفط والغاز، وأسواقاً لفائض انتاجها، كالسلع الغذائية والخدمات من مختلف

الأنواع، أخيراً مرتعاً خصباً لنمو الثقافات والايديولوجيات الغربية عن المنطقة في الحالة التي يكون فيها الشريك التجاري مهيمناً. وهنا تكمن أشد المخاطر. والمهيمن هنا هو الشمال بالنسبة للبلدان العربية.

لقد انخفضت حصة العالم العربي من التجارة الدولية من ٨٪ إلى حوالي ٤٪ بين الأعوام (١٩٨٢ــ١٩٨٨). ويدل هذا الانخفاض على الهشاشة المتزايدة في المبادلات العربية في التجارة الدولية. وهناك وجه آخر لتدهور الاقتصاد العربي، عندما ارتفعت حصة الواردات في كتلة التبادلات الخارجية العربية، من ٤٦٪ من المجموع ١٩٨٢ عام إلى ٥٠٪ في عام ١٩٨٧ ، وهي تتجه إلى الزيادة على الدوام، وبهذا يتزايد اعتماد الاقتصاديات العربية على الاقتصاد الأجنبي.

وهكذا، جعل اعتماد الاقتصاد العربي، أسيراً للاقتصاد الأجنبي على مستويين. أولاً في مجال الصادرات التي تمثل فيها الطاقة ٩٠٪ من المبيعات العربية الأجنبية، وبصورة رئيسية لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، وتحولت السوق العالمية للطاقة منذ الصدمة النفطية الأولى عام (١٩٧٣) بالتدريج إلى سوق للشراء، يسيطر عليه المستهلكون الغربيون. وقد فقد العرب كل سلطة على كميات الانتاج والأسعار، خاصة بعد حرب الخليج الثانية، وبهذا فقد العرب مادتهم الاستراتيجية الوحيدة، التي يمكن المناورة بها، خاصة بعد أن عقدت بعض مشيخات النفط أحلافاً مع بعض القوى الغربية.

أما في مجال الواردات، فهناك ٨٦٪ من المشتريات العربية من الخارج، مكونة من السلع الغذائية، ومنها حوالي ١٥ــ١٧٪ معدات مختلفة منها ٦٥ــ٧٠٪ من مصادر غربية. وبهذا أصبحت السوق العربية، سوقاً تابعة وأسيرة، وسط التقسيم الجغرافي للتجارة العربية الدولية. ولم تتجاوز المبادلات العربية ــ العربية ٨,٤٪ في عام (١٩٨٥)، بينما وصلت التجارة العربية مع البلدان الغربية إلى نسبة ٦٠٪ كحد أدنى، و٧٣٪ كحد أعلى، رغم وجود الجامعة العربية منذ عام (١٩٤٥)، والقمم العربية والاتحاد الاقتصادي العربي، و.... و.... الوعود التي يقطعها الحكام العرب على أنفسهم في هذه المجالات. لكن، كانت تخضع المبادلات التجارية إلى أمزجة الحكام، وغير ذلك من القضايا الشخصية.

أما في مجال الأموال العربية، فإنها لم تنجح إطلاقاً لتصبح محركاً لتنمية منتظمة معززة ومدعومة، فلم تسمح تراكمات السيولة النقدية الناشئة عن الهبات السماوية النفطية، أو التوسع الغريب للأنظمة المصرفية والمالية الوطنية والدولية العربية، خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة، أي منذ نصف سبعينات هذا القرن، للاقتصاديات العربية، أن تنتظم وتعيد بناء نفسها على أسس علمية.

أما في مجال الديون التي تثقل كاهل الاقتصاد العربي، فإن الوضع خطر للغاية، إذ بلغت (٢٠٠) مليار دولار عام (١٩٩٠)، على الرغم من وجود أكثر من (٧٠٠) مليار دولار استثمارات عربية في الخارج. وهذا يعني أن البلاد العربية دائنة بحوالي (٥٠٠) مليار دولار. لكن هذه الطريقة في حساب الفائض بعيدة عن الواقع، خاصة في مجال النفط، لأن الاستثمارات العربية في الخارج، عبارة عن إيداعات بنكية إسمية وعقارات واستثمارات مباشرة، وجميعها أسيرة المصارف الأجنبية، والبورصات العالمية.

وهناك شكل آخر من الاستثمار العربي، وهو شراء سندات على الخزينة. فهناك سندات أمريكية مباعة للسعودية قيمتها (٦٥) مليار دولار إضافة إلى إيداعات ائتمانية في المصارف الغربية، أو مشاركة مباشرة في مشروعات صناعية غربية، وهي أكثر من (٦٠) مليار دولار لمشيخة الكويت وحدها.

هذا هو الاقتصاد العربي مقرض نظيف في الخارج ــ على الورق ــ لكنه يغوص بتبعية اقتصادية ومادية وسياسية خارجية، وهو مضطر دائماً للاستمرار في التماس العون والمساعدة من النظام الدولي. وهناك تفاوت صاخب في مستوى إنتاج الثروات، بين فقر مدقع، ورخاء لدى حفنة من العرب، واقتصاد عربي مدين وأسير للغرب. وهناك زمر النخبة الحاكمة في المشيخات الصحراوية، تصرف حياتها بتبذير المال، داخل البلاد أو في البلدان الأجنبية. فنزواتها لإقامة مشاريع مكلفة لإعلاء شأنها، يدغدغها رجال الأعمال الأجانب التواقون لاقتناص دولارات النفط على عجل. والأمثلة كثيرة، فقد أنشأت مشيخة دبي أكثر من ٧٠ مرسى للسفن في ميناء (جبل علي) مما يوفر لتلك المشيخة الصغيرة، طاقة مينائية أكثر من طاقة ميناء نيويورك، كما بنت كل من مشيختي دبي والشارقة، مطارات دولية حديثة، على استعداد لاستقبال طائرات الكونكورد النفاثة وخدمتها، وإن هذين المطارين قريبان بعضهما

من بعض، أكثر من قرب مطار دالاس في واشنطن من المطار الوطني، كما أن مطار دبي أقرب عملياً إلى الشارقة منه إلى دبي، وتجدر الإشارة إلى أن السعودية، بنت أيضاً مطاراً دولياً جديداً في ظاهر جدة لخدمة لحركة الحجيج سنوياً إلى مكة المكرمة، وكانت تكلفة هذا المطار سبعة مليارات دولار، أو ما يساوي عشرة أضعاف تكلفة أغلى مطار في أمريكا وهو مطار «دالاس فورت وورث». إن مواطني المشيخات النفطية الصحراوية، موظفون في خدمات حكومية شتى، يقبضون الرواتب عملاً كي لا يمارسوا أي عمل في حقيقة الأمر، فالمسح الذي أجرته الأمم المتحدة، توصل إلى الكشف على أن الموظف المدني في مشيخة الكويت، يعمل وسطياً سبع عشرة دقيقة في اليوم الواحد، وأن معظم العمل الجدي يقوم به العمال الوافدون. وليس لهؤلاء العمال في العادة حقوق سياسية أو منظمات نقابية، ولا يتقاضون إلا جزءاً من تلك الأجور المدفوعة للموظفين المحليين، الذين يزاولون الأعمال نفسها.

وأصبح واضحاً، أنه ستجري إعادة ومراجعة للوضع الاقتصادي العربي خاصة في مشيخات النفط، وفي نطاق تحالفات جديدة ومواثيق وعهود استراتيجية، ستصبح مكشوفة، خاصة بعد أن تسابق بعض الحكام العرب لوضع أنفسهم وبلادهم تحت تصرف التحالف الأمريكي مع دول الاستعمار القديم، الغياري على المصالح العربية والإسلامية في مشيخات النفط، وليس في بيت المقدس، إنها صورة مخزية لن ينساها التاريخ. فأصبحت آبار النفط محاطة بالقواعد العسكرية الغربية لحمايتها والمحافظة عليها. وهنا يصعب الكشف عن السيناريوهات المحتملة أو الممكنة التي يرسمها التحالف الغربي للمنطقة العربية. وقد سكتت الأصوات المخلصة، ولم يبق هناك إلا المسبحين بحمد ذلك التحالف اللعين. ويمكن القول إن هذه السيناريوهات تعتمد على شرطين أساسيين، في المقام الأول هوية المشاركين العرب المتعاونين. والسؤال الذي يطرح نفسه، هو من يجب أن يتعاون مع مَنْ مِنَ العرب في الغد. وعلى أي أسس استراتيجية يجب أن تقام العلاقات الجديدة بين العرب في المستقبل؟ وفي المقام الثاني، نماذج التعاون الاقتصادي، وماذا يجب أن يتضمن، وما هي أسسه الاستراتيجية؟

لقد تسببت حرب الخليج بإحداث شرخ كبير في نطاق العالم العربي ـــ وإن الوضع الجديد هو توزيع للعرب ضمن استراتيجية جديدة على المدى المتوسط، ومرتبط بثوابت النظام الدولي الذي تفرضه قوى الهيمنة العالمية، بقيادة واشنطن، ومن المحتمل أن لا يقوم أي تعاون

عربي في المستقبل المنظور إلا بين شركاء وحلفاء ملتزمين بالنظام الدولي الذي تفرضه هذه القوى المهيمنة وبحيث سيكونون حلفاء مخلصين وجنوداً مطيعين، وستتضح هوية هؤلاء الشركاء العرب دون حياء أو خجل، ولن نستغرب أبداً إذا ما تم، ضم الكيان الصهيوني لهذا التجمع الذي تنوي الولايات المتحدة إقامته.

وتتوضح مواقف الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة أو التابعة لها شيئاً فشيئاً، وذلك بدعم النخبة الحاكمة في كل قطر من هذه الأقطار، مع غياب الدعم الشعبي، لابل قد يصل الأمر إلى صمت شعبي، أمام القمع الشديد من السلطات القائمة، إن أظهرت بعض الحركات الشعبية أي مقاومة. وستصبح النخبة الحاكمة مع الزمن قليلة العدد، وقد تعتمد الطائفية أو العشائرية أو الإقليمية، وذلك حسب مقتضيات كل قطر عربي. وهكذا تزداد الطبقة الحاكمة عزلة، أو تحيط بها أجهزة القمع. وتتمركز هذه الطبقة مع أجهزتها، على الأغلب، في المراكز الحضارية الكبرى. وتكون هذه الطبقة مرتبطة بشكل أو بآخر، في معظمها مع أعمدة النظام العالمي الذي يبشر به. أما ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ستصبح معظم الأنظمة العربية مرغمة على قبول ذلك الكيان إلى درجة قد تصل الأمور مع بعضها إلى التعاون معه، وبحيث يحتل المركز الرئيسي، على اعتباره القطب السياسي والعسكري الهام، والحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة، وبشكل يتم ضمان تفوقه الدائم، وجعل الأقطار العربية هامشية. وهنا سيطرح سؤال، إلى متى ستبقى هذه الحال؟ الجواب، ليس أمام العرب، إلا الوحدة، بعد التحرر من الأنظمة الدكتاتورية.

ولابد هنا أيضاً من النظر لموقع الحركات الاسلامية المتواجدة على الساحة العربية، وماذا سيكون عليه دورها في المستقبل، علماً أنها أصبحت إحدى العوامل المؤثرة في المنطقة، مهما بلغت شدة القمع التي توجه ضدها. وقد يزداد دورها في المستقبل. ولابد من الاشارة إلى أن ظاهرة التطرف ستزداد بمقدار ما تتعرض له هذه الحركات من القمع والاضطهاد، بالإضافة إلى فساد أنظمة الحكم العربية، وفشلها في معالجة القضايا الهامة المتعلقة بمعيشة الجماهير العادية.

وهناك توقعات أخرى تتعلق بمستقبل بديل، وهو ما يمكن أن يكون عليه جواب الجماعات والاتجاهات العربية القومية وإن تعرضت للخسف بسبب ممارسات بعض الحكام،

وتحول معظم تلك الحركات إلى حركات طائفية أو اقليمية، وإلى نشر الفساد، واستخدام أسلوب العنف في معالجة القضايا التي تتعرض لها تلك الأنظمة، وكذلك إلى المعاناة المأساوية التي أصبح عليها حال الجماهير العربية التي كانت الأنظمة تعدها بالعيش الكريم، والعكس هو الذي حدث، إذ تعرضت للخزي والإذلال، بفضل حكام همهم الأول المحافظة على كراسي الحكم، بعد أن جمعوا حولهم قلة مرتزقة، أخذت تحقق المكاسب الشخصية. وقد يكون ظهور مثل تلك الحركات رداً على التحديات الكبيرة وتزييف الشعارات.

إنه من المؤكد أن لأزمة الجماهير العربية، جذور اقتصادية واجتماعية. فقد شكل تآكل المكتسبات المادية للطبقات الشعبية، عامل كبح، أضعف شرعية الأنظمة القائمة في العديد من الأقطار العربية، وفتح الطريق أمام بعض الاضطرابات التي تزعزع أسس الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في معظم الأقطار العربية.

إذن، يجب تجديد طرح قضية مشروع الوحدة العربية في إطار شمولي كنوع من العمل لمواجهة تلك الهجمة، والتركيز على المنطقة العربية، في إطار ما أصبح يطلق عليه بالنظام الدولي الجديد، الذي أصبح فيه الغرب عموماً والامبريالية الأمريكية خصوصاً صانعة لهذا النظام ومنفذة له حسب مصالحها. ويمكن للأمة العربية، وانطلاقاً من تراث الأمة العربية، البدء في نوع من التآلف الإسلامي أيضاً، تآلف جديد، مبني على أسس تلبية مصالح الجميع. وباعتبار أن العالم العربي ينتمي إلى العالم الثالث، يمكنه أيضاً أن يلعب دوراً رائداً في توجه حركة جديدة تتناسب مع الأوضاع الراهنة أمام تحديات النخبة الغربية الشرسة. ويقتضي ذلك، حكاماً على مستوى الأهداف.

وعلَّمنا التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، أن كل عملية تقدم لا يمكن أن تحقق النجاح إلا إذا ارتبطت بوجود قوى اجتماعية تصنع هذا التقدم، ضمن شروط خاصة تعطيه ملامحه. ومن المفارقات التاريخية التي طبعت تشكل المجتمع العربي الحديث هي أن عملية التقدم التي تظهر بها ليست نتاج حركة اجتماعية مرتبطة بمكونات المجتمع الداخلية، بقدر ما تبدو مفروضة من فوق، آتية من الخارج، وغير ملائمة للشروط الموضوعية، فالمال الذي تدفق على المشيخات النفطية دفع بها إلى اختلاق تنمية، ترتب عليها انشطار في كينونة الإنسان العربي

وتشويه لكثير من أنماط سلوكه وعاداته وتراثه.. وليس معنى هذا أن المجتمع العربي لا يحوز قابلية تلقي عناصر التقدم.

كما أن نماذج التنمية المطبقة في الأقطار العربية، ما هي إلا عملية قيصرية تفرض على المجتمع فرضاً تعسفياً ترتب عنه ارتجاج مختلف مكونات المجتمع، واهتزاز في بنيته الشخصية العربية. الأمر الذي أملى على السلطة السياسية ضرورة سلوك سبيل الضبط الصارم لتحركات هذا الإنسان والتضييق على حريته. وهكذا، بقدر ما تتورط نماذج التنمية في المآزق، يتضاعف القهر المادي والمعنوي على الجماهير العربية. والغائب الجوهري في هذا الاخفاق التاريخي لنماذج التنمية المستوحاة من الغرب بهدف تخطي واقع التخلف العربي، يتمثل في غياب مشروع حضاري عربي موحد، وعدم استيعاب خطورة التوسع الصناعي الرأسمالي الذي يحمل في ثنايا مشروعه قدرة هائلة على تزييف النمو التاريخي لشعوب العالم الثالث، وإخضاع تقدمها الخصوصي إلى ما يفرضه منطق تقسيم العمل الدولي المؤسس على التكافؤ. وليس معنى هذا أن كل مشروع تصنيعي هو في حد ذاته شر يجب منعه، بل ما أريد التأكيد عليه، هو أن التعامل مع عناصر الحداثة، يشترط امتلاكاً حقيقياً للذات العربية. لذلك فالمبالغ الخيالية للثروات المالية التي تدفقت على عرب النفط، تتحكم فيها دورة الرأسمال العالمي، وتسيطر عليها، لأن المركز الاحتكاري يبدع كل الوسائل الممكنة لإعادة أمواله وامتصاصها وانتزاعها من أصحابها بأساليب مختلفة، الأمر الذي يضيع على الأقطار العربية فرصة تراكم تمويلها تعطيها إمكانية تنمية اقتصادية، مندمجة عربياً ومرنة عالمياً. إن الأموال العربية تستوعبها المصارف الغربية، وتصرف على أشكال من التنمية الباهظة الثمن والقليلة المردودية، كما توظف نسب لا حصر لها في شراء المعدات العسكرية التي أكدت التجربة التاريخية أنها لا تقتنى من أجل التحرير والوحدة بقدر ما توجه ضد البلدان العربية نفسها.

إن فكرة القومية العربية المتحولة إلى حركات سياسية تمتد وتتراجع وكانت مطلباً عاماً بين الحربين العالميتين، ثم أصبحت مطلباً لحركات قومية. لكن رجعت الفكرة القومية، كما بدأت، بحيوية منقطعة عن جماهير مترددة بين إيمانها التقليدي وحركاتها الأصولية، وبين قوى قومية متعادية، وأحياناً متحاربة، ومستغرقة في هموم ومتاعب تجربتها القطرية. ولم تعد الوحدة نخبة مرتبطة بالشعب، وصارت حاجة كل الشعب العربي؛ إلا أن استمرار القطيعة بين أن

توظف في سلطة أو تعتقل في وظيفة التسلط، وجماهير متروكة لآلات احتجازها وامتلاكها، لن يكون في إمكانها إخراج مطلب الوحدة السياسية بين العرب إلى أفق جديد، ما لم تنكسر عجلة اللاحرية من المحيط إلى الخليج. فالوحدة لم تكن سياسة الطبقة المالكة للأقطار العربية، وإن عقلنة الحياة العربية، والاعتراف بالعربي فرداً حراً، وبالعرب جماعة تاريخية، ليس من الأمور التي تؤخذ من ندوة أو من مؤتمر أو من قصيدة، إنها عملية تاريخية كبرى. فكلما يستكين الفرد والجماعة ويعتاد على غياب الحرية السياسية، أم الحريات الفطرية والاقتصادية، فإنه يمكنه عبر جماعته أن يبدأ حركة جديدة من تحرير الذات، وتحويلها مع الآخرين أنداده إلى حركة تحرر إنساني. وهنا تكمن إحدى المشاكل في الوطن العربي.

وإذا كان من الطبيعي لمن يعيش مثلنا في حقبة تتفتح فيها كل مخاطر التفتت العربي الطائفي والمذهبي والعرقي، في معظم البلاد العربية تقريباً، ويتدنى فيها الصراع من أجل البقاء إلى مستويات من التآكل الذاتي الهمجي، الذي يحوله بالفعل إلى صراع للفناء لا للبقاء إذا كان بديهياً، لمن هو في مثل هذا الظرف التاريخي، أن تكون الوحدة الوطنية العميقة والحقيقية في كل بلد عربي هدفاً نضالياً ملحاً بالنسبة له، فقد علمتنا حركة المد والجزر في العقود الأربعة الأخيرة، أن النضـــال من أجل الوحدة الوطنيـة الحقيقيـة في أي بلد عربي، لابد لها من الاسترشاد ببوصلة الاتجاه الوحدوي للقومية العربية، الوعاء الحضاري التاريخي الطبيعي لهذه المنطقة من العالم. مع تمثل واستلهام تراثنا الماضي، وضمن هذا الاتجاه وحده، يمكن أن نضمن لجميع معاركنا الأخرى أن لا تكون حراثة في البحر. يضاف إلى ذلك، أن قيمة الوحدة مبنية على الحاجة الواقعية إليها أكثر مما هي مبنية على حماس عاطفي بها.

إن مسـألة القضـاء على المطامع الغربية ووليدها الصهيونية العالمية، وإجراء تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية في بنية المجتمعات العربية ودفع قضية الوحدة إلى الأمام وتحقيق سـائر الطموحات القومية لأمتنا العربية، تطرح كقضية هامة توجب مشـاركة جميع فئات الشعب في تحملها والدفاع عنها، وليس كعملية فوقية يمكن أن تتم بالتدابير، والأوامر الإدارية أو بالاجراءات التشريعية أو عبر مفاوضات معزولة أو في وسائل الاعلام أو من خلال الخطب الرنانة. فالقضايا الكبرى في التاريخ والمنعطفات الهامة في سير التاريخ، لا تتحقق إلا بالمشاركة الديمقراطية، بعد أن يتحقق تكافؤ الفرص في المجتمع وتزول المحسوبية.

هذا، ومما لاشك فيه أن الأمة العربية، تنتمي إلى العالم الثالث، ويمكن أن تلعب فيه دوراً بارزاً، نظراً لما تمتلكه من تراث عريق وروابط دينية قوية، مما يمكنها من لعب دور حاسم للوقوف في وجه هذه الهجمة الغربية المتوحشة التي تستهدف الاستيلاء على ثروات العالم العربي وبالتالي العودة بالتاريخ إلى الوراء، إلى عصور الاستعمار القديم، بحجة إقامة نظام دولي جديد وضعته الولايات المتحدة وحلفاؤها من الاستعماريين القدامى. بهذا يصبح موضوع العودة إلى حركة عدم الانحياز وإنعاشها ضرورة تاريخية واجتماعية لجميع الشعوب والحركات المناهضة للهيمنة الجديدة، وتعبيراً عن حاجاتها إلى إقامة علاقات دولية جديدة في العالم تقوم على مبادىء تتمثل في احترام حرية الشعوب وسيادة الأمم وعدم التدخل في شؤونها. كما يمكن تطوير حركة المؤتمر الإسلامي بشكل متلائم أيضاً مع الأوضاع الدولية الجديدة.

وهنا مسألة هامة أيضاً، فإذا كانت البلدان المتقدمة اقتصادياً تسعى إلى تحقيق نوع من التعاون، أو شكل من التكامل لمواجهة التنافس الذي تزداد حدته، وللأخذ بأحدث التطورات التكنولوجية، فإن البلدان النامية أحوج ما تكون إلى تدعيم التعاون فيما بينها، وتنسيق النشاط الاقتصادي للتغلب على مصاعب التنمية ذات الطبيعة المعقدة والمتداخلة، من ضيق السوق المحلية، وعدم القدرة على تعبئة الموارد المادية والمالية، وضعف في معدل التراكم الرأسمالي، وصعوبة في التقدم التكنولوجي وإلى ضعف المركز التنافسي في الأسواق الخارجية، واستمرار العجز المزمن في ميزان المدفوعات، وتعقيدات التمويل الأجنبي، وتزايد أعباء الالتزامات.... الخ.

كما أن اعتناق مبدأ الاعتماد على النفس، لا يعني تخلي البلدان النامية عن النضال من أجل الحصول على نسب تبادل أفضل في تجارتها مع الدول الرأسمالية، بل على العكس، فإن تبني سياسة الاعتماد الجماعي على النفس، بدعم المركز التفاوضي لبلدان العالم الثالث في مواجهة الاحتكارات الغربية، بالاضافة إلى أن هذا المبدأ لا يتعارض مع مبدأ مطالبة الدول النامية للدول الرأسمالية بتخصيص جزء من دخلها القومي الإجمالي لمساعدة وتنمية بلدان العالم الثالث. كما لا يمكن لبلدان العالم الثالث أن تطبق سياسة الاعتماد على النفس إلا في إطار تكامل إقليمي أو دولي، لأن الوضع الحالي للاقتصاد الدولي، يتسم بسيطرة الدول الرأسمالية الكبيرة على مصادر التمويل والتجارة الدولية، لأنه قبل أن تصل الدول الرأسمالية إلى مرحلة

الامبريالية، كانت الرأسمالية العالمية كنظام قد سارت في طريق التكامل عن طريق تزايد عدد المنظمات التي تنسق بين حكومات الدول الرأسمالية. وفي مقابل هذا التركيز القوي للنظام الرأسمالي العالمي، تقف الدول النامية، مشتتة يصعب على كل منها المفاوضة من موقع الاقتدار والقوة، ويزيد من ضعف هذه الدول النامية تكوينها لنظام اقتصادي مختلف عن الرأسمالية العالمية. بل تعتبر معظم بلدان العالم الثالث أطرافاً للنظام الرأسمالي العالمي. لهذا فإن السبيل الوحيد أمام استقلال هذه البلدان إزاء الهيمنة الرأسمالية الامبريالية، هو لجوؤها إلى سياسة الاعتماد الجماعي على الذات. ومما لا شك فيه أن الطموح إلى تحقيق الاعتماد الجماعي على الذات على مستوى العالم الثالث كله لا يتنافى مع المحاولات المختلفة للتكامل الاقليمي، بل، ربما يعتبر التكامل الإقليمي هو الطريق الطبيعي لتطبيق سياسة الاعتماد الجماعي على الذات .

أخيراً، يعد عدم قدرة الأنظمة السياسية العربية، وعجزها عن الاستجابة لمتطلبات العصر، وبصورة خاصة تلك المتعلقة بطموحات المواطن العربي الأساسية نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، تعد مصدراً رئيساً يهدد الأمن القومي. وقد يثير البعض تساؤلاً حول أيهما يأتي في المرتبة الأولى من حيث أولوية معالجة موضوع الأمن القومي. فيلاحظ، وإن كانت قضايا التخلف تؤثر في القدرة العربية على مواجهة مصادر التهديد، أنه من الضروري صياغة استراتيجية للتنمية الاجتماعية الشاملة، سياسياً واجتماعياً.

كما أن عدم كفاءة الأنظمة العربية سياسياً واجتماعياً، والنتائج التي تترتب على التناقض بين إشباع الحاجات الاجتماعية والسياسية، يفضي إلى نتيجة هامة، وتتعلق بضعف القدرات التوزيعية للنظام الاقليمي العربي، ومن شأن هذا الضعف أن يخلق درجات عالية من عدم الرضا، وعدم الولاء، وربما عدم الانتماء، مما يقود إلى ظاهرة الاغتراب. ولعل وجود تلك الظاهرة، يخلق ستاراً ضخماً بين النظام السياسي وبين المواطنين، وخاصة المثقفين منهم. وهذه الظاهرة، إما أن تؤدي إلى ظاهرة أخطر، وهي نزيف العلماء أو العقول، أو إلى نمو اتجاهات عدم الاهتمام واللامبالاة ومن ثم حرمان المجتمع العربي من الطاقات الخلاقة لعلمائه.

وتتضح خطورة تلك الظاهرة، حينما نضعها في اطار مقارن مع ما يفعله الكيان الصهيوني، وحليفته الاستراتيجية، الولايات المتحدة من أجل جذب العلماء من شتى أطراف العالم، للعمل في مراكز البحوث، ومن أجل إثرائها بالفكر والأدوات الحديثة لمواكبة العصر.

ومما لاشك فيه أن موقف بعض الأنظمة العربية من علمائها من شأنه أن يزيد في ظاهرة الاغتراب، ويتضافر مع كل ذلك التحيز في تخصص الموارد لبناء الجيوش القطرية على حساب البحوث العلمية. وهكذا تتميز العلاقات المدنية ــ العسكرية، برجحان كفة العسكريين، في الوقت الذي لا يقوم فيه العسكريون بالتحدي لأي من مصادر تهديد الأمن القومي العربي.

ومما تجدر ملاحظته أيضاً، أن معظم الأنظمة العربية تتصف بعدم الكفاءة السياسية والاجتماعية لمواجهة المخاطر، ويلجأ إلى الإرهاب لمعالجة المطالب الأساسية للجماهير، وهذا يزيد في إتاحة الفرص لتصعيد التهديدات على الأمن القومي العربي.

وكلمة أخيرة، لقد عجز الفكر العربي المعاصر عن متابعة التحولات في الوجود العربي والتعبير عنها، وعجز عن ربط الماضي الحضاري للأمة العربية بحاضرها، وسعى لاتباع إيديولوجيات مستوردة لا تتناسب كلها مع فكر الأمة العربية، وبقيت بالتالي الحركات العربية، حركات طفيلية تنحصر ضمن فئات من المجتمع، ثم تتقوقع على نفسها، إلى أن تصبح عاجزة عن التوسع لتشمل الجماهير لا سوقها بالترغيب والترهيب والرشوة. وإن العمل الكبير يفترض وجود النظرية الكبيرة. والوجود العربي يفرض في مرحلة انتقاله تلك، عملاً من أكبر الأعمال التي يمكن أن تواجه الإنسان.

الفصل الثالث

أنظام دولي أم فوضى دولية؟

إذا كان هناك ما يمكن الاقتناع به، هو أن العالم الرأسمالي قد ربح الحرب الباردة، وهو وحده الذي ربح هذه الحرب، وإن غنائم انتصاره تغطي حقول المعارك: في الخليج العربي، وفي بلدان أوروبة الشرقية، وحتى في روسيا نفسها، التي كانت تشكل العمود الفقري لما كان يسمى بالكتلة الشرقية، وفي افريقية.... الخ. ويقول خبراء هذا العالم الرأسمالي، في السياسة الدولية ومنظروه، على ما يطلقون عليه اسم «امبراطورية الشر» «أي الاتحاد السوفياتي السابق» إنها قد ردمت، وأصبح خدمها وحلفاؤها مجبرون على الارتداد عن خطاياهم وأخطائهم، ويضيفون، أن رعاياهم، قد أصبحوا مجبرين على اعتناق عقائد جديدة، وبكثافة يسمونها عقائد الديمقراطية والسوق والمال. لابل يبالغون في هذا التفاؤل الرأسمالي.

لكن أيضاً ما أظهرته وما ستظهره الأيام القادمة، بأن هذا النصر سيكون كئيباً، لا بل مخيباً لآمالهم أكثر مما كانوا يظنون، وأصداؤه مقلقة، لا كما كانوا يتوقعون، وروح مفعمة بالأسى وليس كما يخططون، ولم نعد نسمع سوى صيحات التأوه والحسرة والنحيب، وإن كل شيء أخذ يتجه نحو الأسوأ. وتذكروا صيحات الباكين على السلام، وقالوا إنه كان سلاماً مضموناً في الماضي، لكنه، كان سلاماً كالحاً، وتم ضمان توازن دولي، وتمت صيانته بأيدٍ من حديد، ولم يتجرأ أحد على تعكيره، وعلى الرغم من المقاومات الخفية، لم تتوقف سيادة سلطان العقل عن الامتداد والتوسع. إذن هذه هي الفروق اليوم، في عالم لم يعد يوجد فيه، بعد الآن، الأمن والأمان لأي شخص، حتى سكان البيت الأبيض في واشنطن، لم يعودوا في أمان، بل أصبحوا

عرضة لاعتداءات متعددة ممن يطلق عليهم أسماء المعتوهين، وعلى الرغم من الحراسات المشددة من قبل مكاتب المخابرات المتعددة التي أصبحت تضاهي مثيلاتها في بلدان العالم الثالث بالقمع والتعذيب والوحشية والقسوة، وحيث عدم الاستقرار، أخذ يتفجر هنا وهناك، حتى في القارة الأوروبية، المشهورة بحل مشاكلها بالحكمة والعقل، وازداد الشعور بعدم الاطمئنان في كل جوانب الحياة البشرية، وحلت الفوضى في كل مكان محل النظام.

لقد كان التغير مفاجئاً جداً، وكان جذرياً عميقاً جداً، لدرجة جعلت أهل العلم أنفسهم يتساءلون بأي سحر وبأي جهد أمكن انهيار ذلك البناء الجبار، خلال أيام معدودة، ولم يقم أحد حتى ولو نفر قليل للتصدي لمن كان يحمل معاول الهدم، والوقوف في وجه هؤلاء، والسؤال الأهم، لماذا لم يقف أحد في وجه هؤلاء، ولِمَ لَمْ تجر دماء ولو لأفراد معدودين، ليقف أمام تلك المعاول، ولو حدث انقلاب في أحد بلدان العالم الثالث لكان عدد القتلى أكثر بكثير، كما تم في الاتحاد السوفياتي السابق، فهل لا يتوجب الاعتقاد من قبل أحد ما أن ابليساً ماكراً، أم جنياً، ودون حذر من أحد، يكون قد تفنن في خلط الأوراق، في اللحظات الأخيرة؟ لكن التساؤل الأكبر أيضاً، فيما إذا كان هناك مخلوقات اندست خلسة في فواكه ذلك النصر لتعطيه خلفة مرة جداً؟

ويجب الاعتراف، أن الرأسمالية، ليست الوحيدة المسؤولة عن فشل الاشتراكية، وبالتالي انهيار الاتحاد السوفياتي، بل يرجع ذلك، إلى فشل ذلك النظام من الداخل، والبيروقراطية القاتلة، وتسلط المرتزقة والمتسلطين على مراكز اتخاذ القرارات، وإلا لما استطاع المتسللون من تحقيق تلك النجاحات بسهولة ووقوف الجماهير متفرجة إن لم تكن لا مبالية. ولم ينجرح لها ظفر للدفاع عن ذلك النظام الجبار من الخارج. وهذه هي النتيجة الطبيعية لأي نظام دكتاتوري فاشل يحكم بالحديد والنار، ومصادرة الحريات، وحريات أصحاب الرأي الحر، وتقريب المرتزقة والمرتشين، وفتح المعتقلات الرهيبة، والقتل بالجملة، لكن الرأسمالية العالمية، والغرب خصوصاً، كان المستفيد الأكبر حيث أصبحت الساحة فارغة أمامه، لكن هذا لا يعني أن هذا الغرب قد دفن تناقضاته وإلى أبد الآبدين، وإلا لما شاهدنا هذا الصراع المحتدم بين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين أو اليابانيين، على أسواق بيع السلاح والمنتجات الاستهلاكية، كما يجري في الخليج العربي، وإن هذا الغرام بشيوخ النفط، ليس إلا من أجل

نهب خيرات نفطهم، وليس حباً بقطعان إبلهم... الخ، كما أن الغرب عموماً لم يحقق النصر، إلا لأنه، استفاد في أغلب الأحيان ودون علم منه من مؤازرات التطلعات القومية، وإذا وجد أن العالم الجديد لم يكن حسبما يرغب فيه، وبالمقدار الذي يتمناه، فهذا يعني أن أياذٍ أخرى، مثل أيديه تساهم في صنعه وتوجيهه، وبهذا ستكون غنائم النصر أقل نصيباً له مما كانت عليه أكاليل غاره.

من جهة أخرى، هل هذه الغنيمة تستحق هذا الاهتمام والركض المسعور وهدر هذه الدماء التي تسيل في كل مكان؟ وهل حققت الرأسمالية أحلامها وتطلعاتها، متناسية هذه الشعوب التي أصبح لها وزنها وهمومها وتطلعاتها؟ وهل للعدالة أسماء أخرى غير العدالة؟ وإذا كان العالم الجديد يريد أن يكون مختلفاً عن العالم القديم، فهل ينجم عن ذلك، أن يكون بالضرورة أردأ منه؟ وهذا لا يعني في الوقت نفسه أن العالم القديم، كان خالياً من العيوب، وحقق العدالة الإنسانية، والملائم الوحيد، وبأنه لا يمكن تصور بديل آخر إلا هذه الفوضى.

ومنذ البدء، هل العالم ثنائي الأقطاب كان الغابة التي تسودها الوحوش، واليوم انقلبت هذه الوحوش إلى نوع من المؤاخاة لا يخيف أحدها الآخر؟ وهل ينسى العالم كيف كان يعيش على حافة الهاوية بالردع النووي، وتوازنات القوى؟ لكن اليوم، صارت هذه الوحوش لا تخشى أحداً تسرح وتمرح، وتجوب الأرض والفضاء بحثاً عن كل جديد. وهل زالت تلك الأسلحة الفتاكة من أيدي أول من استخدمها صراحة وتبجح بأنه استخدمها لأول مرة في تاريخ البشرية مدمراً مدناً على رؤوس ساكنيها بما فيها من إنسان وحيوان وحشرات؟ وهل انقلبت تلك الغابة أو المهلكة إلى جنات نعيم بعد تفرد الرأسمالية لتتحكم في مصائر العالم شعوباً وقبائل؟ ألم تصبح هذه الغابة أشد خطراً عما كانت عليه من قبل؟ صحيح أن الردع النووي قد جعل الحرب مستحيلة، لكن، هل هذا الردع قد انتهى إلى غير رجعة، أم أنه لا يزال بأيدي أولئك الذين يملكون حق القرار باستخدامه؟ وهل على شعوب العالم خاصة تلك الشعوب التي يطلق عليها اسم الشعوب النامية أن تنسى الانذارات التي توجه إليها كل يوم، إن هي حاولت الوقوف ولو بالكلام في وجه من يحتكر القوة، قوة تدمير ما يشاء من الكرة الأرضية، ومتى شاء؟، والعرب جزء من هذه الشعوب النامية، فهل لهم أن ينسوا كيف تقوم قوى الظلام المهيمنة على العالم، من تقديم كل عون للكيان الصهيوني المغتصب في فلسطين، كي يملك كل

أنواع أسلحة الدمار الشامل في حين يخرس الحكام العرب أمام قمع شعب عربي، حاول امتلاك تكنولوجيا متقدمة، فتعرض لمجاعات رهيبة، باسم الشرعية الدولية، وهكذا، يأخذ هاجس الخوف بالطواف حول الكرة الأرضية، بشكل دائم، باسم الشرعية الدولية، ويطال أولئك الذين لا يريدون الخضوع لقوى الهيمنة، تحت عباءة الشرعية الدولية، وهم قادرون على منح بركاتهم لمن يشاؤون ومنعها عمن يشاؤون، والويل والثبور لمن يتجرأ على قول كلمة حق في وجه سلطان جائر، فهذا السلطان يملك كل أنواع الأسلحة الفتاكة، منها الذكي، والغبي، ومنها المشطور ومنها غير المنظور، لكنها كلها معدة للقتل والتدمير، وإلا لماذا هذه النيران المشتعلة في رمال ما يسميه هؤلاء في الشرق الأوسط وفي المفازات الافريقية، وفي البوسنة وفي الصومال و....الخ؟ والسلسلة لا تنتهي، والقادم سيكون أشد وأدهى. ويطوف الرعب جميع أطراف العالم، حرائق هنا، وحرائق هناك، ولدى شعوب ما يسمى بالعالم الثالث هلع من كل شيء، من العدوان، ومن أعمال التخريب، ومن الابتزاز، ومن التجويع، ومن التطويق، ومن الخطر، الكلي أو الجزئي، ليشمل الغذاء، وحتى الدواء، ومن المجابهة ومن التدمير وحتى منع أداء فرائض فرضها رب العالمين! أهذا نظام دولي أم ماذا؟

إنه من الممتع حقاً، أن نسمع اليوم، من يتشدق ويكيل المديح لهذا الذي أصبح يسمى بالنظام الدولي الجديد، فأي جديد فيه، سوى هذا اللهيب الذي يلف العالم، والتهديد والوعيد؟ وهل بلغت السذاجة بهؤلاء ويصابون بالعمى، ولا يرون ما يجري حولهم، في كل مكان، والذي يهدد مصير هذا العالم ومستقبل الإنسانية، وذلك سعياً وراء رفاههم على حساب جوع مليارات من البشر، من أجل حفنة من الناس، فقط؟ فإذا لم تؤخذ هذه المظالم بعين الاعتبار، فستذهب هذه الأرض، ومن عليها دفعة واحدة، حيث تضطرم نيران ثورة عارمة من قبل الجوعى في كل أنحاء العالم. تهب دفعة واحدة تدافع عن كرامتها بعد إذلالها وتجويعها، ولماذا الأحلاف العسكرية، كحلف الأطلسي؟ أليس هو لمن تسول له نفسه الخروج على طاعة دول الهيمنة، وعلى رأس ذلك حامية حقوق الإنسان؟ لكن أي إنسان؟ ليس الإنسان في العراق، ولا في الصومال، ولا البوسنة والهرسك، ولا حتى الإنسان الأمريكي، بل إنه الإنسان الذي تريده الامبريالية، وله صفات معينة حتماً، ومجلس الأمن أيضاً، من مخلفات الحرب العالمية الثانية، وتهيمن عليه دولة عظمى وحيدة، فصوت الولايات المتحدة

غالباً هو الصوت الوحيد الذي يقف أحياناً ضد (١٩٠) دولة الأعضاء في الأمم المتحدة، فلماذا لا يطالب هذا العالم، المسمى بالنامي بإجراء إصلاحات على جميع المؤسسات الدولية مثل مجلس الأمن، أو صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي وغير ذلك من الأسماء العديدة؟ كلها لخدمة دول الاستكبار المهيمنة، هذه الدول التي تديرها الرأسمالية العالمية والاحتكارات الكبرى، والشركات متعددة الجنسية، وهكذا أصبح الهلع يلف العالم، ويطوف باستمرار، خوفاً من الابتزاز ومن المجابهة، فهذه الدول تمتلك كل أنواع الأسلحة الفتاكة، تستخدمها أنّى شاءت ومتى شاءت مع أغطية وأردية مختلفة، من مجلس الأمن، إلى وسائل الاعلام التي يديرها خبراء الدعاية، من تلاميذ غوبلز وسواه، وقد برعوا أكثر منه في قلب الحقائق، وإنه من الممتع حقاً، أن نسمع الحديث عن هؤلاء، أنهم حماة حقوق الإنسان، لكنهم ينسون أنهم، هم الذين يملكون تقانات صناعة الأسلحة الفتاكة، وخبراؤهم جاهزون لوضع أنفسهم لمن يدفع لهم المال، والمال بالنسبة لهؤلاء هو كل شيء. وما بقي ليس إلا أكاذيب، ويظنون أن غيرهم ليسوا إلا بشراً ساذجين عمياً لا يبصرون الحقائق، ويريد هذا الغرب، أو ما فيه من الدول المهيمنة، إقناعنا، وأن نعترف لهم بفضائلهم، وبأن أخطارهم خيالية لكن، إلى متى يكذبون، ونرى جيوشهم وأساطيلهم تجوب العالم، تهدد هذا الشعب بتجويعه وذاك بتدميره، وصواريخهم تجوب الفضاء، تتجسس علناً وبلا حياء أو خجل، ألا يكفي كل ذلك، ليثير الشكوك في نوايا هؤلاء، وإن ما يقومون به ليس إلا حماية لمصالحهم الجشعة على حساب بؤس الشعوب وآلامها وجوعها، وكيف يمكن أن تصدقهم الشعوب، بعد أن فعلوا ما فعلوا في كورية وفي فيتنام وفي أمريكا الوسطى والجنوبية، وفي العراق وفي الصومال... الخ.

إن مفرداتهم اللغوية تشهد على ذلك، فهناك ما يطلقون عليه اسم توازن الرعب، وسياسة حافة الهاوية، والردع النووي، ونافذة قابلية التعرض للخطر، كلها مفردات تحمل في طياتها الرعب، وموتاً ماحقاً مسلطاً على رقاب العباد، تحملها الصواريخ عابرة القارات، وأزرارها جاهزة للاطلاق في أية لحظة، لتحمل الدمار والموت، أينما حلت، لا ترحم إنساناً ولا دابة ولا حتى حشرة، وهل يتحول الذئب إلى حمل، أم الضبع إلى أرنب؟ إذن لماذا نثق بهم وبوعودهم، وبما يدعون؟ كل ذلك يدعو شعوب العالم النامي، سواء أكان ثالثاً أم رابعاً... أم.. لمضاعفة اليقظة والحذر، وأن لا تطمئن لادعاءات قوى الهيمنة والاستكبار، وعليها أن تتحد، حتى لو

تجاوزت بعض حكامها المتآمرين، أم المتخاذلين، وإلا فستعيش حالة من الإذلال باستمرار، وليس هنالك من ضمانة لهذه الشعوب، إلا برص صفوفها، حتى لو تعلق الأمر ببداية، كما فعل عبد الناصر وتيتو ونهرو وسوكارنو... و.... وفي يوم من الأيام. وهل عجزت هذه الشعوب أن تخرج من صفوفها رجالاً من أمثال هؤلاء ليؤدوا الدور الحاسم، أم أن الدكتاتوريات العفنة لا تلعب إلا أدوار التبعية فقط، على الرغم من زعيقها ونعيقها ببطولاتها لقمع شعوبها.

ففي حين يمنع هؤلاء المسؤولين عن النظام الدولي الجديد أي بلد عربي من الحصول على التقانة المتقدمة، نراهم يغدقون كل أنواعها بمساعداتهم المباشرة وغير المباشرة إلى الكيان الصهيوني في فلسطين، وإليكم الأمثلة: فلم يكن هذا الكيان في حاجة إلى انتظار قمره الاصطناعي الجديد «أفيق ـــ ٣» [أفق ـــ٣] المخصص للتجسس على الوطن العربي، لاثبات عمق الهوة التقانية والعسكرية التي تفصل بينه وبين الدول العربية، ولاظهار مدى التفوق النوعي الذي يميز آلته الحربية عن تلك العربية، والقدرات العسكرية لدى الكيان الصهيوني متقدمة على نظيراتها العربية منذ فترة طويلة، على الصعيدين الكمي والنوعي، كما أن برنامج انتاج الصواريخ في الكيان الصهيوني في فلسطين، هو بدوره الأكثر تطوراً وتكاملاً من نوعه في العالم، منذ سنوات عدة، ناهيك عن القدرات النووية التي يمتلكها الكيان الصهيوني مع الوسائل اللازمة لحملها إلى أهدافها المحددة في المنطقة، وعلى مسافات قصيرة ومتوسطة وبعيدة، مما يعطي ذلك الكيان هامش تفوق استراتيجي شامل على ما يجاور ذلك الكيان مع الكيانات العربية المشتتة.

لكن ما يجعل من حقيقة إطلاق الكيان الصهيوني القمر «أفق ـــ ٣» ووضعه فعلاً في مدار دائم حول الأرض، واقعة ذات أهمية خاصة، واستثنائية على المستوى الاستراتيجي، هي مجموعة العوامل العسكرية والتقنية التي يعبر عنها هذا الحدث، ويثبتها كأمر واقع، لم يعد قابلاً للجدل.

إن مجرد النجاح في وضع قمر اصطناعي لأغراض التجسس في مدار دائري دائم حول الكرة الأرضية، بعد إطلاقه بواسطة صاروخ، إثر تطويره وإنتاجه محلياً، وهو دليل قاطع على نجاح برنامج الصواريخ الصهيوني، بمعونة راعية حقوق الإنسان في العالم أجمع، لكن حسب هواها، واسم الصاروخ هذا «شافيت» أي «الشهاب»، وهو الذي حمل القمر «أفق ـــ٣». وهذا

ما يثبت بالدليل القاطع أن الكيان الصهيوني في فلسطين يمتلك القدرة على إيصال الرؤوس التي يمتلكها إلى مسافات قد تفوق (١٥٠٠) كم، حتى الآن.

هذا، وإن وجود مثل هذه القدرات في التقانة لدى الكيان الصهيوني، يعني أنه بات يمتلك ميزة جمع المعلومات وتحليلها على المستوى الاستراتيجي في صورة مستقلة، دون الاعتماد في ذلك على الولايات المتحدة، حليفته الاستراتيجية، ويشكل هذا الأمر تفوقاً استراتيجياً وسياسياً واضحاً على كل الـ (٢٥٠) مليون عربي، إضافة إلى ذلك، يشكل عاملاً يساهم، وإلى حد بعيد في زيادة امكانات الكيان الصهيوني على المناورة السياسية والعسكرية، ومع ذلك، فالقمر الصناعي الصهيوني، ما هو إلا خطوة أولى في مسلسل تطوير القدرات الصاروخية والفضائية له. ولنتبين الأمر بوضوح، لابد أن نضع هذا الأمر في مجال المقارنة مع ما تمتلكه الأمة العربية، وباختصار، فإن الفجوة التكنولوجية، بين العرب والكيان الصهيوني تزداد اتساعاً، مع التباطؤ العربي في مواجهته، والتقاعس عن اتخاذ الاجراءات الضرورية لاحتواء هذا الخطر الماحق، ومهما كلف الأمر، وإلا فليخرس المتبجحون الناعقون ببطولاتهم المزيفة.

وإذا كان الكيان الصهيوني قد تمكن قبل عملية التسوية مع الحكام العرب من ايجاد تلك الفجوة، بفضل مليارات الدولارات التي أُنفقت في الصناعات العسكرية، فهذا الكيان كما يبدو قادر في ظل خطوات التطويع على زيادة هذه الفجوة اتساعاً والهيمنة على الوطن العربي، وبمساعدة الامبريالية الأمريكية وحلفائه الغربيين، تكنولوجياً واقتصادياً، بعد أن هيمن عليه عسكرياً، إذ يكفي تحويل جزء من بلايين الدولارات التي ينفقها عبر نشاطاته العسكرية، وصرفها على تطوير صناعاته التكنولوجية، وتحويلها إلى منتجات استهلاكية، كي يتمكن من تحقيق أطماعه بالهيمنة على الحكام العرب، والأمر الأكيد، أن ذلك الكيان، ما كان ليرضى بالتطبيع والتسوية مع الحكام العرب لو لم تكن هذه الأمور في مصلحته، وإذا لم يكن واثقاً من أن ذلك بالتطبيع سيكون عبارة عن انهيار وتقويض للقدرات العربية وأن عملية التسوية هذه مجرد وسيلة للتغلغل في الوطن العربي ودفعه إلى التسليم بتفوق ذلك الكيان عسكرياً وتكنولوجياً واقتصادياً.

هذه هي إحدى نتائج ما يسمى بالنظام الدولي الجديد، بإمرة صانعته وإخراجه إلى

الوجود، الامبريالية الأمريكية، وحلفائها الغربيين والذي ابتدأ بتدمير العراق، وبالتالي، السيطرة على نفط شيوخ النفط، وعلى هؤلاء الشيوخ أيضاً، أهذا نظام دولي أم فوضى دولية، إذ لابد للشعب العربي أن يستيقظ من غفوته، ولن يطول الزمن، لكن لننظر كيف يعد الكيان الصهيوني نفسه للمرحلة المقبلة، ففي الوقت الذين يتبين فيه أن الانتقال من الصعب الذي يشغل بال المسؤولين عن التكنولوجيا الدفاعية في روسيا والولايات المتحدة، وتحويلها إلى تكنولوجيات «أو تقانات» مدنية، حدث في الكيان الصهيوني في فلسطين، منذ مدة، ورافق ذلك التحول طفرة من الازدهار في قطاع الشركات التكنولوجية، وهناك عدد من الأسباب التي جعلت الكيان الصهيوني ينجح في التحول من تكنولوجيا المعدات العسكرية المتقدمة إلى التكنولوجيا المدنية، والسبب الأول أن قطاعاً كبيراً من تكنولوجيا ذلك الكيان، لم تكن له أصلاً أية علاقة بالتطبيقات والاستخدامات العسكرية، مثل الطب والتكنولوجيا البيولوجية. والكمبيوترات وما يرافقها من برامج، صناعات تكنولوجية لم تول التطبيقات العسكرية أهمية تذكر. ومع أن صناعة الكمبيوترات ربما اعتمدت في الماضي على القطاع العسكري إلى درجة كبيرة، فإن الأسواق المدنية لها الآن احتياجاتها الخاصة التي أصبحت تشكل السوق إلى درجة كبيرة، وهذه الشركات وغيرها، تعد نفسها الآن لمرحلة ما بعد التسوية للسيطرة على الأسواق العربية.

هذا جانب، مما يفرضه النظام الدولي الجديد، وهناك جوانب متعددة لا يتسع المجال لذكرها، ففي حين يقدم كل أنواع الدعم للكيان الصهيوني، فإنه يمنع أي امتلاك للتقانة المتقدمة لبلد عربي مثل العراق، بحجج وذرائع كاذبة مختلفة، يساعده في ذلك عملاؤه في المنطقة. علماً أن الانفتاح على الكيان الصهيوني، في ظل التسوية، سيتيح للكيان الصهيوني السيطرة على سوق التقانة المتقدمة في المنطقة، فالصهاينة، وبدعم من الغرب، متفوقون في الصناعات الالكترونية، في حين مازالت التكنولوجيا العربية، تعيش مرحلة الحضانة، والسبب الأول أن تطوير التكنولوجيا يتطلب بحوثاً علمية وتقنية متواصلة ودعماً مادياً سخياً، وجهوداً مشتركة تساهم فيها الحكومات والمؤسسات التعليمية ومراكز البحوث والشركات الصناعية والتجارية، ومن أصحاب الثروات، وهكذا، فإن التطور التكنولوجي، هو عملية سياسية واقتصادية واجتماعية متشابكة، تحتاج إلى مشاركة خبرات متنوعة في السياسة والتخطيط

الاقتصادي والعلوم والتكنولوجيا والإدارة والصناعة، إلى جانب مؤسسات الدولة، وهي أمور لا تهتم بها معظم الأنظمة العربية، وكل ما يهم أكثر هذه الأنظمة، إن لم نقل جميعها، هو الدعاية لبقائها في الحكم، حتى لو كان بقاؤها ضد إرادة معظم أفراد شعبها.

والآن، لنبين بالدليل القاطع أسباب هذه الفوضى العالمية، ونبدأ من الأمم المتحدة والممثلة بصورة رئيسة بمجلس الأمن، كما يسمى، فهو يتألف من خمسة عشر عضواً، منهم الأعضاء الدائمون خمسة، من هؤلاء الخمسة، ثلاثة دول أوروبية، انجلترا، فرنسة، روسيا، والرابعة هي امتداد لأوربة ، أعني الولايات المتحدة، والواقع، هي الأهم من بين الأعضاء الآخرين. وهي الأكثر استخداماً لحق النقض، هذا الحق الذي يتمتع به الخمسة الكبار وبصورة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي التي صاغت نظام الأمم المتحدة، ولكن ليخدم مصالحها ومصالح الغرب عامة، والعضو الخامس من أصحاب الحظوة بحق النقض، هي الصين الشعبية، وباختصار شديد، أن دولة واحدة تمثل القارة الآسيوية، التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٧٠٪ من سكان العالم، في حين لا يمثل افريقية أحد ما، ولا أمريكا الجنوبية أو الوسطى، أما الأعضاء الآخرون، فيمثلون مناطق اقليمية، ليس المجال هنا أن نبحث هذا الموضوع، لكن ما يعنينا، هو أن حق النقض، عبارة عن سيف مسلط على رؤوس العالم، إذ تستطيع أية واحدة ممن يحظى بهذا الحق، أن تعترض على قرارات الـ (١٩٠) دولة التي تشكل الأمم المتحدة، هذا في المجال القانوني، فأي عدل هذا؟ وطالما انتهت ما كان يسمى بالحرب الباردة، فلماذا لا يجري إصلاح على ذلك النظام الجائر، ومساواة شعوب العالم أجمع بالعدل والمساواة؟ وعلى سبيل المثال لا الحصر، كم من قرارات أعدت تدين الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة لقيامها بأعمال وحشية ضد الشعب الفلسطيني، أعمال تخالف فيه كل أنواع الحقوق، حقوق الإنسان، أو حقوق شعب محتل، أو... وبقرار منقوض من قبل الولايات المتحدة، يتعطل كل شيء. والشواهد على ذلك كثيرة ومن يريد أن يتأكد من ذلك، فليحاول الاطلاع على وثائق الأمم المتحدة، الممثلة بمجلس الأمن، ليرى العجب العجاب.. أهذا نظام دولي أم فوضى دولية، وأسبابها واضحة؟ فالولايات المتحدة، قوة عظمى ذات تطلعات امبريالية، وهي تشعر بقوتها العسكرية، ولا يعادلها للآن قوة أخرى، فهي تحاول أن توسع نفوذها، ليس في الكرة الأرضية فقط، بل تعدّت ذلك إلى الفضاء، حيث تستعد لبرنامج

يسمى بحرب النجوم وهي لا تتوقف عن اختراع أدوات قتل وتدمير، متعددة الأشكال والأنواع والمهمات، وتشجع على توسيع مصالحها ونشر قيمها بوسائل متعددة، واحتقار قيم الأمم الأخرى، أو توجيه الاتهامات لها، والولايات المتحدة للقيام بذلك مستعدة على الدوام لاستخدام قواتها العسكرية المنتشرة في أطراف العالم، بحراً وجواً وبراً وفضاءً، وعدتها في ذلك حلف شمالي الأطلسي، بالإضافة إلى قواتها الخاصة، متعددة المهمات والأسماء.

إذن فحلف الأطلسي، هو أداة القمع الرئيسة بيد الغربيين عموماً والولايات المتحدة بوجه خاص، ومن المعروف أن تشكيل حلف الأطلسي قد تم بحجة الوقوف بوجه ما كان يسمى بالتوسع السوفياتي، الذي أقام أيضاً حلفاً أطلق عليه اسم وارسو، والآن، انهار الاتحاد السوفياتي، وانهار معه حلف وارسو، وبدلاً من أن يلغى حلف الأطلسي نرى القائمين عليه، يعززون مكانته وقواته «قواه»، وكل ما يلزم، ويستخدم تحت هذا الاسم، كما يجري في يوغوسلافيا السابقة، أو في أماكن أخرى، إن حلف الأطلسي، هو الذراع القوي بيد الغرب، لا تعادله قوة جاهزة في الوقت الحاضر، لكن هذا لا يعني أن الأمم والشعوب الأخرى، ستستسلم وترفع أيديها إلى الأبد، فلابد أن تهب وتنهض لتدافع عن مصالحها، ولن يطول الزمن، إلا وسيصبح هناك صراع نفوذ ــ سيظهر طال الزمن أم قصر ــ طالما بقي هذا الحلف اللعين، وهذا أمر طبيعي جداً، أن تدافع الأمم المغلوبة على أمرها الآن عن مصالحها في العالم، أو على الأقل، لترفع الظلم عنها أو لتدافع عن كرامتها وحقوقها، فالوضع الدولي لم يتبلور بعد، بعد انتهاء ما أطلق عليه بـ «الحرب الباردة»، ولم تبدأ الصراعات على المكشوف، على الرغم من ظهورها من بين الرماد من حين لآخر، كما عليه الحال، بين الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، في المجالات الاقتصادية والتجارية، وكذلك الحال بين الولايات المتحدة واليابان وهذا لا يعني أن بؤر الصراع سوف تقتصر على هذه المناطق فقط، فهناك الأمم والشعوب الناهضة، والتي ستحاول أن يكون لها مكان تحت الشمس، يليق بتراثها وحضارتها وقيمها، وهناك سؤال يطرح منذ الآن، هل سترضى روسيا، وريثة الاتحاد السوفياتي أن تبقى مهمشة، وإلى متى؟ في حين يحاول الغرب إذلالها في بعض الأحيان، وإرضائها بفتاته أحياناً أخرى وكذلك الأمر بالنسبة للصين، والأمة العربية... الخ، فكلها أمم تحاول الخروج من قماقمها، ولتنزع عنها الثوب الذي يريده الغرب لها، كما لم ولن تبقى دول منظمة حلف شمالي الأطلسي بمنأى عن

الانقسامات، عندما تتعارض مصالحها، وعند اقتسام غنائم الحرب الباردة، وهناك خلافات تظهر منذ الآن فيما بينها، ولا شك أن تسوية هذه الخلافات لن تكون أمراً سهلاً، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمصالح الاقتصادية. ويمكن القول على كل حال ان الحرب الباردة قد انتهت بانهيار حلف وارسو، ويجب أن يقال شيء أكثر عما كان من الممكن أن يحدث، وعن عوامل أكيدة أسهمت في هذه النتائج، وعن بعض الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من الأحداث.

على أن أهم ما يميز المشهد الذي نراه حولنا الآن، هو غياب الاتحاد السوفياتي، وهكذا، أفاق العالم على كابوس مزعج، وهو سيطرة الغرب عموماً على مصائر هذا العالم، ويعتقد البعض أن تناقضات هذا النظام الدولي الجديد ستؤدي حتماً إلى سقوطه مع الزمن، وقد لا يطول الأمر، نظراً للمواقف التي يتخذها هذا الغرب للسيطرة على العالم، وقد لا يتاح لأمثالي أن نعلم ما إذا كان هذا الغرب سينهار بنفسه من خلال تناقضاته أم لا، وقد يكون هناك أكثر من كابوس مع المستقبل، وقد تكون هناك آراء تبدو معقولة، وتفيد أنه، بالاضافة إلى تضافر سوء التقدير مع سوء الطالع، اللذين فجرا الاتحاد السوفياتي، فهناك شعور متزايد بين قادة الغرب بوجود تفسخات داخل حلف الأطلسي، وفي الغرب عموماً، الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى توترات وتناقضات وتضارب في المصالح بين هذه الدول، يضاف إلى ذلك أن كبار رجال الحكم في أوروبة، يحاولون التخلص من هيمنة الولايات المتحدة وعجرفتها، وهناك خوف متزايد أيضاً من قدرات اليابان المستقبلية. كما أن ظهور دول تتمتع بقدرات اقتصادية كبيرة ومتسارعة، مثل دول جنوب شرقي آسيا، التي يطلق عليها التنينات الأربع، سيعقد الأمور أمام الغرب، كمنافسة اقتصادية على الساحة الدولية، مع ذلك لابد من الإشارة، في هذه العجالة إلى أنه من الممكن وخلال زمن قد لا يطول كثيراً، أن كل بلد مجهز بتكنولوجيا مشابهة لتلك مما لدى الولايات المتحدة الأمريكية، أن يصبح قادراً على انتاج أسلحة أكثر رعباً وأكثر تدميراً مما لدى دول الهيمنة الحالية، ومن الممكن أن تصبح هذه البلدان على جانب من المقدرة، بحيث تستطيع أن تعلن عن وصولها إلى اقامة نوع من «الحاجز الالكتروني» «السياج الدائري من أجهزة الاتصالات البعيدة» القادرة على حماية أراضيها من أي هجوم معادٍ. وإذا ما حصل ذلك، فإن حالة جديدة ستنشأ، وتؤدي بهؤلاء الذين يملكون تكنولوجيا متقدمة أن

يستعيدوا مكانتهم في هذا المجال، وذلك بفضل خبرتهم بالاتصالات البعيدة، وكذلك بفضل أنظمة التوجيه عن بعد لأي صاروخ في الفضاء، وتوجيهه حسب إرادتهم، وهذا سبب آخر، لهذه الفوضى العالمية، والتي قد تزداد في المستقبل، إذا بقي الغرب مصراً، على لعب دور المهيمن على هذا العالم.

وهناك أيضاً ما يدعو للقلق أكثر، وهو المجال الاقتصادي، بعد أن أتينا على المجال السياسي الممثل بمجلس الأمن، ثم العسكري الممثل بالأحلاف العسكرية، وعلى رأسها حلف الأطلسي، ولنر الآن، في المجال الاقتصادي، وهو مجال لربط العالم بعجلة الغرب وتطبيق مفاهيمه بما يضمن له استمرار الهيمنة في جميع المجالات، وكوسيلة للتخفيف من التصادم فيما بين دوله وتوزيع الفوائد والأرباح التي يجنيها من العالم المتخلف فيما بين دوله وشركاته واحتكاراته، والتقليل من منافسات وسائل ربحه بشكل لا يثير حروباً اقتصادية.

وتتألف أدوات الغرب وعُدده للهيمنة الاقتصادية من مجموعة الـ (٧)، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وايطاليا وكندا، واليابان، وكما ترون هي غربية ما عدا اليابان، ثم هناك صندوق النقد الدولي، ثم البنك الدولي، وأخيراً المنظمة العالمية للتجارة، أو منظمة التجارة العالمية، التي حلت محل الاتفاقية العامة للتعرفات الجمركية والتجارة «الغات».

ويمكن القول منذ البداية، أن المنعطف الهام في مسيرة الـ «غات» هو تحولها خلال عام (١٩٩٥)، وبموجب ماتم الاتفاق عليه في نهاية جولة الأوروغواي للمفاوضات متعددة الأطراف بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٥ إلى ما يطلق عليه الآن منظمة التجارة العالمية (WTO) التي تشكل الآن، إلى جانب كل من الصندوق الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB) المؤسسات الرئيسة الثلاث التي تحكم وتنظم الاقتصاد العالمي بمجالاتها التجارية والنقدية والتنموية.

وتهدف منظمة التجارة العالمية، إلى ما يمكن أن يطلق عليه بالسوق الحرة والتجارة الحرة بدون عوائق، ومعاملة الدول الأعضاء معاملة موحدة «الدولة الأكثر رعاية»، وتخفيف الحواجز التجارية، وكل ما من شأنه أن يسيء إلى المنافسة والتجارة الدولية، وأنها تعمل ضد الحماية مهما كان نوعها، وهكذا، تكون قد جمعت بين القوي والضعيف، في صف واحد،

كما يشترط أنه ينبغي تحديد سقف الرسوم الجمركية ومتمماتها، بشكل لا يتجاوز الـ ٦٠٪، وإن التدابير الحمائية الوحيدة هي الرسوم حسب السقف المذكور مع استثناءات مؤقتة مشروطة وبالتالي، تهدف الاتفاقية إلى معاملة جميع الدول الأعضاء معاملة الدولة الأكثر رعاية.

أما مجموعة السبع الدول الصناعية الكبرى، فهي تجتمع دورياً على أعلى المستويات من أجل التنسيق فيما بينها، لتقاسم الأسواق في العالم، ومنع المنافسات المفرطة، وتحاشي الدخول في معارك تجارية فيما بينها، وبهذا تضمن استمرار التعاون فيما بينها على حساب بقية العالم.

الفصل الرابع

العالم الثالث، إلى أين؟

إن عبارة العالم الثالث، حديثة جداً، تعود لسنوات قليلة بعد الحرب العالمية الثانية، وتبدل استخدامها، خلال هذه المرحلة القصيرة، من مضمونها السياسي، إلى مضمون اقتصادي. فقد أنشىء خط منيع بين العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، وبين العالم الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي ــ المأسوف على روحيهما ــ أثناء الحرب الباردة، وأصبح من المفروض أن تنحاز كل البلدان إلى أحد الجانبين، في ذروة عملية التجاذب والتدافع الدبلوماسيتين، الأمر الذي نفذه العديد من الدول، باستثناء قلة تشبثت بحياد محفوف بالمخاطر، كيوغسلافيا تيتو، المأسوف على روحها، ومصر عبد الناصر، وهند نهرو، وغانا نكروما، وأندونيسيا سوكارنو ــ رحمهم الله جميعا ــ وصارت هذه الدول «الضالة» تُعرف بشكل جماعي باسم «العالم الثالث» تمييزاً لها عن العالم الأول الذي يمثل الكتلة الغربية، وعن العالم الثاني الذي يمثل الكتلة السوفياتية الاشتراكية.

ثم فقدت عبارة العالم الثالث مدلولها المنطقي سياسياً، وتحولت تدريجياً، نحو المضمون الاقتصادي، عندما خفت حدة توتر الحرب الباردة في الخمسينات (١٩٥٠)، لتشير إلى القطاع المتخلف من الكرة الأرضية، قياساً إلى العالم الأول الرأسمالي المتطور «الولايات المتحدة، اليابان، أوروبة الغربية» وإلى العالم الثاني الاشتراكي المتطور «الاتحاد السوفياتي وأوروبة الشرقية».

وجعل التغيير الذي لحق بمعنى عبارة العالم الثالث، مقولة أشد حصراً من ذي قبل،

وينضوي تحت شعارها أكثر من مائة وأربعين دولة، يقطنها أكثر من ثلاثة أرباع سكان العالم.

ويشتمل العالم الثالث اليوم، بشكل أكثر تحديداً، على الأقسام التالية من الكرة الأرضية: أمريكا اللاتينية كلها، وعموم إفريقية، باستثناء جنوبها، وآسيا بمجملها باستثناء اليابان، والكيان الصهيوني في فلسطين.

وقبل الحرب العالمية الثانية، كان معظم أقسام الكرة الأرضية، الذي يدعى اليوم بـ «العالم الثالث» موزعاً إلى مستعمرات على القوى الأوروبية. وشاع استعمال صفة «المتأخرة» لوصف المستعمرات بدلاً من المصطلح الدبلوماسي «الدول المتخلفة» والمصطلح الأكثر دبلوماسية «الدول السائرة في طريق النمو» وهو الاسم الذي تحبذه الأمم المتحدة، كونه مصطلحاً مضللاً.

إن تأخر الشعوب المُسْتَعْمَرَةِ، وقيام الامبراطوريات فيها واستمرارها، كان من الأمور المسلّم بها، وبينما تظهر جذور التأخر الناجم عن الاستعمار في المناسبات فقط، وكانت النظريات المطروحة، عبارة عن نظريات عنصرية، لا تخدم إلا أصحابها فقط، والنظر إلى السكان الأصليين، يظهرهم بموضع المتخلفين عن حكامهم الأوروبيين، وأدنى منزلة منهم، فهم شعوب لا تستجيب للفرص المتاحة لها لتحسن مستوى معيشتها، وتفضل حياة الكسل والبطالة وعيش الكفاف، وتحجم عن تخطيط مستقبلها، وتتهرب من أعباء مسؤوليتها، وتعليل وجود هذه الصفات، يعود إلى المناخ، وإلى عقدة العنصرية أو المحرمات الدينية، أما ما يتعلق بالحكم الاستعماري، فقد كان يتم التغاضي عنه بسبب حالة التأخر السائدة، واعتبار الاستعمار الحل الوحيد للنهوض من هذا التخلف.

وَتُطْوى اليوم جميع المزاعم التي كنا نسمعها. فمنذ الحرب العالمية الثانية، بدأ ظهور أكوام المطبوعات المكرسة محتوياتها لمشكلات تلك البلدان التي أصبحت تدعى «البلدان المتخلفة، أو في طريق التطور». غير أن هذا الموقف لم يكن مبادرة عفوية من علماء الاجتماع الغربيين، بل كان استجابة منهم للاضطرابات السياسية في عصورهم. فالحركات الثورية في العالم الثالث، والتفسخ السريع للبنى الامبريالية، والحرب الباردة، كلها، جعلت مصير المستعمرات السابقة، موضع اهتمام صناع السياسة في الدول المهيمنة.

وبدأ التوصل نتيجة هذه البحوث، إلى حقيقة مفادها: إن تخلف العالم الثالث، وتطور العالم الأول، لا يمثلان ظاهرتين منفصلتين وإنما متصلتين، عضوياً ووظيفياً، فالتخلف ليس وضعاً أصيلاً وأساسياً يمكن تجاوزه على خطى التصنيع الذي بادرت إليه الأمم الغربية، التي بلغت اليوم مستوى معيناً من التطور، يوازي مستوى التخلف الكبير للبلدان الواقعة على التخوم. وما الدول المتخلفة والأخرى المتطورة، سوى وجهين لعملة واحدة، وتأكيداً لهذا القول، نورد حديث «جيرارد تشالياند GERARD CHALIAND، بعد معاينته مشاكل العالم الثالث ومشاركته في حلها، إذ يقول:

«ليس التخلف ظاهرة داخلية، بسبب التركيب الهيكلي الجامد في بلدان العالم الثالث، بل هو حصيلة النظام الرأسمالي العالمي، وقسطاً جوهرياً منه، ولا مجال للتخلص من سيطرته، إلا بوضع حد للتبعية نفسها، ولجميع أشكالها وعلاقاتها وتراكيبها. ويمكننا أن ندرك الآن وبشكل أفضل، الحد الذي لا يمثل فيه التطور مشكلة اقتصادية يمكن حلها بحقنات من رأس المال، بل يمثل مشكلة سياسية قائمة بذاتها».

لماذا التخلف حصيلة النظام الرأسمالي؟ يمكن العثور على الجواب في طبيعة ونظام الرأسمالية وديناميكيتها. إن جوهر الرأسمالية يكمن في حافز الربح لرأس المال الفردي والمستثمر فردياً أيضاً، الأمر الذي يحدد بشكل واسع السلع الواجب انتاجها وكيفية توزيعها. إن غرابة هذا النظام، لا يغدو باستخدامه النقود، بل استعمالها لأول مرة في التاريخ كرأس مال يقدم الربح.

إن الحضارات السابقة للرأسمالية، من هندية وشرق أوسطية، ورومانية، وصينية، وعربية إسلامية، قد طورت كل منها نظاماً حكومياً لاحتكار الفائض الزراعي من جماهيرها الفلاحية، ولكن الأموال الطائلة المتراكمة منه، كانت تهدر على الاستهلاك غير المنتج لأعضاء مجلس الشيوخ الروماني، والأمراء الهنود، والمعلمون الكونفوشيوسيون، وحكام الشرق أوسطيون، وطبقة الكهنوت، ورجال الدين، فشيدت البلاطات الفخمة، والقصور الملكية، والأبنية الدينية المهيبة، التي سحرت نفوس المراقبين الغربيين، الذين لم يدركوا أن هذا الاسراف في الاستهلاك، كان سبباً في تداعي تلك الحضارات أمام المجتمع الأوروبي الجديد، الذي حدثت فيه عملية استخدام النقود المكدسة كرأس مال لتنشيط مزيد من الانتاج، أكثر من

استخدامها لزيادة الاستهلاك. إن حقن العملية الاقتصادية بجرعات رأس المال حقناً منهجياً، قد أطلق العنان للطاقات الانتاجية الكامنة، وأتاح للمجتمعات الحديثة بلوغ مرحلة الاقلاع على شكل توسع مستمر ودائم.

هذه النزعة التوسعية، هي السمة المميزة للنظام الرأسمالي، قياساً إلى ما سبقته من أنظمة اجتماعية، التي كان انتاجها الأساسي محصوراً لتلبية الحاجات المحلية، مما جعل صادراتها ووارداتها قليلة نسبياً. لكن المجتمعات الغربية الرأسمالية، سعت على نحو مناقض في مجال نشاطها الاقتصادي من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني فالعالمي.

وأدى امتداد الرأسمالية الأوروبية وتوسعها في ما وراء البحار، إلى ظهور العالم الثالث من خلال عملية الامبريالية التي عرفها المؤرخ وليام لانجر WILLIAM LANGER بأنها «حكم أو تحكُّم دولة ما أو أمة، أو شعب ما، سياسياً، أو اقتصادياً، وبشكل مباشر أو غير مباشر، بمجموعة أخرى مماثلة». وفي ضوء هذا التعريف، تكون الامبريالية، قديمة، قدم الحضارة البشرية، وما الامبريالية في العصور الحديثة، إلا النتاج الحتمي للرأسمالية التي انتقلت من الأسواق الداخلية، إلى الأسواق الخارجية، سعياً وراء الربح.

وهكذا، فإن نشوء الامبريالية عبر القرون، يدل على اتساع وعمق عملياتها وكانا يعتمدان على قوة المركز الامبريالي سياسياً واقتصادياً وتكنولوجياً.

وهذا ما أدى إلى حدوث خلاف نوعي بين غزو الهند على يد الاسكندر الكبير في القرن الرابع قبل الميلاد وغزوها من قبل شركة الهند الشرقية البريطانية في القرن الثامن عشر بعد الميلاد. فالاختلاف يقوم على طبيعة التأثير على البلد المفتوح. فالاسكندر وغيره من الفاتحين السابقين للفاتحين الرأسماليين، استغلوا ممتلكاتهم بشكل بسيط ومباشر من خلال السلب وجباية الإتاوة التي كان أساسها المواد الغذائية. ولكن هذا الاستغلال لم يلحق أذى محدداً في الحياة الاقتصادية، وفي بنية البلدان المغلوبة التي بقي أهلها ينتجون تقريباً المواد الغذائية نفسها، ويمارسون الحرف اليدوية ذاتها، وبالطرق القديمة نفسها. وإن مقارنة هذا النوع من الامبريالية بالحديث منها، والذي اكتسح قارات بأكملها، وأعاد تحديدها من جديد، يشبه مقارنة المجرفة اليدوية بالمجرفة البخارية.

إن التناقض بين هذين الشكلين للامبريالية، يظهر في التقرير الذي قدمه المؤرخ والقاضي السير «هنري ماين» الذي خدم في الهند في الفترة (١٨٦٢ــ١٨٦٩)، وَبَيَّنَ فيه مدى التأثير البريطاني هناك، فيقول:

«إن السلطة البريطانية في الهند، تمنح وتُحِل الأفكار الاجتماعية، من خلال التأثير غير المباشر وغير المتعمد إلى حد كبير، وليس لها مفر من إعادة بناء ما تقوض بشكل لا إرادي وفقاً لمبادئها هي.. إننا لا نمارس البدع أو التخريب من باب الغطرسة، وحسب، بل إننا نغير حيث لا مناص لنا من التغيير، ومهما كانت طبيعة وقيمة جملة التأثيرات التي ندعوها بالتقدم، فليس من حقيقة أوضح من التي تقول، إن التقدم حين يلامس مجتمعاً من المجتمعات، فإنه يسري فيه سريان النار بالحطب».

تدل شهادة «هنري ماين» بوضوح إلى الطابع المميز للامبريالية الحديثة، التي أعادت صياغة الكرة الأرضية، وأدت بالنتيجة إلى ولادة العالم الثالث. إن الإمبريالية السابقة للامبريالية الرأسمالية، كانت تعني الاستغلال ضمناً، دون إجراء أي تغيير اجتماعي واقتصادي أساسي، كما كانت الإتاوة تجد طريقها إلى الزمرة الحاكمة دون غيرها. ولكن الامبريالية سابقتها، أدخلت تحولاً كاملاً في البلدان المغلوبة، الأمر الذي لم يكن سياسة متعمدة، بل كان نتيجة تأثيرات حتمية فرضتها الرأسمالية الغربية الديناميكية، على المجتمعات الزراعية الجامدة نسبياً، في أوروبة الشرقية وآسيا وافريقية والأمريكتين. وإذا كان الواجب يقضي بإطلاق مصطلح التقدم على النتيجة الختامية، فمن هي الجهة التي يحق لها أن تصدر مثل هذا الحكم: الغالب أو المغلوب؟

ومما لا جدال فيه أن التأثير المباشر لتلك الموجة الرأسمالية الطاغية، يتمثل بامتصاص المجتمعات الزراعية التقليدية، من قبل اقتصاد السوق العالمي الجديد وإقحامها فيه. كانت هذه العملية تطويقاً شاملاً، لأن حضارات تلك الشعوب واقتصادياتها، خضعت لتشويه عميق، وأفرغت في قوالب جديدة لتلبية حاجات السوق العالمية.

أصبح الانغماس في السوق العالمي أمراً لا محيد عنه، نتيجة الطابع المتنوع للتجارة الرأسمالية، وهو طابع تجارة الجملة، وخلال آلاف السنين التي سبقت، كانت التجارة بحكم

الظروف، تجارة المواد الكمالية ــ المواد الصغيرة الحجم والغالية الثمن ــ بسبب طول المسافات والاعتماد على الخيول والحمير والجمال والسفن الشراعية الصغيرة، واقتصرت مواد التجارة على التوابل والجوهرات والأقمشة الغالية، وغيرها من المصنعات التي ينتجها العمال المهرة في العصور القديمة والوسطى، فهذه التجارة التقليدية لم تكن تلبي سوى حاجات الأغنياء ورجال السلطة، لذلك لم يكن لها تأثير جوهري على اقتصاديات المناطق المعنية بها. فالكتل الجماهيرية التي كانت تقطن المناطق الأوروبية/الآسيوية، لم تتضرر في أعمالها اليومية أو في حياتها طيلة آلاف السنين التي كانت تصدر فيها الصين حريرها، والهند أقطانها وجنوب ــ شرقي آسيا توابله.

لقد طرأ تحول تاريخي في القرن الخامس عشر، عندما أدى الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي الغربي إلى ولادة تجارة الجملة بالضرورات التي طغت على التجارة المحدودة بالكماليات، فالتجارة الجديدة، ولأنها تجارة جملة تحديداً، شملت شعوباً بأسرها، طواعية أو كرهاً، في عملية الانتاج لمصلحة اقتصاد السوق العالمي الجديد، التي كانت تتضمن أمثال هذه الضرورات، كالمواد الغذائية والأخشاب والمعادن من أوروبة الشرقية، والسبائك والسكر والتبغ والنيلة والقطن من الأمريكتين، والعبيد من افريقية لتشغيل المزارع الأمريكية، والمطاط والشاي والقهوة والقصدير والجوت من آسيا، فتجارة الجملة هذه أدت بالضرورة إلى دمج مجتمعات بأكملها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

هذا الطراز من التجارة بين المستعمرات والمراكز الأم، والذي جرى ضمن سياق اقتصاد السوق العالمي، كان موضع دعاية لعدة قرون، ويمثل علاقة طبيعية تعود بالفائدة على كل الأطراف المعنية به. «فدافيد ريكاردو» اكتشف في أوائل القرن التاسع عشر، الأساس المنطقي العقلاني لهذا الاقتراح، من خلال نظريته عن الفائدة النسبية. وطبقاً لهذه النظرية، عندما ينظم السوق الموضوعي الشؤون الاقتصادية العالمية، فإن كل بلد من البلدان، سوف يصب اهتمامه على صنع السلع التي تناسبه، ويشتري من البلدان الأخرى المنتجات التي تناسبها أيضاً، الأمر الذي يؤدي إلى حصول معظم البلدان على الفائدة القصوى من التجارة العالمية الجديدة.

هذه النظرية منطقية إلى حد مقنع ــ ظاهرياً ــ لكنها أخفقت في توضيح ما يحدث

للعالم الثالث. فبينما كان فرق متوسط دخل الفرد بين العالم الأول والثالث يساوي (١/٣) عام (١٥٠٠)، تزايد حتى بلغ (١/٥) عام (١٨٥٠) و(١/٦) عام (١٩٠٠)، و(١/١٠) عام (١٩٦٠)، و(١/١٤) عام (١٩٧٠). وهكذا، فإن اقتصاد السوق العالمي، أصبح يوسع الثغرة القائمة بين البلدان الغنية والفقيرة بخطوات متسارعة وعلى نحو ثابت.

ويعكس النص التالي من كتاب «جوزيف شوميتر» بعنوان «نظرية التطور الاقتصادي»، الصادر عام (١٩٤٩)، القطيعة بينه وبين المدخل التقليدي، المسمى مدخل المنفعة النسبية: «تفهم من كلمة التطور أنها مجموعة التبدلات الهامة التي تجري على الحياة الاقتصادية، وغير مفروضة عليها من الخارج، والمنبثقة ذاتياً من الداخل، وعندما يتوجه الاقتصاد إلى الخارج، ويلهث خلف التطورات الجارية في العالم المحيط به، يحاول ذلك الاقتصاد التكيف بشكل مستمر مع تلك التطورات، ويجب علينا القول، بعدم وجود أي تطور اقتصادي.

ويبيّن «شوميتر» بدقة، الفرق الأساسي بين التطور الاقتصادي الذاتي الذي يحدث في المركز، أي الدول المهيمنة، وبين النمو الاقتصادي الخاضع للهيمنة الخارجية والذي يجري في البلدان المهيمَن عليها.

ولقد لاحظ عدد من الاقتصاديين إضافة إلى «شوميتر» الخطأ الذي تنطوي عليه نظرية الفائدة النسبية، فهذا «غونار ميردال» الحائز على جائزة نوبل يعرض مايلي:

«إن مناورة قوى السوق تنجح في العادة لزيادة الفوارق بين البلدان أكثر من التقريب بينها».

ويوضح «ميردال» أن الاقتصادي العالمي المتكامل أدى إلى ظلم عالمي تام، لأنه دمج بين الضعيف والقوي.

فالعالم الثالث يتضمن بالاضافة إلى الدخل المنخفض، ما يسمى بـ «النمو الاقتصادي» دون التطور الاقتصادي، نمو يفرخه رأس المال الأجنبي والأسواق الأجنبية بمعزل عن الحاجات المحلية. والنمو الاقتصادي يعني وجود حلقات اتصال اقتصادية عمودية، أكثر من وجود حلقات اتصال اقتصاد أفقية. وهذا ما يؤدي إلى اقتصاد أحادي المحاصيل، لا ينتج إلا المواد

الأولية، وهذا عاجز عن تحقيق التطور الاقتصادي المتكامل والشامل، وبالتالي إبقاء مثل تلك البلدان من العالم الثالث في وضع التبعية والبطالة المرتفعة والمُقَنَّعة والحقيقية.

من جهة أخرى، فالعالم الثالث هو نتاج تاريخي مختلف جداً ومنفصل عن بعضه البعض من الناحية الجغرافية، إذ ينتمي إلى ثلاث قارات، وإلى عدد كبير من الجزر، كذلك من الناحية الثقافية واللغات والأديان والمجموعات العرقية. لكن أعطاه مستواه في التنمية، مظهراً مشتركاً جداً، إذ يعمل في الزراعة القسم الأعظم من سكانه، ولا يزال القطاع الصناعي مضغة، في حين ساعد التقدم الصحي على تراجع في نسبة الوفيات عما كانت عليه من قبل، مما أدى إلى تضخم ديموغرافي ساعد على قصور عملية التطور، ونشأ عن تخلفه تغير مزدوج، داخلي من جهة، ضعف في الاقتصاد المتنوع قليلاً، وطاقة بشرية ضخمة غير مستغلة، وتغير خارجي، من جهة أخرى تباين في متوسط مستوى المعيشة في هذه البلدان، وتلك البلدان المصنعة. ولم تتوقف هذه الفجوة عن التزايد، مع تعزيز الهيمنة الاقتصادية للدول الرأسمالية على جميع أنحاء بلدان العالم الثالث، هيمنة اقتصادية وسياسية.

لقد وضع العديد من المهتمين بالعالم الثالث، الذين قاموا بدراسات عن أحوال البلدان النامية، لائحة معايير اعتبرت أنها تحدد محيطات التخلف، وتتكون بشكل رئيس من:

١ ــ ضعف الدخل القومي الخام بالنسبة للفرد.

٢ ــ النسبة العالية في النمو الديموغرافي وعدد السكان.

٣ ــ أهمية عدم المساواة الاجتماعية.

٤ ــ الضعف الملازم للصناعات التصنيعية .

٥ ــ أهمية الأميين وسوء التغذية.

٦ ــ أنظمة دكتاتورية قمعية وغياب الديمقراطية، وحكم الأقليات.

٧ ــ انتشار الفساد في أجهزة الدولة ومؤسساتها.

ولنحاول الآن المرور سريعاً على هذه المعطيات:

آ ــ إذا أخذنا بالاعتبار تقرير البنك الدولي لعام (١٩٨٧)، الذي يطلق صفة البلدان المتخلفة، على تلك التي يبلغ فيها الدخل القومي الخام بالنسبة للفرد في العام (٣٥٠٠)

دولار أمريكي. لكن هل يمكن والحالة هذه أن نعتبر مشيخات النفط من الدول المتطورة؟ إذ يبلغ دخل الفرد في مشيخة الكويت حوالي (١٥٠٠٠) دولار سنوياً، والفرد في مشيخة المشيخات المتحدة (٢٠٠٠٠) دولار ، في حين يصل دخل الفرد السويسري (١٦٠٠٠) دولار. بهذا يتبين أن الدخل القومي الخام بالنسبة للفرد، لا يشكل إلا مدلولاً ضعيفاً.

ب ـــ تمتاز بلدان العالم الثالث بنمو ديموغرافي مرتفع، يصل إلى حوالي ٣٪ بشكل متوسط، وهو يفوق في أكثر الأحيان نسبة ارتفاع الدخل القومي الخام في معظم البلدان، وبهذا قد يشكل عقبة في طريق التطور ما لم تتم زيادة التنمية الاقتصادية في مجالاتها المتاحة.

ج ـــ يخلق التفاوت في التنمية بين بلد ما من بلدان العالم الثالث لأسباب عديدة، تفاوتاً في تطور المناطق. وقد يرجع ذلك الأمر لأسباب عديدة، كتوافر المواد الأولية في منطقة معينة دون الأخرى، أو أن تركز السلطة القائمة على بعض المناطق دون غيرها وهكذا.

د ـــ حيث تعمل غالبية الطبقة العاملة في القطاعات البدائية، كالزراعة المتوارثة عن الأجيال القديمة، وبدورات زراعية عشوائية، أو في أعمال عشوائية، أو في أعمال حرفية توارثتها الأجيال من الماضي العتيق. وبهذا تعمل الطبقة العاملة في النشاطات ذات الانتاجية الضعيفة، والتي تكون فوائضها للتصدير محدودة، كما تتعرض لأخطار الجدب ثم المجاعات في حال وقوع مصادفات مناخية غير ملائمة. وقد تؤدي التباينات الاجتماعية الكبيرة إلى تباينات في مستويات الدخل، بسبب انتشار الفساد والمحسوبية، وعدم تكافؤ الفرص. وفي الوقت نفسه تأخذ الطبقة المتوسطة بالاضمحلال، والتي يقع على عاتقها عادة مسؤولية تحريك الجماهير عند تعرضها للظلم.

هـ ـــ وهنا فالتحدي صعب للغاية، بسبب التأخر المدرسي والبرامج التعليمية، وزيادة الموجات الديموغرافية، التي تزيد في صعوبات الحلول. وتقول نشرة صادرة عن الأمم المتحدة عام (١٩٨٧)، إن كل امرأة من اثنين في البلدان النامية هي أمية. إذ يشكل التعليم صناعة ويحتل مكاناً بارزاً في البنية الاقتصادية. في الوقت نفسه، لا يزال التعليم في العالم الثالث موجهاً إلى خلق كوادر للأعمال المكتبية، وخاصة في الجامعات، مع فقدان المخابر

اللازمة والكوادر المؤهلة بحق للقيام بمهمات البحوث العلمية. كما إن هناك ظاهرة بارزة في العالم الثالث، هي الهجرات الجماعية للعقول.. ويلخص الأستاذ عبدوس سلام، الباكستاني الأصل، والممنوح جائزة نوبل للفيزياء النووية في عام (١٩٧٩)، ويقيم الآن في الولايات المتحدة هذه الظاهرة بقوله: «يحتاج العلماء والباحثون إلى بيئة ملائمة حيث تمثل حرية التعبير والاستقلال الفكري، والاستقرار في العمل متطلبات دنيا، والأنظمة القمعية لا تساعد العقول على البحث».

و ـ إن من أهم عوائق التنمية هشاشة الدولة وعدم الاستقرار السياسي، وهي من الظواهر البارزة في بلدان العالم الثالث، لكن ينتفي الاستقرار السياسي مع الظلم والاستبداد وغياب الديمقراطية وحكم الأقلية من أي نوع كان، وعدم توفر تكافؤ الفرص، ويشار إلى أن الخارطة السياسية في العالم الثالث، تتصف بالأنظمة الاستبدادية. وهنا يحق لنا أن نتساءل ما هي الأسباب التي تبرر أن لا تكون الديمقراطية حسنة حقاً ، بالنسبة للعالم الثالث؟ وهل للكرامة الإنسانية غير الثمن نفسه دون النظر للجغرافيا؟ لكن لا تولد الديمقراطية في أي مكان بصورة عفوية، بل تحدث نتيجة التطورات في مجال الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، فالشعوب تطالب بشكل عام بالمساواة والعدل وتكافؤ الفرص. وقد بالغ بعض الحكام في بلدان العالم الثالث في تقديس أنفسهم وإذلال شعوبهم، واحتقار عقول مواطنيهم، ظناً منهم أن ذلك الخداع سيدوم إلى ما لا نهاية، لكن ذلك الوهم سيزول في يوم من الأيام.

ويعتقد بعض المنظرين بالعلاقة المباشرة مابين عدم توازن العلاقات الاقتصادية والاجتماعية داخل كل مجتمع، أي الربط بين الحريات العامة والحالة الاقتصادية، وبالتالي فإنه مع غياب الصناعات التصنيعية والأسس الاقتصادية المناسبة تهبط الطبقة الحاكمة، بشكل رئيس، في بلدان العالم الثالث، إلى دور الوسيط بين المستثمرين والصناعات الأجنبية وحكومات بلادهم، إذ تمثل الـ ١٠٪ أو الـ ٢٠٪ التي تجنى من العملية التجارية عندئذ، راتب العمل الذي تقوم به الطبقة الحاكمة، لحساب البلدان الصناعية التي تستثمر في استغلال مصادر العالم الثالث. ونظراً لغياب وسائل الاعلام غير المرتبطة بأجهزة السلطة، تصبح العملية نوعاً من السمسرة.

وتعتبر الدولة في العديد من بلدان العالم الثالث، آلة لاجتذاب الفوائض لصالح زمرة صغيرة، تجمعت حول الحاكم لتشاركه المكاسب، ويرجع ذلك إلى فقدان تكافؤ الفرص، وغياب التنمية في العملية الديمقراطية، والعملية الديمقراطية لا تأتي عفوياً، بل بتعميق الحركات الاجتماعية والسياسية، بمبادرات ممن استعدوا للعب دور المحرك، والمتصفين بصفات متميزة، وأن ينادوا كما نادى الكاتب الروائي البيرو ماريو فارغاس كيوزا: «يجب التوقف عن احتقار أنفسنا».

ز ـــ إن من الأسباب الجوهرية للتخلف، الفساد المستشري في أجهزة الدولة في بلدان العالم الثالث، فتشجيع الفساد أو السكوت عليه، تحت أسماء وأعذار مختلفة، سلاح سري لهدم أسس المجتمع، وتقويض تعلقه بقيمه التي ورثها منذ القدم، بالاضافة إلى أنه يؤدي إلى خراب الاقتصاد، لقد أصبح دور الفساد أساسياً في التجارة الدولية، وتخضع أكثر المشاريع والصفقات التجارية، في بلدان العالم الثالث، إلى عمولات لا حدود لها، لابل تصبح هذه العمولات أحد أهداف تلك الصفقات ومبررها ولقد وصف أحد الكتاب «الرشوة» بأنها «مفتاح القنطرة» في كل مشروع أو عملية تجارية، في معظم بلدان العالم الثالث. ولقد احتكر معظم زعماء العالم الثالث السلطة، وجمعوا حولهم جماعات، همها بالدرجة الأولى الإثراء السريع وتناوب الأدوار في سرقة الشعب، والسيطرة على اقتصاد البلاد والعباد، تحت أسماء وأشكال مختلفة.

هذا واقع العالم الثالث وقد هيمنت عليه روح الاضطرابات والتفجرات، ان أحد العوامل الكامنة خلف هذه الاضطرابات، التي تسمم مصير العالم الثالث هي هذه العوامل التي أتينا على ذكرها، بالاضافة إلى تلك الهوة الآخذة بالاتساع بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، وبين المواطنين الأغنياء والمواطنين الفقراء في بلدان العالم الثالث أيضاً. إن تكنولوجيا ما يطلق عليه تكنولوجيا «الثورة الصناعية الثالثة» تقتلع الآن المزارعين من جذورهم في أي مكان بالعالم وتحشرهم قسراً في زرائب المدن. فبلوة التحضير دون مقدار كاف من التصنيع آخذة هذه الأيام بتحويل المزارعين السابقين إلى فائض وإلى طبقة ضئيلة الشأن لا ضير بالتضحية بها. إن نسبة ٤٠٪ من مجمل القوة العاملة البالغ (١,٢) مليار نسمة في العالم الثالث، هي الآن عاطلة عن العمل، ومن الملياري الاثنين تقريباً من أولئك البشر الذين سوف ينضافون إلى

سكان العالم خلال العقدين القادمين، فإن نسبة ٩٠٪ منهم ستولد في البلدان المتخلفة، كما سيتضاعف عدد الباحثين عن العمل، خلال ذينك العقدين. وأما الفرصة أمام توفر أعمال جديدة كافية لاستيعاب الأجيال الشابة الراغبة بالالتحاق بالقوة العاملة فهي فرصة قليلة جداً.

لكن سيكون من الواضح أن العاطلين الجدد عن العمل ممن يعيشون حالة بطالة دائمة، لهم رغبة أقل من آبائهم في تقبل مصيرهم في هذه الحياة الدنيا، كما إن العوامل النفسية الكامنة خلف الاضطرابات العالمية الراهنة لعوامل مهمة عين أهمية العوامل الاقتصادية. ولقد علق العالم السياسي البارز «هانس مورغان ثاو» بالقول: «إن المعضلة الأساسية التي تواجه السياسة الخارجية الأمريكية لا تكمن في الحفاظ على الاستقرار، وإن مأزق مثل هذا الخلق لا يجابه حكومة الولايات المتحدة وحدها، بل والحكومات كلها، المتطورة والمتخلفة».

ويقول ذلك العالم نفسه: «لقد فشلت غالبية أنظمة الحكم في العالم الثالث، نتيجة فشلها في الاستجابة لمتقضيات حاجات شعوبها، لا بل إن بعض الأنظمة نالت دعماً اقتصادياً وعسكرياً جوهرياً من الولايات المتحدة ثمناً لقيامها بأدوار «القوى الامبريالية الفرعية الاقليمية»، ضد حركات التحرر الحقيقية».

وهكذا، يجد العالم الثالث نفسه كماً مهملاً، على الرغم من أنه يشكل ٧٠٪ من سكان الكرة الأرضية، فلا حول له ولا قوة حيال ما يجري على الساحة الدولية. وازداد العالم الثالث مذلة بعد غياب الاتحاد السوفياتي، وأصبح يعامل باحتقار من قبل الدول الامبريالية القديمة والحديثة. ولم يعد بمقدور العالم الثالث أن يتجرأ على طرح الاصلاحات التي كان يطالب بها في السابق، على الهيئات الدولية كمجلس الأمن الدولي، إذ تتحكم أربعة منها (الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا لا تمثل أكثر من واحد من عشرين من سكان الكرة الأرضية)، بمقدرات هذا العالم، وإذا أردنا الحقيقة، يمكن القول، إن الولايات المتحدة هي التي تعد القرارات، وما على الآخرين إلا القول آمين. كما غابت مطالب العالم الثالث، بإجراء إصلاحات على النظام النقدي العالمي، الذي أصبحت الولايات المتحدة تتحكم فيه حسب مشيئتها، وكذلك الحال بالنسبة للنظام الاقتصادي، إن سبع دول، هي الولايات المتحدة الأمريكية، انجلترا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، كندا، ايطاليا، لها وحدها حق القرار في فرض اتفاقية

التجـارة والتعرفات الجمركية «الغات» General (GATT) Agreement on Tariffs and Trade. وتدعم هذه الدول هيمنتها بحلف الأطلسـي القـادر على سحق كل مطلب يمس مصـالح هذه القوى الامبرياليـة، وعلى رأسهـا الولايات المتحدة الأمريكيـة، حامية حقوق الإنســان، لكن ليس في فلسطـين، ولا في العراق ولا حتى في مشيخـات النفط، ولا في الصومال، ولا في البوسنة والهرسك.

لقد غاب عن المسرح الدولي، ما كان يطرح سابقاً، أي قبل الهيمنة الامبريالية المطلقة من مواضيع تهدف لرفع الظلم عن العالم الثالث كإجراء إصـلاح على النظام الاقتصـادي العالمي، وكذلك النظام النقدي. لا بل أصبحت هذه الدول المهيمنة تفرض إرادتها حسب ما تشاء ولو كان الأمر يتعلق بتجويع شعب كامل، أو إبادة شعب آخر. ولم يعد بمقدور أحد أن يرفع رأسه ليقول كلمة حق في وجه هذه الهيمنة الجديدة. لا بل يمكن القول أن العديد من حكام العالم الثالث أخذوا يتسابقون وبمذلة لكسب رضى وولاء هذه القوى الطاغية. كما لم يطرح موضـوع إجراء اصـلاحات على المنظمات الدولية، كمجلس الأمن وتوابعه، والذي أصبح أداة طيعة بيد الامبريالية الأمريكية تتوعد وتهدد وتنفذ كيفما تشاء وأينما تشاء.

هذا العالم الثالث المغلوب على أمره محلياً، المبتلى بحكام جعلوا من أنفسهم أشباه آلهة، يتصرفون وكأنهم رؤساء عشائر أو غير ذلك ــ في حين تسود الشعوب التي يتحكمون في رقابها حالة من البؤس والشقاء، ويمارس ضدهم كل أنواع الإرهاب ــ لا يمثل سوى ٢٠٪ من التجــارة الدوليـة، ولا يبدو أن هذا الهزال سيتنـاقص على المدى المنظور، لا بل تظهر الاحصاءات أن دوره في تناقص، ولنضرب مثلاً على ذلك :

الصادرات العالمية مقسمة حسب المنطقة المصدرة، وتصنيف المنتجات
حسب احصاء عام (١٩٨٥)، حسب تقرير الغات السنوي (١٩٨٥ــ١٩٨٦)

المنتجات/الفئة	المنتجات الزراعية	المنتجات المعدنية الخام	المنتجات المصنعة
البلدان المتطورة ذات اقتصاد السوق	٦٢,٧	٣١,٩	٧٨,٤
البلدان النامية	٢٨,١	٥٢,٥	١٢,٨
بلدان أوروبا الشرقية	٩,٢	١٥,٦	٩,٠

تعكس هذه الأمثلة الفكرة واسعة الانتشار التي بحسبها تشتمل مبادلات البلدان المتطورة على بيع المنتجات المصنعة، مقابل المواد الأولية.

وحتى تتوضح الصورة أكثر عن تردي أوضاع العالم الثالث في هذا المجال، نقدم مثالاً آخر عن الصادرات العالمية من المنتجات المصنعة خلال فترتين، هي ١٩٦٣ و١٩٨٥ ، حسب تقرير الغات:

الفترة	البلدان المصنعة	البلدان ذات الاقتصاد الموجه سابقاً	البلدان النامية
١٩٦٣	٤٣,٦	١٣,٤	٤٣
١٩٨٥	٧٨,٤	٩,٠	١٢,٦

ولإعطاء صورة أخرى عن تراجع العالم الثالث، هناك مقارنة تبدأ من عام ١٧٥٠ وتنتهي بعام ١٩٨٠ ، في مجال الانتاج الصناعي، حسب المجلد رقم (١١) الخاص بالتصنيع العالمي الصادر عن بيردس.

السنة	الحصة من الانتاج العالمي
١٧٥٠	٪٧٣
١٨٠٠	٪٦٧
١٨٦٠	٪٣٦,٦
١٩١٣	٪٧,٥
١٩٣٨	٪٧,٢
١٩٥٣	٪٦,٥
١٩٨٠	٪١٢

إذن، لماذا لا تشجع هذه الأحوال من يحكمون العالم الثالث للقيام بمبادرات جديدة من شأنها أن تحدمن امتهانه واحتقاره، ومعاملته ككم مهمل، لا حول له ولا قوة، على الرغم من أن العالم الموصوف بالثالث يملك كل الامكانيات للوقوف في وجه الجبهة الامبريالية

الجديدة، وذلك بالقيام بمبادرات تؤدي إلى قيام حركات جديدة، تحت أسماء جديدة، كما كان عليه الحال في عصر القوتين الأعظم، وإلا لماذا يملأ هؤلاء الحكام الدنيا زعيقاً عن بطولاتهم؟

إن النتيجة الختامية لهذا العرض البعيد البعد المطلق عن الخيال، هي في أحسن الأحوال كارثة اقتصادية تماثل كارثة ثلاثينات القرن العشرين، وتفوق في خسائرها تفوقاً لا حدود له عن تلك الخسائر التي منيت بها امبراطوريات «آل رومانوف، وهابسبورغ، وهو هونزو ليرن وآل عثمان». وإذا اعتبرنا أن هذا القول يثير ذعراً لا نظير له، فليس علينا إلا أن نتأمل الحوار التالي بين السيناتور «كليبورن بال» وأحد وزراء خارجية الولايات المتحدة السابقين «الكسندر هيغ» إبان إدلاء هذا الأخير بشهادته دحضاً لما كان يشاع حين سئل السؤال التالي: «هل راودك تصور في أي وقت من الأوقات أن استخدام الأسلحة النووية التكتيكية خيار قابل للتطبيق؟» فأجاب هيغ: «حسناً، إنني أعتقد أن مجرد المحاولة للتفتيش عن صيغة للإجابة على هذا السؤال بشكل دقيق وقاطع، تزعزع الرادع الأساسي الذي يرتكز عليه اليوم سلامنا وأمننا، ولذلك لست على استعداد للخوض فيه». إن إجابة هيغ، تثير سؤالاً آخر عما إذا كان التكتيك الفيتنامي الذي مفاده «تدمير القرية حفاظاً على سلامتها» قد تم تمديده وتحويله إلى استراتيجية عالمية.

إن عالم أواخر القرن العشرين، يمكنه أن يكون المسرح الأثيم تمارس فيه قوة عظمى تلك السياسة الواقعية، التي تنتهي على شكل واقعية خرقاء، فالحاجة تقتضي إدراك تينك المشكلتين المتواكلتين بعضهما على بعض، مشكلة الافراط في التقدم ومشكلة الاغراق في التخلف، والانكباب على معالجتهما، الأمر الذي يستدعي قيام رؤيا مشتركة تدور حول ما يواجه اليوم البشرية جمعاء من وعيد لا مثيل له ووعد لا مثيل له أيضاً.

وتوحي معظم التحليلات الاقتصادية أن الشرط اللازب للتطور الاقتصادي المستقل، لا يتمثل في توفر رأس المال الأجنبي، والتكنولوجيا الأجنبية وحسب، إذ لو كان الأمر كذلك لكانت بعض مشيخات النفط بعائداتها الضخمة من دولارات النفط قد أصبحت أمثلة ساطعة عن مثل هذا التطور. فالشرط اللازب إذن، بدلاً من ذلك، يتمثل بالتبدلات البنيوية أو شقلبة البنية الاجتماعية وتركيبها من جديد، بهدف تنشيط المشاركة الجماهيرية التي بدونها يتعذر الوصول إلى التطور الاقتصادي المستقل. لكن المشاركة الجماهيرية تستدعي بدورها

وجود العدالة الاجتماعية والأمن وعدم الخوف وتكافؤ الفرص، على الرغم من أن هذا الافتراض كان ولا يزال موضع تمحيص الأدبيات الاقتصادية. ولقد قامت إدعاءات عديدة مفادها أن توزيع الدخل توزيعاً جائراً، حاجة تمليها ضرورة تعزيز تلك الأقلية الثرية، التي سوف تستثمر فائضها، وبذلك تحفز النمو الاقتصادي. لكن الحقيقة تدل على أن من الأرجح لمثل هذه الأقلية أن تنفق رأس المال على استهلاك الكماليات أو على الأملاك الثابتة والصفقات التجارية في رأس المـال الوطني أو البلدان الأجنبية. فحيث يتسنى لصغار الفلاحين مثل كبارهم حرية الوصـول إلى الري والبذور المحسنة والأسمدة والتسـليف والارشـاد التقني، فإنهم على نقيض الادعاءات السابقة، يتفوقون على كبار الفلاحين. وهم في مثل هذه الظروف يعمدون أيضاً إلى الادخار والاستثمار بنسب جيدة حينما يكون تصميم المؤسسـات المـالية يرمي لتـلبية حاجاتهم.

لقد دلت التجارب على أن التوصل إلى النتائج المرجوة، يستوجب مشاركة جماهيرية ومبـادهتهـا بشكـل حقيقي، وليس بالاكراه وبالأوامر وأجهزة القمع. وأما العيب المشـترك بذلك، فهو أن دعوى الاعتماد على الذات، لا تكون إلا بممارسة الادارة من فوق بشكل فعلي، وعندئذ يشعر الناس بأنهم يعملون لصالح السلطة، أي أنهم زبائن لديها أكثر من كونهم قوة دافعة. ولقد كانت هذه المناورات من فوق، هي السبب الكامن في جذور المشكلة التي تبتلى بها الزراعة في بلدان تتباين تبايناً كبيراً، وحيث يكون الاعتماد على الذات والمشاركة الجماهيرية أمرين حقيقيين، عندئذ يتضح الطريق لاعتماد الاستراتيجية الأساسية المتمثلة بالانفصال عن المركز، أو الغاء المركزية.

إن المشكـلة الأسـاسية المطروحة اليوم أمام بلدان العالم الثالث، هي كيفية تحقيق «التحول الاجتماعي» الأساسي الذي دعا إليه الاقتصادي الأرجنتيني البارز «راؤول برابيش» الذي نال صيتاً عالمياً بعد الحرب العالمية الثانية، والذي صرح في مقابلة معه عام (١٩٧٩): «ان المشكلة أساساً في العالم الثالث، هي مشكلة سياسية ــ اجتماعية أكثر منها اقتصادية». وأضاف: «لقد كنا نعتقد أن التسريع في معدل النمو سوف يحل كل المشكلات... وكان ذلك غلطتنـا الفـادحة». وذكر برابيش، أن هنـالك دولاً مضى على النمو العالي لانتاجها القومي الاجمالي مدة ثلاثين عاماً، ومع ذلك فلا تزال نسبة ٤٠٪ من سكانها لا تنال أية فائدة من

ذلك النمو. وأما السبب، كما فسره فهو: «إننا نقاوم إجراء التبديلات في البنية الاجتماعية» مما يجعل من منافع النمو الاقتصادي «مزايا مقصورة على الجماعة الحاكمة، التي تزيد من استهلاكها والتمتع بخيرات بلادها لوحدها». ثم خلص إلى القول بأن خطط التنمية كلها مصيرها الفشل المحتوم، إن لم تكن مقرونة بتحول اجتماعي كامل.

إن المشكلة الأساسية المطروحة اليوم أمام العالم الثالث هي كيفية تحقيق التحول الاجتماعي الأساسي الذي دعا إليه برابيش. ويستلزم الأمر من حيث الجوهر تعديل العلاقات السلطوية، والتعديل يستوجب، إذا أريد أن يكون فعالاً، إعادة النظر على كافة المستويات، إذ يجب ألا تقتصر عملية انجازه ضمن بلدان العالم الثالث وحسب، وإنما أيضاً في العلاقات بين البلدان المتطورة والأخرى المتخلفة، الأمر الذي يستوجب بدوره أن تمتد يد التعديل إلى العلاقات السلطوية ضمن البلدان المتطورة في العالمين الأول والثاني أيضاً.

ويدل الالتفات إلى العلاقات السلطوية فيما بين البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة، على أن إعادة تركيب البنية الاجتماعية في هذا المضمار أمر ضروري في الساحة العالمية، ضرورته ضمن أي قرية في العالم الثالث، فإن الحاجة للتطور الاقتصادي الذاتي، تستدعي ضمناً قيام شيء من الانكفاء ــ أي وضع مسافة مابين الاقتصادات الوطنية النامية وبين اقتصاد السوق العالمي. لكن الاستقلال الاقتصادي كان ولا يزال موضع المعارضة، في الماضي وفي الحاضر سواء بسواء، من قبل أولئك الناس الذين تحيق المخاطر بمصالحهم. فعندما حاول محمد علي في مطلع القرن التاسع عشر الوصول بمصر إلى مرحلة الاستقلال الاقتصادي والعسكري، أرغى وأزبد اللورد بالمرستون ضد ذلك «البربري الجاهل» وأقسم على خنقه في مياه النيل، وهو تهديد نفذه بشكل رمزي. وعلى هذه الشاكلة أيضاً حينما استهل الرئيس اللندي في التشيلي إصلاحاته التي اصطدمت بالمصالح الأمريكية، عندما أصدر الرئيس نيكسون أوامره: «بأن الواجب يقضي بإنقاذ التشيلي» وكان العقاب الذي فرضه الرئيس الأمريكي قد تكشف على أنه كان أسرع وأشد مقتلاً من وعد الرئيس الوزراء البريطاني، والأمثلة كثيرة في الوطن العربي.

الفصل الخامس

ما هي أسس الاستراتيجية العدوانية الأمريكية في منطقة الخليج؟

لم تشهد منطقة في العالم من التوترات والصراعات والنزاعات، ماشهده الوطن العربي عموماً، ومنطقة الخليج خصوصاً. وشكلت عاصفة الصحراء الأمريكية وحلفاؤها التعبير الدقيق عن تلاطم تناقض مصالح دول الاستعمار الغربي مع مصالح الأمة العربية. ولقد كُتِبَ الكثير عن المنطقة وشوؤنها وبلغات عديدة، واستقبلت المكتبات سيلاً من الكتب عن الوطن العربي من مفاهيم متنوعة سرداً وتحليلاً وتزويراً وتزييفاً. كما لا تخلو نشرة أخبار من المرور على الوطن العربي وهي محشوة بالسموم الممزوج بالعسل. وإن تداخل القضايا الإقليمية ومواضيع النزاعات والصراعات مع الدول الامبريالية الطامعة، تفرض المزيد من تسليط الأضواء على هذه المنطقة، ووضع الأمور في الطريق الصحيح، ولكن ليس بالعواطف الجياشة، بل بالحكمة والمنطق والعقل.

ولابد من الانطلاق، بادىء ذي بدء من تسليط الأضواء على أهمية المنطقة، في المجالين:: الموقع، وهبة السماء من النفط، وهما يفسران هذا التكالب الشرس المتوحش من الامبرياليين، ويفسران أيضاً النزاعات المستمرة بين دويلات ومشيخات المنطقة، التي في بحثها عن صيغ للأمن والاستقرار في المجاهل والمتاهات والغباء وصل بها الأمر إلى تحقيق المزيد من الهيمنة للاحتكارات والامبريالية ووضع الحكام أنفسهم تحت إمرة هؤلاء، وكأن جهنم أصبحت ملاذهم الآمن وتناسى هؤلاء ما أصاب أمتنا من كوارث، بدءاً من تقسيمنا إلى شيع

وطوائف، وتداخل في الحدود، وإثارة النعرات، ومن ثم زرع الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية. والمنطقة العربية تتمتع بأهمية استراتيجية في أطرافها المختلفة، نظراً للموقع المتوسط في العالم القديم والحضارات التي نشأت بين الرافدين أو الامبراطوريات الرومانية والاغريقية. وتزايدت هذه الأهمية إلى الموقع، عندما دشنت أوروبة مرحلة الاكتشافات للعالم الجديد ورأس الرجاء الصالح في القرن الخامس عشر، ثم البدء في مرحلة الاستعمار الأوروبي للهند وأوقيانوسيا.

ولتبيان اهتمامات منظري السياسات الامبريالية في منطقة الخليج العربي، لابد من المرور على بعض ما كتبوه، أو أعلنوا عنه صراحة، دون حياء أو خجل، ودون الحد الأدنى من الالتزام بحقوق شعب الخليج أو شيوخه أو أمرائه. فقد كتب (رايموند أوشي) في كتابه (ملوك الرمال في عمان): «أنه يرى أن للخليج أهمية استراتيجية بالنسبة لبريطانيا، فهو شريان الحياة الرئيسي بالنسبة لنا، وقد أكد اكتشاف النفط، وتقدم الطيران، هذه الحقيقة، وسيظل الخليج العربي ــ الفارسي، يسيطر على استراتيجيتنا سنين طويلة، فهو يتوسط جميع خطوطنا البحرية والجوية الرئيسة إلى الشرق، ويحوي الموانىء والمراكز البحرية ومحطات الوقود اللازمة لأساطيلنا وبواخرنا وطائراتنا. والدولة التي تستولي على الخليج، وعلى ساحل عمان، تستطيع أن تتحكم في جزيرة العرب والعراق وايران وافريقيا، وتستطيع أن تغلق قنال السويس، وأن تقطع خطوط المواصلات الجوية والبحرية إلى الهند وافريقيا، وإذا قامت في الخليج دولة معادية فإنها تستطيع أن تدق المسمار الأخير في نعش النفوذ البريطاني بجنوب البحر الأبيض المتوسط».

هذا مثال عما كان يفكر به منظرو السياسة الاستعمارية البريطانية، أما الأمثلة الأحدث، وما يمثله منظرو سياسة الامبريالية الأمريكية، فهي أكثر وأغزر وأوضح. إذ يقول (ديفيد نيوسوم) وهو أحد وكلاء وزراة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية السابقين: «إذا كان العالم دائرة مسطحة، وكان المرء يبحث عن مركزها، فيمكن اعطاء حجة جيدة مفادها: إن هذا المركز هو في الخليج، سواء من جانبه العربي، أو الفارسي، حسبما تنظر إليه»، ويضيف: «ما من منطقة هي بمثل هذه الأهمية الأساسية لاستمرار استقرار العالم وسلامته الاقتصادية كمنطقة الخليج».

وازدادت أهمية الخليج بعد الاكتشافات النفطية والتنافس الحاد بين الدول الامبريالية عليه، كما ثار طموح شعوب المنطقة إلى التحرر والاستقلال، الدول الاستعمارية، خاصة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، لتشدد من قبضتها وتضع الخطط لإقامة الأحلاف العدوانية بالتعاون مع شيوخ المنطقة، أو بعضاً منهم، لعزل المنطقة عن محيطها العربي. وبات واضحاً أن مصلحة الولايات المتحدة والغرب الامبريالي عموماً، تقضي أن لا تبرز قوة اقليمية تخل بالتوازن القائم الذي رسمته الامبريالية العالمية. ثم دشنت الامبريالية الأمريكية مرحلة جديدة بعد حرب الخليج الثانية، بطرح مشاريع ماسمته بالأمن بهدف منع وإعاقة أية قوة يمكن أن تخرج عن إرادة وتصميم ما خططت له واشنطن.

وهنا لابد من القاء نظرة سريعة على كيفية محاولات هذه القوى الاستعمارية لابعاد منطقة الخليج عن محيطها العربي، وإشعار أولئك الشيوخ أن الخطر يأتي إليهم من العرب، وبالتالي إبعاد تلك المشيخات عن الاتصال بالوطن العربي. فخلال المرحلة البريطانية، تم اغلاق المنطقة في وجه الخبرات العربية، وتم الحاقها إدارياً بالمستعمرة البريطانية في الهند، حيث كانت شؤون الخليج تدار من قبل حكام بومباي البريطانيين، وعندما اقتضت الحاجة تطوير وايجاد إدارات في المشيخات، جلبت بريطانيا موظفين من الهند، بدلاً من مستعمراتها العربية، وركزت مخططها على ربط المنطقة من الكويت إلى عدن بالهند، وعزلها عن محيطها العربي، وإغراق المدن الرئيسية بالجاليات الآسيوية والإفريقية، وسارت الشركات النفطية على هدى السياسة البريطانية. إذا اعتمدت على الخبرات والكفاءات الهندية والآسيوية الأخرى، ووضعت الكثير من القيود والحواجز أمام الكفاءات العربية، وكان الهدف خلق مجتمعات موزاييك في تركيبتها السكانية، يبهت من خلالها الطابع القومي العربي وتتعدد الجنسيات، وبحيث تكون ممزقة النسيج الاجتماعي من جهة، ويزداد تدخل الدول المختلفة في الشؤون الداخلية للمنطقة بحجة الدفاع عن مواطنيها، بالإضافة إلى استخدام الدول الغربية لورقة العمالة الأجنبية على الدول المصدرة وتسعى واشنطن في الظروف الراهنة إلى استخدام ورقة حقوق العمال الأجانب بعد أن استنفدت ورقة حقوق الإنسان في بلدان أخرى للوصول إلى غايات خططت لها، لأن ورقة حقوق الإنسان لا تمارسها واشنطن إلا حيث تشاء ومتى شاءت. مع ذلك، هناك طرفان أساسيان يديران هذا المخطط، ولهما مصلحة مؤقتة في تعويم

الهوية القومية، حتى لا يكون هناك تجانس اجتماعي قادر على الفعل السياسي، وهذان الطرفان هما، الدولة الاستعمارية صاحبة الحضور السياسي والعسكري في المنطقة، أعني الولايات المتحدة، والأسر الحاكمة من شيوخ النفط، وترمي الدوائر الامبريالية من خلال إغراق المنطقة بالعمالة الأجنبية إلى تحقيق الأهداف التالية:

١ ــ قتل الهوية القومية العربية للخليج العربي، وهنا يتم خلط الجنسيات والثقافات والأصول العرقية، وبطريقة تتغلب فيه القوميات المختلطة على القومية العربية في كل مشيخة، وبالتالي تصبح المشيخة شركة مساهمة وليست (وطناً). كما يوجد مخطط يهدف إلى تشجيع الهجرة الآسيوية وإغراق الخليج بها وبالتالي لطمس الهوية القومية فيه.

٢ ــ تفتيت قوة العمل على أساس الانتماء القومي، خاصة وأن الغالبية الساحقة من قوة العمل الأجنبية مؤقتة، وشهدت المنطقة تدفقاً كبيراً للعمالة الأجنبية، وانعكست بوضوح على التركيبة السكانية التي باتت غير متجانسة، وعاجزة بالتالي عن الفعل للرد على خطط التدمير السياسي والاجتماعي التي مارستها وتمارسها الدوائر الأجنبية والمحلية على حد سواء.

٣ ــ خلق مراكز قوى داخل المجتمع، تبعده تدريجياً عن عمقه القومي وتخلق له سمات خاصة تتولد عبر تفاعل بطيء يعبر عن نفسه في المنعطفات الحادة، كما جرى في أزمة الخليج الأخيرة، بحيث يبدو وكأن لهذه المجتمعات سماتها القومية الخاصة المصطدمة ومصالح الأمة وبالتالي ترى في الابتعاد عن الأمة مصلحة لا قومية لها.

٤ ــ تبدي الولايات المتحدة اهتماماً متزايداً بالسكان في العالم الثالث، من حيث تكاثرهم وتوزع العمالة وأوضاعها في هذه البلدان. وفي دراسة مطولة حول تكاثر السكان في العالم الثالث، ترى الإدارة الأمريكية بأن ذلك يشكل خطراً على الأمن القومي للولايات المتحدة، وتضع في تلك الدراسة التي أشرف عليها هنري كيسنجر، مقترحات لمساعدة قادة تلك البلدان لمواجهة هذه المشكلة، من بينها تصدير العمالة لمشيخات النفط، وإغراقها بالعمالة الأجنبية.

٥ ــ زرع عناصر في مختلف أجهزة الدولة والمؤسسات ومواقع القرار على أن تكون مرتبطة

بالدوائر الأجنبية، ويتمثل ذلك في الأعداد الكبيرة للأجانب في أجهزة الجيش وقوى الأمن وسواها من الأجهزة الحساسة، كما أشارت عدة تقارير إلى أن مخابرات الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة قد نجحت في تجنيد الآلاف من مواطني الدول الآسيوية للعمل وسط بيوت كبار المسؤولين من الشيوخ في هذه المشيخات. كما تجدر الإشارة إلى وجود عشرات الآلاف من الأمريكيين والأوروبيين العاملين في الأجهزة العسكرية والإدارات الحساسة في مختلف القطاعات، كما أن هنالك آلاف من المجندين الكوريين الذين تحدثت وكالات الأنباء بأنهم عناصر عسكرية تؤدي فترة الخدمة العسكرية بالعمل في مناطق الخليج.

٦ ــ المساهمة في حل المشاكل الاقتصادية للعديد من الدول المرتبطة بالولايات المتحدة وقد برز ذلك بعد حرب فيتنام، حيث تدفقت العمالة التايلندية والفيليبينية والكورية الجنوبية ضمن مخطط استهدف التخفيف من الضغوطات المالية التي تعاني منها هذه الدول. فقد كانت فاتورة التحويلات لعمال عدد من هذه البلدان مساوية لفاتورة النفط المستورد إليها.

أما بالنسبة للأسر الحاكمة فإنها ترى لها مصلحة في ذلك من النواحي التالية:

١ ــ تسوير إقطاعاتها عن العمق القومي العربي، خاصة بعد الاكتشافات النفطية الكبيرة، وبالتالي الحفاظ على الامتيازات الأسطورية التي نجمت عن العائدات النفطية والتصرف بالثروة كملكية خاصة لهذه الأسر بعيداً عن مصلحة الشعب والأمة، بل على الضد من هذه المصلحة، ومواجهة الدعوات التي ترى بأن الخليج وثروته وأهله وأمنه هو جزء من الوطن العربي وثروته وأمنه وأمنها.

٢ ــ تعميق النزعة القطرية من خلال تصنيف فريد من نوعه في اعطاء الجنسية، ويتم تصنيف المواطنين إلى درجات: أولى وثانية وثالثة وبدون جنسية، وتوزيع فتات المائدة النفطية على المواطنين الذين وجدوا أن المواطنية امتياز، يمكنهم أن يمارسوا من خلالها كافة الأعمال الطفيلية، بينما يمارس العمال غير المحليين القسم الأكبر من الفعاليات الانتاجية والخدمات.

٣ ـــ تدمير النسيج الاجتماعي المحلي، وتشتيت القوى الاجتماعية، وتعويم القوى المحلية في بحر من الموزاييك البشري، بحيث يصعب على القوى التقدمية الاعتماد على قوى اجتماعية متجانسة للنضال من أجل التغيير. ففي دولة الإمارات مثلاً، يبلغ نسبة الأجانب في أبو ظبي ٨٥٪ عام ١٩٨٠ ، وفي دبي ٧٧٪ ، ويشكل وجود هذه الأعداد من العمالة الأجنبية ذريعة للسلطة السياسية لعدم قيام مشاركة سياسية وعدم وجود برلمان.

كما أن وجود أعداد هائلة من الأجانب، وفي مواقع القرار الاقتصادي والعسكري والسياسي مريح للأسر الحاكمة التي تسعى إلى مواصلة السير في الطريق القديم: الاحتكار الكامل للسلطة، وعدم السماح للمواطنين بالمشاركة السياسية، ولا تتردد هذه الأنظمة عن طرد بعض المواطنين، وطرد بعض العرب، وجلب أعداد متزايدة من الأجانب، لتستمر السلطة مُحْتَكَرة بيد الأسر الحاكمة، وتستمر الشركات الغربية في نهب الثروة، ويستمر الملايين من العاملين مهددين بالطرد والابعاد إن أبدوا أي تذمر من أوضاعهم المزرية اللاإنسانية.

٤ ـــ الوقوف في وجه أي تفاعل عربي يسهم فيه المواطنون العرب والوافدون خاصة عرب فلسطين، وقد ثبت أنه كلما تصاعدت لهجة التأييد للقضية الفلسطينية من قبل هذه الأنظمة، زادت الاجراءات القمعية بحق الفلسطينيين في الصراع المحلي، وبالتالي إضافة رصد بشري نضالي للمعارضة الوطنية.

أما الدوائر الغربية فإنها قادرة على فرض إرادتها، حتى باستخدام القوة العسكرية، وعبر شركاتها وعشرات الألوف من الخبراء المنتشرين في مفاصل مشيخات المنطقة، وهي ليست بحاجة إلى الاستيطان الأوروبي أو الأمريكي المكثف، لأن هذه الدوائر تقوم بعملية تشتيت وتدمير النسيج الاجتماعي، وإضعاف تركيبته الطبقية القومية، فهي التي ترسم خطط التهجير والعمالة الأجنبية، وتستخدم مختلف الوسائل لتحقيق غاياتها من منطلقات استراتيجية واقتصادية، بحيث يبقى الخليج، دون أن يشكل مجتمعاً بشرياً متجانساً قوياً قادراً على فرض إرادته.

ولقد تفاقمت الإشكالية السكانية منظوراً إليها من زاوية الصراع على المنطقة، ومن

زاوية الأمن الوطني والقومي، بعد أزمة الخليج الثانية. فقد عمدت المشيخات الخليجية، خاصة السعودية، إلى طرد مئات الآلاف من العرب بحجة موقف حكوماتهم. وتشكل مثل هذه الأعمال سابقة تاريخية خطيرة تؤكد توجه هذه الأنظمة إلى الاعتماد على الأجنبي سواء في العمالة أو العسكر، كما تؤكد استخفاف الحكومات العربية المتعاملة مع هذه المشيخات بكل القوانين والأعراف والقيم القومية والإنسانية، حيث تصرفت تلك المشيخات بالبشر وكأنهم أشياء يمكن رميهم أو جلبهم حسب مشيئة هؤلاء الشيوخ.

وهنا تقتضي الإشارة إلى ما يقوم به الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، وخطط تهجير اليهود من كل أطراف العالم، من أثيوبيا والهند وأوروبا الشرقية و... و... وتوطينهم، وتجنيسهم الفوري حيث تنظر الحركة الصهيونية إلى الاستيطان والتجنيس كقضية حياة أو موت بالنسبة لمشروعها العدواني، في حين ترفض المشيخات الحاكمة توطين العرب القادمين إليها خوفاً من المشاركة في فتات موائدهم، بل وتغذي النزعات الضيقة لدى المواطن ليزداد اقليمية وابتعاداً عن عمقه القومي.

هذا من جانب، أما الجانب الآخر، فهو المجال النفطي، إذ تضاعف استهلاك النفط عالمياً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مرة كل عشر سنوات. فبينما كان الاستهلاك العالمي يقدر بـ (١٤,٥) مليون برميل/يوم عام (١٩٥٠)، وصل إلى (٩٠,٥) مليون/ برميل/ يوم عام (١٩٧٩) (للنفط والغاز). وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك في العالم طيلة هذه الفترة (٦٥٪ عام ١٩٥٠) و(٣٣٪ عام ١٩٧٩). كما تزايد استهلاك البلدان الأوروبية من ٨٪ إلى ٢١٪ للسنوات المذكورة. كذلك الحال بالنسبة لليابان التي تزايد استهلاكها من النفط والغاز من ١٪ إلى ٦,٥٪ للسنوات المذكورة. أما على صعيد الدول الصناعية الرأسمالية فقد كان نصيبها ٥٥٪ من الاستهلاك العالمي للنفط والغاز عام (١٩٨٥).

ويكشف هذا الاعتماد المتزايد على النفط، قيمته الاستراتيجية في الصراع الدولي على الموارد. فمنذ اتخاذ قيادة البحرية البريطانية قرارها عام (١٩١٠) باعتماد النفط بديلاً عن الفحم كوقود للأسطول البريطاني، ومنذ أن ظهرت محركات الديزل والطائرات عام (١٩٣٠)، وابتكرت أساليب جديدة للتشحيم والتزييت، باتت السمة الطاغية لمرحلة ما بين الحربين العالميتين، هي الصراع على النفط.

وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية، عبر شركاتها النفطية العملاقة ذات الخبرة العالمية في عالم النفط، من السيطرة على نفط ما يسمى بمنطقة الشرق الأوسط، أي في الحجاز ومشيخات النفط في الخليج وإيران، وأن تصبح بالتالي صاحبة الكلمة الأولى في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، ويرى بعض الخبراء أن السيطرة الأمريكية النفطية التي تمثلت في شركة أرامكو والكونسورتيوم النفطي في ايران، هما مظهر من مظاهر زعامة أمريكا للعالم الرأسمالي، بعد الحرب العالميـة الثانية، ولعلها أسهمت في ترسيخ تلك الزعامة. ويجزم بعض الباحثين الاقتصاديين بأن مشروع مارشال لتعمير أوروبة ما كان لينجح لولا السعر المنخفض للنفط وبقائه طيلة عقدين من الزمن. وعبر عن ذلك أحد رؤساء الجمهورية الفرنسية، كليمنصو بأن «البلدان الرأسمالية المتطورة قد ركبت موجة نفط الشرق الأوسط لتعبر إلى المعجزة الاقتصادية في فترة خمسينـات وستينات القرن العشرين». وبات واضحاً للجميع كما يقول: «إنه بدون النفط لم يكن ممكناً وجود الاقتصاد الحديث». كما اعترف أحد وزراء دفاع الولايات المتحدة، كاسبر واينبرغر أمام الكونجرس: «بأن هذه المنطقة تقف وراء الازدهار الاقتصادي لكل من الغرب واليابان». أما أحد سفراء الولايات المتحدة السابقين في الجزيرة العربية جيمس ايكنز فإنه يقول: «لقد سيطرت الولايات المتحدة على مناطق النفط في الشرق الأوسط بعد أزمة مصدق، وحصلت على ٤٠٪ من شركة النفط الايرانية الجديدة، وبفضل النفط العربي الذي تميز بسهولة الانتـاج وانخفـاض كلفتـه، استمتع العـالم بمصدر طاقة، سعره زهيد في الفترة (١٩٥٠ــ١٩٧٠). وبالتالي فإن النفط العربي كان حاسماً للتقدم الاقتصادي الغربي إلى حد كبير». أما روبرت تاكر، فإنه يرى بأن «الخليج يشكل المفتاح الذي لا غنى عنه للدفاع عن موقع أمريكا الدولي تماماً كما يشكل المفتاح الذي لا غنى عنه والذي بدونه لا تستطيع قوة معادية للولايات المتحدة أن تطمح جدياً إلى الهيمنة الكونية. وبالمقارنة مع المخاطر الناجمة من السيطرة على الخليج، ليس للصراع في مناطق أخرى من العالم الثالث إلا أهمية سطحية».

وتتطور لهجة التصريحات منذ منتصف سبعينات القرن العشرين، وتصدر سلسلة متشنجـة ضد الدويلات النفطية، والتهديد باستخدام القوة ضد تلك الدويلات لاحتلال منابع النفط، خاصة في الجزيرة العربية ومشيخة الكويت. وبهذا الصدد، يقول البروفيسور روبرت تكر، وهو من أبرز القائلين باحتلال منابع النفط منذ عهد نيكسون وحتى ريغان: «إن

المنطقة الوحيدة التي تتوفر فيها هذه الشروط على ما يبدو، هي تلك التي تمتد من الكويت على طول الساحل حتى قطر، وهي في الغالب شريط ساحلي ضيق لا يتعدى (٤٠٠) ميل طولاً، ويوفر ٤٠٪ من مجموع إنتاج الدول المصدرة للنفط الحالية وفيه أكبر كميات إحتياطي في العالم على الإطلاق، أي نحو ٥٠٪ من مجموع احتياطي الدول المصدرة للنفط، و٤٠٪ من مجموع الاحتياط في العالم بأسره، وبما أن هذه المنطقة لا تشمل مراكز سكنية مهمة، وهي خالية من الأشجار فإن السيطرة عليها لا تشبه تجربة فيتنام لا من قريب ولا من بعيد».

أما كيسنجر، فقد أكد لمجلة (بزنس ويك) الأمريكيـة أن الولايات المتحدة ستقوم بعمل عسكري ضد الدول المنتجة للنفط إذا استخدم النفط لإحداث حالة اختناق للعالم الصناعي أي إذا استخدم لأهداف سياسية.

وأكد الرئيس الأمريكي فورد موافقته على هذه التصريحات بقوله: «قد لا يكون الأمر أخلاقياً، لكنني أرى أنه لو رجعت إلى التاريخ البشري لوجدت أن الحروب من أجل الموارد الطبيعية مستمرة منذ أقدم الأزمنة وتاريخ السنوات الماضية» يشير بوضوح إلى هذا الأمر كأحد الأسباب التي من أجلها تحاربت الأمم.

ومنذ ذلك الوقت حددت الولايات المتحدة بوضـوح مصـالحها الحيوية في منطقة الخليج: «باستمرار القدرة على تحصيـل الواردات النفطيـة بأسعار معقولة وبكميات كافية، للوفاء باحتياجاتنا المتنامية واحتياجات أصدقائنا وحلفائنا الأوروبيين والآسيويين». وبالتالي فإن الدول المنتجة مطالبة بأن تراعي مصالح الامبريالية قبل مصالحها، ووصل الأمر إلى درجة تعبئة الرأي العام الغربي بأن النفط وديعة لدى الدول المنتجة، لا يحق لها استخدامها كسلاح في معاركها الاقتصادية أو السياسية، حيث يرى بعضهم: «أن على العرب أن يتعلموا الحقيقة المرة التي تتمثـل في أن مئـات الملايين من سكان العالم الذين يحتاجون نفط البلدان العربية قد يصلون إلى قناعة بأن أفضل طريق للحصول على هذا النفط هو أخذه بالقوة، ولن تكون هناك معارضة ذات أهمية لمثل هذا الحل من قبل الرأي العام للدول التي تحبذ هذه الطريقة أو لمشاركة الولايات المتحدة في هذه الدعوة».

وتضيف الـ «نيويورك تايمز» قائلة: «إن عملية عسكرية لتأمين النفط للدولة المستهلكة،

لا تشبه أبداً التدخل العسكري الأمريكي المحدود في فيتنام. ولذلك سيكون هناك إجماع في الرأي العام العالمي على مثل هذه الخطوة دونما معارضة. وعند ذلك لن يكون العرب في موقف قوي يحسدون عليه».

في جانب آخر، ساهمت بعض البلدان المنتجة للنفط في تدني اسعاره، بعد أن خضعت للابتزاز الأمريكي، وعلى رأس هذه البلدان، السعودية، ففي حين طالبت بعض الدول المنتجة ربط أسعار النفط مع التضخم النقدي في العالم وبالتالي زيادة الأسعار مع زيادة هذا التضخم، قامت السعودية بالإصرار على السعر الأدنى الذي شهدته المنطقة منذ عام ١٩٨١ ، وضاعفت السعودية إنتاجها إلى أكثر من (١٠) مليون برميل في اليوم الواحد، فأغرقت الأسواق العالمية بكميات النفط التي زادت عن حاجة البلدان المستهلكة، وقد مكن ذلك الشركات العالمية والدول الغربية من تخزين كميات ضخمة من النفط وزيادة الاحتياطي الاستراتيجي لديها. وعندما حققت السعودية هدفها المتمثل في خفض الأسعار إلى أدنى حد فرضت على بقية المنتجين توزيعاً غير عادل للحصص، يرتكز على حقها في الانتاج الأكبر، دون الاعتبار لاحتياجات الدول النفطية ذات الكثافة السكانية العالية، أو أية اعتبارات أخرى.

ومنذ عام ١٩٨٢ والسعودية تضغط لتخفيض الأسعار باغراق الأسواق بكميات كبيرة من النفط، بينما كانت الدول الغربية تخفض من استيرادها من الدول المصدرة للنفط بالاعتماد على البلدان المنتجة خارج مجموعة الدول المصدرة (الأوبك) أو باستخدام النفط الاحتياطي الذي تم تخزينه.

إن مثل تلك التصرفات المشبوهة قد أوصلت منظمة الدول المصدرة للنفط إلى أخطر أزمة في تاريخها. فقد تدهورت الأسعار بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢٨ لتصل إلى (٧) دولارات للبرميل حتى باتت المنظمة على كف عفريت. وكان من نتائج هذه السياسة أن هبطت عائدات المشيخات النفطية وشيوخها. من جهة أخرى، قامت الحكومة البريطانية بدور تخريبي كبير وذلك بعد الاكتشافات النفطية الكبيرة في بحر الشمال، حيث رفضت على الدوام التنسيق مع منظمة الدول المصدرة، بل وأصرت على اتباع أسلوب يهدف إلى تقويض المنظمة بالتنسيق مع الولايات المتحدة بالطبع. كما أن السياسة البريطانية هي جزء من سياسة الدول

الامبرياليـة الغربية التي تريد العودة بالدول المنتجة إلى الوراء، وتحويل السوق النفطي تحت سيطرة المستهلكين وتهديد أسعاره حسب مصالحها ، وقد عبر عن ذلك أحد رجال الأعمال الأمريكيين وهو «هـ.نيوستين» بقوله: «عاد الباعة الصغار إلى مكانهم، وأصبحنا من جديد وزراء النفط».

ولا تقتصر أهمية الخليج على وجود الثروة النفطية الكبيرة فيه، بل استتبع ذلك انبثاق أسواق كبيرة للبضائع والمواد الاستهلاكية، كما أثرت العائدات النفطية على الأسواق المالية، وبات من الضروري العمل على إعادة هذه العائدات إلى الغرب بطرق شتى وضمن مخطط متكامل لإحكام السيطرة على الثروة النفطية وعائداتها وحتى على شيوخ النفط.

وأصبحت الدوائر الغربية، خاصة الأمريكية منها، تراقب بدقة زيادة عائدات النفط أو تناقصها، وبالتالي التخطيط لكيفية استعادة هذه العائدات، باستخدام كافة السبل. فعلى سبيل المثال، سجلت الولايات المتحدة الأمريكية عجزاً مستمراً في الميزان التجاري مع المشيخات النفطية باستثناء الفترة الواقعة بين (١٩٨٢ــ١٩٨٧)، حيث مال الميزان التجاري لصالح الولايات المتحدة، إذ كانت تبيع شيوخ النفط الأسـلحة المنسقة، وبشروط أيضـاً، أن لا تستخدم مثـلاً ضد الكيان الصهيوني في فلسطين أو تسـليمها لطرف ثالث، أو... ويقوم الشيوخ بإلقائها في الصحراء لتحترق تحت أشعة الشمس المحرقة. مع ذلك، فقد قفزت الفاتورة النفطيـة للولايات المتحدة ابتداء من عام (١٩٨٨) لتصـل ذروتها عام (١٩٩٠) عندما استوردت بما قيمته (١٥) مليار دولار من النفط الخام، وتزايد استيرادها من النفط ليصل إلى (٢٧,٩٪) من حجم استيرادها من النفط البالغ (٨) مليون برميل يومياً، ليسجل أكبر عجز في ميزانها التجـاري مع مشيخات النفط، ليصـل إلى (٧,٥) مليار دولار بالرغم من بيع الحديد على شكل أسلحة لهذه المشيخات. وقد وصلت فاتورة نفطها المستورد لعام (١٩٩٠) إلى (٥٨) مليار دولار.

إن هذه الأوضـاع، تسبب قلقـاً للامبرياليـة العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة بالطبع، التي تسمح لنفسها القيام بأي شيء، وتخلق المبررات اللازمة لذلك، مع تطبيل المطبلين وتزمير المزمرين، وقد عبر نائب مساعد وزير خارجية واشنطن لشؤون الشرق الأوسط عن

ذلك في حديث له في ختام مؤتمر منظمة معهد الشرق الأوسط، حيث قال: «إن الناحية الاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي تدعو للقلق، لأن حصة الولايات المتحدة من صادراتها إلى سوق الخليج غير متوازنة..» لكنه يعلم أن هذه المشيخات تنتج أكثر من احتياجاتها من النفط، وبالتالي يتراكم لديها فائض من الأموال، تعيده مرة أخرى إلى الدول الغربية، تحت أشكال مختلفة، ولقد أبدت واشنطن اهتماماً متزايداً بمداخيل الشيوخ في السعودية، وتم توقيع اتفاقية عام ١٩٧٥ بين السعودية والولايات المتحدة، يتضمن أن تحتكر الولايات المتحدة سوق الأسلحة في الأولى، وتتعهد السعودية بمنع منظمة الدول المصدرة للنفط من رفع أسعاره بما يزيد عن ٥٪ سنوياً، إذا لم تستطع خفضه، وشرط أن توظف نصف مداخيلها من النفط في الاقتصاد الأمريكي بما في ذلك سندات الخزينة الأمريكية.

إن ما يقارب من ٢٥٪ من المداخيل النقدية الخليجية تعود مرة أخرى على هيئة ودائع واستثمارات متعددة الأشكال. وقد أشارت إحصائية صادرة عن المؤسسة العربية المصرفية لعام (١٩٨٨) أن صافي الموجودات الأجنبية [الحساب الجاري] لدول مجلس التعاون الخليجي في نهاية عام (١٩٨٧) قد بلغ (٣٠١) مليار دولار. وأن مشيخة الكويت، تملك أكبر رصيد من الحساب الجاري وقدره (١١٤,٢) مليار دولار، في حين يبلغ رصيد السعودية (١٠١,٤) مليار دولار، ثم مشيخة الامارات المتحدة (٧٤,٨) مليار دولار.

وخلال أزمة الخليج الأخيرة، تكشفت حقائق مذهلة حول الأرصدة المالية لشيوخ النفط في الخارج عموماً، وبالغرب بشكل خاص، ففي دراسة لاتحاد البنوك العربية — الفرنسية بباريس، ذكر الاتحاد أن الأرصدة لهؤلاء تتجاوز (٦٧٠) مليار دولار، في الوقت الذي وصلت ديون العالم العربي (٢٠٨) مليار دولار، وهناك سباق محموم بين البلدان الرأسمالية على أسواق مشيخات النفط، كما يجري صراع خفي بين الاحتكارات، ومن ورائها الدول للحصول على الحصة الرئيسة من العائدات النفطية، وإذا كانت الولايات المتحدة عاجزة عن مجاراة اليابان وعدد من البلدان الأوروبية الأساسية في تصدير الكثير من السلع والبضائع، فإنها تبذل جهوداً كبيرة للحصول على عقود صفقات السلاح والانشاءات الكبيرة، سواء من خلال سلاح المهندسين، أو شركة بكتل وغيرها، مع ذلك تبقى المنافسة للحصول على صفقات الأسلحة الضخمة مستمرة. ويقودنا كل ذلك، إلى أن الغرب قد

تمكن من إحكام السيطرة على هذه المنطقة، وعمق من تبعيتها الاقتصادية والمالية والعسكرية وأشـاع فيها أنماطاً من العادات الاستهلاكية المدمرة، التي تدفع باتجاه المزيد من الالتصـاق بالغرب، بدلاً من التحرر، وبناء مجتمعات مستقلة متماسكة، وقادرة على الاستفادة من ثرواتها بشكل صحيح.

إن النفط سلعة استراتيجية، لا يمكن للغرب والعالم الصناعي وكافة بلدان العالم أن تستغني عنهـا، كما أن الدول المنتجة بحاجة إلى بيعه، لأنه يشكل العمود الفقري لإيراداتها، وبالتالي فإن هناك حاجة إلى إقامة علاقة سليمة بين المنتجين والمستهلكين لكن لابد من إقامة علاقة متكافئة بين البلدان المنتجة للمواد الخام عموماً، وفي المقدمة النفط، والدول المستوردة، بحيث يتم التوصـل إلى صيغـة مقبولة وعادلة للأسعـار ومستوى استخراج النفط، وكيفيـة استخدامه بدلاً من هدره، ويمكن الوصول إلى سعر معقول، وثابت وإنتاج مقبول، وتنمية اقتصـــاديـة في البـلدان المصـدرة، وإذا كان التعـاون ضرورياً، فإن الدول الغربيـة لم تبن استراتيجيتها على حق الدول النفطية في الاستفادة من هذه الثروة، والتعامل معها على قدم المساواة، بل تتصرف بمنطق استعماري يرتكز على أن النفط للغرب. وأن من يسيطر عليه، يكون قادراً على الإمساك بمصير العالم بأسره. ومن هذا المنطلق تتعامل واشنطن مع مشيخات الخليج، إذ تعتبرها منطقة مصالح حيوية لها. ووضعت الخطط العدوانية للاستيلاء على المنطقة عسكرياً والتي خططت لذلك منذ سنوات.

لقد أبدت الولايات المتحدة اهتمامها بمنطقة الخليج قبل الحرب العالمية الأولى، وتمثل ذلك في البعثات التبشيرية الأمريكية. أما بعد الحرب فمن خلال الشركات النفطية. وشهدت فترة ما بين الحربين العالميتين صراعاً حاداً بين الدول الغربية على الثروة النفطية، مع تسليم الولايات المتحدة بأن هذه المنطقة هي منطقة نفوذ أوروبي بشكل عام، ومنطقة نفوذ بريطاني بشكل خاص. غير أن الحرب العالمية الثانية، أفرزت معادلات جديدة، خاصة وأن الولايات المتحدة قد سـاهمت فيها بقسط وافر، ونشرت قواتها على جميع الجبهات. وكان من ضمنها منطقة الخليج، حيث تَطَلَّبَ ضمان توصيل الامدادات العسكرية إلى الدول الحليفة وصيانة المرافق، تشكيل (قيادة الخليج) التي تكونت من (١٣) ألف جندي أمريكي.

في الوقت ذاته، أبدت الولايات المتحدة اهتمامها للدفاع عن شركاتها النفطية واستثمار وجودها العسكري للحلول محل البريطانيين في السعودية. فجرى تقديم مساعدة مالية وعسكرية لها عن طريق برنامج الإعارة والتأجير. وقد وصلت هذه المساعدة إلى مائة مليون دولار في مطلع عام (١٩٤٧)، إضافة إلى حضور عسكري أمريكي لتدريب الجيش السعودي تمثل في إرسال أول بعثة عسكرية أمريكية شهر كانون الأول (١٩٤٣)، وتم الاتفاق أيضاً على إقامة مطار عسكري كبير بالظهران بالقرب من آبار النفط، وبدىء العمل بإنشاء قاعدة الظهران الأمريكية عام (١٩٤٤)، وأنجزت عام (١٩٤٦)، لتصبح من أكبر القواعد العسكرية في المنطقة العربية وجنوب غرب آسيا. مترجماً بذلك التصريح الشهير للرئيس الأمريكي روزفلت شهر شباط (١٩٤٣) بأن «المملكة أصبحت الآن فصاعداً ذات ضرورة حيوية للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية».

ولا يتسع المجال لاستعراض العلاقات الأمريكية مع منطقة الخليج إنما سنقتصر الأمر على الهام منها، وبإيجاز.

فقد شهد العالم بداية الحرب الباردة بين المعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة، والمعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي، منذ عام (١٩٤٨). وكانت ساحات الصراع الأساسية في أوروبة والشرق الأقصى. لذا وضعت الإدارة الأمريكية استراتيجيتها الحربية لمواجهة السوفييت وحلفائهم في هاتين المنطقتين، واعتبرت منطقة الخليج منطقة مغلقة للمصالح الغربية وسورتها بالأحلاف التي شملت ايران والعراق وباكستان وتركيا، في فترات مختلفة، وارتكزت الاستراتيجية الأمريكية على الثوابت التالية:

١ ــ اعتبار المعركة الأساسية ضد الاتحاد السوفياتي بما يمثله من مركز الثقل في المعسكر الاشتراكي على الصعد العسكرية والسياسية والاقتصادية والعمل على محاصرته والدخول معه في سباق تسلح للتفوق عليه وإنهاكه في هذا السباق في الوقت نفسه.

٢ ــ وراثة الاستعمار القديم في القارات الثلاث، واعتبار العالم الثالث مسرحاً آخر للصراع ضد المعسكر الاشتراكي، وخوض أشكال من حروب التدخل ضد حركات التحرر الوطني، خاصة إذا كان تحت قيادات قومية راديكالية أو اشتراكية.

٣ ــ الوصاية على الدول الامبريالية أو الرأسمالية الأخرى سواء في أوروبا أو اليابان أم غيرها من الدول الصناعية، بحيث تسير هذه الدول في ركاب المخطط الأمريكي العام الذي يخدم بالدرجة الأساسية الاقتصاد الأمريكي والسياسة الأمريكية العالمية. وجعلت هذه الاستراتيجية من الولايات المتحدة شرطياً عالمياً، وبرز هذا الدور في الحلقة الأضعف وهي بلدان العالم الثالث، انطلاقاً من موقعها الاستراتيجي وما تحتويه من الكثير من المواد الخام التي تحتاج إليها الصناعة الغربية إضافة إلى أسواقها. إن هذه الثوابت في الاستراتيجية هي التي تفسر مسار سياسة الولايات المتحدة، بدءاًمن الحرب الكورية، والاعلان الثلاثي للدفاع عن الكيان الصهيوني في فلسطين عام (١٩٥١)، بين واشنطن وباريس ولندن، والتدخل اللاحق في إيران عام (١٩٥٣) إلى مبدأ إيزنهاور لملء الفراغ في الشرق الأوسط عام (١٩٥٧) والتدخل العسكري في لبنان وفي عدد من البلدان الأخرى، كل هذه السياسات تشير إلى نهج محدد يعتمد التدخل بأشكاله العسكرية والسياسية والاقتصادية في بلدان العالم الثالث، وتطلب ذلك تشكيل قوات خاصة، تحت أسماء متعددة ولمهمات متنوعة وإرسال المستشارين والخبراء العسكريين. فخلال عهد الرئيس كندي، في مطلع ستينات القرن العشرين، وضعت الإدارة الأمريكية استراتيجية متكاملة لمواجهة نضالات حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، تعتمد على سياسة «العصا والجزرة»، حيث العمل على كسب «العقول والقلوب» و«سحب الماء من حول السمك الثوري»، وبشكل يسير جنباً إلى جنب مع «فرق الاطفاء» لإلحاق الهزائم العسكرية بالقوات الراديكالية والحركات القومية. وكانت سياسة التدخل العسكري تسير جنباً إلى جنب مع الدعوات المزيفة لاحترام حقوق الإنسان والوقوف ضد الأنظمة القمعية ودعم الأنظمة الليبرالية في العالم الثالث. وكانت القوة العسكرية، هي الكفيلة ــ حسب أقوال وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، روبرت ماكنامارا ــ «بحماية أنفسنا من التهديد المتنامي لحركات التحرر الوطني». وارتكزت نظريته على إقامة «فرقة اطفائية» احتياطية محمولة جواً، ذات موقع مركزي ومستعدة للتحرك السريع إلى أي منطقة تصبح فيها مصالحنا مهددة». وفي نهاية الأمر توفير الحماية العسكرية للأنظمة العميلة بإرسال الجيوش الأمريكية لحماية تلك الأنظمة.

في خضم هذا الصراع بحجة الدفاع عن المصالح الأمريكية غير المحدودة، والذريعة الجاهزة لاستخدام أحدث ما وصلت إليه تكنولوجيا الإنسان من أجل القتل والتدمير، تحقق الولايات المتحدة المكاسب، حتى ضد حلفائها الغربيين، فبقربها من آبار النفط في البحرين، حصلت واشنطن على حق استخدام جزء من القاعدة البريطانية البحرية في الجفير منذ مطلع عام (١٩٤٩)، لتكون مركزاً لقيادة القوات الأمريكية العاملة في ما يسمى بالشرق الأوسط. وإبان أزمة تأميم النفط الايراني في مطلع خمسينات القرن العشرين، ضاعفت واشنطن حضورها العسكري، ووصلت تدخلاتها في الشأن الداخلي الإيراني ذروتها عندما تمكن عميل المخابرات المركزية الجنرال شوارتزكوف من ترتيب الانقلاب الذي أطاح بالزعيم الوطني الإيراني، الدكتور محمد مصدق، وإعادة الشاه إلى السلطة عام (١٩٥٣) مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية، صاحبة القرار الأول سياسياً وعسكرياً في المملكة السعودية وإيران منذ ذلك الوقت.

مع ذلك، لم تعط السياسة الأمريكية أهمية عسكرية لمنطقة الخليج خارج التصورات الأطلسية، خلال الفترة الممتدة حتى مطلع سبعينات القرن العشرين، التي تمثلت في الأحلاف، وفي الدور التقليدي البريطاني للدفاع عن هذه المنطقة. وكان أول تصريح رسمي بصدد الخطط الأمريكية لمرحلة ما بعد هزيمة فيتنام، إعلان الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في جزيرة غوام في المحيط الهادي شهر تموز (١٩٦٩) عن عزم الولايات المتحدة على اتباع سياسة جديدة ترتكز على «دعم الأنظمة المؤيدة للولايات المتحدة لتأخذ على عاتقها دوراً رئيساً في قمع المتمردين وتخفيف العبء عن واشطن، أي المشاركة الإقليمية والحد من الدور الأمريكي المباشر، وهذا يتطلب تزويد الدول الحليفة للولايات المتحدة بدرع واق، وتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية المطلوبة».. وكانت ترجمة هذه السياسة التي سميت «مبدأ نيكسون» في الخليج، هو إعطاء إيران الدور العسكري الأساسي للحفاظ على الأمن في تلك المنطقة، أي القيام بالدور الذي كانت تقوم به بريطانيا. وعلى ضوء ذلك تم تسليم الجزر العربية الواقعة على مدخل الخليج والتابعة لإماراتي رأس الخيمة والشارقة «طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى» إلى إيران لحماية هرمز وتلبية لطموحات الشاه التوسعية.

في تلك الفترة، التقت مصالح الشاه مع مصالح الولايات المتحدة، فبالإضافة إلى

الدور الذي تلعبه إيران في منظومة المواجهة الأمريكية فقد كانت أقدر من يوكل إليه دور الشريك الإقليمي لحماية مصالح الغرب في منطقة الخليج بالدفاع عن مضيق هرمز وضمان تدفق النفط ومواجهة حركات التحرر الوطني في المنطقة، ثم اعتمدت واشنطن نظرية الركيزتين في الخليج، إيران والسعودية، لضمان واستقرار المنطقة، وسعت جاهدة لتخفيف حدة التوترات بين البلدين وحل مشاكل الجرف القاري والجزر المتنازع عليها. وعبر مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، جوزيف سيسكو، آنذاك في تقرير أمام اللجنة الفرعية للشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي صيف عام (١٩٧٣) عن مدى الاهتمام الأمريكي بالخليج بقوله: «إنها منطقة تمتلك فيها مصالح سياسية واستراتيجية واقتصادية خطيرة جداً».

وهكذا، اعتمدت الولايات المتحدة على نظام الشاه في طهران كقوة عسكرية اقليمية مما أثار مخاوف جيرانها العرب، واعتمدت على الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة «كحاملة طائرات لا تغرق» حسب التعبير الأمريكي، لمواجهة الدويلات العربية، واعتمدت على السعودية ومنتجات النفط كقوة مالية ولعب دور المطيع المنفذ لسياسة الولايات المتحدة. ولقد أشار المتعاطفون مع الكيان الصهيوني، خاصة ما كتبه الصحفي جاك أندرسون المعروف بصلاته الوثيقة بالاستخبارات الأمريكية، الذي كتب في صحيفة واشنطن بوست بتاريخ ١٩٩٧٤/١١/٨ : «بأن الاستيلاء العسكري على منابع النفط الليبية لا يلزمه سوى فرقتين من مشاة البحرية. أما الدور الذي يمكن أن تلعبه (اسرائيل) في هذا المضار، يرى (ج.أندرسون): «بأن دورها هو الاستيلاء على آبار النفط الكويتية». وقد تصاعد التهديد بالدور العسكري (الاسرائيلي) في عهد مناحيم بيغن، الذي أكد في العديد من أحاديثه مع المسؤولين الأمريكيين بأن القوات «الاسرائيلية» قادرة على القيام بالدور العسكري المطلوب في المنطقة. وعزز آرييل شارون، وزير الدفاع الصهيوني الأسبق موقف رئيسه بتقديم مخطط متكامل لاحتلال منابع النفط في الجزيرة العربية، حيث كتب في جريدة يديعوت أحرونوت: «لكي ننهي القضية الفلسطينية ونسقط ورقة النفط، فإن على الجيش (الاسرائيلي) أن يتقدم ويحتل الكويت مروراً بالأردن». إلا أن واشنطن لا تعتمد على حلفائها وركائزها للدفاع عن مصالحها الحيوية في اللحظات الصعبة. وتدل الدراسات والتصريحات أن الولايات المتحدة قد

رسمت مخططات الاستيلاء على نفط المنطقة منذ أن شهر العرب سلاح النفط. وكان من أبرز المنظرين لاستخدام القوة العسكرية الجنرال ماكس تايلور رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الأمريكي في عهد الرئيس كندي ففي مقالة له بعنوان: «شرعية الادعاءات حول الأمن القومي» في مجلة «فورن أفيرز» الصادرة في نيسان (١٩٧٤) جاء فيها: «بصفتنا القوة القائدة التي تملك الوفرة، يمكننا أن نتوقع أن يكون علينا أن نحارب من أجل قيمنا الوطنية، ضد أولئك الحاسدين المعدمين». ويضيف: «سنحتاج إلى قوات محمولة مستعدة لردع، وفي بعض الحالات لقمع، تلك النزاعات قبل أن تمتد لتصبح شيئاً آخر».

إن الرؤيا الاستعمارية التقليدية في الاستيلاء على ثروات العالم القديم خاصة في آسية وأفريقية، تتطلب السيطرة على طرق الملاحة والتجارة الدولية، ولم تتغير هذه الرؤيا لدى الإدارة الأمريكية التي أرادت أن تكون صاحبة القرار الأول في العالم، ولديها مطلق الحرية في الاستيلاء على النفط والمواد الأولية الأخرى. ويرى الجنرال ماكسويل تايلور: «بأن أعباء الولايات المتحدة على نطاق عالمي، كما أن اعتمادها على سيل لا ينتهي من واردات المواد الخام الآتية معظمها من بلدان العالم الثالث، سيجعلها عرضة للمخاطر إذا لم تبن قوة عسكرية قادرة على السيطرة على الطرق البحرية الأساسية من وإلى تلك المناطق». ويضيف: «يجب تشكيل قوات ردع كفيلة بإلحاق الخسائر لكل من يحاول اعتراض تحقيق أهدافنا. لأن التاريخ يزخر بأمثلة لدول تعرضت لمصائب أثناء سعيها لتحقيق أهداف سياسية طموحة تعدت الوسائل العسكرية المتوفرة لإسنادها».

وهكذا تطور مجموع المشاريع العسكرية الأمريكية المباشرة وغير المباشرة بمعزل عن التصريحات المزيفة الصادرة عن المسؤولين الأمريكيين (السلمية) أو حقوق الإنسان. ويتضح بجلاء أن الولايات المتحدة التي تزداد غروراً وغطرسة مع تنامي قوتها العسكرية، تعتبر ثروات العالم الثالث ملكاً لاحتكارات الغرب، وبشكل خاص لاحتكارات الولايات المتحدة، وعلى شعوب بلدان العالم الثالث أن تقبل بهذا الأمر ولا تتصرف بثرواتها حسب ما تمليه عليها مصالحها الوطنية، بل حسب ما تمليه مصالح الولايات المتحدة، وإذا تمردت هذه الشعوب على هذا النهب، فإنها تهدد بعملها مصالح الامبريالية الأمريكية وعليها أن تتحمل نتائج هذا العمل بالتدمير والقتل والتجويع.

هذا المنطق، يعطي حق استخـدام الثروات الطبيعيـة لطرف عالمي وحيد ويمنع على الأطراف الأخرى صاحبة الثروة من استخدامها لتطوير أوضاعها الاقتصادية. ويسود منطق السياسة العدوانية الأمريكية المتمثلة بسياسة البوارج والصواريخ ومبادىء الساسة الأمريكيون القائمة على الغزوات العسكرية والحملات التأديبية، وأعمال التجويع، باستخدام مجلس الأمن حسبما تمليه مصالح الامبريالية.

وفي الختام، تتكشف المخططات الأمريكية بشكل واضح بعدما نفذت ما خططت له بتدمير القوة العراقية الاقليمية التي يمكن أن تشكل خطراً على المصالح الامبريالية، وبالتالي تواجدها العسكري المباشر بعد أن أقامت الأحلاف مع شيوخ النفط في منطقة الخليج، الذين تدعوهم الآن أو تأمرهم للتحالف مع الكيان الصهيوني للوقوف في وجه أي قوة قومية، وقد يكون القادم أدهى وأمر.

الفصل السادس

فرحة لن تدوم

لقد بدا في نظر حكام الولايات المتحدة الأمريكية، أنها ستبقى وحيدة تتحكم في مصائر هذا العالم، عندما انهارت الامبراطورية السوفياتية وتفجر الاتحاد السوفياتي، ولتقف واشنطن بين أنقاض الحرب الباردة، يغمرها الفرح العارم تصول وتجول لا يردعها رادع، ولا يمنعها مانع، وتبادر لوحدها لتضع يدها على صولجان هذا العالم. وفي الوقت نفسه، وصل الحماس بالرئيس الأمريكي السابق بوش، لإثبات قدرات بلاده على التدمير باستخدام كل المعدات التي تنتجها مصانع بلاده، باختيار العراق كهدف للبرهنة على حقائق ما يفكر به البيت الأبيض من انتصار في الحرب الباردة، واطلاق شعارسمي «النظام الدولي الجديد»، لكن تلك الفرحة، لم تدم طويلاً، إذ تفجرت الأحداث هنا وهناك، وفي مناطق عديدة، لكنها كانت خالية من النفط، وحكام واشنطن لا يغامرون إلا لتحقيق المكاسب للشركات والاحتكارات الكبيرة. وهكذا أخذت خيبات الأمل تحل محل تلك الفرحة. واندثرت الآمال بتوسيع النفوذ في عالم أصبح يسيطر عليه القلق والنزاعات في كل مكان.

فالولايات المتحدة ترغب بهيمنة محصورة بها لا يشاركها أحد، على أن تكون القوة الأعظم الوحيدة، تصول وتجول، واعتقدت أنها ستحقق طموحاتها بالقهر والقتل، وممارسة تكتيك العصا والجزرة، وظنت في نفسها أنها تملك الامكانيات اللازمة، إلا أن أوهامها لم تدم طويلاً، وتكشفت لها حقائق لم تعد تجهلها.

وتساءل البعض: هل الولايات المتحدة قوة أعظم ذات نزعة امبريالية؟ خاصة بعد أن

شعرت أنها بقوتها العسكرية تستطيع تطويع من تريد تطويعه؟ وقال بعض: كل ذلك يعتمد على ما ينتظر من ذلك. فإذا لوحظ أنها تريد توسيع نفوذها وتغليب مصالحها، ونشر قيمها، وبأنها لا تتردد، باستخدام الضغوط، حتى الوصول للقوة العسكرية، إذا سمحت ظروفها، عندها لا نجد صعوبة بالإجابة على السؤال بالإيجاب وإلا فلا، والتهمة باطلة، ونكون قد ظلمنا حكام البيت الأبيض.

إن عودة الإدارة الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة، إلى سياسة القوة العسكرية والمواجهة، تعبر عن نفسها، في جميع المجالات، وباستخدام قوتها وأساطيلها، وأقمارها الصناعية للتجسس وإثارة الإشاعات، لإحداث البلبلة وتهيئة الأجواء لتنفيذ ما تخطط له. والولايات المتحدة حسب هذا التطور الاستراتيجي الخطير، تضع العالم كله في إطار التناقض الشديد بينها وبين بقية العالم. وسيقود هذا السلوك بالضرورة إلى أخطار على شعوب الأرض، كما أنها تبرز تحت يافطة «محاربة الارهاب»، وأي إرهاب، أقوى من إرهابها، فهي تملك كل وسائل التدمير، ووسائل تبرير أعمالها البربرية، كما تبرر أعمال حلفائها في المحافل الدولية، كما تفعل حيال أعمال حليفها المدلل الكيان الصهيوني في فلسطين، إذ تؤمن له الغطاء الدولي والسلاح والمال، وتقدم له كل أنواع الدعم، كما يجري في لبنان والجولان، وقمع الشعب الفلسطيني. وعلى الولايات المتحدة، أن تفكر بأي نوع من الارهاب مارسته في فيتنام وفي السلفادور وفي إيران زمن مصدق، عندما كانت ترسل العملاء والجواسيس، وتدمر المدن والقرى والمزارع، وكيف تستخدم سياسة التجويع ضد شعب كوبا والعراق، من خلال ممارسة الحظر البحري والجوي والبري، كما أن أساطيلها وأقمارها الصناعية، تشكل كلها أنواعاً من الارهاب الدولي، كما ليس من حق واشنطن أن تفرض نفسها كشرطي وقاضٍ يعطي لنفسه حق إصدار الأحكام على مسيرة وسلوك الشعوب الأخرى.

إن المفهوم الأمريكي لما تسميه «الكفاح ضد الارهاب الدولي» يشكل تجسيداً للمنطق الامبريالي للولايات المتحدة. وهي لا تنظر للعالم إلا من خلال مصالحها، كسوق لمناطق جغرافية ـــ استراتيجية، ومناطق نفوذ لها، وهي تعادي كل حركة تحرر لا تخضع لنفوذها، وتعتبرها خطراً على مصالحها، وليس صعباً ملاحظة دوافع مثل هذه السياسة الخطيرة والمتناقضة مع مصالح شعوب العالم، وتكمن دوافع هذه السياسة في اطار المصالح

الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة، وتحقيق المصالح الاقتصادية على وجه الخصوص، وضمان استغلال مصادر الطاقة كالنفط، الذي تعتبره مواد حيوية لمصالحها وتعطي نفسها الحق في السيطرة عليه.

فالامبراطورية الأمريكية، في الحقيقة، قوة فظة، لكنها على الأغلب لن تدوم على هذه الحال، حيث أخذت مظاهر الضعف تبدو للعيان، وأن فشلها في فرض هيمنتها على شركائها في أوروبة واليابان، كما كانت تفعل زمن الحرب الباردة، قد أخذ بالزيادة، والولايات المتحدة ولدت من ثورة ضد الامبراطورية البريطانية، وشاركت في انحلال الامبراطورية الاسبانية وشجعت على تحرير المستعمرات الانجليزية والفرنسية عسكرياً، لكن لتحل محلها اقتصادياً، واعتقدت بنفسها أنها أصبحت الوريث الشرعي لمخلفات ذلك الاستعمار، لكن مع تطوير أساليبها، وبشكل يتلاءم مع الظروف الراهنة.

وحسب ذلك، فالولايات المتحدة تفهم نفسها على أنها تعيش في جزيرة، عليها أن تضمن توفير مناطق مواد خام متعددة، وبشكل تتلاءم أسعارها مع حاجاتها الاقتصادية، وعليها بالتالي أن تكون لديها قوات تنفذ هذه السياسة عندما تقتضي الحاجة، بعد أن تهيىء الأجواء اللازمة، بصورة مباشرة، أو بالواسطة، ثم تسعى لكسب الحلفاء والعملاء لتطبيق استراتيجيتها، وهكذا، وانطلاقاً من هذه المفاهيم المستندة ليس فقط، إلى مفاهيم الامبريالية، بل إلى تلك الدرجات العليا من الاندفاع، بسبب امتلاكها القوى القادرة على التدمير، وهي تستعرض قوتها، على شاشات التلفاز وتنقلها أقمارها الصناعية إلى جميع أطراف العالم.

لكن ذلك لا يمكنه أن يخفي حقائق الزمن، فقد أدى التقدم الأوروبي، وصعود اليابان، وانطلاقة تنينات الشرق الأقصى، وتلك الدول الأكثر حداثة من دول جنوب ــ شرقي آسيا، بالاضافة إلى الصين، أدى كل ذلك بحصة الولايات المتحدة من الثروة العالمية، من قريب من النصف في أربعينات القرن العشرين، إلى أقل من الخمس في نهاية القرن نفسه، كما أن الولايات المتحدة لم تعد المحتكرة لتجارة الأسلحة بل أصبح هناك من ينافسها بتزايد مستمر، وحتى شركاؤها أصبحوا ينافسونها في أسواقها التقليدية، كما لم تعد المحتكرة للتكنولوجيات المتقدمة، فهي لم تعد كما كانت بالأمس القريب، ولم تعد تملك ضمانات لتفوقها، خاصة بعد أن نافستها اليابان في التكنولوجيا المتقدمة، وأوروبا الموحدة في الصناعات العسكرية المتطورة.

لقد أصبح العالم شديد التعقيد، والدول التي تشكله عديدة جداً، وموزعة على هذا العالم المتباين، ومصالحها متنوعة لابل متعارضة، ويقظة شعوبها لم يعد يخفي عليها الكذب والتدجيل، كما أن ثقافات الشعوب متنوعة ومتباينة، ومنغلقة الواحدة على الأخرى، مهما سعت دول الهيمنة أن تنفذ مخططاتها لاختراق الثقافات والقيم الأخرى، إذ ترغب شعوب العالم أن تكون سيدة مصيرها، ولا تريد أن تتنازل لغيرها عن حقوقها المشروعة في السيادة واختيار الطريق الذي يناسبها.

كما يعرف زعماء الولايات المتحدة، في المقام الأول، أن أية أمة ترغب في أن تفرض قوتها في الخارج، لا تتحقق هذه الرغبة إلا إذا توفرت هذه القوة في الداخل، والمعنى بذلك التلاحم الداخلي في المجتمع الأمريكي، وهذا الأمر لا يزال بعيد المنال، فالشعب الأمريكي، مؤلف من مجموعة من الشعوب. كما أن التباينات العرقية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، تنعكس كلها سلباً على أي قرار خارجي، خاصة عندما يتعلق الأمر بتحقيق طموحات تعتمد بالدرجة الأولى على التلاحم الداخلي.

من جهة أخرى، تحاول الولايات المتحدة، وفي الوقت الحاضر طبعاً، المحافظة على مكانتها، بشكل مستقل على المستوى الاقتصادي، وربما على المستوى العسكري أيضاً، حتى درجة فرض وجهات نظرها، كما فعلت في الصومال، والفشل الذي أصابها، إذ كانت تغمرها الفرحة في المرحلة الأولى. لكن، ما أصابها من خذلان سريع حتى مررت المهمة إلى الأمم المتحدة، وهنالك دلائل لا تبشر المهيمنين على شؤونها، بأن الأمور ستكون على خير ما يرام، إذ يتساءل البعض هل يمكن المحافظة على توازن مناسب، مع هذه المتغيرات الدولية المتلاحقة، بين ضرورات عسكرتها لدفاعها عن مصالحها الامبريالية، واستعداد شعبها للتضحية وضمان هذه الالتزامات؟ والنقطة الثانية مرتبطة بالأولى، والتي تطرح على الشكل التالي: هل يمكن تجنب التآكل في أسس تكنولوجيات اقتصادياتها في مواجهة التطورات الحاصلة في بنيات الانتاجات العالمية؟ إذ يقال أن امبراطورية الولايات المتحدة قد ورثت التزامات استعمارية استراتيجية متعددة، ويرجع ذلك، إلى حقبة كان فيها نفوذها السياسي والاقتصادي وحتى العسكري، لا منافس له. أما اليوم، فجميع هذه الأمور تتعرض للخطر. وزعماء واشنطن يواجهون صعوبات داخلية جمة ومربكة باستمرار، نتيجة تفرد الامبريالية الأمريكية، في الوقت

الراهن، بالأخذ على عاتقها، التزامات مكلفة وثقيلة الوطأة، لهذا، تواجه مشاكل توسع استراتيجي مفرط في العالم.

كل ذلك، لا يعني أن النظام الدولي الجديد، سوف يحمل العلامة الأمريكية أكثر من أية علامة أخرى. ففي الوضع الدولي الراهن، لا يمكن لواشنطن أن تكون الوحيدة أبداً، وأن ضلالها لن يدوم طويلاً، عندما تكتشف أن المنتظرين ليأخذوا دورهم يقفون في صف طويل، وأنها كقطب وحيد، سينفجر في يوم من الأيام، خاصة عندما ينفك متملقوها عنها، لتبقى في خواء لوحدها تنادي من لا يريد سماع صوتها. وعندها ستتعلم قواعد اللعبة الجديدة، لكن يصبح الوقت متأخراً لتلحق بالركب.

وتبقى المعضلة الأساس في استراتيجية الامبريالية الأمريكية، والتي أصبحت مكشوفة في جميع أطراف العالم، لدرجة أنها أصبحت محل كراهية الشعوب كافة، إلا من قبل الطامعين بفتاتها، على الرغم من محاولاتها العديدة لصبغ تصرفاتها بطابع إنساني، وحجة الدفاع عن حقوق الإنسان، وغير ذلك من الذرائع الكاذبة، وهي سياسة الكيل بمكيالين، واستراتيجية الوجهين، فهي في العراق تطالب، بل تصر على تطبيق جميع قرارات الأمم المتحدة، حتى ترفع الحظر عن شعبه بالرغم من الجوع والمرض اللذين لحقا به، مع العلم أن تلك القرارات هي التي أعدتها وأنتجتها وأخرجتها، وألبستها عباءة الأمم المتحدة. لكن في الوقت نفسه، ترفض تطبيق مئات القرارات الصادرة لاستعادة الشعب الفلسطيني حقوقه، حتى درجة رفضها لاتخاذ أي قرار يدين تصرفات الكيان الصهيوني في فلسطين والتي يشهد العالم كله، أنها مخالفة لكل المبادىء الإنسانية، في كل الظروف والمناسبات.

يضاف إلى ذلك، لقد ترافقت المطامع الامبريالية الأمريكية مع صعوبات في الصناعة والزراعة، واضطرابات لا سابق لها في النواحي المالية والتجارية، إذ نتج عن عجز الولايات المتحدة في مجالات المنتجات الصناعية في الأسواق الخارجية، من ثم، انخفاض صادراتها الزراعية، عجوزات ضخمة في التجارة المنظورة. وما هو مقلق أكثر أيضاً، أن هذه الهوة لا يمكن تغطيتها عن طريق المداخيل غير المنظورة التي هي المصادر التقليدية، بل على العكس، لأن الطريقة الوحيدة بالنسبة للولايات المتحدة للمحافظة على مركزها لتلعب دور الشرطي العالمي الامبريالي، هي الاستيراد أكثر فأكثر من رؤوس الأموال. وهكذا تتحول امبريالية

الولايات المتحدة من أكبر دائن، إلى أكبر مدين في العالم، خلال عدة سنوات، ثم ستتفاقم هذه المشاكل بسبب سياسة الميزانية لحكومة واشنطن، إذ أصبح هناك ميل لزعماء البيت الأبيض ومنذ ستينيات القرن العشرين لتمويل التكاليف المتزايدة لبرامجها التسليحية، عن طريق العجز، أكثر من فرض ضرائب جديدة. فأحدثت القرارات المتخذة بهذا الخصوص، ارتفاعاً ضخماً في العجز، ثم في الدين الوطني، منذ بداية ثمانينات القرن نفسه. كما تشير الأصوات القلقة، فإن الدين الوطني سيصبح مليارات الدولارات في عام الـ (٢٠٠٠). وبالتالي سترتفع فوائد هذه الديون لتبلغ المليارات أيضاً كل عام، وبشكل لم يسبق له مثيل من قبل.

ويفسر المحللون بأن العجز التجاري الاتحادي للولايات المتحدة، على أنه ظاهرة شؤم جديدة لاقتصادها. مع ذلك يتم طمر بعض من هذه الهوة في النفقات وتحصيلاتها، بادخال كميات ضخمة من الأموال النقدية القادمة من المشيخات النفطية ومن اليابان، حتى من أوروبة، ويمكن تصور الاقتصاد الأمريكي على نحو سيىء، إذ كيف يمكنه أن يعيش إذا توقف هذا التدفق في رؤوس الأموال من الخارج في يوم من الأيام، وماذا سيحدث إذا ما جرى سحب هذه الأموال الضخمة من أسواق العملات في الولايات المتحدة. وقد جرت محاولات لتوضيح خطورة هذه الاتجاهات، وقيل إن الأصوات المنذرة تبالغ في تقييم خطورة هذه الظواهر، لكن هذا اللوم لا يستند إلى أية حقيقة منطقية، فهذه الزيادة في الدين الوطني والعجز في الميزانية الاتحادية سنوياً، تشكلان خطورة كبيرة، على الاقتصاد الأمريكي، خاصة إذا استمر دون اجراء معالجة جادة، ويقتضي ذلك اتخاذ اجراءات عديدة، سواء عن طريق فرض ضرائب جديدة، أو خفض النفقات، وإن ذلك من الأمور الصعبة جداً، وإذا جرت محاولات لخفض العجز بسرعة كبيرة، فإن ذلك سيؤدي لخطر انطلاق كساد كبير.

أما في مجال الصناعات في الولايات المتحدة، فإنها أصبحت مهددة بالمنافسات الأجنبية متعددة الأطراف، من الاتحاد الأوروبي ومن اليابان، ومن الدول الصناعية الحديثة من دول جنوب ـــ شرقي آسيا. وتجد نفسها على هذا الأساس في موضع الدفاع، ومع مرور الزمن لن يكون أمامها إلا أن تقبل بهذا الواقع المر. وسيؤدي ذلك بالنتيجة، إلى أنه سوف لن يكون أمام الولايات المتحدة تجارة هامة من أجل مد أساطيلها، وجيوشها للمحافظة على امبراطوريتها. وهناك مشكلة أخرى، تطرح نفسها، ويتعلق الأمر بالنتائج التي يؤدي إليها البطء

في التنمية الاقتصادية، خاصة ما ينعكس على التطور السياسي والاجتماعي، خصوصاً كما في حالة اعتماد اقتصاد الولايات المتحدة على الاقتصاديات الليبرالية، وأصحاب هذه الاقتصاديات هم الذين يهيمنون على كل ظروف الحياة فيها، كما يوجهون الثقافة السياسية للشعب الأمريكي. مع ذلك، تزداد الهوة التي تفصل بين دخول الأغنياء ودخول الفقراء، وهي أوسع من جميع كل الهوات في المجتمعات الصناعية الأخرى جميعاً. وستظهر طبقات تشعر بالظلم نتيجة هذا التفاوت الاجتماعي ــ الاقتصادي، وهنا قد تتحول المسألة إلى صراع بين الطبقات، وهو من الأمور الحتمية، خاصة عندما تتعرض التنمية الاقتصادية للهزات والمصاعب.

مع ذلك، تحاول الولايات المتحدة، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وزوال الكتلة الاشتراكية، أن تتبع سياسات جديدة في هذا العالم عموماً، والبلدان التي ترى فيها مصالحها خصوصاً، كمنطقة الخليج العربي، على الأخص ــ بإعادة ترتيب الأمور في المنطقة من أجل ضمان استمرارها وهيمنتها إلى أطول مدة ممكنة، وطالما سمحت لها الظروف الدولية بذلك، عن طريق تجاوز إشكالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع حلفائها الغربيين، وذلك بالقفز فوقها، والإنطلاق مرة أخرى إلى مرحلة تتيح لها مزيداً من نهب خيرات وثروات شعوب منطقة الخليج العربي، حتى لو أدت هذه السياسة إلى تدمير شيوخ النفط. ولعلنا لا نضيف جديداً إذا قلنا بأن ذلك جزء من طبيعة الفكر الاقتصادي ــ السياسي الذي تطبقه واشنطن في المناطق التي تعتبرها حيوية لمصالحها. ومن الطبيعي جداً أن تنظر الأمة العربية عموماً، والشعب العربي في منطقة الخليج العربي خصوصاً، بقلق بالغ إلى هذه السياسة العدوانية، وبالحذر واليقظة. ولن يطول الزمن حتى يتنبه الشعب إلى هذه المخاطر، ومعالجة أوضاعها بالطريقة المناسبة. وستؤدي مثل تلك السياسات الامبريالية إلى الفشل مهما حاولت تزييف الشعارات، وتعاونت مع الخونة من حكام المنطقة. وستفشل سياسة واشنطن الراغبة في توسيع أشكال التبعية من جديد.

يضاف إلى ذلك، إن الصياغة التقليدية للأمن القومي، بمعنى الدفاع والبناء العسكري، وزيادة القدرات القتالية، لا تكفي لتحقيق الأمن القومي العربي، إنما يتطلب الأمر إعادة الصياغة ليكسبها مضموناً اجتماعياً أكثر من احتوائها على المضمون العسكري أو

الدفاعي، وهذا لا يعني إغفال أهمية الجانب العسكري، في حالة توجيه الاهتمام بالمضمون الاجتماعي للأمن القومي العربي. ولابد من الإنطلاق من حقائق أساسية تعبر عن طبيعة التطور الذي لحق بالنظام الدولي الجديد، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونفتت الكتلة الاشتراكية، وكذلك النظام الاقليمي العربي، وبعد بروز الامبريالية الأمريكية كقوة أعظم وحيدة الجانب، مع الاعتقاد ببروز قوى عظمى أخرى، ولن يطول الزمن، لكن تؤكد كل الدلائل على هيمنة القوة الأمريكية المتوحشة على الأحداث الدولية، وغاب كل دور فاعل للحركات الأخرى، مثل حركة عدم الانحياز وغيرها، فعلى سبيل المثال، لا تقبل الولايات المتحدة أي شريك لها في محادثات التسوية بين الدويلات العربية والكيان الصهيوني في فلسطين، ولا حتى مجلس الأمن الذي تسيطر عليه بحقها بنقض قراراته عندما تشاء وكيف تشاء، في حين تلبس جميع ما تعده ضد العراق، وتصوره عن مجلس الأمن، عباءة الأمم المتحدة المهلهلة، وهكذا، فإن تصرفاتها انتقائية، فهي تقبل هنا، بالأمم المتحدة وترفضها هناك، والأمثلة كثيرة.

إن الوطن العربي، ليس نظاماً دولياً مختلفاً عما يدور حوله من نظم وأقاليم، إذ أن استجابته للمشكلات والتحديات ومصادر الضغط التي تواجهه لا تتحقق في إطار من الدويلات، والوحدات الصغرى التي تشكله. ففي حين يؤدي الاندماج والاعتماد المتبادل إلى تضافر القوى القومية لمواجهة تلك الضغوط والتحديات، تعد الوحدات الصغرى مصدراً من مصادر زيادة تلك الضغوط. وغني عن التكرار في هذا الشأن إعادة التذكير بالروابط المشتركة بين الدول المكونة للنظام القومي العربي.

إذ برزت الأمة العربية على المسرح كأمة موضوعياً منذ أواخر القرن الثامن الميلادي بفعل انتشار العقيدة الإسلامية ولغة القرآن الكريم، اللغة العربية، وهجرة واستيطان أعداد كبيرة من القبائل العربية في الرقعة الممتدة من الخليج العربي، إلى المحيط الأطلسي، واندماجهم وتزاوجهم مع أهل البلاد التي دخلت الإسلام. وكانت القرون الثلاثة التالية تكريساً لهذه العملية التاريخية الحضارية الهائلة. أي إنه بحلول القرن الحادي عشر الميلادي، كانت الأمة العربية قد أثبتت وجودها كأمة، لا بل إنها تبلورت وتكرست وتجسدت اجتماعياً وثقافياً ووجدانياً بالمعنى العلمي للكلمة. واستمرت بهذا التكامل والتبلور طيلة القرون العشرة الماضية.

لكن من الناحية المفهومية للأمة، هناك فارق بين الوجود الموضوعي للأمة من ناحية، والدعوة القومية من ناحية أخرى. القومية تعني إدراك أبناء الأمة لتميزهم الحضاري عن غيرهم من الأمم، وتعني شعوراً وجدانياً بالانتماء لهذا الكيان المتميز، وتعني رغبة في أن يتحول هذا الادراك وهذا الشعور إلى تعبير سياسي يجسم آمالهم في الاستقلال وتقرير المصير وفي حياة أفضل.

والقومية العربية بهذا المعنى، مفهوم حديث، يعود إلى القرن التاسع عشر، وقبل ذلك، كانت الهوية الدينية ــ ممثلة في الإسلام ــ هي الهوية الغالبة، وهي التي كانت تجمعهم مع أمم أخرى مسلمة، لكنها غير عربية، وتجعلهم يعيشون ويتعايشون في كنف امبراطورية اسلامية. ولقد كان بروز هويتهم الحضارية الأخرى ــ ممثلة في العروبة ــ نتيجة قوى وعوامل هيكلية ودولية وثقافية متشابكة، فالامبراطورية الاسلامية التي كان النفوذ الأول فيها في البداية للعرب، انتقل إلى الفرس، ثم الأتراك. وحين ظهرت الدعوة القومية العربية الحديثة، كان الأتراك مازالوا في مقعد القيادة ممثلين في سلاطين آل عثمان. لكن الوطن العربي غرباً ووسطاً كان قد سقط في براثن الهيمنة الاستعمارية الغربية. ولم تستطع الامبريالية العثمانية، وهي في النزع الأخير، أن تدفع تلك الهجمة الاستعمارية عن أطراف ووسط الوطن العربي، بل إن المشرق العربي، الذي ظل تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية إلى أوائل القرن العشرين، كان يتعرض، بتصاعد مستمر، لمزيد من التسلط والاضطهاد وسوء الادارة والفساد التركي. وكانت تهب على أجزاء الوطن العربي رياح ثقافية وتيارات فكرية جديدة، طوال القرن التاسع عشر، وتحمل في طياتها الليبرالية مفاهيم مستحدثة عن الحرية والديمقراطية والتقدم والعلم و«القومية».

ولقد تفاعلت هذه القوى جميعاً ــ ضعف وتهالك الامبراطورية العثمانية، الهجمة الاستعمارية، التسلط التركي، التيارات الفكرية الجديدة ــ لتخلق المناخ الملائم لدعوة القومية العربية، وقد تمحورت هذه الدعوة حول هدفي استقلال الوطن العربي وتجميع أجزائه في دولة واحدة، والتاريخ الحديث للدعوة القومية وما واكبها من حركات سياسية طوال قرن من الزمن، مدونة لكل من يبغي معرفة المزيد عنها.

الدعوة القومية تنطوي على التبشير بعقيدة. والعقيدة في هذه الحالة، هي إدراك وجود

وطن عربي متميز، تعيش فيه أمة واحدة، يحس أبناؤها بوحدة الانتماء، ويؤمنون بشرعية مطلب التعبير السياسي عن آمال هذه الأمة في الوحدة والاستقلال والتحرر. وكأية دعوة تبشيرية جديدة، فإن الإيمان بها يبدأ بجماعات صغيرة، ثم انتشر في المشرق الشمالي، ثم إلى بقية ربوع الوطن العربي، جنوباً وغرباً، وقد أعطت التنظيمات والأحزاب القومية لهذه الدعوة، دفعة قومية، نقلتها من دوائر النخبات السياسية والفكرية إلى مستوى جماهير الشارع العربي من بغداد إلى الدار البيضاء.

ولننظر إلى حصاد هذه الدعوة القومية بعد أكثر من قرن ونصف على مولدها. على مستوى الايمان، من المؤكد أن غالبية الشعب العربي تؤمن بوجود كيان حضاري بشري متميز، هو الوطن العربي، وبوجود أمة عربية واحدة تعيش في ربوع هذا الوطن. وهناك رغبة عارمة في أن يزداد مستوى التعاون بين أجزاء هذا الوطن العربي الممزق. وأن يأخذ هذا التعاون شكل التوحيد السياسي. وهناك توحد في المشاعر وفي إدراك المخاطر الكبرى التي تواجه الأمة العربية.

أما الانجاز السياسي للقومية العربية، فلا يزال للآن متواضعاً جداً، لا بل فاشلاً، ولا يرقى إلى مستوى الآمال الكبرى التي عقدتها الجماهير على تنظيماتها السياسية أو قياداتها ومنظماتها، التي تحولت في معظمها إلى حركات تهريج لتقديم المديح للحكام والتصفيق لهم، وانغلق معظمها على نفسه إلى ما يشبه الحركات الطائفية. وأصبح هم معظم الحكام التمسك بكراسي حكمهم، إلى أبد أبدهم، وتجميع المصفقين الطامعين من اللصوص والانتهازيين، في حين غابت الطبقة المتوسطة محركة الجماهير، من معظم الأقطار العربية، نتيجة تحولها إلى طبقة جائعة أو هاربة، بسبب قمعها وتجويعها.

وهكذا، فإذا كانت العقيدة القومية قد ترسخت خلال عقود القرن العشرين، فإن هذا الترسيخ على مستوى الايمان والشعور قد صاحبه عدة انتكاسات في مجال الانجاز السياسي، سواء في توحيد أقطار الأمة العربية أو في إدارة معاركها مع أعدائها الخارجين، وترجع هذه الانتكاسات إلى فساد الحكام وإفسادهم، فمعظمهم دكتاتوريون فاشلون، يسوسون الناس بالارهاب والمعتقلات. مع ذلك، يبقى أمل الوحدة العربية قومياً عارماً بين الغالبية العظمى، كما لم تعد مجرد اعتبار رومانتيقي رمزي عاطفي، وإن كان هذا الاعتبار لا يزال موجوداً، لكن

الجديد، هو الرؤية الواضحة لارتباط أمل الوحدة بالمصالح والاعتبارات العملية، فالرأي العام العربي يدرك الوحدة الآن ليس فقط كسبيل للقوة والمنعة ضد محاولات الهيمنة الأجنبية، وإنما أيضاً كوسيلة لخدمة كل قطر، ولخدمة كل فرد، ولخدمة أبنائه في المستقبل، اقتصادياً ومادياً.

أما الإسلام، كدين وحضارة، فكان الركيزة الأساسية في انبثاق الأمة العربية التي تعيش شعوبها في الرقعة الممتدة من الخليج العربي، إلى المحيط الأطلسي، لكن تعريف من هو العربي اليوم، فهو تعريف ثقافي ـــ حضاري في المقام الأول، وليس تعريفاً دينياً، فالعربي هو كل من يتحدث العربية لساناً، ويتبناها ثقافة، ويستشعرها وجداناً وبالتالي، يحس بالانتماء إلى كيان بشري متميز هو الأمة العربية، وللحق فإن أحداً من دعاة القومية العربية لا يمكنه أن ينكر الدور الأساس للاسلام في نشأة الأمة العربية وحضارتها وتراثها وقيمها.

لقد ظل هذا الطرح العلماني للقومية العربية، وقفاً على النخبات المتعلمة من الناحية العملية، لكن الجماهير العريضة من العمال والفلاحين، لم تمارس هذه المفهومية في التميز بين هويتها الحضارية الثقافية وهويتها الدينية الاسلامية. وبالنسبة لها، هناك هوية واحدة يختلط فيها الدين بالثقافة وباللغة وبمشاعر الانتماء. العروبة والاسلام بالنسبة لمعظم هذه الجماهير، شيء واحد لا ينفصل، لذلك تستجيب لنداء العروبة كدين، ولنداء الاسلام كعروبة، ويحدث ذلك أكثر ما يحدث في أقطار الشمال الافريقي التي لا يوجد بها سوى مسلمين، كما يحدث في مصر لحد كبير.

لذلك، فكثير من الجماهير العربية، يعتبرون الاسلام أحد المقومات الرئيسة للأمة العربية، والذي ينبغي أن نشير إليه، أنه ليس هناك تعارض أو تناقض بين الدين الاسلامي والقومية العربية. وأية محاولة لخلق مفاضلات وهمية بين الهوية الدينية والهوية القومية، ستؤدي إلى الدخول في دوائر مفرغة يضيع معها كثير من الجهد والطاقة، ولن يستفيد منها إلا أعداء الاسلام وأعداء العروبة.

إن الذي يزعج قوى الهيمنة الغربية، خاصة بعد تفرد الغرب بالسيطرة على جميع المؤسسات الدولية وغير ذلك، هو أية حركة سياسية ترفع شعار التحرر والعدالة والديمقراطية سواء أكانت هذه الحركات ذات لبوس قومي أو ذات رداء اسلامي، ومن المعروف أن الغرب

كان يحرض ويشجع أية حركة اسلامية أو حلف اسلامي يعادي التقدم، وهو لا يزال للآن، أما أن تقوم حركة سياسية اسلامية ثورية، تناصب الغرب العداء، فهو يناصبها العداء أيضاً ويحاول القضاء عليها منذ البداية، ويوجه لها التهم والأمر كذلك، بالنسبة لأية حركة عربية سليمة من هيمنته فهو يسارع إلى تطويقها وضربها، أو تفجيرها من الداخل، أو دس بعض عملائه لحرفها.

إذن، فالرقعة المشتركة بين الحركات الاسلامية الثورية وتلك القومية العربية، كبيرة، إن لم تكن متطابقة. فكلاهما يقف موقف العداء من الهيمنة بجميع أشكالها، ومن الصهيونية والعنصرية. كما ينشدان العدالة الاجتماعية والديمقراطية والمساواة والتحرر ونبذ الهيمنة الطائفية. وهذا يعني أنه مطلوب من قادة الفكر القومي والعمل الوحدوي، إعادة النظر ودراسة أسباب فشل الحركات القومية وتقوقعها، ووضع الشروط المناسبة لعدم وقوعها بين أيدي أولئك الذين لا هم لهم سوى كراسي الحكم، تحت شعارات مزيفة، وإن الفشل الذي أصاب معظم الحركات القومية، يقتضي من المفكرين أن يبنوا تلك الحركات على أسس جديدة تتلاءم مع الأكثرية، وليس مع الأقليات، كما أنه مطلوب من قادة الفكر القومي والعمل الوحدوي العربي، أن يعيدوا ملف الدين الإسلامي، ويدركوا أنه بالنسبة لأغلبية الجماهير العربية، من الفلاحين والعمال، تتداخل الهويتان القومية والدينية، تداخلاً مكثفاً يجعل منهما في واقع الأمر هوية واحدة، وأنه ليس بالإمكان، وليس من المصلحة الفصل بينهما تعسفياً.

وتضع هذه الرقعة الكبيرة المشتركة نفسها، بين حركة التحرر الاسلامي، وتلك القومية، على عاتق المفكرين المسلمين مهمة مماثلة، فلابد لهم بدورهم أن يعيدوا النظر في ملف القومية العربية، مع الاسترشاد بالتراث القومي، والتاريخ، ليدركوا أنه لا تناقض بين الهوية الدينية والهوية القومية، وأنه ليس في الامكان، وليس من مصلحة الاسلام التحرري أن يتعسف هذا الفصل، كما أن على المفكرين المسلمين مهمة أخرى، وهي توسيع الرقعة الكبيرة بحيث تصبح تطابقاً. كما على هؤلاء المفكرين المسلمين مهمة البحث والتوعية والخروج بالإسلام من عقليات الأميين، وإظهار الاسلام على حقيقته، كعقيدة وكحضارة.

أخيراً، ينبغي أن نسارع إلى القول، بأن التاريخ الاجتماعي ـــ السياسي لأي مجتمع، لا يسير وفق العد المنتظم لعقود كل قرن زمني، وإنما تتداخل حلقات هذا التاريخ وتتشابك في

جدلية مستمرة، لا تترك فراغاً بين يوم وآخر، وعقد وآخر. ومع ذلك، يحلو للعقل البشري أن يدرك الأمور في فئات منتظمة، ربما لقصوره الذاتي عن الإدراك الشامل في الزمان والمكان، مع ذلك، يبدو لي أن القضايا الآتية ستشغل الساحة العربية في غضون العقود القادمة، وهي:

- ازدياد المخاطر الخارجية والصراع بين القوى المهيمنة على المستوى الاقتصادي والتجاري، خاصة بعد احتمال بروز قوى دولية جديدة، ستطالب بدور لها على الساحة الدولية، والمطالبة بنصيبها من الرقعة العالمية، خاصة في الوطن العربي.
- ازدياد تعقيد العلاقة بين الحركات القومية أو شبه القومية وتلك الاسلامية، ما لم يتم التفاهم بين قادة الفكر في هذه الحركات، للوصول إلى تفاهم مشترك، لأن الخطر الخارجي هو أشد وأعتى.
- الصراع بين أغنياء العرب وفقرائهم، خاصة أولئك الذين كدسوا الثروات على حساب الطبقات المسحوقة والتي أصبح همها تأمين لقمة عيشها، بعد أن خضعت للابتزاز والتسلط.
- تفجر الصراع الطبقي الداخلي في عدة أقطار عربية طال الزمن أم قصر.
- المسألة الديمقراطية، والثورة ضد أنظمة الحكم الاستبدادية المتسلطة، والطبقة المحيطة بها، وسحق هؤلاء جميعاً.
- المسائل الطائفية وقضايا الأقليات الدينية والعرقية وإيجاد الحلول المعقولة لها.

الفصل السابع

الدروس المستفادة من حرب الخليج الثانية

نحن الآن بتاريخ الـ ٢٧ من تشرين الثاني (١٩٩٠) ، وقد جرى التصويت على قرار مجلس الأمن رقم «٦٨٧» المعد من قبل الولايات المتحدة ، وبضغط منها ، في الوقت الذي كادت فيه الوساطة السوفياتية أن تصل إلى حل تصالحي ، مع القيادة العراقية ، أثناء مقابلاتها مع ايفغيني بريماكوف مبعوث غورباتشيف ، وبأن العراق مستعد للانسحاب من الكويت ، مقابل بعض المكاسب الإقليمية البسيطة ، حفظاً لماء الوجه . لكن الولايات المتحدة ، صاحبة المصلحة بتدمير العراق ، أصرت على مبدأ القبول بقرار مجلس الأمن دون شروط مسبقة . وشعر المحللون السياسيون والمطلعون أن الحرب محتومة وقد اتخذت الولايات المتحدة قرارها بهذا الشأن ، إذ توفرت لها فرصة ذهبية لتدمير القوة العراقية ، ولهذا ، فلن تفوت الفرصة ، وعليها أن تخلق كل المبررات باستخدام كافة الأساليب لتنفيذ ما عزمت عليه .

وأخذ الجدل حول تصميم الولايات المتحدة القيام بالحرب يزداد خاصة بين أولئك ا لذين كانت لهم أدوار في رسم سياسة الولايات المتحدة واستراتيجياتها ، أمثال جيمس شليسنجر وزير الدفاع السابق في عهد نيكسون وفورد . وقد ساهم بنشاط بصياغة ما يمكن أن يسمى بـ «استراتيجية الرد المرن» باستخدام الأسلحة النووية في حقل المعركة ، ثم الانتقال إلى المرحلة الأشد بتطبيق نظرية «الردع الكلاسيكي» .

لقد أظهر شليسنجر هذا معارضة صريحة من فتح عمليات حربية هجومية من قبل

الولايات المتحدة ضد العراق ، وكشف أن العراق كان يبحث عن ذريعة لاحتلال الكويت منذ الـ ١٩[١] من تموز (١٩٩٠) . لكن تحذيراته عن النتائج البعيدة لمثل ما تنوي الولايات المتحدة القيام به ، لم تجد آذاناً صاغية لدى إدارة بوش . لكن شليسنجر كان يعلم أن قرار الحرب كان قد اتخذ سلفاً ، و لم يعد بالإمكان وقفه . في الوقت نفسه ، فقد سخر شليسنجر من إيديولوجية بوش ، الجديدة المنادية «بنظام دولي جديد» ، كما تهكم وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر على خطابات بوش الخيالية وشكك بأن العالم على وشك الدخول بنوع من عصر ويلسني جديد «سيكون فيه المغتصبون والمتسلطون على المعايير الدولية ، وبانتظام مجبرين على العودة للتمسك بانضباط الأمن الجماعي المزعوم» .

أما شيلسنخر فهو لا يفكر إلا بـ «المصالح» وبـ «الالتزامات» المدعومة بالعقائد . ويبدو له ، أن الرغبة بتمكن النظام الدولي أن يصبح متحولاً بأعجوبة ، وأن يجد اللاعبون على المسرح الدولي أنفسهم فجأة وقد برروا عملهم بحب العدل والقانون الدولي ، بالإجمال ، ما هي إلا من الأمور الساذجة في السياسة الدولية . والأعجب من ذلك أن تقبل فرنسة ، التي تعتبر نفسها «شرطي القانون» ما صدر عن الأمم المتحدة ، مع علمها أن ما صدر ليس أكثر من مسرحية مكشوفة ، ويعتقد شليسنخر ، أنه بتاريخ ٢ آب (١٩٩٠) ، لم تكن الكويت مصلحة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة : فقد كشف عرضاً أنه حتى تاريخ الـ ٢ من آب ، قد رفضت العروض الأمريكية التي قدمت لها عرضاً بضمانات مشابهة لتلك للسعودية[٢] وفي الأخلاق الإمبريالية الأمريكية «بالضبط كما في الأخلاق الرومانية القديمة» فالقبول بالتحالف الأمريكي هو الشرط الأساسي للقبول بـ «المصالح الحيوية الأمريكية» . فقد اتجه توسيع التورط الأمريكي في أمن الكويت بعد تاريخ احتلاله بتصريح من بوش . لكن ذلك ، ما هو إلا استثمار من قبل رئيس الولايات المتحدة لتحرير الكويت وجعله مصلحة حيوية للرأسمالية .

ويستنكر وزير الدفاع الأمريكي السابق ، أن المصلحة الحيوية الدائمة للولايات

---

(١) شليسنجر . الأزمات . ص (١١٠) .

(٢) شليسنجر . ص (١١٤) .

المتحدة ، ربما يجب أن لا تكون محددة بقرار رئاسي طائش . وينكر التصرف الذي ستظهر به «عقيدة بوش بشأن الكويت» على أنها تقع في حقل المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية . ويتهكم لوتواك LUTTWAK بطريقة لاذعة ، على الحب المفاجىء للرئيس بوش لشيوخ الكويت ، ويشير إلى أن الحب على الطراز الأمريكي لا ينحرف عن المصالح ، ويقول أيضاً إن الرئيس التكساسي قد انحرف إلى هامش غير مقبول ، وأظهر غوغائية «استبدادية» ، وهو يعلم أن نيكسون قد أعطى برهاناً ومنذ عهد ليس ببعيد ، أن كل مواطن حارس للثورة المعادية للاستبداد ومَيَّز شليسنجر بين ثلاثة أنواع من «المصالح» الأمريكية في منطقة ما ، من ثم ثلاثة «أهداف» ، التي هي الترجمة الفعالة بعسكرة هذه المصالح الثلاث . ويلاحظ بسهولة أنه لا يوجد فرق بين مصلحة وهدف سوى في حالة السعودية .

مصلحة :	النفط	العربية السعودية	الكيان الصهيوني
هدف :	النفط	القوة العسكرية للعراق	الكيان الصهيوني

فيما يتعلق بالمصحلة النفطية ، فالأمر لا يتعلق بثمن البنزين في محطة ما ، بل السيطرة الفعلية على مصادر الطاقة ذات الأهمية العالية . وقدم رتشارد بيرل ، وهو مساعد مقرب سابقاً لمجلس الأمن القومي ، في عهد ريغان ، التحليل نفسه ، لكن بدا أكثر تشاؤماً ، وأضاف : «إننا نقوم بالحرب من أجل أن يكون النفط بسعر منخفض»[٣] .

وينطلق بيرل هذا من قائمة تصورات تخيلية خادعة للشرور القوية لاستراتيجية النفط لدى القيادة العراقية : «إذ يمكنها وضع شروط بيع : لا نفط للأساطيل الغربية العاملة في البحر الأبيض المتوسط الشرقي ، لا نفط للبلدان التي ترفض بيع التكنولوجيا المتقدمة للعراق ، لا نفط للبلدان التي تسلم المخربين ، لا نفط للبلدان التي تتعامل مع الولايات المتحدة ، لا نفط لمن يدعم الكيان الصهيوني في فلسطين . باختصار ، فإنه يريد القول إن القيادة العراقية تمثل نوعاً من الشياطين[٤] بالتالي ربط بيع النفط بشروط سياسية . كما يضيف أن علاقات المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة والسعودية ، هي ودية ، وتطبق

(٣) المصدر السابق : شليسنجر . ص (١٢٩) .

(٤) المصدر نفسه : ص (٣٣٢) .

عليها (عقيدتان) في الواقع ، عقيدة كارتر ، التي تلزم الولايات المتحدة بالمقاومة العسكرية لكل هجوم خارجي ضد السعودية . ثم «لازمة ريغان» بالتعهد بمقاومة أي تخريب ، إذن ، إذا أخفقت الولايات المتحدة بالالتزام بتعهداتها ، سينتج عن ذلك شكوك بمصداقيتها ، ليس تجاه أصدقائها في مشيخات النفط ، بل أيضاً في أماكن أخرى من العالم ، ويختتم رأيه : يجب أن تكون أهدافنا القومية ، تعزيز الاستقرار في المنطقة على المدى البعيد في الخليج ، وبالتالي استقطاب العرب ، وإلا ستصبح أهدافنا على المدى البعيد في المنطقة العربية أشد صعوبة» .

أما ما يتعلق بمصالح «الكيان الصهيوني في فلسطين» فالأمر يتعلق بالنسبة لشليسنجر ، التزام الولايات المتحدة بـ «المحافظة» على الاستقرار ، بتنمية العلاقات بين بلدان الشرق الأوسط ، للحفاظ على الأمن المطلق للكيان الصهيوني على المدى البعيد[٥] وهنا تلتقي مصلحة الكيان الصهيوني مع السعودية ، أي معارضة أو تحدي القدرات العسكرية العراقية[٦] ويوضح هذا العرض لشليسنجر الفكر الاستراتيجي الأمريكي العالمي ، عندما يحمل «البرهان السياسي ــ الاقتصادي» الاسم نفسه الذي يحمله هدف «الرهان العسكري» ، كما هو الأمر بالنسبة «للنفط» أو «الكيان الصهيوني في فلسطين» ، والأمر ببساطة ، الربط بين ماهو (استراتيجي) وسياسي والتطابق بين السياسة السياسية ، والسياسة العسكرية ، وتتضمن عقيدة كارتر السيطرة على نفط الخليج ، والمساعدة غير المشروطة للكيان الصهيوني في فلسطين ، وهي عقيدة غير خاضعة للتبدل .

أما حالة السعودية ومشيخات النفط الأخرى ، فهي تجسيد للمصلحة النفطية نفسها ، وهي أكثر تعقيداً . وتوجب عقيدة ريغان المصغرة ، تتضمن استقرار المنطقة الداخلي ، على الرغم من غياب الديموقراطية فيها ، بل تحكمها عائلات بأسلوب أوتوقراطي متخلف . أما على المستوى العسكري ، فيجب الدفاع عنها ضد كل قوة تبحث عن الهيمنة عليها ، تحت أي اسم كان .

---

(٥) المصدر شليسنجر : ص (٢١٨) .

(٦) المصدر نفسه : ص (١١٧) .

لكن يمكن لمثل هذه الاستراتيجيات أن تتشعب ، انطلاقاً من الدفاع عن هذه المصالح المتشابكة ، مع ذلك توجد استراتيجيتان أمريكيتان تجاه العراق ، بعد حرب الخليج الثانية ، ضمن هذه الشروط . فالحظر والحصار الاقتصادي «خيار سياسي ــ اقتصادي» ، في حين أن الحرب لإخراج القوات العراقية من الكويت ، هو (خيار عسكري) ، مع ذلك هناك تقرير سري(٧) يشير على أنه يتوجب استمرار حصار العراق ، حتى تصبح القدرات العسكرية العراقية مدمرة أو تالفة . مع استبعاد القيادة العراقية ، واستبدالها بقيادة موالية للغرب . وبشكل لا تتعارض مع السياسة الأمريكية بشأن خلق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ، وذلك بالسلام بين الكيان الصهيوني في فلسطين مع العرب ، وخلق شرق أوسط جديد بمفاهيم جديدة(٨) ، وكما يبدو ، فإن شليسنجر كان على اطلاع على المخططات السرية التي صاغتها إدارة بوش قبل تنفيذ عاصفة الصحراء. لهذا، فإنه يحذر من إرسال قوات كبيرة للسعودية ، كما يؤكد أن الانتصار الساحق للولايات المتحدة على العراق ، يمكن أن يتسبب في تدمير الاستقرار في المنطقة ، وذلك بأن يشجع الجماعات المتطرفة في الوطن العربي ، على معاداة الولايات المتحدة(٩) . وهذا سيؤدي إلى زعزعة الأنظمة الموالية للغرب ، إذ تعتبر كثرة من الدول العربية أن القوة العراقية عنصر توازن قوي في المنطقة ، وهنا يتساءل شليسنجر فيما إذا كان يتوجب على إدارة بوش الذهاب حتى درجة احتلال العراق من أجل تدمير القوات العراقية . مع العلم أن هذا الأمر سيصبح أكثر صعوبة ، وقد يخلق مشاكل غير متوقعة لا حصر لها ، كما سيأخذ زمناً أطول . ويتضمن ردود فعل تخلق عداوة دائمة لدى الرأي العام العربي «وليس لدى الحكومات العربية» في الوطن العربي كله . لهذا يقول شيلسنجر ، بأن معاداة الولايات المتحدة الدائمة من قبل الشعب العربي يجب أن تشكل جزءاً من الحساب الاستراتيجي ، مع ذلك فإن تدمير القوات العراقية وإنهاك اقتصاده وتجويع شعبه ، أمور ستنمي العداوة في الذاكرة في جميع أنحاء الوطن العربي ، نتيجة الإذلال الذي لحق بالشعب العراقي . والنتيجة بالنسبة لشليسنجر ــ الذي لا يعتقد بسيادة

(٧) المصدر نفسه : ص (١٢٥) .

(٨) شليسنجر : المصدر السابق . ص (١٣٧) .

(٩) شليسنجر : المصدر السابق . ص (٢١٣) .

القانون والحق ــ أن المصالح الثابتة للولايات المتحدة ، ليست في الكويت فقط ، بل في التوازن الإقليمي في المنطقة الذي يجعل من الكيان الصهيوني في فلسطين ، القطب الأهم ، وخلق الاستقرار في منطقة الخليج العربي .

إذ من المؤكد لدى شليسنجر أن الحرب سيربحها التحالف بزعامة الولايات المتحدة ، لكن الخسائر السياسية ستكون ثقيلة ، والآثار السلبية مستديمة .

أما هنري كيسنجر ، فهو مثال لهؤلاء الجامعيين الأمريكيين ، ممن يتدخلون بالحياة السياسية بنشاط ، ويحاولون التقرب من السلطة التنفيذية لمشاركتها في قراراتها . وقد شغل مناصب متعددة من وظيفة الأستاذ ، والمستشار لجميع أنواع القضايا التنفيذية في الإدارات الحكومية ، ثم في وكالة الولايات المتحدة للإشراف على التسلح ونزع السلاح . ثم عضواً في مجلس الأمن القومي ، وفي عام (١٩٦٨) سمي مساعداً للرئيس نيكسون لشؤون الأمن القومي ، ومن ثم وزيراً للخارجية في الفترة (١٩٧٣ ــ ١٩٧٧) . وإن شهادة كيسنجر بتاريخ (٢٨) تشرين الثاني (١٩٩٠) هامة جداً ، ليس فقط بسبب أهمية نوعية تحليلاته ، بل أيضاً لأنها تسمح بالتحقق من مستوى الاستعدادات العسكرية التي بدأت منذ (١٩) آب أي بعد (١٧) يوماً من احتلال الكويت من قبل العراق . ويشير بهذا الخصوص أن «إرسال القوات بأعداد كبيرة وبهذه السرعة، يعني أن القرار بالحرب قد اتخذ من قبل[١٠]». ويشير أن الالتزام بالتدخل لا يتطلب أعداداً كبيرة من القوات البرية ، بل يجب الاعتماد على القصف الجوي ، باستخدام تقنيات متقدمة ، وهي متوفرة لدى القوات الأمريكية ، ويشير كيسنجر مع ذلك ، أن العراق هو خطر عسكري إقليمي في المنطقة ، كما أنه خطر حربي ، ولهذا يجب «التعامل معه» بقوة ، دون أدنى شك ، وبالتالي كدرس لأمثاله في المستقبل .

«فإذا تم القبول باستمرار احتلال العراق للكويت ، سيؤدي ذلك إلى زيادة في الدخل العراقي من النفط ، مما سيسمح له بالتعجيل في تسليح نفسه ، عاجلاً أم آجلاً ، وأعتقد

(١٠) رد على سؤال من عضو مجلس الشيوخ كوكر ، المرجع السابق ص (٢٩٣) .

أنه سيكون عاجلاً أكثر من كونه آجلاً ، في الواقع ، وقد يكون قريباً جداً «من سنتين إلى ثلاث سنوات» ، وبالتالي سيؤدي إلى إمكانية عالية بنشوب نزاعات مع شعوب أخرى من العرب المعتدلين أصدقاء الغرب عموماً والولايات المتحدة بشكل خاص ، كذلك الأمر ، فمن المؤكد أنه سينشب نزاع عربي ـــ مع الكيان الصهيوني في فلسطين ، تحركه الأطماع العراقية لجذب الراديكاليين من العرب . وهذا يؤدي بدوره إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة ، مما سيهدد المصالح الغربية بالكامل . وسيكون احتمال كبير هذه المرة باستخدام الأسلحة النووية»(١١) .

يعتقد كيسنجر «أن الزعامة الأمريكية في الخليج هي عابرة ، طالما توفر النفط ، وقد لا تزيد عن بضعة عشرات من السنين ، مقابل مسؤوليات ضخمة تتحملها واشنطن ، مما يستوجب استعداد الأوربيين لتحمل هذه المسؤولية في المستقبل ، فهم الآن يتلقون حصة أكثر أهمية من الآخرين من الصادرات إلى الخليج . ويضيف إننا وجدنا أنفسنا في حقبة ، علينا أن نحتفظ بدور عالمي لما بعد الحرب الباردة . لأننا نمتلك القوات العسكرية القادرة على تحمل هذه المسؤولية . ومن هنا ، أعتقد أن توزيع المسؤوليات يجب أن يتغير ، مع ذلك يجب أن تبقى الولايات المتحدة العامل الأساسي للاستقرار في المنطقة ما لم يتم سلام في منطقة الشرق الأوسط»(١٢) .

يعني الاستقرار بالنسبة لكيسنجر في الخليج «كل حل للأزمة في الخليج ، يجب أن يتضمن خفض القدرات العراقية الهجومية ، دون النظر للطريقة للوصول إلى هذا الهدف» . «إذ يشكل العراق في الوقت الحاضر تهديداً لجيرانه ، وإذا ما استمر فسيشكل خطراً على الكيان الصهيوني في فلسطين» . وإن إرجاع القوات العراقية إلى قدرات أدنى مما هي عليه الآن ، أمر ضروري للمحافظة على التوازن في المنطقة .

ويشير كيسنجر ، أن المرور من العقوبات الاقتصادية إلى الحرب لم يكن بالإمكان تجنبه ، بل يجب اعتباره كمراحل متتابعة للسياسة نفسها ، إذ أن العقوبات الاقتصادية

---

(١١) المرجع السابق : ص (٢٧٨) .

(١٢) المرجع السابق : ص (٢٩٣) .

وحدها لا تستطيع بلوغ الأهداف التي أشرت إليها ، وهي تدمير القدرات العسكرية العراقية ، من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة على المدى المنظور على الأقل ، وإلا فإن مصداقية الولايات المتحدة ستتزعزع لدى أصدقائها في المنطقة . وسيقول شيوخ النفط أن التفاوض مع العراق . لن يؤدي إلى إضعاف العراق عسكرياً ، مما قد يؤدي إلى تراكضهم له للتفاوض معه مباشرة لحسابهم الخاص ، وتلبية رغبات القيادة والعراق ــ كما يجب تجنب أن يتفاوض العرب فيما بينهم ــ ولحسابهم الخاص ، وبدون الولايات المتحدة ، باعتبار أن الحكم في مشيخات النفط ، أوتوقراطي ولا شعبي ، وهش»[١٣] .

وقد جاء في التقرير النهائي لحرب الخليج ، في الصفحة (٢٥) ما يلي : لقد توجب زمن طويل لتطوير القوات التي كان لها تجليات ممتازة في عاصفة الصحراء . حيث خضعت لتدريبات هامة دامت عقوداً زمنية من أجل أن تصبح مستعدة للاستخدام عام (١٩٩١) . ولقد تم بناء الطائرة المطاردة الخفية ، مطلع ثمانينات القرن العشرين [....] وأن ما هو صحيح بالنسبة للأنظمة الأسلحة هو صحيح وينطبق على الرجال ، فالجنرال القادر على قيادة فرقة في المعركة ، هو نتاج خمس وعشرين سنة من التدريب .

إن حرب الخليج ، بعبارة أخرى ، الحملة الجوية ، في عاصفة الصحراء التي استمرت «من (١٧) كانون الثاني ، إلى (٢٤) من شباط» ١٩٩١ ، أي حوالي خمسة أسابيع ، هي التي شكلت العمود الفقري في تدمير القدرات العراقية . ثم جاءت الغزوة البرية ، التي يطلق عليها أحياناً اسم حسام الصحراء ، من (٢٤ ــ ٢٨) شباط فقط ، أي (١٠٠) ساعة ، فهي مناورة صغيرة لا تتناسب مع الحشود الهائلة التي أعدت لها ، والتي كشفت عنها الاستعدادات وترتيب المعركة . إذ جرى سحق العراق تحت وابل من القنابل من مختلف الأنواع والأوزان . فلم يكن هناك اشتباكات برية ، إذ لم تتحرك الدبابات العراقية المطمورة ، باستثناء هجوم صغير قامت به بتاريخ (٢٩) كانون الثاني (١٩٩١) على قرية الخفجي السعودية ، على الرغم من شنها دون دعم جوي .

فالطيران تكفل القيام بكل المطلوب ، وخلال ساعات من بدء المعركة ، أصبحت

---

(١٣) المرجع السابق : ص (٤١٢) .

الرادارات وأنظمة التوجيه العراقية عمياء ، أو بدون فعالية . فالتفوق الجوي لدى الحلفاء كان ساحقاً ، وهوجمت ملاجىء الطيارات العراقية بقنابل خارقة ، مما اضطر الطيران العراقي أن ينكفىء باتجاه إيران بأعداد كبيرة ، حتى لم يعد هناك طيران عراقي منذ تاريخ (٢٧) من كانون الثاني ، أي بعد عشرة أيام من بدء الهجوم على العراق . وقد استخدمت الأسلحة فائقة الحداثة والتكنولوجيا شديدة التعقيد ، والدقة في التصويب بفضل التقانات العالية ، وتكشفت المراحل التي مر بها القتال ، خاصة في المرحلة الجوية منها ،عن خطوط حروب المستقبل . أي الاعتماد على التطور التكنولوجي ، كما ستفرض البنية التقنية مقياس التناسب لنوع المهلة النموذجية للبحث والتطوير في المعدات المعقدة ، وعلى تدريب القتال على تلك المعدات ، والتخطيط العملياتي ، والاستعدادات يوماً بعد يوم . ثم في الختام التزاوج بين الإنسان والآلة . وحرب الخليج بالنسبة للجانب الأمريكي ، تمرين كامل على هذا التزاوج والسيطرة على الآلة .

فمع اختفاء العدو النووي ، لم يعد الأمر مصادفة بالعودة إلى القصف الكلاسيكي كلعب دور رئيس في حرب الخليج . حيث تدخلت القاذفات (B - 52) ، كشعاع موجه للأسلحة الجديدة ، وكرمز للتأثير اللوجستي الشامل للولايات المتحدة . على العالم ، في آن واحد . وأصبح دور القصف الجوي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي ، يهدف إلى إبراز كبير للاستراتيجية الوطنية بالكامل . مع ذلك ، تبقى هناك علاقة بين القصف الاستراتيجي غير النووي ، والقصف الاستراتيجي النووي ، في الفكر العسكري الأمريكي . تعتمد هذه العلاقة على نظرية دوهيت (DOUHET) ، التي تقول : «من أجل أن يكون القصف الاستراتيجي بالمعنى العام قادراً ، على تحقيق النصر وحده ، يجب الانطلاق من مبدأ استراتيجية الانتقام الكثيف ، والعلاقة الوظيفية بين الطرازين للقصف الاستراتيجي ، هي الأصل في إنتاج القاذفة (B - 52) ، كأداة متعددة الأدوار» . ثم تعزز دور الـ (B - 52) بعد عام (١٩٨٠) ، نتيجة تواجد قوات سوفياتية في أفغانستان ، فجرى تزويد هذه القاذفات بصواريخ جو ــ بحر من طراز (هاربون HARPOON) ، وكان ذلك عام (١٩٨٣) ، ثم تبين أنه من الضرورة أن تزود بقدرة على التمييز على مسافة (٥٠) ميلاً من هدف الهاربون ، ومن هنا جرى التحسين على هذه القدرة باستخدام رادار محمول ، خلال

عام (١٩٨٤) . ومنها أصبحت مجموعة من طائرات الـ (B - 52) مخصصة لـدور غير نووي ، كما حدث في العراق . وهي الوحيدة المعدة لتلقي حمولات هامة من القنابل الكلاسيكية ، كما ساعد إنتاج الذخائر الموجهة بدقة (PGM) والقنابل الذكية في إصلاح دور هذه القاذفات العملاقة ، كقواعد رمي متنقلة ، ويتم تزويد هذه الطائرات بالوقود عادة من الجو أثناء الطيران ، باستخدام الصهاريج الطائرة من طراز (KC - 135) والتي هي ضرورية في جميع الأحوال ، لكن ، في القصف ضد العراق ، فقد تطلب استخدام القاعدة المتقدمة في رأس بناس في جمهورية مصر العربية . على الرغم من أنه يفضل التحرر من عملية التزود بالوقود على الأرض نظراً لضرورة وجود مدرج طويل جداً لتحط فيه . كما أن تواجدها يتعارض مع فعالية المطار نفسه . بالنسبة لطائرات أخرى تنطلق في المطار وتعمل في المنطقة .

من التدابير الهامة التي سمحت باستخدام عاصفة الصحراء يجب الأخذ بالاعتبار الروابط المعقودة بين الولايات المتحدة مع «الحكومات أو المشيخات المضيفة» . فخلال القيام بالمناورات الكبرى السنوية للقيادة المركزية (GENTCOM) منذ عام (١٩٨٨) ، حصلت الولايات المتحدة على ترتيبات مع تلك المشيخات ، يلتزم فيه ، عند الاقتضاء ، استقبال عناصر قوات القيادة المركزية على أراضيها . وهذا عنصر ثابت ، كإطار للتعاون التقني على الأرض .

ومن الأمور الهامة في الحروب الحديثة ، كفاءة المراقبة والاتصالات والمعلومات ، والاستفادة منها في التخطيط والتنفيذ ، علماً أن جميع المعلومات عن طريق الاستخبارات التقليدية لم يعد يعتمد عليها . وخاصة في العراق ، فالنظام العراقي فعال ومن الصعب التسلل إليه . وهذا الوضع عزز من التصميم على أهمية المراقبة بالأقمار الصناعية ، وتقنيات أخرى لم يجر الكشف عنها للآن ، وهي تعتمد على معدات معقدة للمراقبة والتجسس وتقنيات عالية . وحلت الآلة محل الإنسان في مجال التجسس . وبعد عدة سنوات من العمل والتنظيم والتنسيق خصوصاً ، بالاعتماد على تجربة «الحرب الخليجية الأولى»، ضاعف الأمريكيون عدد أقنية الاتصالات عن بعد لخدمة استراتيجيتهم ، ونشروا وجربوا أقماراً صناعية متعددة وترددات راديو ، ووسائل بث استخبارية متطورة . كما استفادت الاستخبارات الأمريكية

في الخليج من عمليات مرافقة وحراسة ناقلات النفط وحمياتها ضد المتحاربين إيران والعراق . وجرت منافسة منذ شهر حزيران عام ١٩٨٧ ، لتوسيع «نظام الاتصالات البعيدة للدفاع» في المنطقة ، عن طريق ربط شبكة أقمار صناعية عالمية (WWMCCS) لتسمح بالاتصال بين فلوريدا «حيث توجد القيادة العامة للقيادة المركزية (CENTCOM) ، والخليج . وقد سمحت المحافظة التكتيكية في المراقبة والقيادة ، بالمعدات الأكثر تعقيداً ، بالتدرب على العمليات المشتركة بين مختلف صنوف الأسلحة ، ومختلف الحلفاء في المنطقة . وأصبح للقيادة المركزية في عام (١٩٨٧) للولايات المتحدة ، القيادة الأولى الموحدة ، شبكة مركزية للاتصالات تشمل العالم . وسمح (المكرو ــ الكترونيك) بالحصول على كسب هام جداً من حيث السرعة والفعالية من أجل إعداد ميدان المعركة ، ومعالجة المعطيات على الأرض ، والربط مع نظام الاتصالات البعيدة للقيادة العسكرية ونظام المراقبة (WWMCCS) عن طريق حواسيب تسمح في الواقع تنفيذ تحليل المعطيات ، خلال بضعة ساعات ، عملية كانت تتطلب من قبل عدة أسابيع .

ففي مجال الأقمار الصناعية ، تم (تجنيد) اثنى عشر قمراً صناعياً أمريكياً في حرب الخليج ، لتؤدي خدمة للقوات المشاركة ، بالإضافة إلى ستة عشر نظاماً مركزياً عالمياً للاتصالات ، والتي هي عبارة عن أقمار صناعية للمساعدة في الملاحة الجوية . وتعطي الأنظمة المركزية العالمية (GPS) أماكن الطيران بدقة تصل إلى (١٠) أمتار تقريباً . واستطاعت إعطاء معلومات إلى (٤٥٠٠) مرسل إليه في آن واحد ، في اللحظات الأكثر شدة أثناء الحرب . وكانت ٨٥٪ من الاتصالات تمر عن طريق الأقمار الصناعية العسكرية . كما توجب تحويل قمر صناعي ثابت «نظام الاتصالات بالأقمار الصناعية للدفاع» ، الذي يمر في الحالة العادية بمركز فوق المحيط الهادي ، وحتى فوق المحيط الهندي من أجل العمل على مواجهة عرقلة في الاتصالات .... وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تغيير مكان تمركز قمر صناعي ثابت من أجل العمل على مواجهة ضرورات عملياتية عسكرية ، وزودت الأقمار الصناعية أيضاً بإشارات تحذيرية لإطلاق صواريخ سكود العراقية . هذا ولعبت أقمار الأحوال الجوية دوراً هاماً جداً ، في العمليات ، باعتبار أن الطقس السيىء عملياً ، هو الذي خيم على منطقة الخليج أثناء عملية عاصفة الصحراء .

لقد أصبحت وقائع الاستعدادات العسكرية بالمعنى الدقيق ، والتي بقيت سرية ، أصبحت سهلة المنال والبلوغ بفضل نشر التقارير والتحليلات العسكرية لتلك العمليات ، ومن بينها «التقرير النهائي» لوزارة الدفاع الأمريكية الذي نشر في نهاية الحرب عام (١٩٩١) وضمت تلك التحليلات ، وقائع النقاشات العامة التي جرى تحليلها ، علماً أن بعضاً من القرارات تبقى في طي الكتمان والتمويه . مع ذلك ، يمكن استخلاص الكثير من تلك المنشورة . وبيان ما هو صحيح أو للتمويه ، بناء على قرائن وتخمينات منطقية .

ومن جملة التقارير التي دارت حولها الأسئلة ، خاصة فيما إذا كان قرار الحرب قد اتخذ غداة احتلال العراق للكويت . هو تقرير وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون» . حيث جرى الحديث عن استعدادات سرية ، مع اتخاذ قرار بالهجوم ، مما يدفع إلى الاعتقاد بفكرة أن قرار الحرب قد اتخذ مباشرة بعد الـ (٢) من آب (١٩٩٠) . والوقائع العسكرية السرية ، تعزز هذه الفرضية ، حسب الوقائع السياسية العامة ، وتصرفات الإدارة الأمريكية وشهادة كيسنجر ، جميعها تسمح لنا أن نعتبر أن الحرب فعلاً قد قررت منذ البداية .

فقد تدرب الجيش الثالث الذي تواجد في السعودية منذ شهر آب (١٩٩٠) ومنذ عهد قريب ، على مهمات عمليات ، متعددة في نطاق نشر القوات . حيث جرى تنظيم مناورة ، تحت اسم (نظرة داخلية ٩٠) (INTRAL LOOK 90) من قبل الجيش الثالث نفسه ، تحت قيادة القيادة المركزية (CENTCOM) ، حيث قد جرى تنشيط هذه الوحدة منذ عام (١٩٨٢) ، كوحدة لمعالجة «الأزمات» وتتموضع في جنوب غربي آسيا . وأنهت في تموز عام (١٩٩٠) مناورة «مثلت فيها سيناريو مشابه لحرب الخليج» ، كما طلب من تلك الوحدة إعداد تمرين حقيقي منذ الـ (٦) من آب (١٩٩٠) . وقد وصل للسعودية أول ضابطين من ذلك الجيش البري الأمريكي وهما مقدم في العمليات والضابط المسؤول عن اللوجستية في الجيش الثالث ، في ذلك اليوم . فالقوات البرية ممثلة بالجيش الثالث ، هي قوات منظمة للقيام بمهمات متعددة ، وهي محل ثقة القيادة المركزية بالشراكة ، وقد أوكل لها المهمات التالية :

١ـــ القيادة واللوجستية لجميع التشكيلات البرية خلال فترة الوصول الكثيف للقوات المسلحة بأنواعها .

٢ــ القيام بمهمات رئاسة الأركان لمسرح العمليات والمهمات ، وتثبيت وتوزيع الوحدات التي ستقوم بالمهمات .

٣ــ الدور العادي الموكول لها كوحدة منتشرة للعمل .

إذن .. فأركان الجيش الثالث ، هي التي أوكلت لها مسؤولية التعاون والتنسيق لجميع القوات البرية ، وكذلك البحرية ، التي كانت موجودة ، ومنفصلة عن السلطات التقليدية البحرية .

أما القوات الجوية ، فقد بدأ استعدادها قبل ست سنوات من حرب الخليج الثانية ، في نطاق القوات المركزية ، ويعزى نجاحها لفعالية المناورات السنوية وهي : (GALLANT KNIGHT) (GALLN EAGLE) (BRIGHT STAR) (QUICK FORCE) (BLUE FLAG) (REO FLAG) في مصر ، للتكيف أكثر فأكثر ، مع الطقس والظروف الجوية والطبيعية ، في نطاق «مسؤوليات القيادة المركزية» .

أما القوات الجوية ، فقد وجب عليها مواجهة القيام بمهمات الجسر الجوي الضخم ، وقد أدت مهماتها على الوجه الأكمل ، في انتظام وفعالية التكامل بين احتياط القوى الجوية وقوى الحراسة الجوية القومية ، وحتى مع الأسطول الجوي الاحتياطي المدني من أجل العمل على مواجهة جميع الطلبات ، خصوصاً تنظيم الجسور الجوية بين مسارح العمليات ، وداخل هذه المسارح ، وقد حقق الجسر الجوي للخليج حمولات أكثر خلال ستة أسابيع ، مما حققه الجسر الجوي لبرلين خلال (٦٥) أسبوعاً .

لقد كانت المهمة الرئيسية الموكولة للقوات الجوية المركزية (CENTAF) تحضير الهجوم الجوي الكثيف ضد العراق . حيث بدأت رئاسة أركان القيادة المركزية (GENTCOM) ، مع القوة الجوية المركزية (CENTAF) بالتخطيط للحملة الجوية منذ الـ (٣) من آب ، قبل أن يوجه لها الطلب للقيام بذلك ، بتاريخ الـ (٨) من آب ، وأصبح مخطط القصف الانتقامي ضد القوات العراقية جاهزاً ، تحت الطلب ، على أن تقوم القاذفات من طراز (B-52) بتلك المهمات ، حيث أصبحت جاهزة في وضع عملياتي منذ الـ (١١)

من آب . ثم تتابعت عمليات تحسين تلك الخطط خلال فترة الاستعداد اللاحقة ، وحيث جرى التدريب على هذه المهمات منذ عشرات السنين .

في هذه الأثناء ، كلفت مجموعة عمل من البنتاغون برفع قائمة أولية بالأهداف ، وقدمت للقيادة العامة للقيادة المركزية ، التي نقلتها بدورها للقيادة الجوية للقيادة المركزية (COMUSENTAF) التي كانت منتشرة في جنوب ــ غربي آسيا بعد ثلاثة أيام من احتلال الكويت . وكانت تلك العملية ، تتوقع (٧٠٠) طلعة جوية في اليوم الواحد وخلال ستة أيام ، على أهداف استراتيجية في العراق ، وقد حملت الاسم «الرعد الفوري» . ومن هذا الاسم ، يراد القول إنه لن يتكرر الخطأ الذي حدث في فيتنام ، (١٩٦٥) ، والتي كانت العمليات تحت اسم «الرعد المتواتر» . فالرعد الفوري ، استهدف تدميراً فورياً لمجمل نظام النقل والتحذير العراقي . وجرى بعد ذلك اجتماع عقده رجال الحملة الجوية لتلقي التعليمات النهائية قبل القيام بالتنفيذ ، بتاريخ (٢٥) آب (١٩٩٠) . وهكذا أصبحت الخطة معتبرة جاهزة منذ تاريخ (١٥) أيلول ، وعلق تنفيذها لموعد لاحق .

و لم تتوقف مجموعة التخطيط «مجموعة التخطيط الخاصة (J . 5) في القيادة المركزية» والتي يطلق عليها اسم «الثقب الأسود» ، لأنها بقيت سرية ، حتى على رئاسة الأركان الجوية للقيادة المركزية ، لم تتوقف عن الاجتماعات ، وانضم إليها اختصاصيون في تخطيط الأهداف . من القوات الجوية البريطانية ، منذ الـ (١٩) من تشرين الأول (١٩٩٠) . وجرت جميع عمليات التحضير للحملة الجوية الهجومية في تلك الفترة بسرية مطلقة ، وبقي عدد الأشخاص الذين اطلعوا على ذلك المشروع محدوداً لدرجة قصوى «حوالي الثلاثين» ، وكانوا جميعاً من الاختصاصيين في التخطيط العملياتي بشكل كامل ، حسب عقيدة لمعركة الأرض جو AIR LAND BATTLE ، وهي عقيدة عسكرية تقوم على «المبادهة والخفة والضرب في العمق ، والتزامن» وواجب الوصول للهدف في اللحظة المناسبة تماماً . في النقطة الحاسمة ، وبالجهد الأعظمي .

وكانت المهمات السبع التالية هي المتوقعة في العراق :

١ــ تدمير وتحييد مراكز القيادة والسيطرة للدفاع الجوي العراقي .

٢ــ تدمير القدرة النووية والبيولوجية والكيماوية .
٣ــ جعل مراكز القيادة والسيطرة والاتصالات السياسية والعسكرية العراقية غير فعالة .
٤ــ تدمير الشبكات الكهربائية ومستودعات المحروقات .
٥ــ منع القدرات على استعادة التموين العسكري ، أو القدرة على العمل ثانية .
٦ــ القضاء على القدرات العسكرية الهجومية على المدى البعيد .
٧ــ تقطيع أوصال وإضعاف وحدات الحرس الجمهوري .

لقد أعدت مجموعة العمل هذه ، الخطة في جميع تفاصيلها ، وتوزيع المهمات ، مع أخذ الحيطة والحذر بالمحافظة على السرية المطلقة ، وأصبحت خطة الطيران وتحديد الأهداف العملياتية متكاملة لمجمل المهمات الضرورية ، مع الأخذ بعين الاعتبار والعناية ، استغلال نقاط الضعف العراقي ، وتفوق الحلفاء ، حتى الدرجة القصوى ، خصوصاً التفوق في القوات الجوية فيما يتعلق بالعمليات الليلية ، في مواجهة عدم قدرة العراقيين في مجال الدفاع دون رؤيا ، وأصبحت الخطة جاهزة ، منذ مطلع شهر أيلول ، ثم تمت مراجعتها وجرت عليها تحسينات تكميلية ، تبعاً للمعلومات الاستخبارية المضافة التي تجمعت من جديد ، بناء على الأوضاع الراهنة . وأخذت الخطة تكبر من حيث الحجم والتعقيد والعناصر ، وبقيت سرية على الدوام . ثم جرى توزيع خطط تحديد الأهداف على الطيران ، حسب الاختصاص ، وبملاحق خاصة على مستوى خلايا منتقاة . وكشف الجنرال هورنر في شهر أيلول ١٩٩٠ ، أن القوات السعودية ، أصبحت مشاركة في مجموعة العمل ، كما أصبحت الشعوب الأخرى في التحالف ملزمة بتنفيذ الخطة عن طريق اجتماع عقده رجال الحملة الجوية لتلقي التعليمات النهائية ، قبل القيام بتنفيذ العملية» .

لقد كان الجزء الأكثر مشهدية للعمل ، إذن ، الحركة العجيبة للتشكيلات والعمليات اللوجستية ، التي دامت ستة أشهر ، وبأن ما من بلد في العالم ، غير الولايات المتحدة ، قادر أن يحقق مثل هذا العمل . فبالنسبة لنشر القوات ، وجب قدرات نقل بحري بالنسبة للمعدات ، في حين أن الجسر الجوي لم يقم إلا بنقل عدد من الوحدات من القوات الخاصة . ومن المعروف أن التخطيط الصحيح يتطلب التوافق في الزمن بين نقل الوحدات

ومعداتها ، وهذا هو معيار النجاح . ولهذا كان النقل البحري ، النقطة الحاسمة . وكان للحواسيب دور حاسم أيضاً في إعداد تلك الخطط وتنفيذها .

أما القرار بالحرب ، فكما أثبتت شهادة كيسنجر في شهر تشرين الثاني عام (١٩٩٠) ، فقد اتخذ منذ تاريخ (١٩) آب (١٩٩٠) منذ البدء تقريباً بوصول التشكيلات إلى مسرح العمليات وبالتالي وجب رد ذلك التاريخ «السياسي» إلى الآجال التقنية العسكرية للاستعداد للخيار الهجومي ، ونعرف الآن بدقة ، بعد نشر التقرير الخاص بالعمليات أن القرار الرئاسي بالحرب لم يتخذ بتاريخ (٨) تشرين الثاني ـــ أي عند اتخاذ القرار بـ «مضاعفة القوات» ـــ بل منذ الأيام الأولى من شهر آب ، إذ قدم الجنرال شوارزكوف للرئيس بوش سلسلة أفكار أولية صاغها في «حزمة ردعية» تضمنت مروحة كاملة من الوحدات والتشكيلات التي ستوكل لها المهام ، وكذلك المعدات والوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الخطة ، بما في ذلك مجموعة القتال المحمولة (CBG) والأساطيل الجوية ، وطائرات التزود بالوقود جواً أثناء الطيران والطائرات المقاتلة التكتيكية وطائرات الأواكس ، ومن القاذفات من طراز (B - 52) والألوية من بحرية المشاة والفرقة المحمولة جواً . وأعطى وزير الدفاع التعليمات إلى رئيس الأركان المشتركة الجنرال كولن بووال وإلى قيادة القيادة المركزية الجنرال شوارزكوف من أجل وضع التفاصيل للخيار الهجومي بشكل يمكن أن يقدم للرئيس .

وهكذا ، كان الخيار بالهجوم هو الأصل في كافة المراحل التي تم بها إعداد الخطة الحربية ، وليس كبديل ليحل محل الحصار .

ومنذ الـ (٢٥) من آب (١٩٩٠) ، أي بعد ثلاثة أسابيع من احتلال الكويت ، تلقى قائد قوات القيادة المركزية الأمر بأن يقدم لوزير الدفاع الأمريكي ، وإلى رئيس الأركان المشتركة ـــ مشروعاً لحملة هجومية تتضمن أربع مراحل . وهذا يعني أن الخطة كانت جاهزة منذ أمد أبعد ، وهي الخطة التي جرى تبنيها في النهاية ووضعها موضع التنفيذ ، في شهر كانون الثاني (١٩٩١) مع تعديلات طفيفة خاصة فيما يتعلق بالعمليات البرية . والمراحل المقررة منذ تاريخ (٢٥) آب (١٩٩٠) هي تقريباً التي طبقت في عاصفة الصحراء ، وتتضمن التالي :

١ـــ حملة جوية استراتيجية ضد العراق .
٢ـــ حملة جوية في الكويت ضد القوات الجوية العراقية .
٣ـــ سحق قوة القتال البرية العراقية من أجل تحييد الحرس الجمهوري ، وعزل ميدان معركة الكويت .
٤ـــ هجوم بري من أجل طرد القوات العراقية من الكويت .

ثم جرى تعديل آخر في خطة العمليات البرية ، إذ أعطى وزير الدفاع الأمر بإعداد خطة هجوم بري يمر عبر الصحراء العراقية ، وبتاريخ (١٥) تشرين أول (١٩٩٠) ، أعطى شوارزكوف الأمر بإعداد خطة تتضمن القيام بحركة واسعة للتطويق من الغرب ، وكذلك قيام تشكيل من فيلقين ـــ وليس واحداً فقط ـــ بهذه العملية .

أما تنفيذ الخطة ، فقد جرى اعتباراً من تاريخ الـ (١٧) من كانون الثاني (١٩٩١) ، وجرى تنفيذها بصورة رئيسة في الأيام الأولى بفضل تجليات الطائرة القاذفة الخفية الـ (F - 117) التي أوكل لها تنفيذ المهمات الأصعب والمحمية بالرادارات . وبفضل الصواريخ توماهوك التي أطلقت من (غواصات ٦ـــ٨) هجومية ذات دفع نووي من طراز (SSN - 21) (SEAWOLF) كانت تتمركز في البحر الأبيض المتوسط وفي المحيط الهندي ، وكما جرى التأكيد من قبل معاون الأميرال ربلاي خلال مؤتمر صحفي بخصوص عاصفة الصحراء ، فالدفاع ضد الطائرة الـ (F - 117) كشف عن كونه مستحيلاً للآن . فلم تقع أية خسارة فيها ، ومن ثم التوماهوك الذي يطير بسرعة ٨٠٠/كم/ ساعة وعلى ارتفاع منخفض ، لتجنب الصواريخ المضادة للصواريخ العراقية من طراز (SAM - 7) . وأصبحت السيطرة الجوية للتحالف منذ اليوم الرابع من بدء العمليات ، حيث أصبحت القوة الجوية العراقية غير موجودة .

فالسيطرة على الجو العراقي كان ضرورياً لتدمير مراكز القيادة والسيطرة في الدفاع الجوي العراقي ، بفضل الرمي الدقيق ، الذي استمر دون انقطاع ، ثم تركز القصف على الأهداف الاستراتيجية وشمل كافة القطاعات الصناعية والبنية الأساسية للعراق وطرق المواصلات والجسور ، وتركز القصف على بغداد وبالدرجة الأولى على المراكز الإنتاجية

فيها لجميع الصناعات دون استثناء . وشاركت أيضاً في تلك العمليات بالإضافة إلى طائرات الـ (F - 117) الخفية ، القاذفات الثقيلة من طائرات الـ (B - 52) وكذلك صواريخ كروز ووسائل أخرى حديثة والموجهة بالليزر ...

أما الدروس المستفادة ، حسب تقرير البنتاغوون ، فهي كما يلي :

١ــ المحافظة على قدرات الانتشار السريع هي من الأمور الهامة والحتمية لتحقيق النجاح .

٢ــ توفر قدرات لتأمين الجسر الجوي والجسر البحري ووسائل الجسر البحري ، ضرورية جداً .

٣ــ وجود خطة مسبقة تشمل النزاعات الإقليمية في المنطقة المعنية للاستفادة منها واستغلالها ، من أجل حشد القوات والمشاركة .

٤ــ وحدة القيادة في مسارح العمليات وعملها بانتظام .

٥ــ السيطرة السريعة على الجو ، وهذا أمر ضروري ، لمتابعة العمليات وتنفيذ الخطط المقررة .

٦ــ إن استخدام الطائرات الخفية ، كان من عوامل نجاح العمليات . مما سمح بمعالجة ليلية لأهداف محمية بـ (٣٠٠٠) مدفع . م/ط و(٦٠) بطارية صواريخ .

٧ــ إن الذخائر الموجهة بدقة (PGM) هي من الأمور الجوهرية لخفض عدد الطلقات الضرورية لمعالجة هدف ما ، وبالتالي خفض الخسائر بالقوى .

الفصل الثامن

يقظة القوميات في العالم

تميزت نهاية القرن العشرين بعودة مفهوم الأمة والنزعات القومية . وغالباً بقوة وعنف في الشرق والجنوب ، وباعتدال في الغرب ، وهذا هو العنصر المقوم الرئيس لما بعد الحرب الباردة . ولقد فتح انهيار الاتحاد السوفياتي . وهزيمة الاشتراكية التي جسدت الدولة السوفياتية ليس فقط الاستعادة الأوربية للديموقراطية بمفهومها الغربي ، بل أيضاً انتقاماً للنزعات القومية . فبعض العقول فيما وراء الأطلسي ، أنبأت عن «نهاية التاريخ» بينما بالحقيقة تم الكشف عن عودته .

لقد اعتبرت النزعة القومية ــ وهي نتاج تقدمي من القرن التاسع عشر ــ بعد عام ١٩٤٥ ، المسؤولة ، عن حربين عالميتين ، وكنذر للتغلب على الذات ، سواء من قبل الماركسية أو الليبرالية ، باسم المنطق الاجتماعي ــ الاقتصادي المتميز ، من الاشتراكية العالمية ، ومن السوق والبناء الأوربي . وقد بدا نزع الاستعمار فقط في ستينات القرن العشرين (١٩٦٠) ، وكأنه أضفى شرعية في العالم الثالث ، على الطراز الأوروبي في مفهوم الدولة/ الأمة .

واليوم ، فإلى الشرق ، والذي صار فيه مشروع التكامل الشيوعي في حالة خراب ، وبهذا تحرر مكان ، وبالتالي ، أصبحت أمم أخرى حرة باتخاذ قرارها بنفسها ، وفي الوقت نفسه انطلقت نزاعات كان يُعتقد أنها تنتمي إلى عصر آخر . ولقد أعقب الوهم الغنائي والجماعية من الحرية ، الانشقاقات العرقية . وبدا في الغرب ، أن طراز التكامل الأوربي

المجسد لعقلية التحديث ، الذي انطلق من ماستريخ ، أنه يلهث تعباً : فالدول / الأمم مترددة أمام تخليها عن سيادتها ، والعديد منها «بلجيكا ، إيطاليا ، إسبانيا» خضعت لقوى نابذة . كما لو أن انهيار الاشتراكية ، ليس إلا سراباً ، لكن ليس الوحيد الذي سبب الإنهاك ، بل القراءة الغائية للتاريخ الموروث عن عصر النور ، حيث كان البناء الأوربي ، هو أيضاً النتاج .

وكتب ميكائيل والزر (MICHAEL WALZER) في مقال ، تحت اسم «القبلية الجديدة» ، ما يلي : «في كل مكان من العالم اليوم ، رجال ونساء يؤكدون على مصالحهم المحلية الخاصة ، وعلى هويتهم القومية ، وعروقهم أو دياناتهم ....» . وإننا نشهد في الواقع التأكيد العام على الهويات الخاصة . ويلاحظ شك ، لا بل أكثر من ذلك قلق ، يتعلق بالهوية ، في جميع أطراف العالم ، وفي ظروف مختلفة لدرجة قصوى ، وتجري محاولات للبحث عن مخارج مشتركة وفي ظواهر مختلفة أيضاً ، كما هو الحال في الأزمات العنيفة بين الجماعات الصربية والكرواتية والمسلمة في البوسنة ، وبين الكاثوليك والبروتستانت في إيرلندة الشمالية ، وبين الهندوس والمسلمين في الهند ، والطلاق التشيكوسلوفاكي ، كذلك ما يجري الآن في بلجيكا بين الفلمنك والوالون ، وحتى في الكيبك في كندا ، والاندفاعة في الروح الشعبية المتطرفة لدى جيرينوفسكي JIRINOVSKI في روسيا ولوبن LE PEN في فرنسة ، وتصاعد كراهية الأجانب والعنصرية ، ومعاداة السامية ، وأكثر ، بشكل عام ، التعصب في مواجهة الأقليات في الشرق ، أو ضد المجموعات المهاجرة في الغرب . ووصل الانكفاء في الهوية إلى درجة المنبوذية في لوس أنجيلوس وبيروت وساراييفو ، كذلك الجدل بين التعريفات المدنية والعرقية للأمة في جنوب إفريقية بعد العنصرية ، وفي أوربة الشرقية بعد الاشتراكية ، وفي ألمانيا بعد إعادة التوحيد .

وعلى الرغم من العديد من المقارنات وظواهر العدوى ، يجب مع ذلك التقدم بحذر ، قبل أن يوضع على البطاقة نفسها «يقظة الروح القومية» أو «تمزق الأمم» ، الاحتجاجات المتنوعة أيضاً ، والمتناقضة أحياناً وهي متزامنة لكنها ليست متماثلة .

أولاً ، فعند الخروج من الدكتاتورية الإمبراطورية فالعودة السياسية من الصعب أن تكون منفصلة عن تلك الأمة . من الأمة ، وليس من الضرورة عن النزعة القوميـة .

فبولونيا ، مثل إسبانيا ، مثلها من حيث التقليد ، وكاثوليكياً ، عرفت عودة انسجام مع الأمم الأوربية ، بعد انفصال دام طويلاً . ويشهد ذلك على «حيوية» الأمة ، وفي اللحظة التي كانت فيها القوى «الكهنوتية ــ القومية» ، غالباً المتطابقة باختصار مع الثقافة السياسية البولونية ، تعرضت إلى فشل حارق في الانتخابات التي انتصر فيها الشيوعيون السابقون ، الذين يسمون أنفسهم بالمشايعين للسوق والإصلاحات الاجتماعية ــ الديمقراطية» . وبمتابعة هذا التصور ، يمكن القول عن المجر والجمهورية التشيكية الشيوعيةما قيل عن بولونيا . لكن ما يحدث فيها ، لا يخضع لتأثير الروح القومية أو الجماعية ، بل نتيجة الاستحالة «المقلقة في بعض النواحي» التغلب على أي مشروع جماعي .

من ثم ، فإلى جانب النزاعات المتعددة والانفصالية العرقية ، التي تلقى اهتماماً متزايداً من قبل وسائل الإعلام وعلماء السياسة ، توجد بلدان ومناطق لم «تتحرك» فيها النزعة القومية ، وحتى يبدو أن التمزقات العنيفة للنزعة القومية ، في طريقها إلى أن تصبح متجاوزة ، سواء في جنوب ــ شرقي آسيا «برماني ، تايلاند» كما في أمريكة اللاتينية «التشيلي» ، فالدولة/ الأمة ، فيها جميعاً لا تواجه أية أزمة ، لا بل إنها تتعزز على الرغم من الصدمات المثيرة لعدم الاستقرار ، بعد انهيار النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي السابق ، وكذلك عدم الاستقرار في الاقتصاد الرأسمالي الذي يعاني حالة من الكساد في الجانب الآخر من العالم .

أخيراً ، بقيت الاعتراضات العميقة التي يثيرها «الماركسيون ، والليبراليون» على السواء ، الذين يميزون نتائج الاقتصاد «على المدى الطويل» ، ويحذرون من المبالغة في تقدير الظواهر العابرة ، ومن وهم وجهات النظر و«يقظة» «النزعة القومية» ، والتي سوف لن تكون سوى مدخل لحمى ، مرتبطة بسقوط الكتلة السوفياتية ، وإن رؤيتها الحالية سوف لن تضع قناعاً ــ طبقاً لتعبير إريك هوبسبوم ERIC - HOBSBAWM على زوالها الذي لا مفر منه ، وستصبح النزعة القومية «تاريخياً أقل أهمية» ، على اعتبارها مشروعاً سياسياً ذو أبعاد كونية ، والذي لم يكن له وجود في القرن التاسع عشر أو الجزء الأول من القرن العشرين . إذ ستدق عالمية التبادلات الاقتصادية ، أجراس الدولة/ الأمة . وسينتمي المستقبل إلى ما بعد العالمية SUPRANATIONALE «المتخطي للحدود القومية» أو ما دون القومية INFRANATIONALE .

ووصل جان ـــ ماري غإينوه JEAN - MARIE GUEHENNO انطلاقاً من مقدمات الاختلافات ، إلى تشخيص مماثل ، فقد سجلت نهاية الحرب الباردة ، نهاية لعصر الدولة /الأمة ، وفتحت عصراً جديداً ، امبراطورياً ، لكن دون امبراطورية ، إذ تسعى الولايات المتحدة احتلال هذا المنصب ، لكنها ، وعلى الرغم من تمتعها بدور القطب الوحيد ، تتردد وتناور ، ويواجهها الفشل .

كما أن يقظة الروح القومية مرتبطة بتفاعل ثلاثة عوامل رئيسة : نهاية الحرب الباردة ، والتغيير الذي طرأ على النظام الدولي ، ثم الفراغ الإيديولوجي ، ما بعد الشيوعية ، أخيراً ، تراوح الاقتصاد بين العالمية وتحلل / وإعادة تركيب الأنظمة .

الفوضى العالمية الجديدة :

سجل انهيار الاتحاد السوفياتي نهاية نظام ظالم ، لكن مستقراً ، وقابلاً للتقدير . والتبدلات أصبحت مقارنة بمداها مع تلك التي حدثت في عام (١٩١٩) و (١٩٤٥) ، بعبارة أخرى ، مع تلك التي تلت الحربين العالميتين ، عندما صاغ المنتصرون ، القواعد والحدود الجديدة للنظام العالمي . لكن هذه المرة ، التي جرى فيها انهيار النظام السوفياتي ، كونه جاء من الداخل ، فقد انهار النظام الدولي معه ، دون التمكن من فرض نظام دولي جديد ، من قبل «المنتصرين» في الحرب الباردة ، وخلق تدمير الميدان الدولي [الثنائي ، القائم على «لا حرب ، ولا سلام»] . فراغاً لممثلين جدد ، بل أيضاً لنزاعات جديدة متعلقة بالحدود والأقليات العرقية أو القومية .

لأن النظام الذي اختفى ، لم يكن فقط حصيلة ما حدث في مؤتمر يالطا ، بل هو أيضاً نتيجة لمؤتمر فرساي . إذ تكونت يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا على أنقاض الإمبراطوريات المهزومة باسم حق تقرير المصير للشعوب . وقد قضي عليها بالاختفاء ، باسم ذلك المبدأ الذي استندت عليه الشعوب التي شكلته .

فإلى أي مدى حدود هذا المنطق ، تقرير المصير والتجزئة ؟ وقد عرَّف هانس مورغنثاو HANS MORGENTHAU تناقض النزعة القومية ، أيضاً عام (١٩٥٧)

بقوله : تستند الأمة (ب) عليه من أجل الدفاع عن حقوقها ، ضد الأمة (أ) ، لكنها ترفض الاعتراف بهذه الحقوق نفسها إلى الأمة (ج) ، وقد تطابقت المثالية الويلسنية مع مبدأ القوميات بالعدل ، باسم ضرورات الحياة ، بالطبع . في حين يرى «هانس مورغنثاو» ثمة بساطة عكس الأدوار بين المضطَهِدين والمضطَهَدين «مفكراً بمصير الأقليات من نتائج الأمم القديمة الإمبراطورية في الدول /الأمم المنشأة حديثاً» ، إذ يقول :

«ليس هنالك من حدود متلازمة مع تطبيق المبادىء القومية . فإذا استطاعت شعوب بلغاريا واليونان والصرب ، الاستناد إلى هذه المبادىء ضد تركيا ، فلماذا لا يتمكن شعب مقدونيا من الاستناد إليه ضد بلغاريا واليونان والصرب ؟ [...] ، كذلك ، يصبح مضطهَدي الأمس ، بشكل لا يمكن تجنبه ، المضطهدون اليوم . لأنهم يخشون أن يصبحوا مضطهدين من جديد غداً . فيجب إذن ، أن يتوقف التحرر القومي في مكان ما ، وليست هذه النقطة محددة بالمنطق القومي ، بل بمظهر المصالح والإمكان بين حاكمين ومحكومين وبين أمم متخاصمة» .

كما ألح إيلي هاليفي ELIE HALEVY في محاضرة ألقاها في اكسفورد عام (١٩٢٠) ، على الخطر الذي يمثله تطبيق مبدأ القوميات ، دون تلطيف أو توازن في مبدأ الحدود الطبيعية ، والتوازن الأوربي . إذ يقول : «الأفكار البسيطة هي أفكار ثورية ، كما أنها أفكار حربية لأنها لا تستطيع فرض نفسها إلا بالطرد وبالتدمير لجميع الأفكار الأخرى» .

لم تكن هذه الحدود في منطق الروح أو النزعة القومية ، من الموجة الثالثة «أو ليس بعد» ، قد تشكلت ، ويمكن لتطور التجزئة أن يتتابع في الشك وفي الفوضى «عدد الممثلين ، غياب السلطة الشرعية» ، حيث تتواجد المظاهرات الأشد عنفاً في «قوس الأزمة» بين البحر الأدرياتيكي ، وبحر آزوف . فتنفصل كرواتيا عن يوغوسلافيا ، ويعلن صربيو كرواتيا (جمهوريتهم) في كرايينا . وما كادت ملدافيا «بيصارب الرومانية سابقاً» ، تعلن استقلالها ، حتى قام الروس من ترانسنستري (TRANSNISTRIE) ، والأقلية الغاغاأوز GAGAOUZE «مسيحيون أتراك» ، بمثل ذلك حيال حكومة كيشينيف KICHINEV . ولا يطلب هذا الأخير الالتحاق ثانية برومانيا ، خوفاً من رد فعل الجيش الرابع عشر

الروسي ، دون الحديث عما سلف ، بحيث أن مثل ذلك كان بإمكانه أن ينشأ بالنسبة للمجريين من ترانسلفانيا . وتعلن جورجيا استقلالها ، مما يثير عصياناً مسلحاً انفصالياً لدى الأقلية الأبخازية . وبتشجيع من الجيش الروسي ، لدرجة أجبرت شيفارنادزه أن يجثو على ركبتيه طالباً من موسكو دخوله في مجموعة الدول المستقلة (CEI) . وتمتد من البلقان إلى آسية الوسطى ، أيضاً منطقة زلزالية من الأزمات الجديدة ، متعلقة بالحدود وبالأقليات العرقية .

ويقع في السياق نفسه ، تعدد الدول / الأمم ، حيث لم يعد احتكار «الحس» ولا ذلك العنف ، حيث يسير التحلل في سلطاتها التي تم الحصول عليها حديثاً ، يسير معاً ، مع التحلل في الاقتصاد ، ميسراً بذلك توالد الدورات الاقتصادية والمالية والاتصالات المتوازية . ويتحدث بيير هاسنر PIERRE HASSNER بهذا الخصوص عن مَفْيَزَةِ «من المافيا» السياسة والاقتصاد والحرب ، فيقول : «الحرب في البوسنة والهرسك ، كما في ناغورنو كاراباخ ، حيث تتواجه فيها الدول والجيوش النظامية بشكل أقل مما تتواجه العصابات المتخاصمة ، إلى درجة يمكن تشبيهها بالصدمات وبأنها لا تختلف ولا تتميز عن حروب عصابات الأشرار في أمريكا الشمالية ، والحروب العشائرية في إفريقية» .

الفراغ الإيديولوجي :

الأمة ، العقيدة ، الحضارة : يرجع السبب الثاني لعودة النزعة أو الروح القومية ، إلى الفراغ الإيديولوجي نتيجة انحسار الشيوعية . ليس فقط أنه توضح بعد خروج الشيوعية من إدارة الصراع ، واللجوء إلى النزعة القومية ، مما جعل التغيير أكثر سهولة ، ومشروعية ، لا بل أكثر عمومية ، إذ أنهك الطراز الإيديولوجي الذي عاشت فيه أوربة خلال قرنين ، مع اختفاء أو تراجع الشيوعية ، فالثقة والتقدم ، شارك فيهما الشرق والغرب ، منهيان عصراً جرى تدشينه من قبل الثورة الفرنسية ، حيث ساد الاعتقاد بأن التاريخ الأوربي ، يعبر مخرجاً ذي حدين : الأنوار/ والظلامية ، قدماء /حديثون ، تقدم/ رجعية . بهذا ، فإذا اختفى أفق المستقبل ، وأصبح الحاضر مجهولاً ومغلقاً ، يصبح هناك ميل للتوجه نحو ما هو يقين أو ثقة ، بالأصول العرقية ، القومية أو الدينية .

فمجيء ما «بعد التجديد أو العصرية POSTMODERNITE» الذي ينبيء عن عودة ما تسميه دومينيك وولتون DOMINIQUE WOLTON : «عصابة الأربعة» : (الأمة ، التاريخ ، الدين ، الهوية) كلية الوجود ، في أوربة لما بعد الشيوعية . وأعادت للبحث ضمناً طرازاً لبناء أوربة ، تم تصوره من قبل نخبة عصرية وتكنوقراطية .

فإذا فضلت أوربة عصر ما بعد الإيديولوجية ، أو «عصر عدم الاطمئنان في العالم» ، طبقاً للتعبير الذي استخدمه جورج ويغل GEORGE WEIGEL ، مشجعاً على «انتقام الأمم» ، حسبما يقول صامويل هانتنغتون SAMUEL HANTINGTON . ويتعلق الأمر بخطوط فصل بين الحضارات التي تجازف لكي تصبح خطوط جبهة ، وقد حدث طبقاً لهذا المعيار ، والأحرى ، حسب ذلك ، ويتعلق الأمر «بآسيوية» «من آسية» اليابان ، وهندوسية «من الهند» الهند ، على حساب الروح القومية ، شاملة ، إرث نهرو ، والصحوة «الإسلامية» في العالم الإسلامي ، وما يسمى بالشرق الأوسط ، حيث أخذت تأخذ الدور كبديل عن العروبة . وفي أوربة ، يسترجع الانشقاق بين المسيحية الغربية والشرقية ، أهمية كبيرة ، تجاه روسيا أو البلقان . ويقول هانتنغتون أن : «الأزمات المحلية المعرضة لأن تتوسع ، هي تلك — كما هي في صورة الحرب في البوسنة والقوقاز — التي تحدث على طول الصدوع بين الحضارات» . ويضيف على ذلك ، رؤيا قيامية : «إذا اندلعت الحرب العالمية المقبلة ، ستكون حرباً بين حضارات» .

هذا ، ويرفض معظم الاختصاصيون البلقانيون تفسير أزمة البوسنة على أنها حرب دينية ، دون نفي أهمية «البنى العميقة» ، الثقافية والدينية . إذ كانت البوسنة ، الجمهورية اليوغوسلافية الأكثر علمانية ، ومع نسبة مانوية أكثر رواجاً بين الجماعات العرقية ، مع ذلك ، يمثل الدين ، عنصراً هاماً في هوية الجماعة ، كهوية قومية بين الصربيين الأرثوذوكس والكروات الكاثوليك والمسلمون ، حيث جعل منها تيتو قومية في ستينات (١٩٦٠) . لكن ، وهنا أيضاً ، لم تستطع المانوية الخاصة بزعماء النزاع الحالي أن تلزمهم إلا في مجال حجب بعض المفارقات أو التناقضات في تاريخهم المشترك . فالكرواتيون كالمجريين أو البولونيين ، يعتبرون أنفسهم كسور ضد التوسع التركي والإسلامي ، تاريخياً ، في حين كان الصربيون وكراينا ، في الحقيقة «موضوع النزاع الحالي» ، هم الذين قاتلوا

العثمانيين ، والأمر نفسه ، يتوضح عند قراءة روايات «إيفو آندريك IVO ANDRIC » «حولية ترافنيك ، وجسر درينا» من أجل التأكد من أهمية الانشقاقات الدينية . بل أيضاً إلى أية درجة قام الجور العثماني بالتوفيق بين الصربيين والكرواتيين .

أما مسلمو البوسنة ، فيقال إنهم من المتحدرين من الهرطوقيين ، البوغومل «المانويين البلقان» حسب التعبير الكنسي ـــ واعتنقوا الدين الإسلامي في زمن الإمبراطورية العثمانية . ويعتبرهم الصربيون كصربيين ، ويتجاهلون الدين «وهذا أمر لا يحتمل» . والكرواتيون ، كمتحدرين من انشقاق نخبة من المجتمع الكرواتي «حيث أنهم كاثوليك» البوسنة .

وترك البوسنيون المسلمون ، أمام اختفاء البوسنة الممزقة بين صربيا وكرواتيا ، طبقاً لتقطيع عرقي ، في حين كانوا الأكثر علمانية في الدولة المشتركة للشعب اليوغوسلافي السابق ، واليوم ينكفئون حول الهوية الوحيدة التي بقيت لهم ، الهوية الدينية . ويكون بذلك ميلوسوفيتش MILOSVIC قد خلق ما كان يدعي أنه كان يحاربه .

تذكر هذه العلاقة بين العقيدة الدينية والقومية في أوربة ، بملاحظتين ، إذن نشأت القومية الحديثة تاريخياً مع علمنة السياسة ، وإنها احتفظت برابط وثيق مع الدين في الإمبراطوريات متعددة الجنسيات : البروتستانتية في أوربة الوسطى «بما في ذلك الشعب الألماني» ، في مواجهة الكاثوليكية الهابسبورغية ، وخصوصاً الأرثوذوكسية في البلقان [رومانيا ، بلغاريا ، صربيا ، اليونان بشكل خاص» ، في مواجهة العثمانيين . وبعد تقسيم بولونيا في نهاية القرن الثامن عشر بين روسيا الأرثوذوكسية وبروسيا البروتستانتية ، أصبحت الكنيسة الكاثوليكية وديعة في الفكرة القومية . وعثر على هذا الدور من جديد ، تحت الحكم الشيوعي ، كذلك في لتوانيا ، كما في سلوفاكيا ، وفي كرواتيا . فهناك اليوم أحد الفوارق بين الكاثوليكية في الشرق وفي الغرب من القارة الأوربية . إذ بقيت في الشرق مرتبطة بالهوية القومية ، لا بل ، أكثر من ذلك بالتبعية القومية . وفي الغرب ، بقي الديموقراطيون المسيحيون ، الأعمدة في الفكرة الأوربية ، حيث أصبحت غداة الحرب المُلْهِمين الأول ، ففي فرنسة ، أنقذ التصويت الكاثوليكي في بروتانيا والألزاس ، ماستريخ .

عالمية الاقتصاد وتجزئة سياسية :

لقد جعل الاقتصاد العالمي ، والثورات التقانية «التكنولوجية» من الرغبة بالقوة ، أمراً لا جدوى منه «فقد أظهرت الأزمات المالية ــ قريبة العهد ، أن السيادة القومية كانت وهماً بهذا الخصوص» . ولم تكن الفرضية التي يعتمد عليها جان ــ ماري غيهينو (JEAN - MARIE GUEHENNO) جديدة لكنها تتضمن افتراضات رضية بالنسبة لموضوعنا ! إن الفروق الملائمة للعمل الاقتصادي ، والتشاور أو التوافق السياسي ، هي فروق متناقضة ، إذ أصبحت حكومات الدول / الأمة ، حسب تعبير دانييل بل (DANIEL BELL) ، صغيرة جداً ، أمام المشاكل الكبيرة جداً ، وكبيرة جداً ، أمام المشاكل الصغيرة .

لكن ، وعلى عكس النبوءات الماركسية والليبرالية ، لم يترافق ذلك آلياً مع سقم في النزعة القومية . والأمر كذلك في المجال الاقتصادي . وكما لاحظ إيلي كوهن ، كلما ازداد الاقتصاد العالمي اندماجاً ، أو تكاملاً ، ابتعدت المشروعات عن مجالاتها الأصلية مكرهة . «فكلما زادت يقظة الروح القومية ، تزداد في الوقت نفسه ، التشنجات المحلية» . وكان الحوار حول منظمة التجارة والمدفوعات (GATT) مثالاً واضحاً .

لكن ، وخصوصاً ، تجاوز الأمة من قبل الأممية في الاقتصاد وفي الاتصالات ، فهذا يعني ، إعلان عن موت سياسة (غيهينو) ففي حين يدفع المنطق الاقتصادي إلى العالمية ، وإلى الترابط والتكامل الإقليمي ، فإنه يتجه في المجال السياسي ، نحو التجزئة القومية .

والأمر كذلك ، في الفكرة التي تقول إن السوق العالمي الشامل يذيب الذاتية العرقية ، ولا يحققها . وعلى العكس ، توحي دراسة حديثة قام بها جوويل كوتكين ، أن الاقتصاد العالمي سيصبح مسيطراً عليه من قبل قبائل من المواطنين العالميين» في القرن الواحد والعشرين . وستصبح الشبكات العرقية الدولية «الشتات» أحد عوامل النجاح . وستصبح هذه الظاهرة على علاقة مع رابط تم درسه من قبل علماء الاجتماع ، الرابط ، بين النزعة العرقية والنجاح الاقتصادي في المجتمع الأمريكي : «الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية» .. سوف ترتحل نحو اليابانيين والصينيين ، واليهود أو الأرمن . وستصبح سرعة

تحركهم المهيمنة ، مع الركود النسبي من ذوي العرق الأسود ، أحد العوامل في التوترات بين العروق .

فإلى أي مدى يمكن أن تؤثر العوامل الاقتصادية في ديناميكية القوميات ، ما بعد الشيوعية ؟ فالأمم التي خرجت من الكتلة السوفياتية ، اكتشفت من جديد ، وفي آن واحد ، السيادة السياسية وشكلاً جديداً من التبعية الاقتصادية ، فالتبعية بحد ذاتها ليست مشكلة ، كما تظهر في حالة إسبانيا ، فلم تجد عائقاً أمامها في التوسع الاقتصادي الهائل الذي حقّقته خلال السنوات العشرين الأخيرة ، ولا خلال فترة التحول إلى الديموقراطية ، لكنها أصبحت مقبولة تماماً بالنسبة للمجتمع ، لأنها وجدت عوضها في التطور الشامل في النادي الديموقراطي وفي الرفاه في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، والوضع الحالي ، في أوربا الشرقية ـــ الوسطى ، هو وضع تبعية دون عوض بالتكامل . وستصبح ردود الفعل القومية والاقتصادية ، إذا وجب أن تمتد وتتوسع ، مخيفة ، وهي مدركة بالحواس .

لقد عجل انهيار النظام الاقتصادي في تفكك الدول الاتحادية متعددة الجنسيات ، السلوفينيون والكروات ، حيث كانوا مقتنعين ، بالدولانية «من الدولة» وإعادة توزيع الاتحاد اليوغوسلافي ، الذي كلفهم غالياً ، وبأن الاستقلال قد شجع على تكاملهم مع السوق الأوربية ، في ظروف من الهروب المعمم من الاتحاد السوفياتي واتبع البلطيقيون منطقاً مشابهاً ، وأصبحت «القوميات» بالنسبة للسلوفينيين والبلطيقيين ، والتشيك ، قبل كل شيء «أنانيات» اقتصادية ، شبيهة بتلك ، مما لدى الكتلانيين والفلمنكيين أو جامعة لومبارديا .

وتبرهن حالة سلوفاكيا ، على العكس ، بأن النزعة القومية ، ليست إيديولوجية مطابقة للعقل . فقد صوت السلوفاكيون في شهر حزيران عام (١٩٩٢) للأحزاب القومية ، ولم تبخل على الاتجاهات الدهماوية الاجتماعية ، من أجل الاستنباط ، بعد عملية الطلاق ، أنها كانت الخاسرة الكبرى ، اقتصادياً «إعانات للميزانية ، استثمارات أجنبية» ، وعلى العكس استخدم اليمين الليبرالي التشيكي ، فاكلان كلوس VAKLAN KLAUS ، الحجة الاقتصادية ضمناً «العبث» السلوفاكي من أجل أن يقود التشيكيين لكي يصبروا على حرمانهم من دولة جمعتهم هوية واحدة منذ عام (١٩١٨) . ويبقى أن مواقف المعارضة في المجتمعات

التشيكية والسلوفاكية تجاه الانتقال لاقتصاد السوق «تحررية تشيكية ، وقومية شعبية — سلوفاكية» قد ساهمت مع تزامن عملية التقسيم إلى أمتين ، ومجتمعين ، وسياستين مختلفتين وفعالتين .

فإذا كان العامل الاقتصادي ، قد شجع على الانفصال في المرحلة الأولى ، يلاحظ الحدود الاقتصادية في مرحلة الاستقلال ، في المرحلة الثانية . فقد اكتشفت معظم الدول المتحررة من الاتحاد السوفياتي ، أن عملاتها الجديدة «الرمز الأكثر تثميناً بعد العَلَم ، في الاستقلال» غير قابلة للتحويل ، كما أن تزودها بالطاقة ، لم يعد بالأمر السهل ، لأن أمكنة إنتاجها ، توجد في روسيا كما شهدنا كيف أن روسيا تستخدم السلاح الاقتصادي ضد أكرانيا ، أو ضد بلدان البلطيق ، وكذلك صربيا ، ضد كرواتيا «فكانت السياحة المصدر الرئيس للقطوع الأجنبية لكرواتيا» . لكن أيضاً من قبل المجموعة الدولية ضد النزعة القومية في نظام ميلوسيفتش .

بعبارة أخرى ، لعب الاقتصاد في المرحلة الأولى من أجل الانفصال ، ومن ثم من أجل العودة إلى التعاون . والحالة هذه ، إلى الوحدة ، باستثناء قريب ، في ألمانيا ، حيث شجع الاقتصاد على العكس ، من أجل الوحدة ، ولكي يصبح العائق الرئيس أو التحدي في عملية الاندماج والتكامل . ففي حين اقترح كوهل ، غداة سقوط جدار برلين ، تبادل المارك الشرقي مقابل مارك غربي ، «وهذا سخف اقتصادي ، لكنه رمز سياسي فعال» ، تحدث جورجن هابرماس JURGEN HABERMAS ، وليس دون بعض العجرفة ، عن «قومية المارك الألماني» ، لدى مواطنيه الشرقيين الجدد ، كما لو أن الأمر بنظر التاريخ ، ليس مفضلاً على جميع الآخرين .

تحديث أم «عودة التاريخ» :

لم تتوقع العلوم الاجتماعية مطلقاً يقظة النزعة القومية ، كما شوهدت على أثر انهيار الشيوعية . ويتساءل روبرت سولو ROBERT SOLOW ، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد «ضبط في مكانه تماماً من أجل الحديث عن فشل التوقعات» : «لماذا يحق لأحد ما ، كانت توقعاته خاطئة ، أن تكون له آراء في مواضيع أخرى ؟» هذا هو إذن ما يجب

أخذه بالحسبان ، وبتواضع ، إسهام منظري النزعة القومية . وإن العزاء «الهزيل» الوحيد ، هو أن النخبة المثقفة والسياسية تجد نفسها أيضاً منزوعة السلاح أكثر .

فهناك تفسيران رئيسان لـ «يقظة النزعة القومية» ، كانا قد اقترحا : الأول ، الأكثر شيوعاً بين النخبة السياسية والرأي العام ، ينطلق من رؤيا تثقيفية في الأمة ، أو أصولية ، ولا يُرى فيها سوى تشبه بالقدامى ، أي عودة التاريخ ، أو عودة مكبوتة . أما الثاني ، وهو الأكثر شيوعاً في العلوم الاجتماعية ، وهو على العكس ، يعتبر النزعة القومية ، والبنية المتأخرة ، والتشوش ، في الدول / الأمم ، على أنقاض الإمبراطورية السوفياتية ، كخطوة ، بالتأكيد لبقة نوعاً ما ، في طريق المجتمعات نحو التحديث أو العصرنة .

وتنطلق الفرضية الأولى من أدب النزعة القومية ، لما بعد فترة الشيوعية ، التي تلخص انمساخات «المُجمِّد» أو «القِدْر» . فالشيوعية ، انطلقت كـ «مُجَمِّد» أو «مُجَلِّد» ـــ من الجليد ـــ يُجَمِّد بعضاً من المشاكل ، في الأماني ، والمشاكل القارية ، والتي يمكن أن تنشأ بعد نصف قرن فيما بعد ، في وضع سليم ، أو «هناك حيث يكون المجمد قد توقف عن العمل» ، وفي وضع يثير الاشمئزاز . تفترض استعارة «القِدر» أو «المجمد» ، أن القدرة الإمبراطورية السوفياتية ، تحتفظ ، تحت غطاء القدر «بالأمم الأسيرة» مع أزماتها ومع ضغائنها ، لتطبخ ثانية اليوم ، بعد أن تحررت .

توجد هذه الفرضية ، ضمناً ، في خطاب كلنتون ، أثناء تنصيبه كرئيس للجمهورية ، في شهر كانون الثاني عام (١٩٩٣) ، حيث ذَكَّر «بعالم أعيد تسخينه بشمس الحرية ، لكنه «عالم مهدد بالكراهية وأحقاد السلفيين» ، وكذلك بالهيمنة الإمبريالية ، وأطماعها وأحقادها . والعبارة نفسها ، استخدمها الرئيس الفرنسي متران ، بخصوص يوغوسلافيا السابقة ، في شهر شباط (١٩٩٢) ، أثناء حوار جرى تحت اسم موحٍ ، بعنوان «أوربة والقبلية» إذ يقول : «من جهة ، أوربة ، خاصتنا ، تلك التي تسير بخطى ثابتة ، نحو مستقبل مشع ومزهر ، وعالمية ، في ماستريخ . وفي الجانب الآخر «القبليات» ، البربرية في الشرق ، وهي تتراجع نحو الإيديولوجيات والتصرفات التي ترجع لعصر ، اعتقدنا أنه قد ولى .

يمثل هذا التفسير ، الأكثر ذيوعاً في الغرب ، سواء بين النخبة السياسية ، أو في وسائل الإعلام ، أو أوساط الرأي العام ، يمثل الكثير من السهولة ، وقبل كل شيء البساطة : فالمشاكل القومية اليوم ليست إلا نتاج هؤلاء في الماضي ، من ثم ، فالنزعة القومية تتعلق بالبعد «العاطفي» من السياسة : إذن لدينا مشكلة أو قضية ، ذات أبعاد عاطفية ، فهمناها على أنها مخالفة للصواب ، لأننا لا نهتم إلا بتحليل الطبيعة السياسية فيها . أخيراً ، يتعلق الأمر بـ «قبليات ، أو عشائرية» ، في بلدان بعيدة ، حيث لا نعلم عنها شيئاً ، كما قال شامبرلان ، في ميونيخ» ، وهذا ما أعفى أوربة الغربية من إقامة رابط مع التظاهرات ذات النزعة القومية التي حدثت ، وبالتالي التورط في المشاكل ذات النزعة القومية . لأن «قبليات» الشرق لا تنتمي لتاريخنا ، «أعني أوربة العالمية التي ابتنيت» حتى ولا إلى جغرافيتنا .

يعتمد هذا التفسير على مسلمات ثقافية ، تاريخية ، جوهرية ، بالمعنى الذي حدد فيه كليفورد جيرتز CLIFFORD GEERTZ «الروابط الأساسية» للدم واللغة والدين والأعراف أو التقاليد ، كنتائج «لقرون من التبلورات التدريجية» ، المطبقة ما بعد الشيوعية ، وإنها تخفي الطبيعة السياسية للمشكلة القومية ، التي بدأت بربطها مع انهيار الشيوعية ، والثغرة الديموقراطية .

ويطرح انهيار الاتحاد السوفياتي عام (١٩٨٩) ، كما يطرح ما يسمى بـ «ربيع الشعوب» عام (١٨٤٨) ، وفي آن واحد ، مشكلة الأمة والديموقراطية ، والسيادة القومية ، فهل كان المتظاهرون الألمان الشرقيون عندما كانوا يرددون «نحن الشعب» في شهر تشرين الأول عام (١٩٨٩) ، بعد سقوط جدار برلين ، فهل كان ذلك الشعار ، «نحن الشعب» ، انزلاق ذو دلالة «للدَمَقرطة» وإلى إعادة الوحدة ، «أمرحلتين» أم مُرَكَّبين ؟ للخروج من الشيوعية . كان التعديل الأول على الحدود ، وكان التطبيق الأول لمبدأ حق تقرير المصير القومي لما بعد الاتحاد السوفياتي ، هو إعادة توحيد ألمانية ، حيث كانت في الماضي دولة /أمة خلال فترة الـ (١٨٧١ ــ ١٩٤٥) ، لكن وهنا ، لم يجر الحديث عن عشيرة أو قبيلة .

بعبارة أخرى ، فالموضوع المطروح هنا ، ليس معرفة فيما إذا كان تقرير المصير ، حسن أم سيّىء ، بحد ذاته ، بل فيما إذا كان ينسجم مع الديموقراطية ، مع «المجتمع

المفتوح» ، ومع «التكامل الأوربي» . والحجة من حيث المستوى ، ليست حاسمة ، ولا هي للديموقراطية ولا لقابلية الحياة الاقتصادية . لكنها لا تشبه سلوفينيا ، التي لا تملك القدرة والحجم المطلوب ، لكي تصبح قابلة للحياة . وكان انفصال النرويج وفنلندا عن السويد ، أو بلجيكا عن هولاندا ، قديماً ، وكذلك سلوفينيا ، أو بلدان البلطيق اليوم ، هي النتيجة والشرط ، لتطور الديموقراطية . فبالنسبة «للأمم الصغيرة» ، طبقاً لرأي لميكائيل والزر MICHAEL WALZER أو ميلان كونديرا MILAN KUNDERA ، فالاستقلال ، حيث الهدم ، لبنيانات الامبراطورية أو متعددة الجنسيات ، ربما هو الشرط للديموقراطية ، والتكامل ، وهو أيضاً الذريعة ، بأن تتطور فلسفة السلوفيني فلنتين هريبار VALENTIN HRIBAR ، حيث يقول :

«فقط ، الأمة ذات السيادة ، هي الوحيدة ، القادرة ، وبمنتهى الحرية ، أن تتخلى عن جزء من سيادتها الوطنية ، وتحويلها إلى الجماعة الدولية [...] ، لكن الشعوب التي تعيش في مستوى دون مستوى الأمة ــ أو ما تحت الأمة INFRANATIONAL ، وليس في دولها الخاصة ، تبقى بين وبين من الأسباب [...] لتحصل على الاستقلال ، بعبارة أخرى ، في وضع لموضوع كامل في أوربة الجديدة ، وليس فقط ستبقى كما كانت عليه حالها كما في السابق ، حتى الوقت الحاضر ــ مادة ــ موضوعاً ــ بل ستصبح سَقَطاً من التاريخ ، أثراً عرقياً ، نادرة فولكلورية ، دون أية قوة للسيطرة على هويتها الخاصة» .

لم يكن أصل تفجر يوغوسلافيا أو الاتحاد السوفياتي ، الحقد أو الكراهية ، بل التفاعل بين التحلل في النظام الشيوعي ، وكذلك في الدولة الاتحادية ، فإن العنصر الحاسم في بقاء أية دولة متعددة الجنسيات على قيد الحياة ،التخلص من الدكتاتورية ، هو كما آل إليه وضع إسبانيا ، كما يقول خوان لينز JUAN LINZ وألفرد ستيفان ALFRED STEPAN : فالديموقراطية الجديدة ، تستلزم ، قبل كل شيء ، الإقرار بشرعية النطاق الدولي الذي تسجلت فيه ، فإذا انعكس ما كان قد نُظِّمَ بعد فرانكو ، فالانتخابات الأولى الحرة ، لم يكن لها مكان ، في آن واحد ، في مجمل أراضي الدولة ، ويصبح تماسكها المستقبلي مشبوهاً ، وإن ما حدث في يوغوسلافيا السابقة ، حيث لم تتمكن الانتخابات الأولى الحرة من أن يكون لها مكان على نطاق الاتحاد ، بل جرى ، أولاً في سلوفينيا وفي كرواتيا ،

وانطلاقاً من اللحظة التي اشترطت فيها السلطة الجديدة شرعية الديموقراطية ، على مستوى الجمهوريات ، وجدت الدولة الاتحادية ، الموروثة عن النظام الاتحادي ، نفسها ، منزوعة الشرعية في الحال . والحجة نفسها ، ولها الثمن نفسه ، بالنسبة لتصدع الاتحاد السوفياتي ، عبر الأزمة في مركز الدائرة ، مع السلطة الاتحادية المعبر عنها من قبل غورباتشيف رئيس الحزب الشيوعي السوفياتي ، والسلطة القومية المجسدة من قبل يلتسن رئيس جمهورية روسيا الاتحادية .

فإذا استمرت السيادة القومية ، متحدة مع السيادة الشعبية ، في المرحلة الأولى ، من تفكك نظام متعدِّد القوميات أو الجنسيات ، على شكل إمبراطورية ، يبقى الأمر متعلقاً إلى أية درجة يبقى هذا التكامل مستمراً ، أو أن الأمر لا يتعدى مرحلة أولى ، ستصبح متبوعة بتآلف قومي آخر ، مع نزعة استبدادية . أفلا نشهد الآن ، حدوث انفساخات بين الديموقراطيات الليبرالية الجارية مع تلك القومية والشعبية ، في معظم بلدان أوربة الشرقية ؟ وقد عبر عن هذه العقبة إيستفان بيبو ISTVAN BIBO في مؤلفه «بؤس الدول الصغيرة في أوربة الشرقية» والمطبوع في نهاية الحرب الأخيرة ، والذي يعتبر أفضل مرشد في هذا الموضوع ، عبر بالطريقة التالية : «الفاشية موجودة كبؤرة في كل مكان ، حيث ينفصل باعث الأمة عن تلك الحرية ، على أثر كارثة أو وهم ، أو هزة تاريخية ، أياً كان سبب الخوف المسبب للاختلاج ، من رؤية الحرية مهددة ، دافع الأمة» .

عودة أم تغير مجرى التاريخ ؟

النسيان هو أيضاً أساسي كالذاكرة ، للبناء القومي ، فقد كتب آرنست رينان ERNEST RENAN في كتابه : «ما هي الأمة» ، الصادر عام (١٨٨٢) ! «جوهر الأمة ، هو أن جميع الأفراد لديهم الكثير من الأمور المشتركة ، أيضاً ، ينسى الجميع أموراً أخرى» . كما أن الأمر بالنسبة لرينان ، أن «يجعل كل مواطن من نفسه قديساً» .

إذ يستند معظم زعماء الأزمات القومية الحديثة على التاريخ . وليس هنالك مكان في العالم ، يحتفي مع كثير من المثابرة والفخار بهزائمه التاريخية ، إلا في أوربة الشرقية ،

ما بعد الشيوعية : فالذاكرة الجماعية كوهم لما يسميه د. هـ. لورانس D. H. LAWRENCE التفكير بالدم .

فعندما نستذكر ، من أجل توضيح النزاعات الحديثة ، خصوصاً في يوغوسلافيا السابقة ، بل أيضاً في «إيرلندا الشمالية» ، وفي الهند ، فالحجة بـ «الحقد السلفي» ، يجب معرفة أن هذا الأمر قد اختلق مجدداً «أعيد إنتاجه» ، ففي حالة الصرب والكروات ، ترجع لما بعد الحربين العالميتين ، وخصوصاً للفترة (١٩٤٠ ــ ١٩٤٥) ، وهذا الأمر في نظر المؤرخ ، هو نتيجة ، أو حاصل ، حديثة نوعاً ما . ففي الطلاق التشيكي ــ السلوفاكي ، كان العداء المشابه غائباً تماماً ، وإنه يتفق تماماً بالنتيجة ، مع التمييز الحقيقي للتاريخ ، بشأن الانتفاع منه أو الأخطاء التي ارتكبت في الخطابات السياسية ، لغايات بشكل خاص لإضفاء الشرعية على السلطة الجديدة أو لجوئها للعنف . ففي المجال الإيديولوجي ، فيما بعد الشيوعية ، استندت النخبة السياسية على الجماعية للهوية «القومية أو الدينية» ، لتجاوز الفراغ الناتج ، ولم يكن النجاح محدداً بردة وراثية سلفية ، بل من قبل استراتيجيات سياسية في الغزو ، «أو من الصيانة» من السلطة ، التي حصلت على الشرعية بلجوئها إلى «القيم القومية» ، أو إلى التاريخ . وهذا يدل على أن ليس الحقد «السلفي» هو سبب الحرب في البوسنة ، بل الحرب هي التي خلقت البغضاء .

ومن التلاعب بالخطابات التاريخية ، فلا أحد كان متأكداً من الخروج سلمياً ، في زمن ما بعد الشيوعية ، ومن حرب الذكريات ، لا يوجد في البلقان ، سوى خطوة في الحرب القصيرة جداً ، حالات كوزوفو ، وفي ترانسلفانيا ، أو في مقدونيا «كما في ناغورنو كاراباخ» ، وهي أمثلة عن تزامن الأعراض . «مناطق لتحقيق حلمين» . كذلك تطالب اليونان بـ «حقها» في مقدونيا ، مذكرة بفيليب المقدوني ، «الذي لم يكن يونانياً ، بل كان هذا ، وهذا صحيح ، لكن منذ من بعيد جداً من قبل ....» ، فتطالب برلمانات أثينا وسكوبيا بالشعار نفسه الذي وجد على قبر فيليب ، ومن الناحية الرمزية ، فالنزاع قد بدأ من قبل .

وفي كرواتيا ، هناك ميل لنسيان الفكرة التي تقول ، إن يوغوسلافيا ، كانت من

اختراع الأسقف الكرواتي ستروسماير STROSSMAYER ، في القرن العشرين ــ كبديل عن النمسا ــ المجر : «إننا ننتظر هذه اللحظة ، منذ ثمانية قرون !» . هذا ما صرح به وزير الدفاع الكرواتي ، بمناسبة الاستقلال . كما أعاد الرئيس تودجمان TUDJMAN ، الجنرال ، وعالم تاريخ دولته ، تعميد «ساحة ضحايا الفاشية» ، في زغرب ، تحت اسم «ساحة أبطال الكرواتيين» ، في حين يطلق اسم ميل بوداك MILE BUDAK على إحدى المدارس ، وهو منظر «أوستاشي» ، للتطهير العرقي ، معاد للصربيين ، وتعزى له العبارة «ثالث لاستئصاله ، وثالث لطرده ، وثالث للتمثيل به» . لكن ، ودون شك ، ففي الصرب ، التي اندفعت فيها هذه التجاوزات التاريخية لغايات سياسية إلى أبعد من ذلك بكثير : لأن المؤرخين والمثقفين قد ارتضوا تلك التصرفات بالضبط ، وقبلوا تلك الممارسات . فقد قدمت المذكرة الصادرة عن أكاديمية العلوم الصربية الصادرة عام (١٩٨٦) ، الأسس الإيديولوجية لمشروع صربيا الكبرى ، وحيث استحوذت على ميلوسوفيتش ! وهي ذات منطلقات تدافع عن الصربيين «الذين يشكلون ١٠٪ من السكان فقط» في كوزوفو . ويتم التوصل إلى الفكرة القائلة أن صربيا هي في كل مكان حيث يوجد صربيون . كما قدم المؤرخ البلغرادي فيسلان دجورتيك VESLIN DJURETIC ، الصيغة المناسبة لذلك ، إذ قال : «إن الحدود المفروضة من قبل أوربة ، ثم وُرثت من قبل الشيوعية هي حدود جائرة تماماً . وإن ما نريده هو وحدة البلاد الصربية : صربيا ، مونتنغرو ؛ صربسكا ، كرايينا ، جمهورية الصرب البوسنة ، وشمال مقدونيا» . بعبارة أخرى ، يعتمد القوميون الصربيون ، وفي آن واحد ، على العنصر العرقي بخصوص أقليتهم في كرواتيا ، وفي البوسنة . وعلى العنصر التاريخي بخصوص كوزوفو ، حيث يصل قريباً من تسعة أعشار السكان ألبانيون .

فهذا الذي صاغ تلك الفرضيات الصربية ، بطريقة أكثر ما تكون وضوحاً ، والأكثر مبالغة وتجاوزاً للحدود المعقولة «متوقف الآن» ، هو دون شك ، زعيم صربيي كرايينا ، عالم النفس يوفان راسكوفيتش JOVAN RASKOVIC ، التناظري لكرادزيتش KARADZIC «وهو أيضاً عالم نفس» في البوسنة ونشر في بلغراد عام (١٩٩٠) كتاباً بعنوان : «البلد المجنون» ، قدم له دوبريكا كوزيك DOBRICA COSIC الكاتب ،

الرئيس : جاء فيه : «هناك حيثما يعيش الصربيون ، فهناك المناطق الصربية من الدولة الكرواتية [...] وهنا السؤال : لمن تعود هذه الأرض ؟ ويبقى مفتوحاً تماماً . والأقوى وحده ، يمكنه أن يقول إنها تعود له . لكن ، بالضبط ، هذا هو السؤال ! من هو الأقوى ؟» . وهناك أيضاً جيرينوفسكي JIRINOVSKI والذي لم يعترف بذلك . إذ يقول : «الشعوب الصغيرة ، لديها مخاوف مستمرة من الأمم الأكبر [...] ، كذلك فقد استسلمنا لرغباتنا من أجل أن نفرض على أنفسنا ما نعتقد أنه جرم» . يجب إذن أن يتحرر الصربيون من هذا التعقيد ، بتأكيدهم على رغبتهم بامتلاك القوة . وإلا لا يمكن تجنب الأزمة : إذن ليس هنالك ما يدهش ، إذا ما تطور وضع الحقد الكلي والذهان الهذياني PARANOÏA في هذا البلد . حقد أججه المثقفون والسياسيون الصربيون عمداً . ولم ينف راسكوفيتش ، زعيم الحزب الديموقراطي الصربي ، هذا الحقد ، حتى أنه ادعى خلال مقابلة متلفزة ، بقوله : «إنني أشعر أنني مسؤول ، لأنني قد أعددت لهذه الحرب ، ولو أن الأمر لا يتعلق باستعدادات عسكرية . ولو أنني لم أحث على هذا التوتر العاطفي ، في نطاق الشعب الصربي ، لم يحصل أي شيء من هذا القبيل ، فحزبي ، وأنا نفسي ، أطلقنا مفجر القومية الصربية ، ليس فقط في كرواتيا ، بل في كل مكان آخر ، في البوسنة والهرسك خصوصاً» .

فقد كيَّف المثقفون الصربيون ، والمؤرخون ، والكُتَّاب ، وحتى علماء النفس ، إنتاجهم الفكري ، ليتوافق مع ما يجري من تطهير عرقي وغير ذلك ، ولعبوا دوراً جوهرياً في إقرارهم بشرعية «التطهير العرقي» . وقد تساءل جوليان بندا JULIEN BENDA في عشرينات القرن العشرين (١٩٢٠) ، حول دور المثقفين ، كونهم تخلوا عن القيم الإنسانية العالمية ، في مؤلف حمل عنوان : «خيانة رجال الدين» ، وقد استخدمت العبارة لوصف المثقفين الأوربيين ، عند تعريضهم للشيوعية بالشبهات . ويمكن أن يثار الأمر اليوم ، حول دور المثقفين في بعث النزعات القومية .

ولا تستدعي حالة النزاع في يوغوسلافيا السابقة ، سوى كمثال ، بحيث أن المدى أكثر شمولاً . وصَدَر لِمُختصين اثنين في السياسة مقالة حديثة ، عن الهند «سوزان وليود رودولف» SUSANNE ET LIOYD RWDOLPH ، كدراسة ، جاء فيها : «في الظرف

الذي ترى فيه الطبقة المتوسطة الهندوسية ونخبتها المثقفة أن وضعها قد انحط ، في مواجهة الطبقة الجديدة الغنية ، وأخذت الأزمة بين الهندوس والمسلمين تستخدم المراجع التاريخية والشعارات الدينية لغايات سياسية . ومعظم تحليلاتهم محرفة عن النزاع الصربي ـــ الكرواتي ، أو في البوسنة «أحقاد تاريخية» ، وهي كذلك ، مُدَبَّرة ، على أقل تقدير ، كما لو كانت موروثة ، والكلام «القديم» ، هو الادعاء بأن الأمر يتعلق بقوى أساسية هاربة من التاريخ ، ومن العمل الإنساني ، في حين أنها ليست في أغلب الأحيان ، سوى سقط متاع مصطنع ، فالمثقفون والكتاب والفنانون والسياسيون (يختلقون) الأحقاد [...] ، وهذه ليست ميزة قديمة ، أو أساسية التي تثبت أية هوية وتصبح محددة . فهذه الهويات مختلفة ، ببراءة أو بخبث في وسائل الإعلام المكتوبة أو المرئية والمسموعة ، وفي الكتب المدرسية ونشرات الدعاية ، وفي المسلسلات المتلفزة العملاقة ، في الهند ، وفي الاستعراضات الكلامية الأمريكية ، وفي الاستراتيجيات الانتخابية ، في جميع الأمكنة ، حيث هو ذاته أم الآخر ، هم أم نحن ، ممثلين في ثقافة عامة والتي سوف تتوسع . إذ أن «الأحقاد السلفية» و«العرقية القومية» ، هي من الاختراعات العصرية» .

فالنزعة القومية ، هي قبل كل شيء ، من اختراع المثقفين منذ القرن التاسع عشر . والبحث الذي أجري من قبل فولكسجيست VOLKSGEIST ، فالعبقرية الخاصة لكل شعب ، وإعادة الاستمرارية التاريخية ، هي بقدر ما من المظاهر ، لما يسميه إريك هوبسبوم ERIC HOBSBAWM «اختراع العرف» ، وهو أيضاً فرضية لما بعد الحداثة ، لبنديكت أندررسون BENEDICT ANDERSON ، الذي يعتبر الأمم كـ «جماعات متخيلة» «مخترعة» «متخيلة» . لكنها ليست أقل حقيقة من أمور أخرى . وكما كتب ميكائيل والزر MICHAEL WALZER «الجماعات المشادة هي الموجودة الوحيدة» .

الدولة ـــ الأمة ـــ والحداثة :

لقد مَيَّز جون بلاميناتز JOHN PLAMENATZ بين الطرازين أو النموذجين القوميين ، الغربي ، حيث سبقت الدولة الأمة . والشرقي «المتضمن أوربة الشرقية ، بل أيضاً العالم الثالث» ، حيث الأمة هي البحث عن الدولة ، وهي متأرجحة بين التقليد ورفض

الطراز الغربي . وتعتمد العلاقة بين هذين النموذجين أيضاً على نتيجة الحوار ، في الوقت نفسه كلاسيكي ومعاصر جداً للأمة ، مواطن أو للأمة العرقية ، حيث «أوربة الأخرى» هي منذ القرن التاسع عشر ، المكان المفضل .

وتتوافق الأمة مع الدولة ، في الطراز الغربي «فرنسة ، بريطانيا» ، وقليلاما ، إذن ، تتطابق مع الجماعة السياسية . وفي الطراز الشرقي ، فالأمة ، بالأحرى الشعب ، محدد ، باللغة وبالثقافة وبالعرق . فمنذ الثورة الفرنسية ، وبالتأكيد منذ عام (١٨٤٨) ، عصر تصدير الطراز الدولة /الأمة الديموقراطي ، نحو أمم تابعة لإمبراطوريات متعددة الجنسيات ، كان الطموح الأول لجميع القوميين ، بالعمل على توافق الدولة مع الأمة السياسية ، فالقومية بالنسبة لأرنست جيلنر ARNEST GELNER ، هي «بشكل أساسي ، مبدأ سياسي ، يؤكد على الوحدة السياسية والوحدة القومية ، ويجب أن تكونا متطابقتين» .

وتصبح القومية ، طبقاً للطراز المقترح من قبل جيلنر ، ابن التصنيع ، وتفكك الجماعات التقليدية ، وإن الدولة /الأمة ، هي نتاج المجتمع الصناعي ، الذي هو بحاجة لكي يتجانس المجتمع فيه ثقافياً ولغوياً كوسيلة لنظام «قومي» في الثقافة والاتصالات «وهنا تقترب هذه الفكرة من فكرة كارل دويتش KARL DEUTSCH : الأمة ، كشيء جديد [جماعة اتصالات]» . «القومية ليست بعث أو يقظة قوة قديمة ، كامنة ، التي غفت ، بالرغم من كونها أيضاً ، أنها قدمت نفسها . فهي في الحقيقة النتيجة لشكل جديد ، لمنظمة اجتماعية قائمة على ثقافات عالية معتمدة على التثقيف ، ومستبطنة بعمق ، حيث يتلقى كل فرد حماية من دولته . فالروح القومية ، أو القومية تؤدي خدمة ثقافية سابقة الوجود الذي يتغير ...» .

ويميز جيلنر بين خمس مراحل من الحداثة في الدولة/ الأمة في الشرق :

١ـــ الإمبراطوريات متعددة الجنسيات «من معاهدة ويستفالي إلى الثورة الفرنسية» .

٢ـــ تطلب تطور التصنيع والتحديث ، استخدام اللغة نفسها من قبل الشعب ، وجهاز الدولة .

٣ـــ انتصار النزعة البيرونية (PYRRHUS) ـــ وهي النزعة الفلسفية الشكّية ، وتقرر أن كل حقيقة هي احتمالية ، وهي منسوبة إلى بيرون الإغريقي ـــ في الدولة / الأمة

(١٩١٨) ، وكتب ي. بيبو I. BIBO ، في هذا المجال «بؤس الدول الصغيرة في أوربة الشرقية» .

٤ــ «ليل وضباب» : هتلر وموسيليني «نشطوا» عناصر الموضوع القومي عن طريق الاغتيال والتهجير القسري .

٥ــ ظهور المجتمع الصناعي المتقدم مما سمح بالاستقلال الذاتي المحلي والتكامل ما فوق القومي SURRANATIONALE .

يستدعي هذا المخطط من المسيرة ، بالإضافة إلى العصرنة أو الحداثة الصناعية والدولة /الأمة ، عدة ملاحظات ، أولها نهاية الدولة السوفياتية ، وأكملت بذلك التاريخ الذي مهَّد له سقوط امبراطورية الهابسبورغ والإمبراطورية العثمانية ، واستعاد التاريخ «مجراه في البناء القومي ، وليس هذا مرادفاً للانحسار ، أو التراجع . من ثم ، فليست جميع الدول في الوضع نفسه في هذا المدى ما بعد الشيوعية ، بالنسبة إلى أطوار الطراز المعروض . فكان لكل من البولونيين والمجريين أو التشيك ، دولة منذ العصور الوسطى فُقِدَت على الأثر «في القرن السابع عشر بالنسبة للتشيك ، وفي نهاية القرن الثامن عشر بالنسبة للبولونيين» . من ثم استردت استقلالها عام (١٩١٨) ، لهذا ، فأوضاعها مختلفة عن تلك الدول الجديدة ، من حيث مدة الحمل . ففي حالة سلوفيني أو أكرانيا ، فالأمر يتعلق بأمم لم يكن لها دولة في يوم من الأيام «كرواتيا ، كان لها حتى القرن السابع عشر ، وسلوفاكيا عرفت أول دولة لها في الفترة (١٩٣٩ ــ ١٩٤٥) تحت حماية ألمانيا النازية» . وقد شكلت يوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا أو الاتحاد السوفياتي ، مرحلة ، في بناء الدولة /الأمة . أخيراً ، في حالة بيلوروسيا أو جمهوريات آسيا الوسطى ، والأمر يتعلق بإنشاء سوفياتيات ، فالنموذج السوفياتي ، كان الإطار لظهور هذه الأمم والتي تحاول اليوم أن تعطي نفسها شرعية عرقية «ضد الروس وأقليات أخرى» ، ففي خطة جلنر ، فإنها تتأرجح بين المرحلة (٢) «بداية التصنيع» والمرحلة (٤) «ليل وضباب» .

لكن المخطط العام الغربي ، ينطوي على نظرية التحديث التي تسبب مشكلة ، فإنها توحي بأنه ومنذ القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٤٥ ، فإن تشكيل الدول/ الأمم قد حدث بضربة «التطهيرات العرقية» ، مع عنف أحياناً (كما هي الحال في المفاوضات بين يونان وأتراك

مكملة ما بدأت به الدينامية الاجتماعية ـــ الاقتصادية حيث بدأت الحرب» . وفي هـذا التوقع ، فإن تقطيع البوسنة ، سوف لن يصبح تهديداً بالنسبة لأوربة ، بل قفزة أخرى في بناء الدول / الأمم في البلقان .

هكذا ، طالما استمر التعرض للتشبيه بالقدامى «الحقد السلفي» ، والأمر كذلك مع الحداثة «فيجب على الشباب أن يمضي» مع احتواء السلبية ، والأفضل ، كبح ومقاومة مظاهر العنف القومي والعرقي . والحالة هذه ، ونحن جميعاً نعرفها ، فالتاريخ «بما في ذلك تاريخ القومية» ، ليس خطأً عاماً ، ولم يكن له من قبل خط أكثر من التقدم نحو النهاية السعيدة للأمم التي أشفت غليلها «ليس أكثر من ألمانيا ، ما بعد ، البسماركية ، والتي يفترض أنها مشبعة» . فنجاح القومية العرقية على المفهوم المدني للأمة ، والتعديل على الحدود ، من البلقان إلى القوقاز ، سيشكل سابقة ثقيلة النتائج في جو ، حيث الحدود هي أكثر حداثة ، «وتعتبر أقل شرعية ، كما هي الحال ، في حدود البلدان الإفريقية ، بعيداً عن روسيا ، بحثاً عن هوية ، ما بعد الإمبراطورية .

وتجد روسيا نفسها اليوم بين الإمبراطورية والحرية ، كما في عهد بوشكين BOUSHKINE ، العقبة المركزية في هويتها الوطنية ، التي يحللها جورج نيفات GEORGES NIVAT على ضوء التاريخ ، كما هي الحال بالنسبة لكل قوة إمبراطورية ، فنزع الاستعمار ، هو بالنسبة لروسيا ، سبب لها صدمة قوية ، مع هذا التجديد . إذن يتعلق الأمر بإمبراطورية نشأت عن طريق التوسع أو الامتداد التدريجي في أراضيها . فروسيا بلد «استعمر نفسه بنفسه» ، كما قال المؤرخ كليوتشيفسكي KLIOUTCHEVSKI . والنتيجة : لو كانت بريطانيا العظمى ، بدون الهند ، بريطانيا العظمى على الدوام ، وإذا بقيت فرنسة بدون الجزائر ، فرنسة . فما تكون روسيا دون إمبراطورية ؟ وأين يجب أن تكون حدودها ، في حين يعيش (٢٥) مليون من الروس خارج تلك الحدود الموروثة عن تفجر الاتحاد السوفياتي ؟ فلا يستطيع أحد إعطاء جواب مرض على هذه الأسئلة . وإن أخذها «الغريب القريب» على عاتقه ، فما ذلك إلا من أجل الذات ، لما بعد الإمبريالية الجريحة ، لكنها تثير «أو تعزز» المخاوف القومية «علم الذهان الهذياني

L'ETHNOPARNOIA» حسب تعبير عالم السياسة أندراي زوبوف (ANDREI ZUBOV) أمم مستقلة في العصر حديث العهد .

إن انهيار الشيوعية المتزامن مع انهيار الإمبراطورية ، قد عاش من قبل الروس كتحرير ، بل أيضاً كإذلال ، فبالنسبة لأمم الكتلة السوفياتية القديمة ، يوجد هناك مسؤول رئيس «خارج من الأمة» ، عن الكارثة الشيوعية ! فروسيا ، قد استدارت نحو الماضي القومي بحثاً عن هوية «خالصة أو نقية» ، غير ملوثة أو ملطخة بالتجربة الشيوعية «وقد حدث ذلك ، بالأحرى ، مع حماس ، أكثر من الحماس للاستمرار في النظام القديم ، وهذا ما جرى أيضاً من الصرب إلى أكرانيا ، بكل وضوح» . ويستطيع الروس اللجوء إلى مثل هذه الذريعة ، بصعوبة ولا يستطيعون تجنب الموضوع القديم الذي يدعو لصيغ من صنع برديف BERDIAEV التي تقول بالربط بين البولشفية وتاريخهم وثقافتهم ، وعقائدهم الدينية .

فالوضع الروسي اليوم ، يذكرنا بذلك الوضع الذي كانت عليه ألمانيا ويمار WEMAR في الفترة (١٩٨٩ ـــ ١٩٩١) ، إذ فقدت روسيا ما جمعته عام ١٩٤٥ ، كذلك فقدت ما فتحته في عهد الإمبراطورية القيصرية . وهذا مساوٍ لهزيمة ، لكن دون أن تكون قد تعرضت لها فعلاً . فقد اتحد الخزي الخارجي مع الكارثة الاقتصادية ، وفرط التضخم النقدي في الداخل ، وانهيار النظام القديم ، وقابلية تعرض المؤسسات الديموقراطية للخطر الشديد . ويجب تجنب دفع المقارنة بعيداً جداً ، كما تظهره الأحداث التي جرت في خريف عام (١٩٩٣) ، والانتخابات التشريعية التي انتصر فيها اليمين المتطرف ، ذو النزعة القومية المتطرفة بزعامة جيرينوفسكي JIRINOVSKI : وجيرينوفسكي هذا ، ليس هتلر ، كما أنه ليس كالتيسن ، ولا هندنبرغ HINDENBURG . ويمكن أن يكون للشعب الروسي حنين إلى الإمبراطورية السابقة ، لكن دون العودة إلى نزعة النظام الكلياتي TOTALITA RISME . ويبقى أنه في حين تتركز اليوم قوى اليمين القومي المتطرف في أوربة حول الأحقاد والكبت الداخلي ، فإنها تلعب في روسية ، ضمناً ، ورقة التوسع الخارجي . ففي الحالة الراهنة ، يمثل جيرينوفسكي ، «مثله مثل لوبن (LE PEN) ، خطراً ليس لهذه الدرجة ، لأنه يحتمل أن يتعرض لخطر الاستيلاء على السلطة ، لكن لأنه يدفع

الطبقة السياسية لمراجعة أفكارها ، فهل ستعرف روسيا كيف تحدد لنفسها هوية قومية ، لكن دون إمبراطورية ؟ وهل ستبقى ديموقراطية مع الإمبراطورية ؟

عودة مفهوم الأمة إلى الغرب :

لقد تحقق التناقض بين التكامل في أوربة الغربية «وفي أمريكة الشمالية» مع التصدع في الشرق «وفي العالم الثالث» ، بشكل مخفف : الأمثلة ، كما يحدث في بلجيكا ، وفي إيطاليا ، وفي كندا ، من أجل أن لا نذكر غيرها . وتظهر أن المشكلة القومية ، ليست سوى فضالة أو مادة ثانوية ، ما بعد الشيوعية : وتتعلق اليوم بديموقراطيات غربية وبمجتمعات صناعية متطورة .

فإذا كانت أسباب العودة للموضوع القومي قوية «إنهاك الإيديولوجيات وانفساخات سياسية تقليدية، أزمات في الدولة ، مشاكل عرقية (ETHNIFICATION) في السياسة ، أزمات اقتصادية» ، وقد تأكد أن المعالجات ضعيفة ، وكذلك المؤسسات الليبرالية . فأنواع الترياقات القومية المتعددة [ثقافات متنوعة أقلمة (REGIONALISME البلاد ، تقسيمات اتحادية ، تكامل أوربي] ، كل ذلك يجري عن طريق الديموقراطيات الغربية منذ نصف قرن ، لكن من المستحيل عليها اليوم الاستمرار .

مواطنة عالمية وتعددات ثقافية :

لقد اعتبر الليبراليون السوق والديموقراطية ، وسيلة رائعة للتكامل والتجانس ، منذ زمن بعيد . وقد أشير للمواطنة العالمية COSMOPOLITISME في الحواضر الكبرى الغربية ، لكن ، وكما يلاحظ ميكائيل إغناتييف MICHAEL IGNATIEFE بقوة تماماً ، أن الموطنة العالمية ، هي ميزة المجتمعات المتمتعة بالدولة / الأمة بقوة ، فعندما تتفكك سلطة الدولة يصبح منطق الأزمات في ضواحينا متعددة الأعراق ، غير بعيدة عن تلك الأزمات بين العروق ، في فضاء ما بعد الشيوعية ، أو في العالم الثالث . فلم تعش المواطنة العالمية في سارايفو بعد اختفاء دولة سيدة مطلقة عالمية .

ونتج عن التناقض في التحديث الديموقراطي مع تطور المجتمع الاستهلاكي ، والتنوع التلفازي الكوني ، نتج عن كل ذلك مجانية وتأحد UNIFORMISATION ، بل أيضاً جمع شديد في التمييز والاعتراف والأكثر ، يتشابه الأفراد «والشعوب» ، والأكثر من ذلك ، يأخذون على عاتقهم التأكيد على فوارقهم . وهذا ما سماه فرويد ، النرجسية «أي عشق الذات» في الفارق الصغير : فأكثر الفروق الحقيقية ، تكون صغيرة ، أكثر مما تكون مدركة الأهمية . ويقول إيغناتييف ، يحتاج الواحد للآخرين لكي يتذكروا أنهم ، هم .

فكيف ينظم التنوع أو التعارض ؟ وكيف يتم التصالح بين مبدأ التساوي الديموقراطي ، والحق في الخلاف ؟ . والآلتان الأقوى في التشابه ، باسم إدراك المواطن للأمة ، فالولايات المتحدة وفرنسة ، هما موضع اتهام . ففي الثورة العرقية) رمز الهوية الأمريكية التي دمجت الثقافات التحتية SOUS - CULTURE للمجموعات العرقية المتنوعة ، وحل ذلك محل انحراف «تعدد الثقافات» مشددة على الهوية العرقية المتباينة . ومن الاعتراف بالتنوع . نكون بذلك قد انتقلنا من المتطلبات المتعلقة بالهوية الذاتية ، إلى التجزئة المؤسساتية ، التي يقول عنها أرثر شليزنجر ، أنها تهدد الأسس التي بنيت عليها الأمة الأمريكية ، فالأمة الأمريكية كانت شعباً ، قبل أن تصبح ثقافة . واليوم يجري قلب الأفضليات ، نتيجة خطر خلق «أمة من الأقليات» تصبح مجزأة أكثر فأكثر .

وفي بلدان الاتحاد الأوربي ، يجد نفسه في ظرف مختلف في بعض من هذه المواضيع التي وجب تعبئتها حول الهويات الدينية أو العرقية للسكان المهاجرين . وهذا أمر أبعد من مسألة نماذج التكامل التي تقترحها كل من فرنسة وألمانيا ، أو بريطانيا ، والتي تتعلق بتعريف المواطنة المستقبلية للمواطنة الأوربية التي ستسمح بالتصالح فيما بينها مع التبعية ، على الرغم من تضاعف هؤلاء السكان .

إقليمية واتحادية :

إقليمية لا مركزية ، اتحادية ، وطويلاً سخرنا من ترياق اليعقوبية ومن صديقها الموثوق ، الانفصالية . واليوم يمكن التساؤل فيما إذا لم تستقل بنفسها ، بالأحرى ، إلى

مراحل من الانتقال ، والأكثر إلى أشعة موجهة من الانفصال ، بالأحرى إلى أدوية لقوى نابذة ، نقوم بالعديد من أجزاء المشكلة أكثر من حلولها .

قابل دنيس دو روجمون DENIS DE ROUGEMONT ، مؤسس المركز الثقافي الأوربي في جنيف ـــ فتور الدولة / الأمة اليعقوبية ، مع حرارة الجماعات الإقليمية المحددة كنوع من «محاولات المشاركة المدنية» : «في مقابل الدولة /الأمة ، تعبير قاسٍ ، وكارثي ، وهو بالضبط ، نوع من الطوباويات التكنوقراطية ، واستعراض وحيد الجانب : يقظة المناطق ، وعودة الجماعات الأساس الحقائق الوحيدة ، وغير الضارة الوحيدة» .

الواقعية الوحيدة ؟ غير الضارة ؟ ، خلافاً للأمة «منطقة غير محددة ، تعرف نفسها» ، قال الجغرافي فيدال دولا بلاش VIDAL DE LA BLACHE في نهاية القرن التاسع عشر ، لكن ماذا يعمل أمام منطقة تعمل على الانفساخ اللغوي ؟ . فانفصال جورا JURA عن بيرن BERNE كان نموذجاً لحل بالقانون وبالإجراءات الديموقراطية «استفتاء» لكن يبقى الفشل فيما يتعلق بإمكانية تجاوز أولية الحدود العرقية ـــ اللغوية .

وتمثل إسبانيا مع سويسرا ، النموذج الآخر ، حيث تؤدي الإقليمية خدمة من ترياق للانفصالية . إذ يمثل التشكيل الإسباني في الواقع ، أصالة كبيرة وذرائعية هامة فيما يتعلق بالاتفاق الخاص بدرجات الحكم الذاتي من علم الهندسة المتنوعة في المناطق المتعددة «كاتالونيا ، الباسك ، الأندلس ...» . وهذا ما ساعد بالتأكيد على إنقاذ تماسك الدولة الإسبانية بعد القضاء على الدكتاتورية الفرنكية ، واليوم ، يبدو أن هذا الحل أصبح موضع اهتمام من جانبين . فمن جهة ، الكاتاليون ، لم يشف غليلهم من الوضع الراهن : فقد أطلق رئيس المجلس التنفيذي الإقليمي جوردي بيجول JORDI PUJOL ، بتاريخ (٣) أيلول (١٩٩١) . أطلق في برشلونة تحذيراً لحكومة مدريد . قال فيه : «كاتالونيا هي أمة ، وإنها لا تستحق المعاملة التي عوملت بها . فالمركزية قد تحطمت في أوربة . والقوى القومية ، هي القوى المنبثقة من الشعب .. ولنا الحق نفسه كما للتوانيين ...» ، ومن جهة أخرى ، فإننا نشهد حلزوناً ادعائياً من جانب مناطق أخرى ، تطالب بالوضع نفسه من الاستقلال الذاتي كالذي منح لكاتالونيا .

كانت فكرة «أوربة المناطق» ومنذ زمن بعيد ، قد تم إدراكها كعوض فعال عن بروز القوميات في الطرف الغربي للقارة . وتحت هذا الشعار فقد نظم في عام (١٩٨٩) أول اجتماع في ميونيخ ضم ممثلين عن الحركات الإقليمية من جميع أطراف أوربة . وأكد الوزير ــ الرئيس البافاري ماكس سترايبل MAX STREIBL «من الحزب الاشتراكي» . على فلسفة الحركة ، على الفور ، بقوله : «فالمناطق هي الأحجار القديمة المشكلة لأوربة ، إذ كانت توجد كاتالونيا ، ووالون ، قبل أن تكون هناك إسبانيا أو بلجيكا .

وطرحت ثلاثة موضوعات ، بخصوص الأقاليم الجارية . أولها ، الحوار حول الهوية والتأصل أو التجذير في المنطقة كمتشابهة حتى ليلتبس الأمر مع فكرة القومية الأكثر تقليدية . من ثم ، فإن فكرة أوربة من الأدنى ، من المناطق ، تتركب غالباً من البيروقراطية البروكسلية ، مع نقد فيه حدة ، والتي ليس لها أية رغبة بتلك القوميات الأكثر معاداة للأوربية . أخيراً «أوربة المناطق» كجماعة لتحولات حدودية تستتبع انفتاحاً ألمانياً نحو أوربة الوسطى ــ الشرقية «سيليسيا ، بوميراني POMERANI ، وبروسيا الشرقية [السوديت] ، وكل ما يتعلق بالمناطق المفقودة من قبل ألمانيا في عام (١٩٤٥) . فهل لا يجد البعض ، في البحث عن دور جديد لألمانيا الموحدة من جديد في أوربة «في ذلك خطر كحجة وتدليل INSTRUMENTALISATION أو تذريع في أوربة المناطق لدى جماعات ضغط ، أي كإعادة ، بالغزو السلمي بالطبع» ؟.

فإذا كان التفجر اليوغوسلافي العنيف يمثل واقعاً إغرائياً بالاستقلال ، فإن الانفصال التشيكوسلوفاكي بالتراضي ، يخدم الآن كمرجع ، «لم نتجرأ بالحديث عن [طراز]» الفلمنكيين في بلجيكا ، والاستقلاليين الكيبكيين في كندا ، والطبيعة غير العنيفة للطلاق ليست إلا جزءاً من التوضيح . فهناك عناصر أخرى ثلاثة تؤخذ بالاعتبار :

العنصر الأول ، هو اللاتناسق أو اللاتساوق في الصدق أو الإخلاص تجاه «الدولة المشتركة ، كمشكلة مركزية للنظام السياسي ، بالنسبة للتشيكيين ، والوالونيين ، أو الكنديين الناطقين باللغة الإنجليزية ، إذ كان يوجد تكافل أو اتحاد وثيق بين التطابق القومي والتطابق مع الدولة . وليس الأمر كذلك بالنسبة للسلوفاكيين والفلمنك ، ولا الكيبكيين ،

خصوصاً منذ ستينات القرن العشرين (١٩٦٠) ، حيث كانت الاتحادية «الفدرالية» تعتبر أنها قادرة على التعويض عن فقدان التوازن هذا . وبدا فيما بعد كخطوة على طريق الانفصال ، لأن الفدرالية بين اثنين «الانفساخ بين الناطقين بالإنجليزية والناطقين بالفرنسية ، جعلها ملائمة بالنسبة لكندا» هي فدرالية مجابهة ، حيث نظر إلى الأزمة السياسية كلعبة ، حاصلها لا قيمة له ! لكن ما تم الحصول عليه من قبل أحد الأطراف ، لا يمكن أن يكون سوى أذية للآخر . ومع الفارق بين الفدرالية والرابطة «سويسرا» ، حيث تقرر الكيانات المتميزة ، وبصورة مشتركة ، حدود تعاونها ، ويتعلق الأمر في حالة تشيكوسلوفاكيا وبلجيكا ، وحتى كندا ، وهذا ما يسميه فرانسيس دلبيريه FRANCIS DELPE'RE' فدرالية الانفصال ، التي تؤدي إلى دولة «تتنازل عن جزء من نشاطاتها وإنابة جزء آخر من مسؤولياتها ، وبالتالي عن خياراتها السياسية إلى كيانات جديدة» .

وتصبح هذه الكيانات الجديدة ، مع الزمن ، دولاً في الدولة ، إلى درجة يتحول ما بقي من الدولة الاتحادية إلى قوقعة فارغة . وبالنتيجة التعرض للخطر الشديد . فالديناميةالتي تفوقت هي تلك الرغبة الملحة بالمطالبة بالاستقلالية . فسرعة الطلاق التشيكي ــ السلوفاكي ، بعد الانتخابات التي جرت في حزيران (١٩٩٢) ليست واضحة ، إلا على ضوء خيبات الأمل المتبادلة منذ عام (١٩١٨) . خصوصاً ، نتيجة الطريق المسدود الذي وصل إليه الحوار الدستوري الذي سيطر بالكامل على الحياة السياسية التشيكوسلوفاكية بعد سقوط الشيوعية ولتبسيط الأمر ، فالتشيك ، وانطلاقاً من التعلق بالدولة المشتركة ، نادوا بفدرالية من الأعلى : في حين فضل السلوفاك الاعتراف المسبق بكيانين ، الاتحاد من الأسفل CONFEDERATION . ونظم الرئيس هافل خلال سنتين ما يزيد عن خمس عشرة قمة تشيكية ــ سلافية ، دون إحصاء تلك التي جرت مباشرة بين رؤساء الوزارات بيثارت PITHART وميسيار MECIAR ، من ثم بعده ، سارنوغورسكي CARNOGURSKY ، وفي كل مرة يتم التوصل إلى تسوية دستورية ، سرعان ما يوجه لها الاتهام [«إعادة نظر في تصاعد»] في اليوم التالي من قبل الحكومة أو البرلمان السلوفاكي . وكان للفائزين في انتخابات سلوفاكيا ، برنامج ، يتضمن : «١» إعلان بالسيادة ، جرى التصويت عليه من قبل برلمان براتسلافا ، في شهر تموز (١٩٩٢) ، «٢» دستور سلوفاكي ،

جرى تبنيه في شهر آب (١٩٩٢) من قبل أولئك أنفسهم الذين رفضوا دستور تشيكوسلوفاكيا . «٣» انتخابات ، انتخاب رئيس سلوفاكي «وداعاً هافل رمز الدولة المشتركة» . ووجب أن تصبح سلوفاكيا «موضوعاً لاهتمام الشرعية الدولية» . مع سياستها الخارجية الخاصة ، وتمثيلها الدبلوماسي الخاص ، ومقعدها في الجمعية العامة للأمم المتحدة ... إلخ بعبارة أخرى ، دولة مستقلة ضمن دولة مشتركة . وأصبح المنطق نفسه بالرغبة الملحة الاستقلالية كمنطق للعبة سياسية ، هي حيز التنفيذ ، في ظروف اقتصادية مختلفة بالتأكيد ، في الحالات الكيبكية والفلمنكية ، محللة من قبل ميكائيل أغناتييف وفرانسيس دلبيريه .

أخيراً ، الطبيعة النهائية المشتركة للقوميات العرقية ــ اللغوية الاستقلالية : رفض للآخرين «الأقليات» ما طالبت به هي لذاتها . فبعد كفاح دام زمناً طويلاً من أجل التأكيد على هويتهم ولغتهم في السلوفاك والفلمنك ، والكيبكيين الناطقين باللغة الفرنسية ، يتعجلون في طرح ثنائية اللغة من أجل الأقلية المجرية في سلوفاكيا ، والفرنسية في الفلاندر والإنجليزية في كيبك . [الحجة المطلوبة بالنسبة للأقلية الروسية في بلدان البلطيق] . باسم الهوية المهددة ، فالحقوق الجماعية للأمة «المستقلة» تفرض نفسها «المضرة أو على حساب الحقوق الفردية أو الجماعية للأقليات». فالمنطق الديموقراطي للأغلبية والاستقلاليين ، الجاري تطبيقه في الغرب ، لا يختلف من حيث العمق عن ذلك المطبق في الدول المستقلة حديثاً في الشرق والذي يتعلق بسلوفاكيا أو بلدان البلطيق .

أوديسة :

انطلقت فكرة البناء الأوربي ، بالنسبة لآبائها المؤسسين ، من رفض للقوميات المسؤولة عن حربين عالميتين ، والتي هي في نظرهم ، كانت أيضاً حروباً أهلية أوربية . واليوم فإنها تعطي إطاراً يخفف من الإغراءات القومية ، لا بل حتى الانفصالية ، أو أن يجعلها غير مجدية في أوربة دون حدود لسوق وحيدة ، أو إذا كان للانفصال مكان ، فإنها تتجنب أن يتسبب في تهديد السلام .

فإذا كان الاتحاد الأوربي قد أصبح حاجزاً ، فهو أيضاً ، اليوم ، وفي معظم البلدان الأعضاء ، فإنه الكاشف لأزمة الهوية القومية ، والدولة /الأمة . وذلك ، لا يظهر بكل وضوح في أي مكان ، كما يظهر في فرنسة : فمن قانون توبون TOUBON الموجه لحماية صفاء اللغة إلى الذين ينزعون إلى الروح الحماسية التي كشفت عنها الحوارات حول الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND GATT TRADDE مروراً بالانتخابات الأوربية في شهر حزيران عام (١٩٩٤)، حيث آثر ربع مجموعة الناخبين ، انتخاب اليمين القومي المتطرف والمعادين للأوربية ، مثل «جماعة لوبن» ويظهر جيل مارتينيه GILLES MARTINET في بحثه المخصص ليقظة القومية الفرنسية ، وبشكل جيد ، كيف أن العناصر الثلاثة للقومية الفرنسية ، مستوحاة من تقاليد مختلفة «باريسيان BARRESIENNE وغوليان GAULLIENNE وجاكوبين JACOBINE» وتجد نفسها في مجابهة مع العقبة نفسها : فهي تريد فك الارتباط الجماعي باسم السيادة القومية ، كل ذلك ، مع التذرع بالدرع الأوربي في مواجهة القوة الأمريكية أو اليابانية . فالحوارات في إنجلترة المعادية لأوربة من قبل المحافظين هي دون تردد من قبل أنصار التبادل الحر أو أنصار حرية التجارة . وفي فرنسة ، فهي الحمائية : «في الماضي النزعة القومية الطامحة إلى تجسيد رفض التضاؤل ، وأصبح اليوم أحد ممثليه الرئيسيين» .

لكن هو على هذا السؤال الدولة /الأمة كإطار مانع ، «أو تَمَيُّعٍ بامتياز»من السيادة والديموقراطية يوجه أساس الحجة في القومية الجديدة المعادية للأوربيين ، من فيليب سوغان PHILIPPE SEGUIN إلى جان بيير شوفينمان JEAN - PIERRE CHEVENMENT! تشكلت الجماعة الأوربية بالسوق وبحق الضرر للسياسة . فلا يمكن الفصل بين سيادة الشعب ، وفي هذه الحالة ، لا يوجد شعب أوربي ، يمكنه إذن أن يحصل على «السلطة» الأوربية . لكن أوربة ، ومن أجل هذا السياق ، فهو بشكل خاص «نهاية للاستثناء الفرنسي» ، لاستعادة صيغة فرانسوافوريه FRANCOIS FURET وجاك جوليار JACQUES JULLIARRD وبيير روزانفالون PIRRE ROSANVALLON . واعتمدت هذه على مواطن الجمهورية ، والمصلحة الجماعية ممثلة بالدولة ، وسيحل محل

العلمنة والنزعة الفرنسية العالمية في المعطية الجديدة في أوربة ـــ الليبرالية ـــ الفرد ، والسوق ، والتعدد الثقافي والجماعية والاتحاد الأوربي .

فقد بنيت أوربة منذ زمن بعيد بالازدهار والمحن ـــ واليوم فقد اختفت الاثنتان ، ومعهما المشروع الفدرالي . فقد كتب جان ـــ ماري غوينو JEAN - MARIE GUEHENNO : «أن للفدراليين الأوربيين عذرهم في التشكي من التقليد القديم ومن القوميات العتيقة ، وهم على خطأ إن أقاموا مشروعاً يفترض في الواقع ، قومية أوربية» . فهم بهذا العمل يطرحون بدلاً عن هذه الأخيرة «المعارك التي أنهكت بسببها أوربة، بل أيضاً شكلت الأمم العتيقة فيها ، ولكي تصبح بدورها أمة ، يجب عليها المرور بشقاء عظيم مشترك» فالحجة التي تقول بتهديد الشيوعية ، لم يعد لها وجود من أجل تلاحمها ، وتلك القومية العرقية في البوسنة لم تكن محل إدراك كتلك ، من قبل أوربة الجماعة .

فقد بنت أوربة نفسها منذ الحرب على مشروع ليبرالي ، وعلى مجتمع مدني ، على حساب الأمة . فهذا المشروع ، يلهث اليوم تعباً وأصبحت الانفعالات القومية مع قدراتها على التحرك للغاية ، أكثر قوة وقدرة من جديد على التحرك .

وسيصبح الحديث عن دومينو قوميات ، مبالغ فيه دون شك ، لكن الآثار في الغرب في بعث الأمم إلى الشرق تدركها الحواس بوضوح . ويلاحظ وجود ظواهر من التأثيرات المتبادلة أو التقليد عبر الأوربيين ، سواء في الخطابات ، كما في المطالب الاستقلالية . وترجع القوميات الكاتالانية أو الإيكوسية ، ضمناً إلى استقلال البلدان البلطيقية ، والفلمنكية والكيبكية ، مسببة الطلاق التشيكوسلوفاكي وفي اليونان ، التي ترزح فيه تحت تناذر بلقاني ، في اللحظة نفسها التي تمارس فيه رئاسة الاتحاد الأوربي ، رافضة سحب التنويه بالانتماء الديني على بطاقات الهوية «الرابط الذي لا فكاك فيه بين الهيلينية والأرثوذوكسية» . وإيطاليا ، مع ثورتها الشعبية ضد «الحزب الوحيد» في السلطة منذ الحرب ، شاملاً القوميات الجديدة للـ (FOREZA ITALIA) مع الإقليميين والانفصاليين ، في حالة وسيطة بين الشرق والغرب في التحول ، في فترة ما بعد الحرب الباردة .

وكانت ضربة الابتداء في هذه الفترة الجديدة ، انهيار جدار برلين ، و«الخروج من

بالطا» ، التي بدأت بإعادة توحيد ألمانيا باسم حق تقرير المصير للأمم ، وهذا يعطي صفة الشرعية بدوره لرد فعل متسلسل ، والذي لم ينته بعد . لكن ستصبح الرغبة بإعادة جدار من عدم الاكتراث واللامبالاة ، وهماً ، أو بالخوف من مواجهة تطورات إعادة التركيب في الشرق . وإن أوربة اليوم ، تشبه إلى حد بعيد الأواني المستطرقة .

الفصل التاسع

هل تناسينا ما خططت له الصهيونية؟

رافقت فكرة «إسرائيل الكبرى» الحركة الصهيونية منذ مولدها ، ومنذ أن بدأت الحركة تعمل «خاصة من خلال المنظمة الصهيونية العالمية وأجهزتها المختلفة» لاقتطاع فلسطين ، أو جزء منها أو هي وبعض الأراضي المجاورة ، من الوطن العربي ، وتحويلها ، بالقوة والعنف والدس والدهاء والإغراء والإرهاب والتآمر ، إلى «وطن قومي لليهود» حتى أصبح الحديث عن «إسرائيل الكبرى» ، هو نفسه الحديث عن «إسرائيل» ، وهو نفسه ، الحديث عن «الحدود» التي أرادها الصهيونيون لكيانهم المغتصب في فلسطين . والأدب الصهيوني السياسي ، غني بالحديث عن «إسرائيل الكبرى» وعن التطورات والخطط والبرامج والمساعي لها . أما المراحل التي مرت بها فكرة «إسرائيل الكبرى» فهي :

١ــ **عصر هرتزل** : حيث تلتقي في شخصية مؤسس الصهيونية الحديثة ثيودور هرتزل «١٨٦٠ ــ ١٩٠٤» ، وفي حياته ونشاطاته وأفكاره : جميع تلك الروافد المختلفة التي تصب في مجرى الحركة الصهيونية ، منذ ظهورها إلى حيز الوجود وانتقالها إلى العمل السياسي المنظم على صعيد مؤسسات وأجهزة تمتد في نفوذها إلى سائر أنحاء العالم . فالصهيونية باعتبارها فكرة ودعوة وحركة تستمد مقوماتها من مصادر شتى ، يهودية وغير يهودية ، وتجمع بين البواعث الدينية والخلاصية ، التي ترسبت في عقيدتي انتظار مجيء المسيح المخلص (MESSIANISM) ، واليوتوبية ، من الجهة الواحدة ، والمطامع الأرضية والتوسعية ، و«الصليبية المستترة» ، من الجهة الأخرى ، كما أنها لا تتردد ، بل تسعى ، عن سابق تصور

وتصميم ، لربط تلك المطامع والأهداف ، بعجلة الاستعمار ، معما كان طابعه ومصدره ، وتحاول تكييف مطالبها وفقاً للمصالح الاستعمارية ، وانسجاماً مع طبيعة المناطق التي يمتد إليها النفوذ الاستعماري ، ومبادىء السياسة التي تعتمدها الدول الكبرى المهيمنة على المسرح الدولي في توجيه تحركاتها وتسيير شؤونها . ولا غرو ، فالصهيونية ، من أبرز الحركات النكوصية في تاريخ العالم الحديث ، ومنذ العقد الأخير للقرن التاسع عشر ، إذ يتكشف مضمونها الأخير عن تصميم دقيق على دفع عجلة التاريخ لكي يعود القهقرى إلى أزمنة ترجع بالتاريخ آلاف السنين وعشرات القرون إلى الوراء . وتبلورت الأفكار الهرتزلية في كراس أطلق عليه مؤلفه اسم «الدولة اليهودية» (١٨٩٦م) . ووصفه بأنه محاولة لإيجاد حل عصري للمسألة اليهودية . وتحددت عقيدة الصهيونية في برنامج بازل ، فجرى الإعلان عن غايتها في خلق «وطن للشعب اليهودي» في فلسطين يضمنه «القانون العام» . وتعينت الوسائل الكفيلة بتحقيق تلك الغاية بعد أن ارتأى المؤتمر الصهيوني الأول (١٨٩٧) ، اتخاذ الخطوات التالية :

١ــ العمل على استعمار فلسطين بواسطة العمال الزراعيين والصناعيين اليهود ، وفق أسس مناسبة .
٢ــ تنظيم اليهودية العالمية وربطها بواسطة منظمات محلية ودولية تتلاءم مع القوانين المتبعة في كل بلد .
٣ــ تقوية وتغذية المشاعر اليهودية والوعي القومي اليهودي .
٤ــ اتخاذ الخطوات التمهيدية للحصول على الموافقة الضرورية لتحقيق غاية الصهيونية .

وانطلقت الحركة الصهيونية من برنامج بازل المذكور تحت زعامة تيودور هرتزل ، لتعزيز نشاطاتها في المسالك الثلاثة : التنظيم والاستعمار والدبلوماسية .

ويرجع الفضل الأكبر في إتاحة مجال التفكير لدى أحباء صهيون البريطانيين بفلسطين الكبرى ، دون شك ، إلى الجهود التي بذلها «صندوق اكتشاف فلسطين» منذ إنشائه عام (١٨٦٥) . وقد عكف الأوربيون بشكل عام ، والبريطانيون بشكل خاص ، منذ عدة قرون ، على إبراز اهتمام عجيب بفلسطين ، أو «الأراضي المقدسة» كما عرفوها في القرون الوسطى ، وليس هنا مجال استعراض تاريخ تلك النشاطات التي أخذت في التزايد والاتساع

منذ حملة نابليون بونابارت ، ووجدت تعبيرها في الرحلات والبعثات إلى جانب «جمعيات فلسطين» ، والكتاب المقدس ، بالإضافة إلى نوع من «الغزو التبشيري» عن طريق الإرساليات ، لا يمكن وصفه إلا بمظهر من مظاهر الصليبية المستترة .

أما نوايا الصهيونية ، فلننظر إلى ما كتبه رسولها ، وإلى أقواله وأحاديثه ، التي شاء تسجيلها للتاريخ من خلال كشفه عن مكنونات نفسه ، إذ يقول : «تشجيع السكان المعدمين على عبور الحدود بعد أن تسد في وجوههم مجالات العمل والاستخدام» ، حسبما جاء في يومياته ، ويضيف : «بينما تترك مسألة القضاء على الأفاعي السامة والحيوانات البرية للسكان الأصليين أهالي البلاد» . ويعتبر هرتزل تجهيز جيش صهيوني للسهر على الأمن والسلامة أحد التنازلات التي يتوقعها من جانب الدول والجهات التي تسانده . وإنه لا يخفي نواياه أبداً . بل يؤكد أنه متى استتب الأمر للصهيونية وتعززت قوتها ، سوف تعتمد على نفسها ، ولن تتردد مطلقاً في مدِّ يَدِها إلى كل من تحتاج إليه ، والاستيلاء على كل ما يناسبها غير عابئة بشيء .

ونجده يركز اهتمامه على إعطاء رد جاهز ضد كل اعتراض ينتصب أمامه ، فيقول في خاتمة كراسه ، الدولة اليهودية : «أليس من الأفضل إزالة الحدود القديمة بدلاً من إقامة حواجز جديدة ؟» . ويشير هرتزل صراحة إلى دور العداء للسامية في إذكاء شعور اليهودي بيهوديته ، وفضل أعداء السامية على قيام التضامن بين اليهود ، إلى درجة اعتبار تلك العداوة بمثابة الحليف المخلص والساعد الأيمن للصهيونية : «إن العدو ضروري لرفع المجهودات الشخصية الإنسانية» . ومما يجدر ذكره ، أن أفكار هرتزل تقترب كثيراً من الفلسفة السياسية الألمانية التي حمل لواءها كارل شميت إبان انتشار الفاشية والنازية ، وعشية استلام النازيين للحكم في ألمانيا .

ولقد أدرك هرتزل والحركة الصهيونية منذ البداية مغزى المطالبة بوطن الآخرين . وكان (أحدهاعام) سباقاً في مطلع التسعينات من القرن التاسع عشر إلى قرع ناقوس الخطر ، وإسماع صوت الحقيقة عن فلسطين ، فكتب إثر زيارته الأولى عام (١٨٩١) مقالته الشهيرة «الحقيقة عن فلسطين» التي صدرت فيما بعد ضمن مجموعة مقالاته الأخرى بعنوان «على

مفترق الطريق» عام (١٨٩٥) . ومن المفيد أن نستشهد بالمقطع التالي من مقالة «الحقيقة» ، لكونه يعكس حصيلة نشاط «أحباء صهيون» في فلسطين ، بعد عشر سنوات من العمل الاستيطاني ، والتوسع الاستعماري وعلى صعيد العلاقات الإنسانية بالذات : «وماذا يفعل إخواننا في فلسطين ؟ العكس تماماً : كانوا عبيداً في بلدان الدياسبورا ، فجأة وجدوا أنفسهم وسط حرية بلا حدود ، وسط حرية لا رادع لها ، ولا يمكن العثور عليها إلا في تركية وحدها ، ولقد ولد هذا التحول المفاجىء في نفوسهم ، ميلاً إلى الاستبداد ، كما تكون الحال «حين يصبح العبد المسود سيداً» . وهم يعاملون العرب بروح العداء والشراسة ، ويمتهنون حقوقهم بصورة معوجة ولا معقولة ، ثم يوجهون لهم الإهانات دون أي مبرر كاف ويفاخرون بتلك الأفعال فوق كل ذلك . وليس هناك بيننا من يقف في وجه هذا العمل الخسيس والخطر في آنٍ واحد» .

وأخيراً نجد هرتزل في الطريق إلى الآستانة بصحبة (ماكس بودنهايمر) بتاريخ ١٥ تشرين الأول ، (١٨٩٨) ، وينهمك الاثنان في بحث المطالب التي تريدها الصهيونية من الباب العالي وسلطانه ، ثم يسجل في يومياته ما يلي : «المساحة !: من نهر مصر إلى نهر الفرات ، نريد فترة انتقالية في ظل مؤسساتنا الخاصة ، وحاكماً يهودياً خلال هذه الفترة . بعد ذلك تنشأ علاقة كالتي تقوم الآن بين مصر والسلطان . وما أن يصبح السكان اليهود في منطقة ما ثلثي مجموع سكانها ، حتى تصبح الإدارة اليهودية سارية المفعول على الصعيد السياسي ، بينما تعتمد الحكومة المحلية دائماً «سلطات البلديات» ، وعلى عدد الناخبين في المنطقة أو المحلة .

وخلال العامين الأخيرين لحياة هرتزل (١٩٠٢ ـــ ١٩٠٤) نجد المشروعات التوسعية للاستعمار آخذة بالتزايد والتلاحق . فهو يتحدث في (٢٥) شباط (١٩٠٢) عن عرض تقدم به السلطان ليمنحه بموجبه أقاليم مجانية للاستعمار في آسية الصغرى والعراق ، باستثناء فلسطين . وفي مطلع تموز عام (١٩٠٢) كان هرتزل يجتمع إلى اللورد جيمس دي روتشيلد في لندن ليعرض عليه : «أريد أن أطلب من الحكومة البريطانية براءة للاستعمار» . ويؤكد له الرغبة في إنشاء مستعمرة يهودية داخل إحدى الممتلكات البريطانية . وسرعان ما يؤكد هرتزل خطته المتعلقة بـ «شركة يهودية لسيناء وفلسطين» . وفي مطلع عام (١٩٠٤) ، نجد

ثيوّدور هرتزل في الطريق إلى روما ، حيث ذهب لمقابلة البابا ، ويوسط الكاردينال تيري دل فال لترتيب تلك المقابلة ، مؤكداً له غايته في كسب النوايا الطيبة من الكرسي الرسولي لصالح قضيته ، قائلاً : «لا أريد أن أطلب إليه شيئاً قد يتسبب في إحراجه . بل سوف أطلب الممكن فقط . فليصرح في إحدى المنشورات أو البيانات البابوية ، بأنه لا يعترض على الصهيونية البتة ، شريطة أن تبقى الأماكن المقدسة خارج أراضي الدولة» . ويمضي هرتزل في محاولة كسب الوعود من الدول الكبرى آنذاك . فنجده يتحدث في منتصف أيار (١٩٠٤) عن وعد أعطاه إياه الكونت غولوشوفسكي ، وزير خارجية الإمبراطورية النمساوية ـــ المجرية ، بتقديم المساعدات فيما لو كانت المسألة التي يعمل لأجلها كبيرة إلى درجة تسمح للدول الكبرى أن تقوم بعمل مشترك . فقد تطلب هذه الدول إلى تركية التخلي عن أرض الاستيطان في فلسطين وجوارها ، تكفي مساحتها لإيواء (٥ ـــ ٦) ملايين يهودي . بينما يصبح الحديث عن سنجق عكا في المسودة التي يعدها هرتزل آنذاك من جديد ، باعتبار تلك الرقعة الإدارية وسط الإمبراطورية العثمانية كناية عن «منطقة تشهد عمليات الاستعمار والاستيطان» . بحيث تشكل فيما بعد نقطة انطلاق للتوسع والغزو . ولم يدر بخلد مؤسس الصهيونية الحديثة ، أن الأرض التي جعلها محط أطماعه ، هي وطن للآخرين ، وبيت للغير . بل تجاهل كل ذلك في سبيل الدعوة والعمل لصالح «وطن إسرائيل» ، القائم على الاغتصاب والتوسع . واقتفت الحركة الصهيونية خطواته ، كما أنها عمدت إلى إدخال شتى التعديلات على وسائل هرتزل والنهج الذي اتبعه .

٢ـــ من هرتزل إلى بلفور : كان ماكس نوردو في طليعة المثقفين اليهود الذين سارعوا إلى اعتناق الدعوة الصهيونية في أوائل عهدها الهرتزلي . فحين تعرف إليه ثيودور هرتزل في باريس ، توسم كل منهما في الآخر تلك النواحي المكملة لشخصيته ، وعقدا العزم على التعاون في سبيل الدعوة . كما لم يكن نوردو مجهول الاسم في الأوساط الفكرية الأوربية طيلة السنوات العشر التي سبقت لقاءه بهرتزل . إذ بدأ في نظر معاصريه كاتباً طليعياً وناقداً مجتمعياً .

إن ما يهمنا الآن لدى ماكس نوردو ، هو ذلك الدور البارز الذي لعبه في تاريخ الحركة الصهيونية منذ تعرفه على ثيودور هرتزل حتى وفاته في مطلع عام (١٩٢٣) ، وتكمن

أهمية نوردو على صعيد التفكير النظري الصهيوني في العديد من النواحي والمجالات التي ساهم بقسط فعال في إبرازها وطبعها بطابعه الخاص . فقد كان بمثابة الخطيب الدائم في المؤتمرات الصهيونية ، منذ المؤتمر الأول حتى العاشر . وجاءت خطبه بمثابة سجل للأفكار والدعوات التي سادت الحركة الصهيونية خلال ربع القرن الأول من تأسيسها وقيامها . ولا غرو ، فإن ماكس نوردو بالذات ، صرح في مقالة نشرها عام (١٩٢٠) ، وقبل أن تأخذ بريطانية على عاتقها مسؤوليات الدولة المنتدبة على فلسطين بصورة رسمية ، بأن لفظة «الوطن» ، كانت من اختراعه ، وأن القصد من تبني تلك اللفظة كان الاحتماء خلف اعتدالها وممارسة الخداع والتضليل ، وليس التخلي عن المطلب الصهيوني بإنشاء دولة على أرض فلسطين ، وكتب حول ذلك يقول :

«بذلت ما بوسعي لإقناع المطالبين بدولة يهودية في فلسطين ، أنه يمكننا العثور على مواربة ، دوران حول المعنى ، تعبر عن كل ما نعنيه ، لكنها تقوله بطريقة تتحاشى تحريض الحكام الأتراك للأرض المشتهاة ، واقترحت كلمة «بيت ، دار ، ملاذ ، مأوى ، منزل» ، كمرادف لكلمة «دولة» . لكننا جميعاً فهمنا ما هو المقصود بها . ودلت بالنسبة لنا آنذاك على دولة يهودية ... ولا حاجة بنا الآن لإخفاء هدفنا الحقيقي ، تحت المظاهر الكاذبة» .

أما الصهيونية في نظر نوردو ، تعمل على إيقاظ اليهودية على حياة جديدة ، وتسعى لتحقيق اليقظة ، بواسطة إنعاش أماني اليهود ، وتربية النشء تربية بدنية صالحة ، والتربية المذكورة هي السبيل إلى إيجاد يهودية العضلات أو الفتوة التي ضاعت خلال (١٨) قرناً من النفي والتشرد . ويبلغ حماس نوردو أشده ، فيصرح بقوله : «سوف نبذل وسعنا لكي نعمل في الشرق الأدنى ما عمله الإنجليز في الهند ، أعني بذلك : النشاط الثقافي ، وليس السيطرة . نحن ننوي الذهاب إلى فلسطين بمثابة الحملة كمعتمدين للمدنية والتحضر ، ورسالتنا هي توسيع الحدود الأخلاقية لأوربة ، حتى تصل إلى الفرات» .

أما ديفيز تريتش ، فيرد ذكره في معظم المصادر الصهيونية ، مقروناً على الدوام بالدعوة التي حمل لواءها منذ عام (١٨٩٥) ، إلى الاستيطان والاستعمار اليهودي في كل من جزيرة قبرص وشبه جزيرة سيناء . كما أن نشاطه الصهيوني منذ أن حضر المؤتمر الصهيوني

الأول قادماً من أمريكة يدور حول شتى المحاولات الرامية لحمل الحركة الصهيونية على تبني مفهومه الخاص عن «فلسطين الكبرى» ، والإقدام على توسيع برنامج بازل وتعديله ، بحيث يأتي منسجماً في نصه وروحه مع الأسس التي طالب تريتش باعتمادها .

فما هي مطالب تريتش ، إذ يقول : «أما سورية ، وبالإضافة إلى فلسطين ، فتحظى باهتمامنا في المستقبل القريب ، والأهم منطقة ساحلية فقط ، يبلغ عرضها حوالي (١٠٠) كم ، وتتمتع بسهولة الوصول إليها مع مستوى ثقافي معين . لذلك ، فهي تشكل أهم قسم في البلاد بلا منازع . أما المنطقة المعروفة هنا بـ «فلسطين الكبرى» والمحددة بدقة ، تقع ضمن أقاليم تبلغ مساحتها الإجمالية حوالي (٣٢٠) ألف كيلو متر مربع ، بيد أننا نوصي هنا بمنطقة تبلغ مساحتها حوالي (١٢٠) ألف كيلو متر مربع للتركيز عليها في المستقبل القريب . وليضع الواحد نصب عينيه أن هذه المنطقة «المصغرة» ، هي أربعة أضعاف مساحة فلسطين في حد ذاتها «البالغة» (٣٠) ألف كيلو متر مربع . ولكي نحصل على صورة حية لهذه المنطقة الضخمة ، يمكننا أن نشير بأن المليون الأول من المهاجرين اليهود ، قد يؤمن لنا أكثرية مطلقة في المنطقة التي تضم فلسطين وتشمل لبنان حتى الشمال بالإضافة إلى العريش وقبرص .

أما بشأن الدعم الدولي للمخططات والخطط الصهيونية ، فنجد هرتزل يخاطب الاجتماع التأسيسي للاتحاد الصهيوني البريطاني عام (١٨٩٨) بقوله : «منذ اللحظة الأولى اتجهت أنظاري إلى إنجلترة» ، كما يصف انعقاد المؤتمر الصهيوني الرابع في لندن (١٩٠٠) ، بأنه كناية عن «انتقال الصهيونية السياسية إلى لندن ، لكي تقدم نفسها رسمياً إلى العالم الإنجليزي وتطلب تأييده الأدبي والسياسي» . ولاشك أن هرتزل قد أدرك ومنذ اللحظة الأولى في تفكيره الصهيوني ، تلك الصورة الواضحة المعالم للتوازي ، لا بل التلاقي في المصالح بين الصهيونيين وبريطانيا ، وقد عبر عن ذلك خير تعبير وأصرحه ، حين وقف يعلن في إحدى خطبه اللندنية عام (١٨٩٩) بأن «الإنجليز كانوا أول من أدرك ضرورة التوسع الاستعماري في العالم الحديث . لذلك يرفرف علم بريطانيا فوق البحار . ولذا أعتقد بأن الفكرة الصهيونية ، وهي فكرة استعمارية ، يجب أن تحظى في إنجلترة بفهم مريح وسهل» . وفي المؤتمر الصهيوني الرابع ، يعاود هرتزل الكرة متحدثاً عما أسماه بالمشكلة

الآسيوية من حيث ازدياد خطورتها وإلحاحها ، ومن حيث أهميتها المتزايدة بالنسبة للأمم المتمدنة . مما يطالب هذه الأمم بإقامة «محطة للمدنية في خدمة الإنسانية» على الطريق إلى آسيا ، والطريق الأقصر . لذلك تصبح فلسطين موقع هذه المحطة ، أو المعقل الأمامي وتبرز الصهيونية لتتيح أمام المصالح البريطانية فرصة ثمينة ، إذ تزودها بطريق سهل إلى آسيا ، فيتصاعد هرتزل حماساً ليعبر عن مشاعره عن تلك الآمال التي يعلقها على الدولة التي يصفها بقوله :

«إنجلترا ، إنجلترا العظيمة ، إنجلترا الحرة ، سيدة البحار ، سوف تتفهم أهدافنا . ولتتأكد أن الفكرة الصهيونية سوف تنطلق في طيرانها من هنا محلقة إلى أجواء أعلى وأبعد» .

وبعد وفاة مؤسس الصهيونية ببضعة أسابيع ، كان حاييم وايزمان قد عقد العزم على ترك الإقامة في جنيف مفضلاً الانتقال إلى إنجلترا التي ظهرت له على استعداد أكثر من أية بلاد أخرى لإغداق عطفها الصحيح على الحركة الصهيونية . وقد وصف تلك الصفحة الجديدة التي بدأها في مدينة مانشستر مؤكداً أن هجرته إلى بريطانيا كانت في الواقع ، كناية عن «تراجع إلى الوراء أو تحفز ، استعداداً لإجادة القفز» .

وبعد أن أعلنت بريطانيا الحرب على تركيا بأسبوع واحد ، كان وايزمان قد أعد رسالته وبعث بها إلى بلفور محاولاً الاستعانة بصديق وايزمان الفيلسوف صاموئيل الكسندر ، أستاذ الفلسفة في جامعة مانشستر آنذاك ، وزميل وايزمان منذ أن أصبح هذا الأخير معيداً في علم الكيمياء الحيوية عام (١٩١٣) . وقد ارتأى وايزمان توسيط صاموئيل ألكسندر للقيام بالمساعي الحميدة لدى بلفور لأنه يعرفه جيداً ، فجاءه الجواب عن طريق ألكسندر بتاريخ (١٧) تشرين الثاني عام (١٩١٤) ، بأن بلفور مازال يختزن أطيب الذكريات الحية عن حديثه مع الدكتور وايزمان عام (١٩٠٦) وسوف يسر لسماعه منه الآن . وهكذا قابله في (١٢) كانون الأول ليستعيد وإياه الحديث الذي جرى بينهما قبل ثمانية أعوام . ويؤكد عطفه الشديد على القضية ، لدرجة جعلت «من السخف تكرار عرضي للقضية اليهودية من الزاوية القومية» ، على مسمعه . كما طمأنه بلفور إلى السرعة التي سوف تنجز بها الصهيونية أعمالها بعد الحرب . ثم افترقا بعد أن أعرب وايزمان عن رغبته بالمجيء ثانية لمقابلته حين يهدأ قصف المدافع .

أما اللقاء الأهم بالنسبة لوايزمان ، فهو الذي تم بينه وهربرت صاموئيل بحضور الحاخام غاستر في العاشر من كانون الأول (١٩١٤) . وقد سارع صاموئيل ، بعد اجتماع الوزارة البريطانية ، وخطاب اسكوت الذي أعلن فيه تخلي بريطانيا عن سياستها التقليدية إزاء الإمبراطورية العثمانية وسعيها لتجزئتها واقتطاعها ، إلى تناول موضوع الصهيونية مع زملائه في الوزارة . فأعرب له لويد جورج عن اهتمامه بإقامة دولة يهودية في فلسطين . وهكذا ، تم اجتماع ضم وايزمان إلى هربرت صاموئيل ، واستمع إليه يشرح مشروعاته بصدد فلسطين من بناء الخطوط الحديدية والموانىء ، وطمأنه صاحب المشروعات المتعلقة بمستقبل فلسطين إلى «احتمال إعادة بناء الهيكل كرمز للوحدة اليهودية ، وبشكل عصري طبعاً» . واعتبر صاموئيل هذا ، أن المطالب التي نادى بها وايزمان «متواضعة جداً» ، إذ وجده قنوعاً بالحصول على «مكان صغير ... يشبه إمارة موناكو ... مع فارق بسيط : الجامعة بدل كازينو القمار» كما فضل عدم الخوض في تفاصيل المشروعات التي سوف تتضمنها المذكرة ، ولم يبح بأسرارها ، إلا على مسمع صديقه الحاخام غاستر . واكتفى بتوجيه النصح إلى وايزمان والصهيونيين للعمل بصمت وهدوء والاستعداد لحلول الساعة الحاسمة .

ضمت الحلقة الصهيونية للأشخاص المقربين من وايزمان في مدينة مانشستر نفراً من تلامذته الشباب الذين تشربوا بأفكاره وعملوا بتوجيهاته . فكان من أعضائها ليون سيمون الذي شغل مناصب عليا في سلك الخدمة المدنية ، واعتبر من الثقاة البارزين في حقل الدراسات العبرانية ، بالإضافة إلى الترجمات التي قام بها لمؤلفات أحدهاعام وهاري زاخر الذي درس التاريخ واشتغل بالمحاماة والصحافة . واستمد هؤلاء الكثير من تعاليم أحدهاعام ، كما استعانوا بمشورته واعتمدوا على تأييده المعنوي . غير أنه مما لا شك فيه أن تنسيق التعاون بين أفراد هذه الحلقة وصحيفة الغارديان التي كان يرأس تحريرها المستر سكوت ، وقد تبدى في أجلى مظاهره من خلال الكسب الذي تحقق بشخص هربرت سايدبوتام : المعلق والناقد العسكري والاستراتيجي لصحيفة المانشستر غاردان . إذ تفقد بدونه مدرسة مانشستر الصهيونية إحدى دعاماتها النظرية الكبرى فيما يتعلق بصياغة كيان جغرافي واضح المعالم والحدود لفلسطين الصهيونية العتيدة . فضلاً عن ذلك ، فإن

سايدبوتام خير مثال على المدرسة الصهيونية ، التي ترتكز على الاعتبارات الاستراتيجية . وهو يذكرنا إلى حد بعيد بسلفه الكولونيل غولر ولورانس أو ليفانت ، بالإضافة إلى الخواطر التي تضمنتها احتمالات هربرت صاموئيل حول مستقبل فلسطين . وقد وصف وايزمان اهتمام سايدبوتام «بأفكارنا من وجهة نظر الاستراتيجية البريطانية» وتحدث عن دوره البارز في تكوين الرأي العام البريطاني واستقطابه لصالح الصهيونية .

ويمكن أن نتساءل عن المعطيات التي استمد منها سايدبوتام تفكيره ، وما هي طبيعة المرتكزات التي استند إليها في رسم معالم فلسطين . وهنا يحسن بنا الرجوع إلى مقالة صدر بها كتابه الأول : «انجلترا ، فلسطين ، ١٩١٨» ، عنوانها : «الجغرافيا العسكرية للدولة اليهودية القديمة» . وقد أشار في حاشية الفصل إلى اعتماده على مؤلف السير جورج آدم سميث «الجغرافيا الحديثة للأرض المقدسة» في كثير من المعلومات التي أوردها . ولا يتردد في الإعراب عن قلقه وانزعاجه للقول الذي ورد على لسان أبرز الكتاب المعاصرين حول جغرافية فلسطين — أي جورج آدم سميث بالذات — في معرض بحثه لطبيعة الأرض الفلسطينية وطوبوغرافيتها : «إن فلسطين بتكوينها وهيئتها ، وبما يحيط بها ، هي أرض قبائل بشكل ملفت للنظر ، والفكرة القائلة بأنها قد تكون ملكاً لأمة واحدة بمفردها ، حتى لو كانت هذه الأمة من اليهود ، هي فكرة منافية للطبيعة والكتاب المقدس» . ولو صح هذا القول ، لكان يعني بالنسبة لسايدبوتام : إصدار حكم على اليهود بالفشل السياسي المحتوم . فالانفصال الجغرافي لفلسطين لا مثيل له في سائر أنحاء العالم . لكن سايدبوتام ينظر إلى البلاد من زاوية أخرى ، ليرى فلسطين في حدودها أسعد من معظم البلدان ، فهي تتمتع بأفضل ما يمكن من الحدود الطبيعية : فالبحر غرباً ، والصحراء أو «بحر اليابسة» شرقاً وجنوباً ، والجبال إلى الشمال . أو هكذا يريدها سايدبوتام ، أن تكون .

ويعترف سايدبوتام في حديثه عن الجغرافيا السياسيسة لتلك البلاد والبالغة الأهمية إلى الشرق من نهر الأردن ، بأنها لم تنعم بالاستقرار خلال تاريخ «العهد القديم» ، لكن «حدودها الطبيعية واضحة المعالم ، حسنة التخطيط» . فهو يعني دون شك «أرض جلعاد» ، وسهل حوران ، وبيسان ، جاعلاً إياها تمتد من أقدام تلال حرمون في الشمال ،

إلى اليرموك في الجنوب ، ومن الأردن إلى طرف الصحراء . كما لا يفوته التنبيه بأهمية أرض حوران بتربتها الحمراء الخصبة التي ترجع إلى الحمم البركانية المنطفئة .

تعرفنا في الصفحات السابقة على المطامع الإقليمية والتوسعية التي ألصقها الصهيونيون بفلسطين وما يجاورها ، وعبرت عنها المنشورات التي صدرت عنهم ، قبل صدور وعد بلفور المشؤوم . فطالعتنا آراء هربرت سايد بوثام في تشديدها على النواحي العسكرية والاستراتيجية ، بالإضافة إلى متطلبات الأمن والصمود الاقتصادي . وجاءت أبحاث الآخرين لتستوفي المقومات الاقتصادية في تبريرها لقدرة فلسطين الاقتصادية . لذلك يصبح النظر إلى كتاب الحاخام صاموئيل إيزاكس عن الحدود الصحيحة «أو الحقة» للأرض المقدسة ، بمثابة التعبير الرسمي عن المعايير التاريخية والدينية لدى الجناح المتدين داخل الحركة الصهيونية . ولابد من استكمال عناصر الصورة التي رسمتها الصهيونية آنذاك لإسرائيل الكبرى وحدودها في ضوء ما أسمته بالعوامل والمقاييس الاستراتيجية والاقتصادية والتاريخية المستندة إلى نصوص دينية معينة . فالحدود التي يختارها إيزاكس للأرض المقدسة ، هي تلك الحدود التي يرد وصفها في الإصحاح (٣٤) من سفر العدد : (١ — ١٢) من العهد القديم . والغرض الذي يرمي إليه من وراء بحثه في «الحدود الحقة» ليس إلا الفصل في النظريات المتنوعة والمتباينة حول مواقع تلك الحدود والوصول إلى تعيين ما يعتبره بمثابة الحدود التاريخية الصحيحة (لإسرائيل) .

كما أن الحاخام إيزاكس لا يكتفي بالدلائل التي أوردها لتبرير النبوءة المتوقعة للتحقيق . بل يضيف إليها دليله الرابع على صورة «المسألة اليهودية» التي تتضمن تحليلاً مفصلاً عن إمكانات هجرة اليهود إلى فلسطين التي ازدادت خطورتها . و«الحركة الصهيونية» التي أصبحت قوة لا يستهان بها ، ومازالت في نمو مضطرد . ويسارع إلى التعبير عن أمنية الصهيونيين التي سبق لماكس نوردو أن تحدث عنها ، أي الاعتراف بالصهيونيين كهيئة تمثل يهود العالم والسماح لهم بعرض المسألة اليهودية والمطالب التي يريدونها أمام مؤتمر صلح في المستقبل ، على أمل التوصل إلى حل يرضيهم . أما الدلائل التي يعتمد عليها إيزاكس فهي :

أ ــ مؤتمرات السلام الدولية في تلك المرحلة ، والتي قد تحظى مرحلتها التجريبية الحالية ، وتنتقل إلى تحقيق غرضها على الصعيد العملي .
ب ــ الروح السائدة ، في تحريكها للتغيرات من السلطة الفردية المطلقة والاستبدادية إلى الحكم الدستوري . فحين تتوطد دعائم هاتين الحركتين : حركة السلام العالمي ، والحكومة الدستورية . يتوقع الحاخام سيادة العدالة والحرية والتساهل .
ج ــ الاهتمام المتزايد والناشط بالأرض المقدسة ، تمثله وتشهد عليه بعثات الاستكشاف الأخيرة هناك .

ومن هنا ، يتفتق ذهن الحاخام عن رسم صورة ، لتلك الحدود القصوى التي تتعدى ما يدعوه بـ «المنحة المخفضة» لإسرائيل الكبرى وهي التي يطلق عليها تسمية «المنحة المشروطة» بعد استناده إلى الشرط المتضمن في سفر التثنية (١١: ٢٢) : «لأنه إذا حفظتم جميع هذه الوصايا التي أنا أوصيتكم بها لتعلموها ، لتحبوا الرب إلهكم ، وتسلكوا في جميع طرقه ، وتلتصقوا به» . فلو استوفت إسرائيل شرط الرب وحفظت جميع وصاياه وعملت بها ، لسارع الرب إليها إلى تقديم المكافأة على صورة المنحة الثانية :

«يطرد الرب جميع هذه الشعوب من أمامكم ، فترثون شعوباً أكبر وأعظم منكم . كل مكان تدوسه بطون أقدامكم يكون لكم . من البرية ولبنان . من النهر ، نهر الفرات إلى البحر الغربي يكون تخمكم» . (التثنية ١١: ٢٣ ــ ٢٤) .

من جانب آخر ، لنستمع إلى الصهيوني العلماني وايزمان ، على سبيل المثال لا الحصر ، وهو يخاطب جماعة من المتدينين الصهيونيين إبان مجيء لجنة بيل (PEEL) إلى فلسطين (١٩٣٦ ــ ١٩٣٧) ، مجادلاً استغلال معتقداتهم الدينية ، وساعياً لحملهم على التريث في الإصرار على مطالبهم التوسعية . وهذا ما قاله لهم :

«أعرف أن الله وعد بني إسرائيل بفلسطين ، لكنني لا أعرف الحدود التي وضعها لها . وأظن أنها كانت أوسع من الحدود المقترحة الآن . وربما شملت شرقي الأردن أيضاً . ومع ذلك فقد نسينا القسم الغربي . وإذا كان الله سوف يبر بوعده لشعبه في الزمان الذي يختاره ، فإن مهمتنا نحن المساكين من البشر ، إذ نعيش في عصر شاق ، هي إنقاذ ما يمكننا

إنقاذه من بقايا إسرائيل . وفي تبنينا لهذا المشروع ، يمكننا إنقاذ مقدار أكبر منها ، فيما لو أيدنا استمرار سياسة الانتداب» .

أما مدرسة مانشستر الصهيونية ، فقد فعلت فعلها في التقليد الصهيوني البريطاني ، فاستطاعت أن تجعل من آرتور جيمس بلفور ، حلقة رئيسة في سلسلة ذلك التقليد العريق . واقترن اسم بلفور منذ ذلك الحين بالوعد الذي قطعته حكومة بريطانيا على نفسها أن «تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية . إذ أقدمت الحكومة البريطانية في اليوم الثاني من تشرين الثاني (١٩١٧) على نشر تصريح بعد عرضه على مجلس الوزراء ، وإقراره ليكون بمثابة بيان سياسي . واشتهر «تصريح بلفور» فيما بعد ، على صورة يفهم منها أنه «وعد بلفور» .

وسارع لويد جورج بعد صدور الوعد المذكور إلى إيضاح الملابسات التي حملت حكومة بلاده على إصداره . فأدلى بالتصريح التالي : «إن الزعماء الصهيونيين قطعوا لنا على أنفسهم وعداً أكيداً ، مآله إنه إذا أخذ الحلفاء على عاتقهم تسهيل إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، فإنهم سيعملون كل ما في وسعهم لإيقاظ عاطفة اليهود في كافة أنحاء العالم ، وتأليبهم لمعاضدة قضية الحلفاء ، وقد بروا بوعدهم» .

وما إن صدر وعد بلفور حتى سارعت المنظمة الصهيونية إلى إصدار بيان وقعه كل من سوكولوف وتشليندوف ووايزمان ، أعلنت فيه أن الأماني التي جرى التعبير عنها في برنامج بازل قد وجدت الان مرساتها وقاعدة أرضية صلبة ، في تصريح الحكومة البريطانية الرسمي . ثم مضى موقعو البيان إلى القول بأن فترة الانتظار قد انتهت ، لتبدأ فترة التحقيق منذ الآن .

ثم رأى الصهيونيون ثمار تحالفهم مع بريطانيا بصدد الخطوة التالية . إذ كانت الخطوة الأولى قد تمت على يد اتفاقية سايكس ــ بيكو «السرية» لوضع فلسطين «المنطقة البنية اللون على خريطة اقتسام المغانم ومناطق النفوذ» تحت سيطرة دولية ، تشترك فيها الدول الحليفة . وأصبح همهم الأوحد الحؤول دون التدويل والسعي لجعل تلك المنطقة محمية بريطانية ، على أمل توسيع حدودها بشكل يتفق مع نواياهم ومطالبهم .

ثم انتقلت الخطة الصهيونية ــ البريطانية إلى حيز التنفيذ ، بعد استيلاء الجيش البريطاني على مدينة القدس في (٩) كانون الأول (١٩١٧) . ولابد من ذكر استيلاء قوات الأمير فيصل على العقبة في (٦) تموز (١٩١٥) . واتساع مسرح العمليات الحربية على يد «الجيش العربي الشمالي» ليشمل الجنوب ، والجنوب الشرقي من البحر الميت . وبعد مرور ثلاثة أسابيع من استيلاء هذا الجيش على العقبة ، أبرقت وزارة الحرب البريطانية في (٢٧) تموز إلى الكولونيل باترسون تأمره المباشرة بتنظيم الفرقة اليهودية . وصدرت الأوامر للفرقة التي وصل عددها في نهاية الحرب إلى خمسة آلاف رجل أواخر كانون الثاني (١٩١٨) بالإبحار صوب مسرح العمليات الحربية في فلسطين . فوصلت مرفأ الاسكندرية في أول آذار عام (١٩١٨) .

ويمكن القول بأن قدوم هذه القوات مع قدوم بعثة صهيونية تضم زعماء الحركة الصهيونية إلى فلسطين ، كان هدفه وضع وعد بلفور موضع التنفيذ . وكان التعاون الوثيق بين أفراد البعثة وقيادة الفرقة اليهودية على أتمه بشخص الميجر جيمس دي روتشيلد . وقبل أن تغادر الفرقة الصهيونية مصر متجهة إلى فلسطين صدر أمر عن القيادة العامة للجيش البريطاني بالسماح لها في تجنيد المتطوعين اليهود والمقيمين في فلسطين .

ولننتقل الآن للحديث عن فترة الربع قرن التي تفصل بين تعيين حدود فلسطين الانتداب وقيام دولة إسرائيل ، وقد تحدثنا عن عصر هرتزل ، ثم الفترة الممتدة بين هرتزل إلى وعد بلفور ، ولا بأس أن نطلق على الفترة السابقة لقيام دولة إسرائيل بعصر جابوتنسكي على أن يكون عصر بن غوريون من نصيب العشرين عاماً التي انقضت منذ قيام الدولة الصهيونية في فلسطين حتى عدوان الخامس من حزيران عام (١٩٦٧) وبروز حركة المطالبة بإسرائيل الكبرى على أوسع نطاق في الأوساط الصهيونية في فلسطين المحتلة وخارجها في سائر أنحاء العالم .

إن ما يهمنا هنا من تسمية عصر جابوتنسكي هو حركته الجديدة التي أطلق عليها اسم «التصحيحيين» ومخططات هذه الحركة التي برزت إلى حيز الوجود ، وقامت بتصحيح برنامج بازل الصهيوني على الشكل التالي الذي أصبح أساس برنامجها الجديد :

«إن غاية الصهيونية هي تحويل فلسطين تدريجياً «مع شرقي الأردن» إلى كومونويلث يهودي ، أي كومونويلث يحكم نفسه بنفسه في ظل أكثرية يهودية قائمة . وكل تفسير آخر للصهيونية ، لابد من اعتباره غير صحيح» .

وأصبحت الحركة الجديدة التي أصبح يطلق عليها اسم «اتحاد الصهيونيين التصحيحيين» جزءاً لا يتجزأ من المنظمة الصهيونية العالمية . فاعتبرت نفسها مؤهلة للقيام بعملية تصحيح للبرنامج الصهيوني الذي تم وضعه في بازل عام (١٨٩٧) ، علماً أن التوسعية لا تنتسب إلى فريق صهيوني دون الآخر ، بل تجمع بينهما في أحضان المنظمة الصهيونية العالمية . فقد أخذ فلاديمير جابوتنسكي على عاتقه ، منذ قيام اتحاد الصهيونيين التصحيحيين حتى وفاته ــ أي في الفترة (١٩٢٠ ــ ١٩٤٠) ــ مسؤولية الدعوة للفكرة التوسعية والتبشير بالتعاليم التي جعلها ملازمة لتلك الفكرة . فتابع حملته الصليبية في سبيل تحقيق الصهيونية الكبرى .

وحين قام بإحدى زيارته لفلسطين في تشرين الأول عام (١٩٢٦) ، حاول إقناع أعضاء المجلس الوطني اليهودي بالتصويت إلى جانب الاقتراح الذي يطالب حكومة الانتداب بتشكيل وحدة عسكرية يهودية داخل قوات الحدود في شرقي الأردن ، زاعماً أن دعوته للصهيونية العدوانية التي تتوسل العنف والقوة ليست من قبيل التحريف ، بل هي أقرب إلى التصحيح منها إلى التحريف ، إذ يقول :

«نحن نناضل في سبيل المفهوم الهرتزلي القديم ، ضد نزعات المنفى التي تسيطر على الحركة الصهيونية في الظروف الحاضرة» . كما كرس جهوده لتلقين الشباب اليهودي أفكار الفتوة الصهيونية ، وحملهم على ممارسة يهودية العضلات ، المعتمدة على القتل والغدر التي بشّر بها ماكس نوردو . وتمنى على الصهيونيين الدائرين في فلك تعاليمه أن ينموا في أنفسهم «عقلية الغزاة» الطامعين بالاستيلاء على فلسطين بحد السيف . فحين حضر اجتماع إحدى المنظمات الطلابية اليهودية بمدينة فيينا عام (١٩٢٧) ، خاطب المجتمعين بقوله : «بإمكانكم أن تلغوا كل شيء ــ القلانس والأشرطة والشارات الملونة ، الشراب المفرط والأناشيد ، كل شيء ، ما عدا السيف ، يجب أن تحتفظوا بالسيف . فالقتال بالسيف ليس بدعة ألمانية ، بل يرجع تأريخه إلى أجدادنا القدامى . وعنهم أخذنا التوراة والسيف» .

ولا يكتفي جابوتنسكي بهذه الشعارات التي جعلها من صلب برنامجه الصهيوني التصحيحي ، بل يعمد إلى توضيح غاية الصهيونية ، بأنها ليست مجرد تأمين أكثرية يهودية في فلسطين . وهكذا أصبح الشعار الصهيوني كما يفهمه جابوتنسكي ويعمل في ضوئه : إيجاد مجال أو مدى حيوي للملايين اليهودية ، على ضفتي الأردن . والمنطق الذي يأخذ به جابوتنسكي لا يمت إلى السلام والعدالة بشيء على الإطلاق . فالتفكير الصليبي يتبناه ويضمنه تعاليمه يقوم في جوهره على التقليل من شأن التغطية القومية لدى الشعب العربي ، وغرس بذور العداوة الأبدية بين العرب واليهود . وقد علق هانز كوهن على أفكار جابوتنسكي وعدائه الصهيوني المتعصب لكل ما هو عربي بقوله الذي جاء خير مصداق للمسلك الصهيوني بصورة عامة ، وجاءت الأحداث اللاحقة خلال أكثر من خمسين عاماً لتشهد على صحة ذلك القول .

ويمكننا أن نضيف في معرض الحديث عن التعاليم الصهيونية التي بشر بها جابوتنسكي ، بأن الحركة الصهيونية التوسعية بجميع الأحزاب والفئات التي تنضوي تحت لوائها وتعمل بوحي أفكارها ، وجميع الزعماء والقادة الذين تعاقبوا على توجيهها ، لا تخرج عن كونها انعكاساً مبطناً للنهج الذي سار عليه فلاديمير جابوتنسكي . ولا نريد الاعتقاد بأن جابوتنسكي يكاد ينفرد وحده بالنسيج على منوال الاتجاه الصهيوني الموصوف بالتطرف والنوايا التوسعية . أو أن خلفاء جابوتنسكي والعاملين بوحي تعاليمه لا يتعدون نطاق الحزب الذي استقطب أعضاءه من صفوف المنظمات العسكرية والإرهابية العاملة حتى عشية قيام الكيان الصهيوني في فلسطين ، لكي تتحول غداة اغتصاب فلسطين إلى «حزب حيروت» القائم على «حربة الإرهاب» . وإليكم ما يقوله مناحيم بيغن — تلميذ جابوتنسكي — بهذا الصدد : «لن يكون سلام لشعب إسرائيل ، ولا لأرض إسرائيل ، حتى ولا للعرب ، ما دمنا لم نحرر وطننا بأجمعه ، حتى ولو وقعنا معاهدة الصلح ...» .

كما لا يخفى بأن الاعتبارات التي شاء جابوتنسكي أخذها بعين اعتباره لم يطرأ عليها تغيير أو تبديل يستحق الذكر منذ وفاته وبعد قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين . فقد شدد على أهمية العامل الزمني في الصهيونية ، ونبه إلى الاعتبارات الديموغرافية ومعدل الزيادة المرتفعة بين السكان العرب سنوياً ، لذلك راح يحث على الإسراع في عمليات ومشروعات

التهجير والاستيطان اليهودي . وسار الكيان الصهيوني في فلسطين في الخطوات نفسها بعد قيام دولته عام (١٩٤٨) ، ومنذ هزيمة عام (١٩٦٧) فلا يكاد يمضي يوم واحد إلا ونقرأ أو نسمع العديد من التصريحات يدلي بها زعماء الصهيونية وحكام ذلك الكيان في فلسطين ، تدعو كلها للإسراع بتوطين المستعمرين اليهود الجدد في المناطق المحتلة ، والتي تم طرد سكانها الأصليين العرب منها ، ثم طردهم بأساليب متنوعة الأشكال والأنواع . والتوسع عن طريق العدوان والاحتلال ، تتبعه موجة من الدعوات لإسكان اليهود الذين يتم جلبهم من مختلف أطراف العالم ، في المناطق المستولى عليها ، بحجة متطلبات السلامة والأمن . ولا شك أن الاعتبارات الديموغرافية تلعب دوراً بارزاً في حسابات التوسع والاستعمار الصهيوني . وليس هنالك ما يدعونا ، نحن الشعب العربي ، والأمة العربية ، إلى الاعتقاد بأن الصهيونية ، قد تخلت ، أو أنها تنوي التخلي عن تنفيذ المشاريع التي اقترنت باسم ماكس نوردو أو جابوتنسكي .

٣ـــ عصر بن غوريون : من «إسرائيل» إلى «إسرائيل الكبرى» (١٩٤٨ ـــ ١٩٦٨) حين يعلن دافيد بن غوريون في المقدمة التي كتبها لتصدر «الكتاب السنوي لحكومة «إسرائيل» (١٩٥٢)» بأن «دولة إسرائيل ، قد قامت فوق جزء من أرض إسرائيل» ، يأتي إعلانه بمثابة التأكيد الجديد لكون التوسع الصهيوني في طليعة الأهداف التي تجاهر بها «دولة إسرائيل الصغرى» ، كلما وجدت الفرصة الملائمة للمجاهرة والإفصاح العلني . وقد عبر بن غوريون في خطبه وتصريحاته وكتاباته ، قبل قيام دولة الكيان الصهيوني في فلسطين ، عن الاتجاه الصهيوني السائد في النظر إلى «دولة إسرائيل» ، كمجرد مرحلة على طريق الحركة الصهيونية الماضية نحو تحقيق ذاتها . فهو ما فتىء يعلن بأن «الدولة» لا تشكل هدفاً في حد ذاته ، وليست بالتالي «تجسيداً كاملاً للرؤيا الصهيونية» ، بل هي وسيلة للوصول إلى الهدف الأسمى «الصهيونية» .

وهكذا تبرز عقدة التوسع الصهيوني المتأصلة في الحركة منذ قيامها المنظم على يد ثيودور هرتزل وظهورها على المسرح السياسي العالمي إلى ما بعد قيام الدولة الصهيونية في فلسطين . وتطالعنا منذ اللحظة الأولى لولادة «الكيان الصهيوني» مظاهر جديدة للمنطق الصهيوني القائم على إبراز التباين والتوتر بين طرفي «الوعد» و«التحقيق» .

وحين يؤكد بن غوريون ، بعد ما يقارب العشرة أعوام على قيام دولة «إسرائيل» ، بأن الدولة الصهيونية لم تحقق الرؤيا الخلاصية بعد . وهي الرؤيا التي كانت أحد البواعث الرئيسة ، إن لم نقل الباعث الأهم على حد قوله ـــ لقيام «دولة إسرائيل» ، فإنه يكشف لنا عن طبيعة الأهداف والغايات الكبرى التي تضعها الصهيونية نصب عينيها . وهو بالتالي يكرر على مسامعنا من جديد ما سبق له وأعلنه غداة قيام «إسرائيل» من أن الدولة وسيلة إلى الهدف الأسمى : «الصهيونية» . وحين يعلن بن غوريون بصوت النبوءة المستعار من أنبياء العهد القديم بأن «دولة إسرائيل ليست سوى بداية الخلاص» ، نجده يسعى للربط بين بقاء الدولة وتحقيق رسالتها من جهة ثانية . فيقول : «إن مصير الدولة يرتبط بمصير يهود العالم والعكس بالعكس .... ومن المشكوك فيه أن تستطيع إسرائيل البقاء على قيد الحياة ، وإلا يتعرض يهود الدياسبورا بواسطة قتل الرحمة أو الاختناق ، دون الأواصر المتبادلة التي تشد إسرائيل إلى مجتمعات الدياسبورا» .

ولم تتجه نوايا الدولة الصهيونية وأعمالها ، منذ قيامها على أرض فلسطين ، نحو تطبيق سياسة الوضع الراهن ، إلا من قبيل التصريحات التي كان يطلقها زعماء إسرائيل بين الحين والآخر بقصد الاستهلاك الدعائي فقط . فالدلائل المتوفرة عن سياسة تهجير يهود العالم ، ومشاريع استغلال المياه الإقليمية العربية ، وتحويل العلاقة بين الدولة والمنظمة الصهيونية إلى نوع من «الأممية الصهيونية العالمية» واقتصاد الحرب ، بالإضافة إلى استغلال «عقلية الحصار» وتلقينها الروح العسكرية التي أخذت تمهد السبيل أمام ازدياد نفوذ العسكريين واتساعه .

وتمكنت الصهيونية منذ قيام حركتها على تحقيق أحلام هرتزل والمطالبة بضم المناطق الغنية بالمياه إلى رقعة الأرض التي تطمع بالاستيلاء عليها في سبيل إنشاء المستوطنات اليهودية وتأمين المجال الحيوي للنشاطات الاستعمارية . ولما كانت المنظمة الصهيونية تهدف إلى جمع أكبر عدد من الناس في أرض محدودة المساحة ، أصبح من الواجب وضع مخططات للري واسعة النطاق . ولما كانت المواد المائية محدودة في فلسطين ، فقد جرى توسيع تلك المخططات حتى تشمل الأراضي الواقعة إلى الشمال ، والشمال الشرقي من فلسطين ، وكي تصل إلى منابع الأردن ونهر الليطاني وثلوج حرمون واليرموك وروافده . بالإضافة إلى

ذلك ، فإن افتقار فلسطين إلى الفحم والنفط ، أوجب الاعتماد في المشاريع التصنيعية على إنتاج الطاقة الكهربائية ، التي يمكن تأمينها من الليطاني واليرموك .

فلا يساورنا أدنى شك بأن الأطماع التوسعية الصهيونية لا تقوم بمعزل عن الطابع العدواني لدولة ذلك الكيان في فلسطين المحتلة . والسعي الحثيث للاستيلاء على منابع المياه ومصادرها يؤلف حلقة متصلة بسائر حلقات التوسع الصهيوني المستمر تحت ستار «تجمع اليهود في أرض إسرائيل» ، واستصلاح المزيد من الأراضي لتوطينهم في المناطق الشمالية والجنوبية عملاً بمتطلبات الاستيطان الاستراتيجي الذي يصلح منطلقاً نحو توسيع الرقعة وتأمين المجال الحيوي للعنصرية المتوثبة .

فالغلو الصهيوني الذي تغذيه نزعة التفوق وينعكس بدوره على ظاهرة التمسك الشديد بالطابع اليهودي المحض ، لم يعد من السهل قياسه ، أو كبح جماحه بعد هزيمة العرب في عام (١٩٦٧) ، وفي ظل ذلك السيل من التصريحات والتهديدات التي أطلقها ويطلقها القادة العسكريون في إسرائيل ورجال السياسة والأحزاب على حد سواء . ومما لا شك فيه أن الأوهام والمشاعر الشوفينية تجعل من الديانة اليهودية مطية لبعث الحماس في النفوس وتسخير المعتقدات في سبيل تحقيق الأحلام التوسعية ، كما تحاول الصهيونية الدينية إيجاد شتى المبررات لتوسيع رقعة «إسرائيل» ، وذلك عن طريق اللجوء إلى نصوص الكتب الدينية لديهم ، واستحضار النبوءات والتكهنات بغية إقناع العالم المسيحي بنوع خاص أن الأحداث جاءت خير مصداق لما ورد في الكتب الدينية ، وبمثابة تحقيق لنبوءات معينة يكثر ذكرها في العهد القديم من الكتاب المقدس .

والمراقب لطبيعة الاستراتيجية الإسرائيلية ومنطقها الخاص فيما يتعلق بقضية الحدود المنشودة ، تطالعه أوجه الشبه بين مطالب الصهيونية منذ قيامها ، وبين أطماع إسرائيل منذ إنشائها . فقد درجت الصهيونية الرسمية على رفع شعار «الحدود الشرعية» أو «حدود الوطن الذي يضمنه القانون العام» — كما نص على ذلك برنامج بازل الصهيوني — وجاء صدور وعد بلفور (١٩١٧) بمثابة تكريس لضمان «الحدود الشرعية» حسب المزاعم الصهيونية . وعلى الرغم من خلافات الرأي بين السياسيين و«العمليين» ، والتحريفيين فيما بعد : حول مساحة الرقعة التي يجب أن تشملها تلك الحدود الشرعية . وحين صدور

قرار التقسيم قبلت به الصهيونية «مكرهة» ، لكنها لم تشأ التوقف عند الحدود التي أقرها لها المشروع ، بل أقدمت على احتلال المزيد من المناطق العربية ، متذرعة برفض العرب لقرار التقسيم تارة ، وطوراً بزعمها أن الدول العربية خرقت القرار وشنت هجومها على الدولة اليهودية عام (١٩٤٨) . وحين تم التوصل إلى وقف إطلاق النار وجرى التوقيع على اتفاقيات الهدنة ، أخذ المسؤولون من الصهيونيين يتحدثون عن «حدود الدولة» التي قامت على جزء من أرض إسرائيل الموعودة «حدود الأمة» التي يجب أن تأتي مطابقة للحدود التاريخية المقدسة ، حسب مزاعمهم .

وهكذا ، عكفت استراتيجية إسرائيل على التأرجح المعتمد بين شعاري «الحدود الشرعية» و«هذه تختلف عن خطوط وقف إطلاق النار ، وحدود الهدنة» و«الحدود الآمنة» التي تضمن لها السلامة والاستقرار وتحمي عملية البناء الصهيوني ، وهي النظرية النازية نفسها ، القائمة على احتمالات التوسع وتحقيق المجال الحيوي للاستعمار اليهودي . ثم جاءت هزيمة عام (١٩٦٧) ، لتتيح أمام العسكريين الصهيونيين فرصة تحقيق جزء من مخططاتها التوسعية .

غير أن الشعارات الجديدة التي أخذت في رفعها بعد هزيمة الـ (١٩٦٧) تحولت فجأة إلى شعارات المطالبة بـ «الحدود المقدسة» . والواقع أن الأطماع التوسعية الصهيونية تستخدم جميع الشعارات الجديدة والمستجدة والقديمة ، بالمداراة أحياناً ، ومندمجة أحياناً أخرى . كما صدرت الفتاوى عن الحاخاميين أطلقت بمثابة فتاوى دينية لا يمكن فصلها عن مدلولها السياسي ، على الصعيد الداخلي والخارجي . وتشير تلك الفتاوى إلى تكفير كل يهودي يقبل بإخلاء شبر واحد من الأراضي المحتلة . لأن شعار «الحدود المقدسة» الذي يلتقي مع الشعارات السياسية يعتبر جميع الأراضي المحتلة واقعة ضمن أرض الميعاد . وهكذا انتقلت دعوة «إسرائيل الكبرى» إلى الصعيد الرسمي الصهيوني ، بعد أن نقلتها استراتيجية التوسع العلنية إلى حيز العمل والتنفيذ . ولا يخفى علينا نحن العرب ، أن رغبة الكيان الصهيوني في فلسطين تبقى نابعة من أطماع معينة يتوفر تحقيقها النهائي عندما يتسنى لهذا الكيان وحلفائه جر الحكام العرب إلى مائدة المفاوضات المباشرة ، بغية إبرام معاهدات صلح رسمية ، والاتفاق على الحدود المغتصبة . ومن الواضح ، كما يجري في الواقع أن رغبة هذا

الكيان في السلام ، لا تعدو كونها محاولة لتكريس التوسع ، في ظروف غابت فيه الجماهير العربية عن المساحة ، فلنحذر ونحذر . ولا شك أن مصيرنا قد أصبح منوطاً بالقـدرة والتصميم كجماهير على جعل تصدينا الكبير يقف في وجه تحدي الصهيونية الخطيرة ومن معها ، ولنتحرك لنرتفع بأنفسنا وأعمالنا إلى مستوى المسؤولية الكبرى .

الفصل العاشر

العرب والمستقبل

لا شك أن العالم العربي يعبر اليوم مرحلة تعتبر عبئاً على التاريخ القومي ، ونكسة للتوجه الوحدوي ، حتى انعكس هذا الحال على الإنتاج الفكري . والأخطر من ذلك ، أن يدخل العرب مع العرب بصراع مسلح ، لم يشهد له التاريخ مثيلاً ، يقف فيه بعض العرب في مواجهة شرسة ، يدمرون بعضهم بعضاً ، تحت ذرائع مختلفة . وعرب آخرون ينسحبون من معترك الساحة القومية ، وبعض ذهب ، وعلى عجل ، يفتش في إيديولوجيات الآخرين وتجاربهم ، بحثاً عن مخرج ، في حين لجأ بعض آخر إلى السلفية ، يحتمي فيها ، بالماضي ، خوفاً من الحاضر والمستقبل ، وعرب آخرون ، انكفؤوا على محيطهم القطري الضيق . بل الأدهى من ذلك ، محيطهم العشائري أو الطائفي الأضيق ، ظناً منهم أن ذلك منجاة لهم . وآخرون هرولوا إلى الاعتماد على قوى خارجية ، كان العرب ، ولا يزالون ، يناضلون للتخلص من هيمنتها واستغلالها وحقدها . هذه القوى التي تقف في وجه تطلعات الجماهير العربية ، وتعادي كل أهدافها ، وتحمل كل حقد ولؤم لقضايانا العادلة . ومع ذلك ، هناك من لم يفقد الأمل في مواجهة كل النكسات والنكبات .

في هذه الظروف الصعبة ، يتوجب على المؤمنين الذين نذروا أنفسهم للعمل الجاد ، أن يقفوا في وجه كل التحديات ، والنهوض بالمسؤولية الصعبة ، والكشف عن عمليات التزوير في طرح قضايانا في جميع المجالات .

فإذا كان تقاسم البلدان العربية في الماضي من قبل القوى الاستعمارية قد منع قيام

دولة عربية واحدة ، ووضح جوهر سياسة هذه القوى تجاه الوحدة القومية للعرب ، فإن دورها في قيام الكيان الصهيوني في فلسطين على أساس اغتصابها واقتلاع شعبها منها ، والوظيفة السياسية والعسكرية التي يقوم بها الكيان الصهيوني ، يشكل الوجه الآخر لهذا النهج الإمبريالي المعادي لحركة التحرر الوطني العربية والوحدة العربية . وتتعامل الدول الإمبريالية مع قضية الوحدة العربية على أسس تخدم مصالحها ، فهي من جهة تعمل على أساس العداء الصريح والقاطع لمبدأ الوحدة القائمة على أساس التحرير والتطوير الاجتماعي ، فهذه القوى لم تخف عداءها ولا قلقها من قيام أية وحدة عربية تحررية . وتنطلق القوى الإمبريالية في تعاملها مع المنطقة العربية من قاعدة مصالحها الاستراتيجية دائماً ، سواء عن طريق دفع التنسيق والتعاون السياسي والعسكري مع الكيان الصهيوني ، كونه الحليف الاستراتيجي ، أو عن طريق التوجه والتعاون مع حلفائها من العرب ، في سبيل خلق إطار اقتصادي سياسي عسكري إقليمي لضبط الوضع العربي والسيطرة عليه مستقبلاً ، مع إمكانية ربط هذا الإطار بنظام تحالفات موجهة ضد حركة التحرر العربي ، قد يصبح الكيان الصهيوني ، على رأس هذه التحالفات ، وهو ما تنوي الولايات المتحدة فعله في المستقبل .

إن الكيان الصهيوني في فلسطين نموذج فريد في الاستعمار الاستيطاني الاقتلاعي ، لا يحاكيه في تاريخ البشرية ، إلا استيطانات الجماعات الأوربية لأمريكا الشمالية على أنقاض شعوبها الأصلية التي اصطلح على تسميتها بالهنود الحمر . فالصهاينة المهاجرون لا يدعون حقاً تاريخياً بأرض وينازعون عليها شعباً متجذراً فيها منذ قرون عديدة وحسب ، بل هم ينهضون أيضاً إلى تحقيق ذلك بإيديولوجية هجومية احتقارية تستبيح الانتقام لليهود المضطهدين في أوربا بقهر العرب واقتلاعهم من جذورهم ، وإقامة دولة عنصرية لليهود ، شعب الله المختار ، وتكون جزءاً من السور الغربي والشرقي المرفوع في وجه أية وحدة عربية ، وحاجزاً يفصل المشرق العربي عن مغربه ، وحارساً لمصالح الغرب في المنطقة ، مانعاً لوحدتها ، وحليفاً للإمبريالية . وعندما يكون الصراع على هذا المستوى من العداء والمرارة والحرارة ، يصبح الأمن هاجساً مقيماً ، وأية تسوية أمراً خطراً . ولقد ركز الكيان الصهيوني وجوده بدعم سخي سياسي واقتصادي وعسكري من الغرب ، وعلى رأسه ، الولايات المتحدة الأمريكية ، منذ خلق ذلك الكيان عام ١٩٤٨ ، وأخذ في قضم الأراضي

الفلسطينية ، استكملها باحتلال كامل التراب الفلسطيني في حرب الأيام الستة المشؤومة عام ١٩٦٧ والتي لا تزال فصولها سراً ، وبها سيطرت على سيناء وعلى منطقة الجولان وعلى جزء من حوران ، ثم على مناطق حدودية لبنانية محاذية لمناطق الجليل المحتلة .

وبقدر ما تبدو القدرات الصهيونية مركزة وفاعلة ، تحكمها قيادة سياسية واحدة ، بجهاز عصبي مركزي عالي الكفاءة والحساسية ، تبدو القدرات العربية مشتتة مشرذمة ، عاجزة عن إيجاد حد أدنى من التنسيق والانتظام في نسق معقول للتضامن القومي . وأصبح وضع التجزئة والتشرذم يقترن بالصراعات العربية ـــ العربية ، نتيجة غياب الديموقراطية في الوطن العربي ، وخلق الأزمات والنزاعات عوضاً عن توجيه الطاقات نحو العدو المشترك . في الوقت نفسه ، بات الكيان الصهيوني يملك ترسانة ضخمة من السلاح النووي ، وأسلحة الدمار الأخرى ، وحتى الأقمار الصناعية ، كل ذلك بمعونة الغرب ، وخاصة الولايات المتحدة ، ودعم كلي يمكن استخدامه لمنع أي عمل يمكن أن يزيد من التلاحم العربي ، في حين يمنع على العرب أية إمكانات تقدم في المجالات التكنولوجية المتقدمة ، لمواجهة مثل تلك الأخطار ، لا بل يشارك بعض العرب في تدمير قواهم التي يمكن أن تكون حقيقية لمواجهة التحدي الصهيوني .

تتمثل القاعدة العادية الأساسية التي تستند عليها الاستراتيجية الغربية بصورة رئيسية ، في مجموع المصالح والامتيازات الاقتصادية والمالية والتجارية التي تستحوذ عليها الشركات متعددة الجنسيات ، وتستنزف بواسطتها الثروات القومية العربية ، وعلى رأسها النفط ، والأموال التي تنتج عنه ، بصورة وحشية ، وقد ترافق نمو هذه المصالح مع تزايد النفوذ والتأثير السياسي وتعزيز المواقع العسكرية للغرب عموماً والإمبريالية الأمريكية على نحو خاص ، في العديد من الدول العربية ، وعلى رأسها مصر العربية ، والمشيخات النفطية . وتؤكد الوقائع كل يوم ، وبصورة لا تقبل الجدل ، التوافق المصلحي بين الكيان الصهيوني مع تقدم الاستراتيجيات الغربية في المنطقة . لا بل يمكن التأكيد ، أن ذلك الكيان ، كان ولا يزال حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، إحدى أدوات تنفيذ هذه الاستراتيجية . وقد يحدث أن تنضم بعض الكيانات العربية إلى ذلك الكيان ، على شكل تحالفات ، لقمع التطلعات العربية ، في التحرر والوحدة .

إن مسألة القضاء على المطامع الغربية ، ووليدها الصهيونية العالمية ، وإجراء تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية ، في بنية المجتمعات العربية ، ودفع قضية الوحدة إلى الأمام ، وتحقيق سائر الطموحات القومية لأمتنا ، تطرح كقضية هامة ، توجب مشاركة جميع فئات الشعب في تحملها والدفاع عنها ، وليس كعملية فوقية يمكن أن تتم بالتدابير والأوامر الإدارية أو الإجراءات التشريعية ، أو عبر مفاوضات معزولة في وسائل الإعلام وأجهزة الدعاية ، فالقضايا الكبرى في التاريخ والمنعطفات الهامة في مسيرة التاريخ لا تتحقق إلا بالمشاركة الجماهيرية ديموقراطياً بعد أن يتحقق تكافؤ الفرص في المجتمع وتزول المحسوبية .

وإذا كان من الطبيعي لمن يعيش مثلنا في حقبة تتفتح فيها كل مخاطر التفتت العربي ، الطائفي والمذهبي ، في معظم البلاد العربية تقريباً ، ويتدنى فيها الصراع من أجل البقاء ، إلى مستويات من التآكل الذاتي الهمجي ، الذي يحوله بالفعل إلى صراع للفناء لا للبقاء . إذن يكون من البديهي ، لمن هو في مثل هذه الظروف التاريخية ، أن تصبح الوحدة الوطنية عميقة على أسس من المساواة والحرية وتكافؤ الفرص ، وأن تكون هدفاً بالنسبة للجميع ، مع استلهام تراثنا الماضي ، وبهذا نضمن لجميع معاركنا أن لا تكون حراثة في البحر . يضاف إلى ذلك ، أن حتمية الوحدة العربية ، مبنية على الحاجة الواقعية إليها أكثر مما هي مبنية على حماس عاطفي لها .

لكن ، ما من شك أن مناعة الجسم العربي في مواجهة محاولات القوى المهيمنة حيال إثارة النزاعات الداخلية في كل بلد عربي ، أو النزاعات العربية ــ العربية ، ستبقى ضعيفة ، من أجل أن لا نقول إنه لم يعد لها من وجود ، مع الأخذ بالاعتبار التطورات الجديدة ، على المستوى الدولي ، وانتهاء الحرب الباردة ، وعواصف الصحراء في الخليج العربي . كما أن دفع بعض العناصر العرقية والطائفية ، لإثارة المشاكل ، ما هو إلا جزء من سياسة استعمارية ، يسهل عليها التدخل في الشؤون الداخلية ، كما يحدث مثلاً في شمالي العراق . فالولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، تسلح تركيا ، وتمدها لقتل الأكراد ، الذين يشكلون ، أكثر من (١٢) مليون نسمة من تركيا ، تصفهم بالإرهابيين ، في حين تمدهم بالأسلحة وتقدم لهم الحماية في شمال العراق ، منطق غريب ، أليس كذلك ؟

من المعتقد أنه سيعاد بناء منطقة الشرق الأوسط على أسس جديدة ، وهذا ما تخطط له الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون . وسيكون الكيان الصهيوني في فلسطين ، المحور المعزز ، والمتعدد التكافؤ ، والحلقة المخصصة لضمان الاستقرار المسلح ، والشرطي القوي ، لحماية مصالح الولايات المتحدة ، واحترام «المحور الأمريكي ـــ الصهيوني» . ولا يزال من الصعب استشفاف الطريقة التي ستوكل إلى هذا الكيان ، وإن إحدى الخيارات المطروحة ، هو تمزق بعض الكيانات العربية ، إلى كيانات عرقية أو طائفية ، وإعادة رسم خرائط المنطقة ، بشكل يضمن استمرار هيمنة واشنطن وحليفتها الصهيونية . وقد يؤدي ذلك إلى إقامة تحالفات جديدة محورها الكيان الصهيوني ، مع بعض الكيانات العربية . ويقتضي ذلك قبول الكيان الصهيوني ، بعد إجراءات التسويات ، حسب المفاوضات الجارية .

لكن ، هناك توقعات أخرى تتعلق بأكثر من مستقبل بديل ، وهو ما يمكن أن يكون عليه جواب الجماعات والاتجاهات العربية ، أو الإسلامية ، الحاضرة منها ، أو التي قد تنشأ وسط الظروف المأساوية التي تعيشها الأمة العربية ، وحالة الإذلال والخزي التي وصلت إليها ، بفضل غياب الجماهير وارتحال العقول وغياب الديموقراطية الحقة ، وسيكون ظهور مثل تلك التوقعات ، رداً على التحديات الكبيرة وتزييف الشعارات ، وكذلك تمسك شعوب المنطقة بإرثها الحضاري وارتباطها بتاريخها ، والنضال من أجل قيمها ، كما سيكون رفضاً لخطة أو خطط مفروضة من الخارج .

لكن ، لنر ما تخطط له واشنطن ، حسبما ورد في كتاب أحد البارزين في تحليلات السياسة الأمريكية في العالم ، هو فيليب مورو ، إذ جاء في كتابه الأخير «العلاقات الدولية في عالم اليوم» ، ما يلي : «وجدت الولايات المتحدة نفسها ، أنها أصبحت المسؤولة عن أمن الشرق الأوسط بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ، وتدمير العراق ، في عاصفة الصحراء ، وبهذا أصبح من مصلحتها استغلال الوضع الملائم من أجل حل للقضية الفلسطينية ، وبالتالي خلق مفهوم جديد لأمن المنطقة يشارك فيه الكيان الصهيوني في فلسطين ، مع إدخال الكيانات الحليفة لواشنطن في هذا التشكيل الجديد ، بهدف خلق استقرار ، وكبح كل معارضة لمصالح الولايات المتحدة ، وهذا لن يتم إلا بعد معالجة القضية الفلسطينية» . وهذا ما أشار إليه أيضاً آلان جوكس في كتابه «أمريكا المرتزقة» وعلى لسان كيسنجر ، أحد

أعمدة فلسفة السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ يقول : «يجب استغلال النتائج الحاصلة نتيجة إضعاف العراق ، وخلق ترتيبات جديدة ، ودافع جديد ، ومفاهيم جديدة في المنطقة». وإن في كلماته ما يفسر الكثير ؛ كما لم يتوان جيمس بيكر أحد مهندسي تدمير العراق وشرذمته وتجويع شعبه عن كتابة مقال مطول في التايمس اللندنية ، يقول فيه يوم توقيع رابين زعيم الحرب الصهيوني ، وعرفات ، ما أطلق عليه اسم «غزة وأريحا أولاً» ، أي بتاريخ ١٩٩٣/٩/١٣ : «إذن على الولايات المتحدة انتهاز الفرصة التي تم بها ضعف الراديكاليين العرب ، على أثر حرب الخليج الثانية» ، وأضاف : «إن الظروف والشروط مواتية الآن من أجل خلق واقع جديد يخدم مصالح الولايات المتحدة ، لذلك يجب دعم أي تقارب فلسطيني ــ صهيوني» . ويستطرد في مقاله : «إذا أردنا أن نبني سلاماً دائماً وشاملاً ، علينا التحرك بسرعة في لحظات الحسم ، في هذا العصر ، مع اعترافنا بالأخطار التي قد تنشأ ، إذ إنه عصر يمكن فيه للعداوات الجديدة والتهديدات الجديدة أن تسبب في خلق العقبات أمام مصالحنا ، خاصة في زمن أخذت تظهر فيه بوادر التعصب الديني والعرقي» .

لكن ، لماذا نحمل هؤلاء وأمثالهم كامل المسؤولية عن التردي الحاصل في الواقع العربي ، ولماذا نعفي أنفسنا ، ولماذا لا نبحث عن الأسباب الموضوعية لهذا التشرذم ونكشف عنها ، ونبحث عن العلاجات اللازمة ؟

ما العمل ؟ سؤال يطرح ، وقد تكون الإجابة متنوعة ، عديدة ، والآراء مختلفة ، وإن كانت كذلك ، فهي دلائل عافية وصحة جيدة في الفكر القومي العربي .

إذن يتجدد طرح قضية الوحدة العربية ، في إطار شمولي ، كنوع من العمل لمواجهة هذه الهجمات الشرسة ، والمركزة على المنطقة العربية ، خاصة في إطار ما أصبح يطلق عليه اسم النظام العالمي الجديد ، الذي أصبح فيه الغرب عموماً ، والإمبريالية الأمريكية ، بشكل خاص ، صانعة لهذا النظام ، والوصية على تنفيذه وتفسيره ، حسبما تقتضيه مصالحها ، واستراتيجيتها .

وهنا أيضاً ، لابد من الإشارة إلى أن تقاسم البلدان العربية من قبل القوى الإمبريالية ،

قد منع قيام الدولة العربية الواحدة . وهذا ما يوضح سياسة هذه القوى تجاه الوحدة القومية العربية . وإن دورها في قيام الكيان الصهيوني في فلسطين ، على أساس اغتصابها واقتلاع شعبها ، والوظيفة السياسية والعسكرية التي يكلف بها ذلك الكيان ، يشكل الوجه الآخر لهذا النهج الإمبريالي البغيض المعادي لحركة التحرر القومي والوحدة العربية .

كما لابد من الإشارة إلى أن الإمبريالية ، لا تجد عناصر الارتكاز لسياسة التدخل في الشؤون العربية التي تمارسها والإفادة من التناقضات العربية في الشروط والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة حالياً وحسب ، بل تستند إلى قاعدة مادية ، أسهمت هي أساساً في خلقها ، بمنع الوحدة العربية ، بعد الحرب العالمية الأولى ، وتقسيم البلدان العربية إلى كيانات سيطرة ونفوذ فيما بين الدول الإمبريالية ، وهذا أدى بدوره إلى بروز كيانات مجتمعية متمايزة بهذه الدرجة أو تلك من العمق في سياق العملية التطويرية في الأطر القطرية المنفردة ، سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي ، أم على صعيد بناء الدولة بأجهزتها وقوانينها المعترف بها دولياً ، أم على صعيد بروز وتبلور مصالح الطبقات المسيطرة ضمن إطار هذه الكيانات . وفي الواقع ، فإن هذه التمايزات لم تنشأ بين مجموعات الدول الخاضعة لمركز إمبريالي وحيد ، بل يضاف إلى ذلك واقع آخر ، هو أن هذه الكيانات في مسارات تطويرها الخاصة ، غدت في مستويات متفاوتة من حيث درجة التطوير السياسي والاقتصادي . وهكذا أصبحت هناك مواجهة نوعية بين الفروقات الموضوعية ، منها فروقات كيفية ، باعتبار أنها قائمة على أساس تبلور الكيانات المستقلة . وهناك نوع آخر ، ينبع من الفروقات الكمية الناتجة عن تفاوت مستوى التطور فيما بين هذه الكيانات . وتتجمع في هذا الجانب القوى والطبقات ذات المصلحة القطرية ، أي القوى والطبقات التي نشأت في كل هذه الكيانات الخاصة ، وتبلورت مصالحها في كنفها ، وبالارتباط التبعي السياسي والاقتصادي بالإمبريالية . فهذه القوى التي أخذت تمارس سياسة التواطؤ والتحالف مع الإمبريالية ، وحتى مع الكيان الصهيوني ، وتنسيق خططها معهما ، نتيجة ضعف التيار القومي ، على أساس تقسيم الأدوار في الاستراتيجية الشاملة المعبرة عن مصالحها المشتركة ترى إنه في الانزلاق في طريق الخيانة ، وفي التحالف مع الإمبريالية ، عدوة الأمة

العربية ، ومع الكيان الصهيوني ، ضماناً لقوتها وشرطاً لبقائها في السلطة في بلادها والحفاظ على امتيازاتها .

أما في المجال النظري من الموضوع ، فماذا ورث العرب ، اعتقادياً من ماضيهم ؟ لقد وجدوا أنفسهم مفتقرين إلى روح أكثر تلاؤماً مع متطلبات التحدي الجديد في عصر القوميات ، على عتبة القرن العشرين . فالعرب ورثة أمة رسولية ، منهجها الجهاد لإنقاذ العالم بالإسلام ، فكراً ودولة ، لكنهم عاشوا مأساة الانقطاع عن ذلك التاريخ ، وظل بعضهم يتخيل أن الفضاء الديني كاف وحده لاسترجاع ما تهدم مع نهاية الخلافة العثمانية ، فإن بإمكان العرب مثلاً أن يواجهوا تحديات الغرب والصهيونية ، دون مشروع قومي كبير . وقاد هذا الاختلاف في النظر إلى الماضي والحاضر ، إلى حالة مخالفة عامة لواقع الأمور : فالعرب والإسلام لا ينفصلان . لكن وجدت الأمة الرسولية نفسها موضوعة كلها بجغرافيتها وبتاريخها البشري على مشرحة الاحتلالات الغربية ، وأصبحت مهمتها إنقاذ ذاتها كقوة تاريخية حاملة الإسلام وغير الإسلام ، ومهددة بالانقراض «الجزائر ، فلسطين» أو بالانقطاع عن الجغرافية القومية بخاصة وللإسلام على نحو عام .

لقد كانت الطليعة العربية المتنورة هي السابقة إلى الكلام عن «الهوية المشتركة» أو الروابط الأساسية بين جماعات بشرية عرفت في التاريخ باسم الجماعة العربية . وجرى الكلام عن لغة العرب وآدابهم وعاداتهم وتقاليدهم لدى بعض المفكرين ، وجرى كلام آخر ، عن الإسلام وحضارته ومدنيته وسياسته ، لدى مفكرين آخرين . وإذا كان القرن التاسع عشر ، لم يشهد ميلاد الهوية القومية العربية ، بل ظل الكلام يدور حول الدعوة إلى الاتحاد والنهضة بلغة الضاد وعزة الماضي ، ومجد الدين ، فقد وضع القرن العشرون العرب على مفترق الهوية القومية ، بعدما ظهر البديل الغربي للنموذج العثماني . وجرى التنقيب في أثريات الفكر القومي عن مقومات القومية ، وهنا بدأ يتكون نموذج هوية جديدة مقوماتها : اللغة ، البشر والأرض . ولا نجانب الحقيقة إذا لاحظنا أن مفكري «القومية العربية» ومناهضيها ، بين الحربين العالميتين ، كانوا إلى حد بعيد ، يتساجلون في الثقافة واللغة والسياسة ، تساجلاً ذاتياً ، منقطعاً عن الجمهور العربي الذي شارك في تأسيس الحركات التحررية العربية على أرض المقاومة للغرب والصهيونية ، دون أن يكون منتظماً في سياق

الصراع الإيديولوجي ، انتظاماً واضحاً وحاسماً . فكانت مشاعره الوطنية والقومية ، من بواعث انتمائية إلى العصر الجديد ، عصر التحرر العربي ، فكراً واقتصاداً وسياسة ، من كل ارتهان خارجي .

وشهد الوطن العربي في مرحلة ما بين الحربين ، وما بعدهما ، تحديداً سياسياً وأنتربولوجياً لهويته القومية ولجغرافيته البشرية . وكان ذلك التحديد في نطاق الدعوة إلى النهضة والوحدة . ولم يتعد الأوضاع الإيديولوجية المحضة إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث صارت العادات الإيديولوجية العربية من صميم القوة الجماهيرية ، وحيث ظهر مختلف الأحزاب القومية العربية والأحزاب المناهضة لها . والواقع يظهر أن مطلب الاستقلال العربي لا يمكن إنجازه من دون حركة عربية حضارية ، وهذا ما كان يرفضه الغرب الاستعماري .. وكان يفاوض حركات الاستقلال العربي على أمرين خطيرين : أن تبقى حركات مستقلة بعضها عن بعض أولاً ، وأن يظل الاستقلال الشكلي للدولة دون مضمون وطني أو قومي ، بحيث تظل ساحة العمل الإيديولوجي وأرض الاستقلال الشكلي مستباحة للأجنبي ، وتكون الدولة في النهاية تابعة لمركزية خارجية ، إذ أن الوحدة السياسية ، تعني انشداد الدول العربية المستقلة إلى مركزية داخلية ، هي مركزية القومية العربية .

لكن ، لابد من الاعتراف ، أنه تتحكم في سياسات الأقطار العربية وتحول دون تطوره ، عقليات الحاكمين ، بقطع النظر عن إرادة المحكومين ، وأصبحنا نشاهد في المرحلة الحالية أن الحكام قد احتلوا مكان الجماهير ، لا بل اعتبروا الجماهير قطعاناً يوجهونها حسب أهوائهم . وهذه العقليات السياسية قوامها التعامل الازدواجي المتبادل بين قطر وقطر . وما هو موضوع هذه العقليات ؟ إنه الاقتناع عن معرفة الحاكم العربي لواقع القطر أو الأقطار الأخرى المرغوب في استقطابها ، وفوق ذلك ، واقع التأطير القطري أو الإقليمي لمعظم المثقفين العرب خارج نطاق المعرفة الأشمل لأقطار الوطن العربي ، وذلك خوفاً من التعارف والتفاعل ، والتأثير في مجرى التكوين القومي للعرب . وإن عقلية الحاكم المستبد ، قائمة إما على حق إلهي أو طائفي أو عائلي أو شخصي ، مزعوم ، في امتلاك السلطة ، لدرجة تجعله يتصرف تصرف الفرد المالك ، ويحيط نفسه بكل الانتهازيين الطامعين ، فينأى عن الشرفاء المخلصين ، وهذا ما يجعل الحاكم يتصرف محكوماً بعقلية مالك البستان أو المزرعة

وهذه العقلية الامتلاكية ، عقلية شيخ القبيلة أو زعيم الطائفة ، صاحب القطيع ، هي التي تسود فلسفة العلاقات بين معظم الأقطار العربية ، وهي فلسفة معاكسة لروحية الوحدة ، والتي هي في المقام الأول ، روحية جماعية تاريخية ، ذات قوة معنوية قوامها الانتماء إلى أمة عظمى ، لا إلى قبيلة أو طائفة أو مزرعة أو بستان أو بئر نفط .... وهنا يكمن مأزق فلسفة التعامل التوحيدي بين العرب ، وإلا ما معنى تهريب خيرات هذه الأمة وثرواتها إلى الخارج ، لو كان ثمة اعتقاد في أن ما يأتي من الأرض العربية يمكن لا بل يتعين توظيفه فيها ؟ وما معنى كل هذه الحدود والجمارك والتأشيرات والعملات والرقابات وأجهزة المخابرات ؟ أهذا كله ضد الصهيونية والغرب والشرق ؟ وهذه الكتب والمجلات والصحافة العربية ، لماذا تراقب ؟ أباسم التضامن والاتحاد والوحدة من المحيط إلى الخليج ؟ إن عقلية الامتلاك السياسي للسلطة جعلت المالك يعتقد أنه يملك الأرض ومن عليها ، وأنه حر هكذا ، في الاتحاد أو الاحتراب مع جيرانه الذين هم بالمناسبة أو بالمصادفة التاريخية أو الجغرافية ، أخوانه أو أشقاؤه المرشحون للاتحاد معه في أمة كبرى أو دولة عظمى . والخلاصة إن ما يسمى بالاستقلال السياسي ، أو الحرية السياسية للحاكم ، ثم تأكيده بالانفصال عن المحكومين ومصالحهم ، وبرفض حقهم في الحرية السياسية لأن يكونوا مواطنين عرباً بلا تمييز ، وأن يعبروا عن حقوقهم الوطنية والقومية كمواطني أمة ، لا كمحكومين في سجون أو داخل حدود إقليمية ضيقة ، لا تتجاوب مع متطلبات تطورهم الإنساني ومواجهتهم للتحديات العالمية الكبرى ، من التحدي المعرفي والعلمي ، إلى التحدي الاقتصادي والاجتماعي ، وصولاً إلى التحديات السياسية والعسكرية . إذن هناك خلل في التواصل الاجتماعي بين العرب ، وانقطاع نسبي في التفاعل الثقافي والعلمي ، وخلل في التبادل الاقتصادي ، وقيود على الهجرات والتفاعلات السكانية ، وحواجز سياسية ... إلخ . لدرجة أن كل دولة عربية ، باتت تتصرف وكأنها هي الأمة/ الدولة المنشودة ، بما يصرف النظر الرسمي العربي عن روحية القومية ومشروعها السياسي العقلاني المتطلع إلى الوحدة . والسؤال الدائم : من يضع علاقات أجدى وأقوى بين الأقطار العربية هذه ؟ ولماذا لم تكن التحديات الاستعمارية والصهيونية والتخلفية كافية لإنضاج مشروع الوحدة بين عدة أقطار متجاورة ؟ ولماذا تظل هذه التحديات القائمة عاجزة حتى الآن عن مثل هذا الإنضاج ؟

وهل سيواجه العرب القرن الواحد والعشرين ، عصر التكتلات الكبرى ، بأمة موزعة مشرذمة على عدد من الدول والمشيخات مرشح للتزايد إذا استمر الاحتراب والتآمر داخل هذه الخريطة الحالية ؟

هذا ، وقد علمنا التاريخ الاقتصادي والسياسي ، أن كل عملية تقدم لا يمكن أن تكون فعالة ، إلا إذا ارتبطت بوجود قوى اجتماعية تضع هذا التقدم ، ضمن شروط خاصة تعطيه ملامحه . ومن المفارقات التاريخية التي طبعت تشكل المجتمع العربي الحديث ، هو أن عملية التقدم تظهر كأنها ليست نتاج حركة اجتماعية مرتبطة بمكونات المجتمع الداخلية ، بقدر ما تبدو مفروضة من فوق ، آتية من الخارج وغير ملائمة للشروط الموضوعية . فالمال الذي تدفق على المشيخات المنتجة للنفط ، دفع بها إلى اختلاق تنمية ترتب عليها انشطار في كينونة الإنسان العربي ، وتشويه لكثير من أنماط سلوكه وعاداته .

ولما كانت الأمة العربية تنتمي إلى العالم الثالث ، وهي في الوقت نفسه ، يمكن أن تلعب دوراً بارزاً نظراً لما تملكه من تراث عريق وروابط دينية قوية ، مما يمكنها من لعب دور حاسم للوقوف في وجه الهجمة الغربية المتوحشة ، وبالتالي العودة بالتاريخ إلى الوراء ، إلى عصور الاستعمار القديم ، بثوب جديد ، لبوسه الاقتصاد ، محرك النزاعات في العصر الحاضر ، والذي من أجله ستتمحور النزاعات : كما سيبنى على أسسه النظام الدولي الجديد المصمم من قبل واشنطن لتجعله لبوساً إجبارياً . إذن ، فالعودة إلى حركة عدم الانحياز وإنعاشها ، ضرورة تاريخية واجتماعية لجميع الشعوب والحركات المناهضة للإمبريالية ، وتعبيراً عن حاجاتها لإقامة علاقات دولية جديدة ، تقوم على مبادىء احترام حرية الشعوب والبعد عن الهيمنة واحترام سيادة الأمم ، والاعتماد على سياسة التعايش السلمي ، والتصدي للمطامع الإمبريالية ، والمطالبة بحق التكافؤ في تحمل المسؤوليات الدولية ، وفي المنظمات الدولية مثل مجلس الأمن ، وغير ذلك . وكذلك المطالبة بإجراء إصلاحات على الهيئات الدولية لتتلاءم مع الغالبية من الشعوب لا لخضوع للهيمنة الغربية .

ويمكن لحركة عدم الانحياز إذا ما أعيد بناؤها طبقاً للمعطيات الجديدة ، أن تلعب دوراً أساسياً في تطور تلك البلدان المنتمية عموماً للعالم الثالث ، على الرغم من تباينات الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان المشكلة لها ، وما تواجهه تلك البلدان من ظروف

صعبة في مواجهة تطورها ومساعيها للتحرر من هيمنات الغرب الإمبريالي عليها . ومن المعروف أن ظهور حركة عدم الانحياز يرجع بالدرجة الأولى إلى التناقضات التي يتميز بها النظام العالمي الحالي في العلاقات الاقتصادية والسياسية . لكن لا تقتصر ظاهرة تباين البنيات الاقتصادية والاجتماعية على بلدان حركة عدم الانحياز وحدها ، بل نجدها أيضاً حتى بين الدول التي تنتمي إلى تكتل اقتصادي ــ سياسي متقدم ، كالفروق التي توجد بين البلــدان الأعضاء في دول الاتحاد الأوربي ، مثــال ذلك ، الفــروق بين ألمانيــا والبرتغال واليونان . ويجب أن لا يغرب عن بالنا بأن مجمل العلاقات الدولية تعاني اليوم من أزمات مختلفة ، تنعكس سلباً على العلاقات فيما بينها . كما تجدر الإشارة إلى أن التناقضات التي تعاني منها حركة عدم الانحياز لا ترجع إلى التباين البنيوي في التشكيلة الاقتصادية ــ الاجتماعية بين أعضاء الحركة وحسب ، بل أيضاً إلى التباين الإيديولوجي والسياسي والحضاري ، فيما بين هذه الشعوب والأمم . وهذا أمر طبيعي طالما أن هذه الحركة تضم شعوباً تنتمي إلى حضارات وإيديولوجيات مختلفة .

وما يمكن أن يطرح بشأن حركة عدم الانحياز يمكن أيضاً أن يقال بشأن منظمة المؤتمر الإسلامي ، لتصبح منظمة فعالة وليس منظمة تصدر بيانات المديح والثناء لمموليها في مناسباتهم ويمكن أن تصبح حركة شعبية مشكلة من المنظمات والحركات الإسلامية ، وليس تابعة لحكومات .

لقد كانت بواكير الإسلام الأولى تشير إلى ثورية الحدث ، «مجيء الإسلام» ، وليست الثورية هنا تنحصر في كون الإسلام وقوف في وجه المرابين والمحتكرين وكانزي الذهب والفضة ، وحماة الوثنية والقبلية ، بل ينبغي أن نرى الشكل الأرقى تاريخياً لهذه الثورية ، نعني كون الإسلام ، بفضل خروجه إلى عالم ما وراء شبه الجزيرة ، قد نهض بدوره العظيم في دفع عملية التطور الاقتصادي ــ الاجتماعي ، لمجتمعات آسيوية وإفريقية وأوربية عدة ، وفسح للعرب مجالات الإسهام في هذه العملية ، ومن ثم فإن عملية فهم هذا المنظور الجديد ــ الإسلام ــ يتطلب من رجاله الخطو به إلى مرحلة أرقى تستجيب وضرورات كل مرحلة من مراحله .

وهذا يعني أن التطور التاريخي لصيرورة وتكوين الفكر الإسلامي كان للتناقض دور إيجابي في بلورة مواقفه المتعارضة ، في بداياته الأولى ، وصياغتها بشكل قانوني ــ سنة ــ وجدت المسوغات لها في تلك القانونية المستمدة من الشريعة أصلاً ، وبهذا الإطار «الديالكتيكي» يمضي الإسلام ، شأنه شأن أية ظاهرة اجتماعية ــ سياسية متطورة ، بحكم زمانها ، محققة وجودها الفعلي ، البياني ، على رقعتها المكانية ، وبالتالي ، فإن هذه الظاهرة تخضع لمؤثرين «بحكم وجودها التاريخي والجغرافي» ، استطاعا أن يتفاعلا بها ومعها ، هما : التأثير الخارجي على الظاهرة ، والتأثير الداخلي لتلك الظاهرة ، والمتفاعل باطراد من خلال تأثير الخارج عليه ، وبذا يكون معه ، دائرة مؤثرة على ما في داخلها ، من المحيط ــ الخارج ــ ومن المنطقة المركزية ــ الداخل ــ .

وتفاعل ــ الداخل والخارج ــ في صيرورة الظاهرة التاريخية يتجلى منعكساً على الفكر بشكل أكثر وضوحاً ، وبالتالي يجد مسوغاته القانونية لصياغة إيديولوجية خاصة به ، يفرض تأثيره بواسطتها على المجتمع ، ومن خلاله ، «جهاز اجتماعي» يتبناه ، ليحقق وجوده على بنية المجتمع ، ومن ثم يعطيه استقلاليته .

وأكتفي بهذا القدر ، لأنتقل إلى ما يمكن أن تكون عليه حال جامعة الدول العربية في المستقبل ، والخروج بها من عقليتها البيروقراطية ، كي لا نقول أنها أصبحت نوعاً من ملاذ للباحثين عن الرفاه ، لا بل يمكن القول أكثر من ذلك عن جامعة الدول العربية . لكن يمكن إجراء تعديلات على ميثاقها لتتلاءم مع المتغيرات الدولية ، ولتصبح أداة توحيد حقيقية ، لا مكاتب تعج بالباحثين عن الراحة والهدوء . ويمكن اتباع ما قامت به دول الجماعة الاقتصادية الأوربية ، كنموذج بالإمكان ترسُّم خطاه . فالمتحدثون بالعربية هم شعب واحد ، لأمة واحدة ، ذات تراث مشترك ، تجمعها وحدة المصير . لكن هذه الأمة مشرذمة في وحدات سياسية متناثرة . وإن واقع التجزئة يناقض المنطق السياسي والحضاري ، ولا يتواءم مع التيار التاريخي لهذا العصر «عصر التكتلات الكبرى» ، ويضعف من شأن العرب في مجابهة التحديات الخارجية والتحديات الداخلية . كما أن الوضع الطبيعي لهذه الأمة أن تتضامن وتتوحد وبالتالي تصبح الوحدة العربية ، هي التجسيد السياسي لفكرة القومية في هذا الجزء من العالم .

أخيراً ، ماذا يمكننا أن نستخلص من هذا العرض السريع لمسؤولية العالم العربي المستقبلية ؟ إننا نستنتج حقيقة مرة ، وهي أن شعوب المنطقة العربية ـــ وهي تتطلع إلى القرن الواحد والعشرين ـــ تعيش في الظرف الراهن ، هموم اليأس وخيبات الأمل ، وتعاني من متاعب التجزئة والتخلف والتبعية وغياب الديموقراطية .

إن السمة العامة للمرحلة الحالية من نضال الأمة العربية ، هي العجز التام في مواجهة هجمة التسوية الاستسلامية في عملية الصراع الإمبريالي الصهيوني ـــ العربي ، ودفعه ليأخذ أبعاده الكاملة ، باعتبار أن هدف التسوية السياسية ، شل إرادة الجماهير العربية في متابعة الصراع والتسليم بانتصار العدو الصهيوني ـــ الإمبريالي .

لقد استطاع العدو في هذه المرحلة من الصراع ، استثمار قواه الذاتية بشكل منتظم ، إضافة لاستثماره الجيد لكل نتائج حالة التمزق التي يعيشها مجتمعنا العربي ، وعلى رأسها النتائج والممارسات التي تعززها الأنظمة العربية الدكتاتورية والقمعية ، والرجعية المختلفة ، حليفة الإمبريالية . ولقد أدت هذه الممارسات إلى استنهاض الأمراض الكامنة في مجتمعنا العربي من عشائرية وطائفية وإقليمية ، أخذ العدو باستثمارها الاستثمار الأمثل في عملية الصراع الدائر بيننا وبينه ، فقوى الصراع العربية وقواها السياسية ممزقة مشتتة ، وتجميعها ، إن وجدت ، وراء أهداف وطنية عليا صعب ، نظراً لغياب مركز الاستقطاب وبفعل ضراوة الهجمة الإمبريالية الصهيونية التي اقتحمت عقل المواطن العربي وشلت إرادته في كثير من الأحيان وبفعل الأنظمة الإقليمية والرجعية والقمعية الاستبدادية في الوقت ذاته .

إن الوحدة الوطنية ليست شعاراً يرفع ولا هي مجرد عبارات منمقة تدبج بها البيانات وفي وسائل الإعلام بل هي ممارسة حقيقية وهدف استراتيجي ، وهي تفاعل حقيقي بين مختلف فئات الشعب والحفاظ على كرامة المواطن ، والإحساس بالأمن ، والممارسة الحقيقية للحرية ، وتكافؤ الفرص . فمعظم الأنظمة العربية نصّبت ذاتها وصية على الشعب ، وأغلقت أبوابها في وجه الشرفاء منه .

لقد أدت الانغلاقات القطرية إلى دخول القضية القومية نفق النسيان ، وأفضت إلى تحديث ظاهري مستورد في مجال التنمية الاقتصادية ، مقابل عدم تحقيق أهداف الإنسان

العربي في استكمال تحرره السياسي عبر الوحدة القومية والتقدم الاجتماعي والحضاري ، بل وإحباطها ، وذلك لجملة أسباب موضوعية أهمها أن التنمية قد جرت قطرية وبانعزال عن التكامل مع الأقطار الأخرى ، الأمر الذي أدى إلى اختناقها في ظل الإمكانيات المادية والعلمية والفكرية ، المحدودة قطرياً ، والتي كان من الممكن توفرها جملة بالتكامل العربي . وهذا بدوره أفضى إلى تعميق الهوة بين التقدم والتخلف لصالح التبعية ، في ظل أساليب تقسيم العمل دولياً ، ودخول الأقطار العربية في عداء اقتصادي وإيديولوجي إزاء بعضها البعض .

ويمكن مواجهة هذه التحديات في المرحلة الحالية على المستوى القومي بالأمور التالية :

١ــ إعادة النظر في موضوع الأمن القومي العربي من جميع وجوهه واعتبار أن أمن كل قطر هو جزء من الأمن القومي العربي في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية .

٢ــ السير في طريق التكامل والتوحيد لإبراز الإرادة السياسية العربية الواحدة والاتفاق على استراتيجية قومية في مواجهة التحديات الخارجية والمطامع الدولية .

٣ــ التنمية وتوظيف إمكانات الأقطار العربية المختلفة من رؤوس أموال وخبرة بشرية وموارد طبيعية من أجل رفع مستوى معيشة الإنسان العربي ورفاهيته ، الأمر الذي يطرح آثاره على الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد العربية ، من ثم على أمنها الوطني والقومي .

الفصل الحادي عشر

دور المفكر والكاتب العربي

ليس أصعب من أن يكتب المرء حول ما يهم المواطن العربي ، في حين أن الصمت عن مثل هذه الأمور ، وفي أفضل الأحوال ، يعني تخلي المفكر أو الكاتب عن مهمته ومسؤولياته تجاه الزمن الذي يعيش فيه والناس الذين يتوجه إليهم بكتاباته . والكاتب العربي ، يخوض معركة على الجبهات كافة ، تبدأ من الكاتب ، لتنتهي بالقارىء ، مروراً بالرقابة والطباعة ودور النشر والتوزيع ، والنظرة إلى الكتاب ، فبعض البلاد العربية تنظر إلى الكتاب كما تنظر إلى الأحذية ، وإن كل ألف قارىء عربي لهم عشرون كتاباً ، حسب إحصائية منظمة اليونسكو بينما في الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة لكل ألف قارىء مائتا كتاب . وثمة فارق دائماً بين أن يكون المرء مفكراً أو كاتباً ، أو جامع قمامة أو طبيباً ، أو مزارعاً أو مهندساً ، هذا الفارق لا يعني أن الكاتب قد منح امتيازاً ، جعل منه مخلوقاً آخر ، بقدر ما يعرضه للخطر ، لابد من القبول به ، فعلى سبيل المثال تتحدد علاقة المزارع بمزرعته وبما فيها من مخلوقات ومزروعات والطبيب بمرضاه ، كبيرهم وصغيرهم ، و ... في حين أن علاقة الكاتب هي مع ذلك الكل البشري ، الكتلة متنوعة الأفكار والمتعددة الانتماءات ، وهذا ما لا يجعله حراً في أن يجعل مما يكتبه مهنة مثل جميع المهن الأخرى ، فالكاتب كما يقول الجاحظ «محادثة الرجال تلقيح لعقولها» ، إلى جانب ذلك ، قرأت طرفة تقول : «مؤسستي متكاملة ، وبجانب بيع الكتب ، فكرت ببيع العلف ، وبهذا يصبح عندنا غذاء للعقول ، إلى جانب الغذاء للعجول» . إن الأمر ليس هزلياً هكذا دائماً ، حتى إذا كان الكاتب لا يدرك إن كانت مهمته جدية أو مضحكة . وفي الوضع العربي يصعب

على من يراقب تاريخ الدم المسفوح ، بمجانية مثيرة للدهشة ، ومن ضمنه تاريخ الكتابة العربية أن يضحك أو حتى يبتسم ، لأنه سيكون مثل من يقهقه في جنازة . لا أحد يمكن أن يستهزىء بالموت . إن حضوره يبعث الرهبة في القلوب بيد أنه ما من أحد أيضاً يستطيع أن يمنعنا من أن نرفضه ، وأن نختار ما يجعلنا أكثر التصاقاً بالحياة ، أن نشعر أننا نعيش وأننا نؤثر في زماننا .

إن عدم اعتقاد العديد من القيادات السياسية المتسلطة في الوطن العربي بأهمية الفكر كقوة قادرة على التغيير ، أو كدليل عمل يرسم الخطوط العريضة على الأقل لممارسة نشاطها وفعالياتها من أجل تطوير المجتمع وإحراز التقدم ، يجعلها باستمرار تتخذ مواقف سلبية من الطليعة المثقفة ، وذلك عن طريق تغييب دور المفكر أو الكاتب وفرض الحصار عليه والتعامل معه كأجير لدى السلطة . وهذا الحصار والتعتيم والتغييب لدور المفكر يدفعه بالمقابل إلى أن ينصرف عن السلطة ، وينكفىء على نفسه بعيداً عن جملة القضايا الجوهرية التي تمس مصير الأمة ، ويستغرق في ملاحقة القضايا العامة التي تتعلق بمشكلات الحياة اليومية المباشرة ، خوفاً من قمع السلطة أو على الأقل ، تجنب إرهابها . كما أن إبعاد المفكر عن ممارسة أي نشاط تنتقد فيه سياسة الأنظمة القائمة ، وترك هذا النشاط يمارس من قبل الأجهزة أو الأشخاص المرتبطين بالسلطة بشكل أو بآخر ، خاصة من المراوغين واللاهثين وراء فتات السلطة ، ويجيدون فن الكذب والخداع ، تحركهم أنانيتهم ، مما يؤدي بالتالي إلى غياب النقد البناء ، وانفصام بين السلطة ، وبين المفكرين المبدعين . وقد يؤدي ذلك إلى هروبهم أو على الأقل إلى الانكفاء ، وترك الساحة لأولئك الذين يطمعون بكسب مودة السلطة ومنحها وهباتها . وتزيد السلطة عند ذاك في غيها وفسادها ، وتصدق نفسها بالأكاذيب التي نسجتها هي أو المسبحين بحمدها .

إن حرية المفكر أو المثقف لاتنبع من فراغ ، يستمد منه أفكاره وإنما من القيمة الفعلية لعمله ، وهي قيمة ترتبط أساساً بعمق مواقفه من القضايا التي تواجهه هو بالذات في مجتمعه وزمنه . فعندما قامت البوروجوازية بالتأكيد على قيمة الإنسان ، من خلال تأكيدها على عقله المبدع ، فاحترمت العقل واعتبرته ضرورة من أجل نقد الواقع وتجاوزه ، وإحلال واقع جديد بدلاً عنه ، واقع يضعه العقل الإنساني نفسه لا قوى أخرى غيبية ، وهذا ما

جعل العقل في هذه المرحلة التاريخية يندفع إلى العمل المستمر في كشف الكون وقوانينه ، على الرغم من كل وسائل الحصار التي فرضت على مفكري بداية عصر النهضة ، ولقد بدأ في تلك المرحلة عصر الشعارات الإنسانية التي طرحها المفكرون والمثقفون ، مثل الحرية والعدالة والمساواة والتقدم والإنسانية والعلم ، والسعادة والضمير ... كما برزت مراكز الفكر وأجهزة النشر ودور المعارف والصالونات الأدبية وحتى الجمعيات السرية . مع ذلك ، بقي القاسم المشترك لكل الظواهر التي برزت هو العقل .

فالحتمية التي تقذفنا بدعوى التقدم التاريخي ، تنطلق في الحقيقة من صبوة نحو الكمال، الذي لا يمكن أن يوجد أبداً. إن ما هو تاريخي، هو اجتماعي بالطبع، يقوم على تناقض بين الخطوة والخطوة . التاريخي ، هو توتر القوس ! ثمة سهم ينطلق بالتأكيد وقد يصيب هدفاً ما . إلا أنه لن يكون الهدف الأخير ، ذلك الذي يدعونه بالكمال . وربما كان من الأفضل أن نقول إن الكمال هو الشر : فهو يجمد الحركة ويلغي أية صبوة ، ويضع نقطة النهاية في جملة لا نهاية لها . إن ما هو كامل يشعرنا بالحزن مثلما يشعرنا بالفراغ . إن الكاتب منذ اللحظة التي يختار فيها أن يكون كاتباً ، إنما يكون قد اختار العاصفة . إن ذلك قد يعني هلاكه ، حتى من دون أن يكون بطلاً . فهو يختلف جذرياً عن البطل التقليدي الذي يضحي بنفسه من أجل الآخرين ، من أجل قضية ما . إنه يقبل هلاكه من أجل نفسه ، أي من أجل كتابته . إن البطل الشعبي يجد معنى أفعاله في الآخرين ، بل إنه لا يوجد من دونهم . أما الكاتب فيجد معناه في كتابته وحدها . إنه لا يستطيع أن يقف على الحياد ما دامت كتابته تمتلك معنى ما .

والمعنى هنا ، في الوطن العربي الكبير ، الديموقراطية ، التي تتطلب استيعاب الآخر ، والاستماع له بمشاركته بالرأي ، وكل من يدعي صوابية الرأي وحده ، مهما بلغ شأنه ، إنما يعمل على محاربة الرأي الآخر ، ومصادرته ، وبالتالي الحؤول دون التطبيق الديموقراطي السليم . إن الديموقراطية في جوهرها تعني المساواة ، وأي خلل في تحقيق هذه المساواة يعني نفي الديموقراطية . وإن عكس المساواة ، التبعية ، والتبعية تعني الضعف والانتهازية ، والضعف تقابله القوة ، وقوي وضعيف لا يشكلان معادلة حقيقية لتحقيق الديموقراطية . إن الديموقراطية ، ليست كلمة مجردة فحسب تغني عن الممارسة أو هي مؤسسة تمثل مجلساً

منتخباً بالتزوير ، إنها الحياة اليومية المباشرة في مجراها العام . ولعل أبرز ما في هذه الحياة هو اطمئنان الفرد على حقه في القول والتعبير دون خوف من السلطة أو القانون ، طالما أن الذي يريد قوله يبقى في خدمة الوطن ورفعته ، والمواطنة حق مشروع وأساسي لكل إنسان ينتمي لهذه الأمة أو تلك ، ولكل مواطن حقوقه في هذه الأمة ، ويأتي على رأسها ممارسة دوره بشكل ديموقراطي فيصنع القرارات التي تهم حياة وطنه وأمته ، إلا أن هذه الحقوق يقابلها واجبات والتزامات تفرض عليه تجاه وطنه وأمته .

ويأتي دور المفكر أو الكاتب في رأس لائحة من يحق لهم ممارسة الديموقراطية والالتزام بالدفاع عنها ، فالمفكر طليعي ، يريد أن يطرح أفكاره وينبه إلى الأخطار التي قد تنشأ ، فهو يملك الرؤيا المستقبلية . ويرى الأخطار قبل وقوعها . إنه يتنبأ بحدوثها . ويصفها في عبارات وكلمات ، محذراً ومنذراً ، وهل توجد كتابة لا تتضمن معنى ؟ والمفكر أو الكاتب يطرح ما يجب الحديث عنه من مستلزمات أساسية للنهوض بالأمة ، وذلك عن طريق الانتقال من العقل المعتمد على الدجل والأسطورة والخرافة ، إلى العقل العلمي ، الانتقال من الدكتاتورية إلى الحرية ، ومن الأنظمة القمعية إلى الأنظمة الديمواقراطية ، من اضطهاد الإنسان ، إلى احترام حقوق الإنسان ، ومن الرأي الواحد إلى تعدد الآراء ، وجوهر الأمر ، يظل النقد الشامل لكل بنية المجتمع العربي وثقافته وتراثه لجعله جزءاً حياً من تاريخنا الراهن . ويجب أن يسمح للمفكرين أن يدخلوا في حوارات أو أن يلتقوا عند فهم معين للتغيير الذي أصبح ضرورياً جداً للواقع العربي الميت .

ربما كان ثمة كُتَّاب يقدمون صمتاً ، وآخرون يقدمون ألعاباً بهلوانية ، لاحتقارهم كل ما يذكرهم بذلك الأدب الذي يتملق من يتسلطوا على مقدرات شعوبهم ، واحتقروا عقولهم ، وتاريخهم وقيمهم . وإن كتابة لا موقف لها هي ضرب من الوهم ، والمفكر والكاتب الذي لا يتجرأ على قول كلمة الحق في وجه الحاكم الظالم الباغي ، لا يستحق تلك الأسماء . وبمعنى آخر ، يجب أن ينظر للكاتب أو المفكر من خلال محاكاته للقضايا المطروحة والتي تواجه معاصريه ، يميناً وشمالاً ، ويصدر أحكاماً ووصفات لمعالجة الأوبئة . فالتاريخ لا يوجد خارجنا ، بل إنه لا يدرك إلا من خلالنا ، مهما كانت ظروفه التي أحاطت به . وفي الوقت نفسه ، ما يجب أن يهم المفكر والكاتب ليس مستقبل العالم بعد ألف عام

وإنما عويل الضحايا ودماء المقموعين الآن . وإن ممارسة الإنسان لدوره الطبيعي في الحياة بالشكل الديموقراطي السليم ، وبعيداً عن إرهاب السلطة وأجهزتها ، سيجعله قادراً على كشف معظم العوامل الإيجابية والسلبية التي تعترض مسيرته في هذه الحياة ، عاجلاً أم آجلاً ، وبذلك سيقوم بلجم طموحاته التي لا يقبل بها المجتمع ، ولكونه يدرك من خلال ممارسته للحياة أن تحقيق تلك الطموحات يتطلب جهوداً كبيرة من الجميع ، وبشكل يعرف حدود طموحاته ، وتصبح لديه القناعة أنه من المفروض عليه أن يشارك بشكل إيجابي لدفع عجلة الواقع المعاش إلى الأمام من أجل أن يضمن لنفسه ولغيره الحياة الحرة الكريمة .

إن الكتابة العربية تتضمن في الأغلب ، احتيالاً على الحاضر ، أكثر مما تتخذ موقفاً منه ، فالكاتب غالباً ما يلجأ إلى الكتابة بالعموميات خوفاً من التحرش بأحد ما خاصة أولئك الذين بأيديهم أسواط يلهبون بها ظهور شعوبهم . وفي كتابته هذه كأنه يرتبط بالكل العام ، ويتجنب الخوض في الخاص الذي قد يعرضه للخطر . إننا جميعاً يمكن أن نمتدح الوحدة العربية ، أن ننادي بالحرية والديموقراطية ، وأن نلعن الأنظمة القمعية والدكتاتورية . وقد يجرؤ الذين يمتلكون وعياً أعمق لحريتهم أن يقتربوا من الخاص الخطر ، بلغة مغلقة على نفسها ، لكن حتى مثل هذا الكاتب لا ينجو من المخاطر ، فمنهم من سلخت أيديهم لكتابة مثل ذلك ، وآخرون هاجمتهم وطاويط الليل ، ليمتصوا دم من تجرأ أن يقول كلمة الحق . بل يريد السلاطين كتاب عرائض واسترحام ومديح وهبات وأعطيات ، ويسبحوا بحمدهم آناء الليل وأطراف النهار ، في التلفازات وعلى صفحات الجرائد الصفراء ، وفي الإذاعات الهزيلة .

إن ما يحدث داخل الثقافة العربية والمثقفين العرب يكاد أن يكون سلسلة فضائح ، حيث لا يملك المثقف أو المفكر أو الكاتب حتى لسانه ، فهو إما لسان مؤجر لا ... أو لسان ملغوم بـ... ولم يعطل القمع موهبة خادم السلطة وإنما ألغى في الوقت نفسه قوة التأثير التي يمكن أن تمتلكها صرخة الضحية ، هذا إذا ما كانت ثمة فرصة للصراخ . وفي الحقيقة ، فإن القمع السياسي امتهن المثقف والكاتب و ... إلى الدرجة التي أصبح فيها عاجزاً عن قول أي شيء حقيقي . ومن المعروف أن ممارسة الإنسان لدوره الحقيقي في الحياة كإنسان وبالشكل الديموقراطي السليم ، سيجعله قادراً على كشف معظم العوامل

الإيجابية والسلبية التي تعترض طريقه ، وفي مثل هذه الوضعية من المشاركة ، سيرى الإنسان نفسه جزءاً من مجتمعه ، ولا يحس بغربته في وطنه ، يعمل بصدق على تطويره وتثويره ، أما عند مصادرة حريته وقمعه وإرهابه ، ينقلب إلى قرد ، يجيد الألعاب البهلوانية ، ليتخلص من جلاوزة السلطة وأدوات قمعها ، فهو مضطر إلى أن يتكيف مع واقع الحياة المعاشة ، وها هي الطامة الكبرى . وقد يتطور الأمر لدى البعض ويصبح أداةهدم لمجتمعه في حديثه أو نشاطه ، أو حتى في صمته ، ليصبح المجتمع مقهوراً ومدمراً مثله .

إن أزمة الوطن العربي في الحقيقة أعقد من أن نوجه اللوم للكتاب والمفكرين والمثقفين وحدهم . فالأزمة أبعد منهم ، لكنهم غير مبرأين من اتخاذ مواقف ، تبرر تسميتهم بالمفكرين والمثقفين والكتاب ، وكشف عيوب الدكتاتوريات التي وصلت إلى السلطة باسم ثورات وعدت المواطنين بما يمكن أن يخطر على البال من أحلام . وعواطف قومية وتطلعات إلى التغيير . وإلى جانب هذه الأنظمة ، هناك الأنظمة الأوتوقراطية ، القرون ــ الأوسطية ، التي تتجلبب بعباءة الدين . والدين منها براء ، وعلى الرغم من أنها محكومة بالفشل تاريخياً . ليس فقط بسبب قصورها في رؤية الواقع ، وإنما لأنها سوف تنسف نفسها بنفسها ، حيث أن كل تقدم تحرزه ، يهدد شكل نظامها السياسي ، فإنها أيضاً ، عاجزة عن مجاراة العصر ، عصر الثقافة والمعلوماتية ، مهما استعانت بقوى خارجية ، فلن تحميها في يوم من الأيام . ومن المعروف أيضاً ، أن كل تقدم اقتصادي سوف يفرض بالضرورة تصدعات داخل الشكل السياسي للدكتاتورية ، من أي لون كانت ، مما يؤدي إلى أن تخسر الدكتاتورية بالتدريج أقساماً من زبائنها ، تلك القاعدة القائمة على مزيج من المثقفين ، لا يمتلكون حدوداً طبقية معينة خاصة بهم ، أو مصالح اجتماعية محددة . والسبب الآخر ، أن الدول الدكتاتورية العربية ، هي من أكبر المشاريع الاحتكارية تتحد فيها المؤسسات المالية بالمؤسسات السياسية والعسكرية ، ولن تستطيع على الدوام أن تغدق على الجميع بالكرم ذاته ، حتى لو كانت تعيش على بحار من النفط . وإنها سوف تحاول رشوة فئات مختلفة ، فترة من الزمن : الجيش ، وأجهزة القمع المتعددة الأشكال والأسماء . لكنها رشوة سوف يبتلعها ارتفاع الأسعار من قبل الفئات التي لم تستلم رشوتها مباشرة من الدولة «مثل التجار والباعة والعاملون في الخدمات العامة» . ثم تتوقف الدولة عن دفع الرشاوى ، لعجزها عن ذلك ،

أو تقتصرها على الفئات التي تخدمها أكثر من غيرها ، أو أنها تطلق أيدي هذه الفئات للحصول على المغانم بطرقها الخاصة . وهكذا يتحول القادة العسكريون إلى أصحاب مشاريع أو شركاء للمقاولين ، وتكتسب عشيرة أو طائفة ، يحتل أبناؤها مقاعد في السلطة والجيش وأجهزة الأمن المتعددة الأشكال والألوان ، بما يشبه حق الشفعة . ومع الزمن سوف يصبح التباين واضحاً بين فئات تغتني إلى درجة تشارك في أعمالها جميع النشاطات الاقتصادية المشروعة وغير المشروعة ، في حين تنحدر طبقات أخرى ، خاصة تلك المتوسطة إلى درجة الصفر ، تلهث في ليلها ونهارها ركضاً للحصول على لقمة العيش المغمسة بذلها وإذلالها ، وتصبح عاجزة عن ممارسة أي نشاط ، وتنزوي في جحورها خوفاً من قمعها ولعجزها . وهنا لابد من إضفاء صفة الاشتراكية على هذا الخليط الاجتماعي ـــ السياسي الذي توجده الدكتاتورية ـــ من أجل إضفاء صفة الشرعية والتاريخية على نفسها . وهنا ينشأ وضع هزلي عرفته الدكتاتورية التي مرت في التاريخ . ويصبح الجميع يغنون علناً للدكتاتور والنظام ، في حين أنهم يشتمونه سراً ، ويتحدثون في سهراتهم وقضاء أوقاتهم عن مخازي مثل ذلك النظام .

وقد لاحظنا ، في معظم البلاد العربية ، أن القيادات السياسية ، خاصة تلك التي جاءت بالانقلابات العسكرية ، تحت أسماء وألوان عديدة ، كانت تتبنى عند استلامها السلطة ، شعارات ذات مضامين ديموقراطية وقومية ، لكن ما إن استتب أمرها حتى سلطت أجهزتها تعيث في الأرض فساداً ، وتأخذ بتركيز جميع مواقع السلطة لعشيرتها أو طائفتها أو ... وتعمل على محاصرة كافة الفئات وإجبارها على السير في ركابها ، متذرعة بذرائع متعددة ، ثم تعمل على تذويب كل أشكال الولاءات الأخرى في المجتمع من قومية ووطنية وعقائدية ، بالترهيب والترغيب ، وتركز ولاءها فقط للزعيم الأبدي الأوحد . ويؤدي ذلك بهذا النظام لأن يمارس سيطرته بصرامة على جميع مظاهر حياة الناس وطاقاتهم ونشاطاتهم ، ولجم أفكارهم ، ومن أجل تحقق فكرة الولاء ، ويصبح من أبرز نتائج هذه الممارسات التي تقوم على القمع والإرهاب ، انتشار الإحساس بالاغتراب ، وبالرعب بين الجميع . ويرافق مثل هذه التصرفات من السلطة الدكتاتورية ، ظواهر وسلوكيات اجتماعية ونفسية تتمثل في انعدام الثقة بين المواطنين ، وانتشار روح التزلف والرياء والكذب والوشاية

والانتهازية ، وكل أنواع السلوك المنحط . وإن مجتمعاً تسوده هذه القيم ، يصبح عاجزاً عن الدفاع عن كرامته ، وفي المقابل ، تعجز الأنظمة التي توصل شعوبها إلى مثل هذه الحالات ، من الدرك الأسفل من القيم ، أن تحرك شعوبها عندما تتعرض للمخاطر ، وستعجز عن سوق الجماهير لكي تؤدي واجبها تجاه حدود بلادها .

وهكذا ، فالدكتاتورية تحول بؤس الإنسان وكرامته إلى الصفر ، تحت المخالب والخناجر والجزمات الجلدية ، حقاً إن المرء ، حتى عندما يكون متآخياً مع القمع لا يمكن إلا أن يبدو مثل الحمل ، يرتجف في البرد . إن قوة الديكتاتورية لا تقوم على قوة أكاذيبها الإيديولوجية ، ولا حتى على إغراءاتها المحتملة ، وإنما على سلب الجميع حقهم في القول والاختيار . إن ما يبدو تأييداً للدكتاتورية ، غالباً ما يأتي من اليأس ، لا من القناعة ، من الخوف لا من المحبة . فالدكتاتورية نمر من ورق ، سوى أن أسنانها معدة للافتراس دائماً . وحيث لا يكون ثمة بديل واقعي آخر داخل المجتمع ، فإن الكثيرين سوف يحاولون ترضية الوحش ومجاراته من أجل أن يعيشوا . لكن ذلك لا يعني أبداً أنهم يحبونه . مهما كانت ضجتهم وصخبهم في المظاهرات الاستعراضية . وإن رومانيا في زمن شاوشيسكو تقدم لنا نموذجاً ينبغي ألا ينساه كل دكتاتور . لقد فشلت كل الدكتاتوريات مهما طال أمدها ، لأنها تحول تطلعات الجماهير إلى كوابيس ، والدكتاتوريات لا تصل إلى الحكم . وتأمين بقائها ، إلا بقتل ، والاستعداد الدائم لقتل من يعارضها .

من جانب آخر ، إن أزمة الأنظمة الإقطاعية ــ الأوتوقراطية ، لا علاقة لها بالدين بالتأكيد ، مثلما أن أزمة الدكتاتوريات العسكرية العربية لا علاقة لها بالقومية ، لذلك من المهم كشف هذه الدفاعات المزيفة وهدمها والتي تخفي وراءها أهدافاً ، ليست إلهية أو قومية ، وبكل تأكيد إن ذلك لا يتم بوضع الإسلام ضد التقدم ، وهو النتيجة الطبيعية لنهج سياسي ، يستخدم الإسلام ويدمر روحه ، ولا يربط العواطف القومية بالبربرية والدكتاتورية ، بطريقة تفقد الوحدة القومية كل مقوماتها حتى معناها ، وتؤدي إلى اليأس من القومية وطموحاتها . وإذا كان لابد من القول إن الدكتاتوريات العسكرية ، ذات الشعارات القومية ، قد أصبحت أهم العوائق أمام الوحدة القومية ، حيث يفرض الدكتاتور نفسه ، إلى الأبد ، كأنه إمبراطور زمانه . في حين يقف عاجزاً عن معالجة الأمور الهامة ،

نظراً لعزلته عن الشعب وإحاطته بجملة من المثقفين المداحين الأذلاء . والواقع ، أن انتقال المجتمعات العربية إلى الديموقراطية ، هو وحده الذي يعطي العرب فرصة تقرير مصيرهم ، بوعي وإدراك ، وحسبما تقتضيه مصالحهم ، كما إن الأنظمة الإقطاعية الأوتوقراطية التي تستخدم الدين شعاراً لمعائبها وموبقاتها ، هي العائق الفعلي أمام تحرير الدين الذي وصفوه فيها .

وهنا يأتي دور المثقف أو المفكر أو الكاتب ، للكشف وتبيان الحقائق ، والمساهمة بفعالية ، في الوقوف بوجه مثل تلك السلطات المتسلطة وحيث يبرز دور المثقف هنا في زمن الأزمات ، وليس في زمن الرفاه ، وإن كل حصار وتعتيم أو تغييب لدوره ، يجب أن لا يدفعه إلى أن ينصرف وينكفىء على نفسه ، كالجرذ المذعور ، ويبتعد عن جملة القضايا الجوهرية التي تمس حياة المواطنين ، ويستغرق في ترهات للكسب الرخيص كملاحقة القضايا الصغيرة كستار لخوفه وجزعه من السلطة . كما أن ابتعاد المثقف والمفكر والكاتب عن ممارسة دوره كطليعي ، يتقدم المسحوقين والمظلومين لا يستحق تلك الأسماء ، وإلا انقلب دوره إلى بهلوان وشطارة ومراوغة . ولذلك على هؤلاء الذين ارتضوا أن يحملوا أعباء أمتهم أن يعملوا على مواجهة السلطة القمعية مهما كانت ذرائعها ، وكشف مخازيها وعيوبها ، عن طريق منابر الثقافة ووسائلها المتاحة ، موضحة معاناة الجماهير المسحوقة ، ورسم الحلول المناسبة ، لتجاوز هذه المعاناة . وإن تكاتف المثقفين والمفكرين يؤدي بالنتيجة إلى حصار المتسلطين مهما بغوا ومهما صادروا الرأي الآخر وتحريمهم التعبير عن الرأي الحر ، وتوجيه الانتقادات اللازمة ، مهما مارست من أنواع التنكيل والسادية .

وعلى المبدعين ، ومن أجل أن يصبحوا جزءاً من عصرهم ، أن يتقدموا خطوتين إلى الأمام ، تفرض الخطوة الأولى عليهم نزع العباءة الدينية عن أي حاكم ، والحكم عليه من خلال برامجه الاجتماعية والسياسية والثقافية وموقفه من حقوق الإنسان والديموقراطية ، قبل كل شيء . وتفرض الخطوة الثانية عليهم ، إنقاذ الدين من الأسطورية التي ارتبطت به . وإبعاد الجهلة وأيتام الدين عن الدين . وإن مأزق المبدعين العرب ليس في موهبة تثقيفها من مفكرين وكتاب وشعراء ، وإنما في مأزق الشرط الثقافي المفقود الذي تتحمل مسؤوليته الأنظمة العربية ، فعلى عكس بلدان كثيرة في العالم ، ومثل كل شيء في بلادنا العربية ،

لا تكاد توجد فرصة لثقافة خارج السلطة الكلية للدولة على المجتمع . فهي تملك في العادة ، دور نشر خاصة بها ، أو تمول وتدعم دور نشر أخرى ، مرتبطة بها وبأجهزتها ، حتى خارج حدودها ، وتفرض عليها بذلك شروطها السياسية . لكن كل ذلك لا يكفي في نظرها ، فهي تمتلك أجهزة رقابة ، متعددة الأسماء والألوان والأشكال ، مدربة على شم الروائح من بعيد ، وتقوم بغزوات ليلية ونهارية ، والويل كل الويل لمن لا يخضع لإرادتها ، وتعامل من يخالفها ، كمعاملة تجار المخدرات ، في التحقيق وأقبية التعذيب ، لا بل أشد بكثير أحياناً . وفي بعض الأقطار العربية توجد مؤسسات دينية تفرض رقابة إلهية تعقب الرقابة البشرية . وفي الوقت الذي لا تكف وسائل إعلام العرب عن الحديث عن كونهم أمة واحدة ، فإنهم يعاملون المفكرين والكتاب مثل أية بضاعة أخرى ، يخضعونها للمعاملات والقوانين الجمركية ، وأحياناً ، يعاملونها معاملة المخدرات . وإذا ما وصل الكتاب بعد هذه العذابات والعراقيل إلى القارىء المنهك مادياً ، وسط جيوش الأميين الذين تزدحم بهم أقطارنا العربية أو المترفين الذين يشترون الكتب لتزيين مكتبات وليس للقراءة ، بل كمظهر من مظاهر الترف فقط ، واشتراه ودفع ثمنه ، فإن الدولة التي تنفق بسخاء على دعاياتها ، وكتبها الصفراء ، سوف تكتشف ضائقتها المادية وتعلن بوقاحة عن إفلاسها ، عندما يتعلق الأمر بدفع ثمن كتاب لا يقدم الولاء لأهل السلطان . إن الكاتب الجيد لا يهبط من السماء ، ولا يخلق من العدم ، ولكي يتحقق شرط الكتابة ، ينبغي أن تكون للكلمة قيمة اجتماعية ، أي تكون مؤثرة في الناس الذين توجه إليهم ، وقادرة على تغيير مواقفهم ، لكن هذه المعادلة بين المفكر أو الكاتب وبين القارىء والتي مادتها الكتابة ، يمكن أن تمسخ من دون حرية الكاتب والقارىء معاً . وإن كاتباً ليس حراً في أن يكتب بحرية ، ودون خوف من سلطة تعتقله أو تمنع كتابه ، فيسيء بذلك إلى رسالته أكثر من كاتب يلجأ إلى الصمت خوفاً ورعباً ويعتصم بسلامه الداخلي مع نفسه ، كما أن قارئاً لا يملك حرية ما يقرأ وكما يشاء ، فينمسخ هو الآخر ، روحياً وثقافياً ، حيث لا يعود يهتم بالكتابة إلا باعتبارها مباراة بين منشئين للكلام . وبالتالي فإنه ينسى ، مع الزمن أن الكتابة هي موقف من الحياة يستمد قوته من القدرة على الرؤية الخاصة ، الرؤية المختلفة ، تلك التي تذكرنا بالسؤال القرآني في سورة طه ، والجواب المدهش عليه : ﴿قال فما خطبك يا سامري ؟ قال إني بصرت بما لم يبصروا به ...﴾ .

والكاتب يمكنه أن يكتشف لماذا فشلت كل ما يسمى بالثورات في الوطن العربي ، وهو بحسه يعرف ، لا لأن ما قبلها كان أفضل منها ، بل لأنها هي لم تتخلص من الإثم الذين يحول هذه الثورات بدورها كوابيس ، السلطوية . والكاتب يعرف أن الثورة الناجحة هي التي تزيل السلطات وتؤسس العالم على أوضاع مفتوحة ، لا تحكمها جريمة السلطة ، ولا سلطة الجريمة . وبأي حق تحاكم الانقلابات المجرمين وتعدمهم ، وهي التي لم تصل إلى الحكم إلا بعد قتل الحكام السابقين ولا تستطيع تأمين بقائها في الحكم ، إلا بقتل أو بالاستعداد الدائم لقتل المعارضين .

إن ما يريده المفكر والكاتب ، هو تطوير المحتوى الحضاري للأمة العربية ، في اتجاهات التقدم الإنساني ، فلا يتكون المستقبل من بقايا الماضي وفتات أمجاده وأضغاث الأحلام ، بل يكون ، بالفعل ، بديلاً من الماضي ، طامحاً إلى التفوق عليه ، وهذه النظرة ، بل هذا الموقف ، يفترض فيه أن يحملنا مشاركة ما نسميه بالعالم الخارجي ، مشاركة هذا العالم في التربية والبحث والاختيار والاختراع والهندسة والتصنيع والخلق . مشاركة فعالة ، متساوية حرة ، خلاقة . لكن ، يتطلب ذلك ، نظاماً ديناميكياً حراً ومتحرراً من كل خوف ، ويسير بالعلاقات العربية تدريجياً نحو المزيد من الارتباط والتوحيد ، وذلك على الصعد السياسية والثقافية والإنمائية والاستراتيجية ، علماً أن محور الإنماء في مفهومه الحديث ، هو إنماء شخصية الإنسان وذاته ، بحيث يتحقق نضوجه الكلي في المجتمع المتكامل .

لا شيء تخافه الأنظمة العربية أكثر من الثقافة ، فهي لا تصادر فقط حرية الثقافة من خلال مؤسساتها هي ، وإنما تحتاج في معركتها الثقافية إلى «نجوم» تخلقهم ، أو تشتريهم إذا اقتضى الأمر ، بل إنها تذهب إلى أبعد من ذلك . استئجار نقاد للحط من قيمة كتاب أو مفكرين ، يمتلكون شجاعة قول الحقيقة أو إغفال أسمائهم ببساطة ، وكأنهم لم يوجدوا أولا يوجدون أبداً . إن أفضل كتاب ومفكري العربية ، هم الملعونون ، المنسيون ، المهملون ، الذين تسعى الأنظمة إلى تحويلهم إلى حطام ، بألف طريقة وطريقة . وليس حملة الألقاب المصنوعة داخل ثقافة ، تنعدم فيها الحرية ، وبعيداً عن المهنة ، التي يقوم بها أولئك ، الذين تسميهم الصحافة العربية «أدباء كباراً» أو «شعراء كباراً» ، فإن ثمة فارقاً ،

في ثقافة ينعدم فيها شرط الحرية ، بين كاتب يخدم القمع ، وكاتب يفضحه ويعريه ويراهن على حياته كلها من أجل أن يكون في مستوى الشرف الذي يرتبط بالكتابة .

فالكاتب أو المفكر يقول أفكاراً وشهادات تمتلك عيوناً ، لكن ، قبل كل شيء ضميراً وحرية ضمير . وإن كاتباً يدمج شرف الحقيقة بعار القمع ، مهما كانت مبرراته ، ينتهي إلى الجريمة أو يبدأ بها .

وإذا افترضنا الجهل والسذاجة عند هؤلاء الكتاب ، وهذا هو الجانب الأسوأ في ثقافتنا ، بل واعترفنا باعتباراتهم الوطنية والقومية ، فإنهم يكرسون كتاباتهم للدفاع عن الأنظمة التي يتواجدون على أرضها ، أو يتواطأون معها في تبرير مواقفها وهزائمها وجرائمها ، بالاستناد إلى اعتبارات مضللة ، خاصة عندما يكذبون حتى على أنفسهم ، ويدعون أن تلك الأنظمة تمثلهم وتتطابق مع أفكارهم السياسية وعقائدهم الفكرية ، ومثلهم الثقافية . إن كاتباً يخرس أمام القمع الذي يتعرض له المجتمع العربي ، في أي قطر كان ، أو يختبيء وراء ذرائع واهية . وتبريرات زائفة ومزيفة ، يكون بعمله هذا يخون الاسم الذي يحمله ، كاتب . فمهما كانت الظروف المحيطة بالثقافة العربية ، والمثقف العربي ، فالكتابة ليست مهنة حيادية ، مثل بقية المهن الأخرى ، يمكن أن يتقنها صاحب المهنة ، بالتدريب والممارسة .

في الوقت نفسه ، إن عدم الاهتمام بدور الثقافة والمفكرين ، وتسخيرهما في بناء أسس الدولة والمجتمع ، وترك المجال لقيادات انتهازية أنانية ، لا تعمل إلا من أجل مصلحتها فقط ، سيؤدي في النهاية ليس إلى دمار بنية الاتجاهات الديموقراطية في البلاد ، لا بل إلى زوالها . والأكثر من ذلك ، إلى تدمير المجتمع بكامله والسير به في اتجاهات ومتاهات قاتلة . لكن ، لا يمكن للمفكر أو المثقف أن يقف وحيداً ليواجه الوحش الذي يفترسه ، لكن من المخجل حقاً أن يجلس على المنصة ، ويحدق في الوحش الذي يفترس ضحاياه . وإن ما أريد التأكيد عليه أيضاً ، من خلال هذه الرؤية المنهاجية ، هو التأكيد على تلك العلاقة الجدلية بين الفكر والواقع . فأي تطور في أحد الطرفين ، على حساب الآخر ، سيؤدي حتماً إلى إحداث خلل في توازن الطرفين معاً ، وهذا الخلل ، هو في حقيقة الأمر ، من صلب عملية التطور

التاريخي ، خاصة إذا حدث هذا الخلل بصورة طبيعية . أي جاء نتيجة لتطور الوجود المادي أولاً . أما إذا كان هناك تطور في الفكر على حساب الوجود المادي ، فسيحدث بالضرورة تشوه في عملية التطور ، وسيبقى الفكر هنا غريباً غير منسجم مع حركة الواقع .

وإن الحديث عن معوقات التطبيق الديموقراطي في الوطن العربي يتطلب بالضرورة من المفكرين والمثقفين ، أن يضعوا في حسابهم طبيعة العلاقة بين الواقع والفكر ، وبين الديموقراطية كشكل من أشكال الوعي ، وبين الواقع العربي في جملة أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسة . وينبغي أن نقول هنا ،إن المفكر والمثقف العربي ، عاشا ويعيشان في خطر دائم ، فإذا لم يسقطا تحت وطأة القمع والتجويع المباشرين ، اللذين يشهدانهما فإنهما قد يسقطان تحت وطأة فقدان الأمل واليأس والقنوط . لأن ما تريده الأنظمة العربية من المفكر الحقيقي هو أن يصبح من دعاة ذلك النظام ، ليستخدم في دعايتها السياسية ، وبأن يقبل أن يتحول إلى طبل يجلس النظام فوقه ويقرع عليه ، أو بوقاً ينفخ فيه . كلما احتاج إلى طبل أو مزمار . إن المعركة الحقيقية في الوطن العربي ، تدور داخل الثقافة قبل أن تدور في أي مجال آخر . وفي جميع الأحوال ، فإن قوة الأنظمة العربية لا تكمن في برامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، الغائبة فعلاً ، والتي يمكن أن يقبلها الجمهور ، أو أن يرفضها ، وإنما في أكاذيبها الإيديولوجية التي تقدمها لتبرير وجود دولتها القمعية ، وهي أكذوبة ، تقوم دائماً على شعارات وطنية وقومية أو دينية عامة ، مثل ، النضال ضد الإمبريالية والدعوة إلى الوحدة العربية ، وبناء الاشتراكية . والالتزام بالقيم العربية ..... إلخ . لكن ، إن حياة الدكتاتوريات العسكرية والإقطاعية الأوتوقراطية ، مرتبطة في حقيقة الأمر بقضية على غاية في الأهمية : وهي أن تبدو أنها ملتزمة حقاً بهذه الشعارات ، لأنها من دون ذلك ، لن تجد ما تقوله في دعاياتها الثقافية ، حتى إذا كانت هي نفسها العائق الرئيس أمام تحقيق الشعارات التي ترفعها . ولذلك ، فإن هذه الأنظمة لا يمكن أن تنظر إلى العمل الفكري إلا من الزاوية التي يبرر فيها وجودها ويدافع عن أكاذيبها الإيديولوجية .

إن الخطوة الأولى ، إلى الإبداع العربي ، تبدأ مع الخطوة الأولى من تحرير المفكر العربي من الابتزاز ، وتحرير المجتمع العربي من سطوة ثقافة اللاحرية ، وجميع مظاهر القمع

الفكري والإنساني وتحويل المفكرين والمثقفين إلى شحاذين يقفون على أبواب السلاطين . لكن ، وقبل أن نصبح طليعيين ، ونحمل أفكاراً جريئة ، ونعمل ونتعامل مع الناس كمثقفين ، ونفرض وعينا ومسؤولياتنا ، ينبغي أن نملك الجرأة والتحدي ، ونتحمل مسؤولياتنا في مواجهة الزمن الذي نعيش فيه ، وتحرير الفكر العربي من الأوهام والأضاليل ، والدفاع عن كرامة الإنسان ، والمشاركة بفعالية في القضاء على سلطة القرون الوسطى المحتقرة للوعي ، وأن نعتبر الحرية جوهر كل إبداع ممكن .

وبعد ، فمن المؤلم للنفس اليوم ، تذكر من قضوا ضحايا أفكارهم في بعض أقطارنا العربية ، وكان القضاء عليهم قضاء على الحرية . على أن ما يقع في بلاد العرب في غضون عشرات السنين من النكبات ، لا يعد جزءاً صغيراً مما حدث في الغرب من مذابح دينية ودواوين التحقيق وضغط الكنيسة على العقول وحريتها .

ولقد أدى ذلك الاضطهاد إلى إخماد جمرة التفكير ، وقد هلكت بسببها نفوس ، وخربت عمران ، وتراجعت عقول . مع ذلك ، على المفكر أن لا يخشى القمع ، ولا يدلس ، بل على المفكر أن يتعرف على الحقائق ويكشف عنها . ولا يخشى الاضطهاد الفكري مهما نظم ، فكثير من الحكام ، اتصفوا بالجور والتعسف ، والتاريخ لن ينساهم أبداً . فعليهم تقع المسؤولية التاريخية في حوادث الاضطهاد الفكري ، خاصة ، تجاه أولئك الذين يحاربون الظلم والمظالم ، بالكلمة الصريحة ، التي لا تخشى ظلم الظالمين ، فقضى أمثال هؤلاء شهداء الكلمة الحقة ، في وجه الحكام المستبدين .

لكن ، يقف المثقف العربي ، وبرغم هامشية دوره الذي يعيشه ، في مقدمة الصفوف المنهكة من حالة الضياع والاغتراب والتمزق . فهو لم يعد داعٍ للحقيقة ، يتقدم مسافة الحفاظ على الإحساس القومي في أتون الهزيمة والتمزق الشاملين . فهو يلتمس الهامش الذي يعيشه ، لكنه يلفق لنفسه موقعاً مختلفاً ، قد يكون في محور ذهنية القداسة التي يدعيها لأفكاره .

إن ممارسة المفكر أو الكاتب لدوره الحقيقي في الحياة العامة بالشكل الديموقراطي ، دون خوف ، سيجعله قادراً على كشف معظم العوامل الإيجابية والسلبية التي تعترض طريق

مجتمعه في التقدم وصون كرامته الإنسانية وممارسة حريته ومشاركته في تطور بلاده وحتى الإنسانية بكاملها . ويكشف الكاتب والمفكر أن تحقيق الطموحات يتطلب جهوداً كبيرة من قبل كل الأطراف المعنية في المجتمع ، كما على المجتمع أن يشارك المشاركة الإيجابية بالنشاطات التي تؤدي إلى خدمة مجتمعه بالكامل ، أما في حال غياب هذه الحرية ، فسيعمل المفكر أو الكاتب ، وبوعي ، في حديثه أو صمته أو نشاطه على اتخاذ مواقف سلبية ، وهذا ما يزيد في ظهور الاندفاعات الهوجاء المدمرة نتيجة القهر والتدمير .

تم

بعون الله تعالى

المحتوى

ليس أصعب من أن يكتب المرء حول ما يهم المواطن العربي ، في حين أن الصمت عن مثل هذه الأمور ، وفي أفضل الأحوال ، يعني تخلي المفكر أو الباحث ، عن مهمته ومسؤولياته تجاه الزمن الذي يعيش فيه ؛ والناس الذين يتوجه اليهم بكتاباته .

والكاتب العربي يخوض معركه قناسية على جميع الجهات ، بدءاً من الكاتب نفسه ، لتنتهي بالقارئ ، مروراً بالرقابة والطباعة ودور النشر والتوزيع ..... الخ ، فبعض الأقطار العربية تنظر الى الكاتب كما تنظر إلى الأحذية ، وأن كل ألف قارئ عربي لهم عشرون كتاباً حسب احصائية منظمة اليونسكو ، بينما في الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة لكل ألف قارئ مائتا كتاب . وثمة فارق دائماً بين آن يكون المرء كاتباً أو جامع قمامة أو طبيباً أو مزارعاً أو مهندساً ، هذا الفارق لايعني أن الكاتب قد منح إمتيازاً جعل منه مخلوقاً آخر ، بقدر مايعرضه لخطر ، لابد من القبول به .